

0690

SIA

NOT TO BE

كَيْفَ تَكُونُ الْأَخْيَارُ

وَنُ

حَلَّ غَايَةِ الْأَخْيَارِ

تَأْلِيفُ

الامام العلامة تقي الدين أبي بكر بن محمد الحنفي الحسيني
الدمشقي الشافعي من أعيان علماء القرن التاسع
رحمه الله تعالى آمين

الجزء الأول

روجت هذه النسخة على نسخة خطية صحيحة بمكتبة الأزهر الشريف
مقابلة على نسخة المؤلف

طبع بمطبعة

مُصْطَفَى الْبَابِ الْحَلْبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ

وباشر طبعه : محمد أمين عمران

الاولى النفيسة بل كل العمر فيه أولى ، لان سبيله سبيل الجنة . والعمل به حزم من التاروجنة ، وهذا لمن طلبه للتفقه في الدين على سبيل النجاة . لا قصد الترفع على الأقران والمال والجاه ، قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « من تعلم علما مما يتقى به وجه الله تعالى لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وقال عليه أفضل الصلاة والسلام « من طلب العلم ليجارى به السفهاء أو يكاثره العلماء أو يصرف وجوه الناس اليه فليتبوأ مقعده من النار » رواه الترمذى من رواية كعب بن مالك وقال « أدخله الله النار » ، عافانا الله الكريم من ذلك .

اعلم أن طلاب العلم يختلفون باختلاف مقاصدهم . وهمم مختلفة باختلاف مراتبهم . فهذا يطلب الغوص في البحر ونحوه لنيل الدرر الكبار . وهذا يقتنع بما يجد في غاية الاختصار . ثم هذا القانع صنفان : أحدهما ذوق عال قد غلبه السكدة ، والآخر متوجه الى الله تعالى بصدق وجد . فلا الاول يقدر على ملازمة الخلق ، والسالك مشغول بما هو بصدده ليله ونهاره مع نفسه في قلق . فأردت راحة كل منهما ببقاء ما هو عليه وترك سعى كل منهما فيما يدعو الحاجة اليه . وأرجو من الله العزيز التقدير . تسهيل ما يحصل به الانبساط والتيسير . فانه رجاء الراجين . وجابر الضعفاء والمنكسرين ، ووسست كتمانى هذا (بكفاية الأخيار ، في حل غلبة الاختصار) وأسأل الله العظيم الغفار . العفو عني وعن أحبائي من مكره وغضبه وعذاب النار . انه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير . قال الشيخ (بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين [الحمد] هو الثناء على الله تعالى بجميع صفاته الذاتية وغيرها ، والشكر هو الثناء عليه مانعاه ، ولهذا يحسن أن تقول حمدت فلانا على عمله وسخائه ولا تقول شكرته على عمله ، فكل شكر حمد وليس كل حمد شكر ، وقيل غير ذلك [لله] اللام في الاسم التسميم للاستحقاق كما تقول البارز ، وأضيف الحمد الى هذا الاسم الكريم دون بقية الاسماء لأنه اسم ذات وليس بمشتق ، والمحققون على أنه مشتق [رب العالمين] الرب يكون بمعنى المالك ويكون بمعنى الثرية والصلاح ، لهذا يقال ربى فلان الضيعة : أى أصلحها فأنه تعالى مالك العالمين ومربيهم سبحانه وتعالى ، والعالمين جمع عالم لا واحد له من لفظه ، واختلاف العلماء فيهم قليل هم الانس والجن قاله ابن عباس ، وقيل جميع المخلوقين . قاله قتادة والحسن ومجاهد . يقال (وصلى) الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين ، الصلاة من اللذرجة ، ومن اللانكة لا تفسد من الآدمي تضرع ودعاء ، وسى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مجدا لكثرة خصاله المحمودة . تختلف في الآل قليل هم بنو هاشم وبنو المطلب وهذا ما اختاره الناس في أصحابه ، وقيل هم عترته واس . وقيل آله جميع أمته اختاره جمع من المحققين وهم : رهري (والأصحاب) جمع صاحب ، وهو كثر ، رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه ولو بامة . وقيل : طالب حقه ومحاسنه ، والاول هو الزبير عند المحققين ، رائد ، هو من حقه في الحديث ، والاشيخ (٢) سأل بعض أصدقائي حضرة : قال ان أشرف محمد في الله على نفسه ، سألني : (٢)

(١) قال من صلى الله على محمد وآله طهرت نفسه . وهذا
 من شرح (٢) في بعض النسخ :
 وهي

في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز يخف (١) على الطالب فهمه ويسهل على المبتدئ حفظه وأن أكثر فيه من التفسيرات وحصر الخصال فأجبت إليه ذلك طابا للثواب . راعيا إلى الله سبحانه في التوفيق للصواب . انه على ما يشاء قدبر . وبعاده (٢) خير يصير [المختصر] ما قل لفظه وكثرت معانيه ، و [مذهب الشافعي] طريقته ، والشافعي منسوب إلى جده شافع ، وكنيته أبو عبد الله ، واسمه محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، ويلقب مع رسول الله ﷺ في عبد مناف ، فانه عليه الصلاة والسلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، والسبب الصحيحة إليه شافعي ، وشفعوى لحن . و [غاية] الشيء معاهاترتب الأثر على ذلك الشيء كما تقول غاية البيع الصحيح حل الاتفاع بالمبيع ، وغاية الصلاة لصحيحة إحزؤما وعدم القضاء ، والمراد هنا نهاية وجازة اللفظ ، و [التوفيق] هو خلق قدرة الطاعة بخلاف الحدلان فانه خلق قدرة المعصية ، و [الصواب] ضد الخطأ والله أعلم .

كتاب الطهارة

[الكتاب] مشتق من الكتب ، وهو الضم والجمع ، يقال تكتب بنو فلان : اذا اجتمعوا ، ومنه كتيبة الرمل . و [الطهارة] في اللغة الطافة تقول طهرت الثوب : أى نظفته . وفي الشرع عبارة عن رفع الحدث أو إزالة النجس أو ما في معناهما أو على صورتها كالغسل الثانية والثالثة والأغسال المسنونة وتجديد الوضوء والتيمم وغير ذلك مما لا يرفع حدثا ولا يزال نجسا ولكنه في معناه . قال

(المياه التي يجوز بها التطهير سبع مياه : ماء لسماء ، وماء البحر ، وماء النهر ، وماء الئثر ، وماء العين ، وماء الثلج ، وماء البرد) : الأصل في [ماء لسماء] قوله تعالى « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » ، وغيرها ، وفي [ماء البحر] قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمسئل عن ماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » : صححه ابن حبان وابن السكن والترمذى والبخارى ، وفي [ماء البر] حديث سهل رضى الله تعالى عنه : « قالوا يارسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة فيها ما ينحى الناس والحيات والجنب ، فقال رسول الله ﷺ انما طهور لا ينجس شيء » حسنه الترمذى وصححه الامام أحمد وغيره ، و [ماء الهر] ، و [ماء العين] في معناه : وأما [ماء الثلج] ، و [ماء البرد] فالأصل فيه حديث أنى هريرة رضى الله تعالى عنه ، واسمه عبد الرحمن بن صخر على الأصح قال « كان رسول الله ﷺ اذا كبر في الصلوة سكت هية قل ان يعرا فقات : يارسول الله ماقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقي من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس : اللهم اغسلني من خطاياى بماء الثلج . ارد » : رواه البخارى ومسلم . قال

(ثم لمياه على أربعة أقسام : طهر مبه غير مكرره (٣) . وهو الماء المطاوع : لماء الذي يرفع الحدث ونزول النجس هو [الماء الطاق] . واختم . حده . فقيل هو العارى عن التقيد والاصد : اللزامة ، وهذا هو الصحيح في لزومة والمحرر ، ونص عند الله ملى ، فقوله : عن القيد حرج به

(١) في نسخة بدل هذه السبعة ويثر على المتعلم فرسا

(٢) في نسخة بدل هذه السبعة وعباد لثيف خبير

(٣) في نسخة بدل هذه السبعة وعباد لثيف خبير

مثل قوله تعالى [من ماء مهيئ * من ماء دافق] ، وقوله الاضافة اللازمة خرج به مثل ماء الورد ونحوه ، واحتراز بالاضافة اللازمة عن الاضافة غير اللازمة كماء النهر ونحوه فإنه لا يخرج به هذه الاضافة عن كونه يرفع الحدث ويزيل النجس لبقاء الاطلاق عليه ، وقيل الماء المطلق هو البقي على وصف خلقته ، وقيل ما يسمى ماء ، وسمى مطلقا لان الماء اذا اطلق انصرف اليه ، وهذا ما ذكره ابن الصلاح وتبعه النووي عليه في شرح المذهب * قال

(وطاهر مطهر مكروه ^(١) وهو الماء المشمس) هذا هو القسم الثاني من أقسام الماء وهو الماء المشمس ، وهو [طاهر] في نفسه لانه لم يلق نجاسة و [مطهر] أي يرفع الحدث ويزيل النجس لبقاء الاطلاق اسم الماء عليه ، وهل يكره ؟ فيه الخلاف الأصح عند الرافي أنه يكره وهو الذي جزم به المصنف واحتج له الرافي بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « نهى عائشة رضي الله تعالى عنها عن المشمس وقال انه يورث البرص » وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} قال « من استسل بماء مشمس فأصابه وضع فلا يلوم في الاقسه » وكرهه عمر رضي الله تعالى عنه وقال انه يورث البرص فعلى هذا انما يكره المشمس بشرطين : أحدهما أن يكون التشميس في الاواني المنوعة كالنحاس والحديد والرماس لان الشمس اذا أوت فيها خرج منها زهرمة تعلو على وجه الماء ومنها يتولد البرص ، ولا يتأتى ذلك في إماء الذهب والفضة لصفاء جوهرهما نسكه يحرم استعمالها على ما أتى ذكره ، فالوصف الماء المشمس من إماء الذهب والفضة في إماء مباح لا يكره لفقد الزهرمة وكذا لا يكره في واني الخنزير وغيرها لفقد العلة . الشرط الثاني أن يقع التشميس في البلاد الشديدة الحرارة دون الاردة والمعتدلة فان تأثير الشمس فيها ضعيف ولا فرق بين أن يقصد التشميس أم لا فوجود المحذور ولا يكره المشمس في الحياض والبرك بلا شئ ، وهل الكراهة شرعية أو ارشادية فيها وجهان أحدهما في شرح المذهب أنها شرعية فعلى هذا يثبت على ترك استعماله ، وعلى الثاني وهي أنها ارشادية لا يثبت فيها لانها من جهة الطب ، وقيل ان المشمس لا يكره مطلقا وعزاه الرافي الى الأئمة الثلاثة . قال النووي في زيادة الروضة وهو الراجح من حيث الدليل وهو مذهب أكثر العلماء وليس للكراهية دليل يعتمد ، وإذا قلنا للكراهية فهي كراهة تنزيه لا تمنع صحة الطهارة ويختص استعماله بالبدن وتزول بالتبريد على الأصح وفي الثالث تراجع الأطباء والله أعلم انتهى ، وما صححه من زوال الكراهية بالتبريد قد صحح الرافي في السرح الصدير بقاءها وقال في شرح المذهب الصواب أنه لا يكره ، وحديث عائشة هذا ضعيف باتفاق محدثين ومنهم من جعله موضوعا وكذا ما رواه الشافعي عن عمر بن الخطاب أنه يورث البرص ضعيف لاتفاق المحدثين على تضييف ابراهيم بن محمد ، وحديث ابن عباس غير معروف والله أعلم . وما ذكره من أثر عمر رضي الله عنه فمضوع ، ودعاهم الاتفاق على تضييف ابراهيم أحد الرواة غير مسلم فان الشافعي وثقه وفي توثيق الشافعي كفاية ، وقصوده غير واحد من الحفاظ ، ورواه الدررقي لم يساند آخر صحح قال النووي في زيادة الروضة ويكره شديد الحرارة والبرودة والله أعلم . والله فيه عدم الاسباغ . قال آبار ثمود انه منهي عنها فأقل المراتب أنه يكره استعمالها * قال

(وط هر غير مطهر ^(٢) : هو الماء المستعمل) : هذا هو القسم الثالث من أقسام الماء ، وهو الماء

المستعمل في رفع الحدث أو إزالة النجس اذا لم يتغير ولا زاد وزته فهو طاهر لقوله عليه الصلاة والسلام «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه أو ريحه» وفي ابن ماجه «أولونه» وهو ضعيف، والثابت «طعمه أو ريحه» فقط: وهل هو طهور يرفع الحدث ويزيل النجس أيضا؟ فيه خلاف، المذهب أنه غير طهور، لان الصحابة رضی الله تعالى عنهم مع شدة اعتنائهم بالدين ما كانوا يجمعونه ليتوضوا به ثانيا ولو كان ذلك سائعا لفعلاه، واختلف الأصحاب في علة منع استعماله ثانيا، والصحيح أنه تأدى به فرض، وقيل أنه تأدى به عبادة وتظهر فائدة الخلاف في «ورتين»: الأولى فيما استعمل في نفل الطهارة كتعديد الوضوء والأغسال المسنونة، والعلة الثانية والثالثة فعلى الصحيح يكون الماء طهورا لأنه لم يتأذى به فرض، وعلى الضعيف لا يكون طهورا لأنه تأدى به عبادة، ولا خلاف أن ماء الرابطة طهور على العلتين لأنه لم يتأذى به فرض، ولا هي مشروعة، والعلة الأولى غير طهور على العلتين لتأدى الفرض والعبادة بما هما: الصورة الثانية الماء الذي اغتسلت به السكائب عن الحيض لتحل لزوجه المسلم هل هو طهور؟ يبنى على أنها لو أسلمت هل يلزمها إعادة الغسل وفيه خلاف، ان قلنا لا يلزمها فهو غير طهور، وان قلنا يلزمها إعادة الغسل، وهو الصحيح: ففي الماء الذي استعملته حال الكفر وجهان مبینان على العلتين ان قلنا ان العلة تأدى الفرض فالماء غير طهور، وان قلنا ان العلة تأدى العبادة فهو طهور لان الكافرة ليست من أهل العبادة * واعلم ان الزوجة المجنونة اذا حاضت وغسلها زوجها حكمها حكم الكافرة فيما ذكرناه، وهي مسألة حسنة ذكرها الرافي في صفة الوضوء، وأسقطها النووي من الروضة * واعلم أن الماء الذي توشأ به السبي غير طهور، وكذا الماء الذي يتوشأ به المتنفل، وكذا من لا يعتقد وجوب الية على الصحيح في الجلع، ثم مادام الماء مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ولو جرى الماء من عضو المتوضي إلى عضو آخر صار مستعملا حتى لو انتقل من موضع آخر من ذلك العضو كالخاصر مستعملا، ولو انتقل الماء الذي يغلب فيه الانتقال من عضو إلى موضع آخر من ذلك العضو كالخاصر عند نقله من الكف إلى الساعد وردة إلى الكف ونحوه لا يضر انتقاله، وان خرقه طهارة. وهي مسألة حسنة ذكرها الرافي في آخر الباب الثاني من أبواب النيم، وأهلها النووي إنا ذك هنا من زيادة الروضة أنه لو انفصل الماء من بعض أعضاء الحب إلى بعضها وجهين: لأصح عند المتأخرين والرواية أنه لا يضر ولا يصير مستعملا، والراجح عند الخراسانيين أنه يصير مستعملا. وهل الامام ان نقله قصدا صار مستعملا والا فلا، ويصح النووي في التحقيق أنه يصير مستعملا. ويصح من الرفعة أنه لا يصير مستعملا، ولو انعكس جنب فماء دون قلتي وعم جميع يده ثم نوى ارتفعت عنه * خلاف وصار ماء مستعملا بالنسبة في غيره ولا يضره مستعملا بالنسبة إليه * وحسبنا هذا * انه قد لو أحدث حدثا ثانيا حال ان يسه طار ارتحاضه به وان كان الجنب قد ارتحاض به من قبله * جابته عن آخره فماتى لماء الاخرى ولا يصير الماء مستعملا له * ان * من يرتفع عن امانته عن الباقي على الصحيح المنصوص والله اعلم * قال

«راي» من الطاهر من الطاهر، اما من قحة السمك الذي * من الدورات طاهر نفسه غير مبرك كماء المستحاض، وقد علم ان كل شيء ينجس به * في الطهارة والا فلا، ولو تغير غيرا يسيرا فلا ينجس * من يرضى الاسم وفعله

خالطه [احتراز عما اذا تغير بما يجاوره ولو كان تغيرا كثيرا فانه باق على طهوريته كما اذا تغير
 بدهن أو شمع ، وهذا هو الصحيح لبقاء اسم الماء ولا بد أن يكون الواقع في الماء مما يستثنى عنه
 كالزعفران والجص ونحوهما ، أما اذا كان التغير بما لا يستغنى الماء عنه كالطين والطحلب والوردة
 والزرنيخ وغيرها في مرق الماء ومرة والمتغير بطول المكث : فانه طهور للعسر وبقاء اسم الماء ،
 ويكفي في التغير أحد الأوصاف الثلاثة : العلم أو اللون أو الرائحة على الصحيح ، وفي وجهه ضعيف
 يشترط اجتماعها ولا فرق بين التغير المشاهد أو التغير المعنوي كما اذا اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته
 كماء الورد المنقطع الرائحة وماء الشجر والماء المستعمل : فانا نقدر أن لو كان الواقع يغيره بما يدرك
 بالحواس ويسلب الطهورية ، فاما تحكم بسلب طهورية هذا الماء الذي وقع فيه من المانع ما يوافقه في
 صفاته والا فلا يسلب الطهورية ، ولو تغير الماء بالتراب المطروح فيه قصدا فهو طهور على الصحيح ،
 والمتغير بالملح فيه أوجه : أمهما يسلب طهوريته الجبلي دون المائي ، ولو تغير الماء بأوراق
 الأشجار المتناثرة بنفسها ان لم تنفت في الماء فهو طهور على الظاهر وان تنفت واختلطت فأوجه :
 الأصح أنه باق على طهوريته لعسر الاحتراز عنها ، فلو طرحت الأوراق في الماء قصدا وتغير بها
 فالذهب أنه غير طهور سواء طرحها في الماء صحيحة أو مدقوقة والله أعلم * قال

(وماء نحس ، وهو الذي حلت فيه نجاسة ، وهو دون القلتين أو كان قلتي تغير) هذا هو
 القسم الرابع من المياه ، وهو كما ذكره ينقسم الى قليل وكثير فاما القليل فينجس بملائة النجاسة
 المؤثرة سواء تغير أم لا كما أطلقه الشيخ المفهوم قوله عليه الصلاة والسلام : « اذا بلغ الماء قلتي لم
 يحمل خبثا » ، وفي رواية « نجسا » : فدل الحديث بمفهومه على أنه اذا كان دون قلتي يتأثر
 بالنجاسة ، واحتررت بالنجاسة المؤثرة عن غير المؤثرة قال السورى في الروضة كالميتة التي لانص لها سائلة
 مثل اللبالب والحافس ومحوها وكالنجاسة التي لا يدركها الطرف لعموم البلوى به وكما اذا وقع الدباب
 على نجاسة ثم سقط في الماء ، ورشاش البول الذي لا يدركه الطرف فيقع في عنه ، وكما اذا ولعت اهرة
 التي تنجس فيها ثم غابت واحتمل طهارة فيها فان الماء القليل لا ينجس في هذه الصور ، ويستثنى أيضا
 اليسير من الشعر النجس فلا ينجس الماء القليل صرح به النووي في باب الأدوات من زيادته ونقله
 عن الأصحاب * قال

(ولا يختص شعر آدمي في الأصح) أى تعريها على نجاسة شعر آدمي ثم قال (و يعرف
 باليسير) ف قال الامام لعنه الذي يعلب انتباهه لكنه دل في شرح المذهب على أن الشعر
 والشعرتين والثلاث ، ويستثنى أيضا الحيوان اذا كان على معدة نجسة ثم وقع في الماء فانه لا ينجسه
 على الأصح مشتهر به ، ذكره الرافعي في شروط الصلاة بخلاف ما لو كان من جحر أو بحر فانه
 نجسه بلا خلاف كما دل على شرح المنهذب . فان النجس جحر وبحر ونحوه يمكنه الاحتراز ، متى
 أيضا ما اذا أكل الصبي شيئا نجسا ثم غاب واحد من طهره به كالمرة به لا ينجس الماء الذي ذكر
 ذلك ابن السراح وهي مسألة حسنة . يدل ما ترحم الله تعالى : الماء القليل لا ينجس اذا تغير
 كالكثير وهو وجه في مذهبا واختاره الروماني وفي قول ديد . ان الماء الحار لا ينجس الا بالتغير
 واختاره جماعة منهم العراقي واليهاري في كتابه ثمانية أمتة و رافعي من حيث النظر
 لان دلالة « فغير الله اسماء طهورا » دلالة على أنه غير أرجح من دلالة قوله عليه السلام

والسلام « اذ بلغ الماء قلتين » الحديث ، وأما الكثير وهو قلتان فصاعدا فلا ينجس الا بالتغير بالنجاسة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « خلق الله الماء طهورا » الحديث ، والاجماع منعقد على نجاسته بالتغير ، ثم لا فرق بين التغير اليسير والكثير سواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة وهذا الاختلاف فيه هنا بخلاف ما مر في التغير بالظاهر ، وسواء كانت النجاسة الملاقية للماء مخالطة أو مجاورة وفي وجهه شاذ أن النجاسة المجاورة لا تنجسه وقوله [حلت فيه نجاسة] احتزبه عما لو روج الماء بحيفة ملقاة على شط الماء فانه لا ينجس لعدم الملاقاة وقوله [فتصير] احتزبه عما اذا لم يتغير الماء الكثير بالنجاسة وقد تكون قليلة وتستهلك في الماء فانه لا ينجس ويستعمل جميع الماء على المذهب الصحيح ، وفي وجهه يقي قدر النجاسة ، ولو وقع في الماء الكثير نجاسة توافقه في صفاته كبول منقطع الرائحة فاما نقتره على ما تقدم في الطاهرات ، ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فقولان ، الاظهر أنه يجوز له أن يغترف من أى موضع شاء ولا يجب التباعد لانه طاهر كله ، والقول الآخر أنه يتباعد عن النجاسة قدر قلتين ، ولو تغير بعض الماء الكثير فالأصح في الرافعي الكبير نجاسة جميع الماء والأصح في زيادة الروضة ان كان الباقي دون قلتين فنجس والاضاهر ووجهه الرافعي في الشرح الصغير والله أعلم ﴿ فرع ﴾ في زيادة الروضة اذا وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلتان أم لا فانه يجرم به الماوردي وغيره أنه نجس لتحقيق النجاسة ، والامام فيه احتمال ، واختار بل الصواب الجزم بطلانه لأن الأصل طهارته ولا يلزم من النجاسة التنجس والله أعلم . قال

﴿ والقلتان خسمائة رطل بالعراقي قهرىيا في الاصح ﴾ ، لما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « اذا بلغ الماء قلتين بقال هجر ينجسه شئ » قال الشافعي رضي الله عنه . قال ابن جريج : رأيت فلان هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وغبشا ، فاحتاط الشافعي رضي الله تعالى عنه ، وجعل الشئ نصفاً ، والقربة لازيد في الغالب على مائة رطل ، وحديثه بخلة ذلك خمس قرب ، وهي خسمائة رطل بالعراقي ، وهل ذلك على سبيل التقريب أو التحديد ؟ الأصح أنه على سبيل التقريب ، فعلى هذا الأصح انه لا يضر نقصان قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر من الميعرات ، مثاله لو وضعنا قدر رطل من الميعرات في خسمائة رطل مانأثرت ، ولو نقصنا من ماء آخر قدر رطلين مثلا أو ثلاثة وهي خسمائة رطل ووضعنا قدر رطل مانأثرت ، فهذا النقصان لا يؤثر ، فلو وضعنا قدر رطل من الميعرات في خسمائة رطل الا خمسة أرتال مثلا فآثر ، قلنا هذا النقص يؤثر : وعلى قول التحديد يضر أى نقص كان كنصب الزكاة وقيل يعني عن نقص رطلين : وقيل ثلاثة ونحوها ، وقدر القلتين بالمساحة ذراع وربع طولاً وعرضا وعمقا ، وقبرهما بالمسقى مائة رطل ونمائية أرتال ، وثلاثي رطل قهرىيا على قول الرافعي ، ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما والله أعلم . قال

﴿ فصل ﴾ وجاود الميتة تطهر بالباغ الاجلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما ﴿ الحيوان الذي ينجس بالبول اذا دبغ جلده يطهر بالباغ ، سواء في ذلك ما كول اللحم وغيره ، والاصل في ذلك حديث ميمونة رضي الله عنها حيث قال النبي ﷺ في شاتها « لو أخذتم إهابها فقالوا انها ميتة ، فقل رسول الله ﷺ يطهره الماء والقرظ » رواه أبو داود والسنائي واسناده حسن ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « اذا دبغ الاهاب فقد طهر » رواه

مسلم ، ثم إذا دبغ الجلد طهر ظاهره قطعاً وكذا باطنه على المشهور الجديد فيصلي عليه وفيه ، ويستعمل في الأشياء اليابسة والرطبة ويجوز بيعه وهبته والوصية به ، وهل يجوز أكله من مأكول اللحم ؟ وجع الرافعي الجواز ورجح النووي التحريم ، ويكون الدباغ بالأشياء الحرة كالشرب والشت والقرظ وقشور الرمان والعص ، ويحصل الدباغ بالأشياء المتنجسة والتنجسة كذرق الحمام على الأصح ولا يكتفى بالتجميد بالتراب والشمس على الصحيح ، ويجب غسله بعد الدباغ ان دبغ بنجس قطعاً وكذا ان دبغ بظاهره على الأصح ، قال الأصحاب : ويعتبر في كونه صار مدبوغاً ثلاثة أمور : أحدها نزع فضلاته . الثاني أن يطيب نفس الجلد . الثالث أن ينتهي في الدبغ الى حالة بحيث لو وقع في الماء لم يعد الفساد والبق والله أعلم ، وأما [جلد الكلب والخنزير وفرع أحدهما] فلا يظهر بالدباغ عندنا بلا خلاف لانهما يحسان في حال الحياة والدباغ انما يظهر جلداً نجس بالموت لان غاية الدباغ نزع الفضلات ودفع الاستعالات ومعلوم أن الحياة أبلغ في ذلك من الدباغ فاذا لم تقدا الحياة الطهارة فأولى أن لا يفيد الدباغ .

﴿ وعظم الميتة وشعرها نجس الا آدمي ﴾ الاصل في ذلك قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وتحريم ما ليس بمحرام لا يضر في أكله بدل على نجاسته ، ولا شك أن العظم والشعر من أجزاء الحيوان ، نعم في الشعر خلاف في أنه نجس بالموت أم لا وهو قولان أحدهما لا ينجس لانه لا تحل الحياة فلا روح فيه فلا ينجس بالموت بدليل أنه اذا قطع لا ينجس ولا يألم وأطهرهما انه ينجس وهو لذى حزم به الشيخ لانه ان حلته الحياة فينجس والا فينجس تبعاً للعجالة لانه من جعلها كما يجب غسله في الطهارة والنجاسة ، وأما العظم ففيه خلاف ، قيل انه كالشعر والمذهب القطع بنجاسته لانه نجس ويألم بالقطع ، والصوف والوبر والريش كالشعر ، فاذا قلنا بنجاسة الشعر ففي شعر الأدمي قولان بناء على نجاسته بالموت ان قلنا ينجس بالموت فكذا ينجس شعره ، وان قلنا لا ينجس وهو الراجح فلا ينجس شعره بالموت على الأصح والله أعلم . قال

﴿ ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال غيرها من الأواني ﴾ لما في الحديث الصحيح من رواية حذيفة رضي الله تعالى عنه ، قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول « لا تلبسوا الحرير ولا الديباغ ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » رواه البخاري ومسلم ، وفي مسلم « الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يجرى في بطنه نار جهنم » ، وفي رواية « من شرب في إماء من ذهب أو فضة فانما يجرى في بطنه نار جهنم » ، وفي رواية ، « ان الذي يأكل ويشرب » الحديث ، وجيم يجرى الثانية مكسورة بلا خلاف ، قاله النووي ، وفي الاقليد حكاية الخلاف ، وأما النار فيجوز فيها الرفع والنصب ، والنصب هو الصحيح ، ومعناه أن لشارب بلقي النار في بطنه بتجرع متتابع يسمح له جرة ، وهي الصوت لتردده في حلقه ، وعلى رواية الرفع تكون النار فاعلة ، ومعناه أن النار تصوت في جوفه : عافانا الله تعالى منها ، ومن فعل يقرئ اليها ، قال النووي في شرح مسلم : قال أصحابنا انفق الاجماع على تحريم الأكل والشرب ، وسائر الاستعمال في اناء ذهب أو فضة الا ما حكى عن داود ، وقول تميم الشافعي انه يكره ، والمحققون لا يفتون بخلاف دارد ، وكلام الشافعي مؤول . ك قاله صاحب الفرق ، مع أن الشافعي رجح عن هذا القديم ، فحصل ان لاجماع منقاد على تحريم استعماله اراء

« إنما الأعمال بالنيات » رواه الشيخان ، وهي فرض في طهارات الاحداث ، ولا تجب في إزالة الجلسات على الصحيح ، والفرق أن المقصود من النجاسات إزالتها ، وهي تحصل بالفسل بخلاف الأحداث فإن طهارتها عبادة فتفتقر الى نية كسائر العبادات : كذا قاله الرافعي ، وشروط صحتها الاسلام : فلا يصح وضوء الكافر ولا غسله على الصحيح لان النية عبادة والكافر ليس من أهلها ولا تصح طهارة المرتد قطعاً تغليظاً عليه ، ووقت النية الواجبة عند غسل أول جزء من الوجه لانه أول العبادات الواجبة ولا يثاب على السلن الماضية . وكيفيتها ان كان المتوضئ سليماً لاعتل به أن ينوي أحد ثلاثة أمور : أحدها رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث . الثاني أن ينوي استباحة الصلاة أو غيرها مما لا يباح إلا بالطهارة . الثالث أن ينوي فرض الوضوء أو أداء الوضوء وان كان الناقص صيباً . قال النووي في شرح المذهب ولو نوى الطهارة للصلاة أو الطهارة لغيرها مما يوقف على الوضوء كفي وذكرة في التنبيه ، ولو نوى الطهارة ولم يقل عن الحدث لا يجوز به على الصحيح لان الطهارة تكون عن الحدث وعن النجس فلا بد من نية تميز ولو نوى الوضوء فقط صحح على الأصح في التحقيق وشرح المذهب بخلاف ما إذا نوى الفسل وهو جنب فلا يكفي ، وقرئ بالمورد بان الوضوء لا يطلق على غير العبادة بخلاف الفسل ولو نوى رفع الحدث والاستباحة فهو نهاية النية ، وأما من به علة كمن به سلس البول أو كانت مستحاضة فينوي الاستباحة على الصحيح ولا يصح أن ينوي رفع الحدث لان الحدث مستمر ولا يتصور رفعه ، وقيل : يجب أن يجمع بينهما وقيل يكفي أحدهما (فرع) شرط النية الجزم فلو شك في أنه محدث فتوضأ محتاطاً لم يقن أنه محدث لم يعتد بوضوئه على الأصح لانه توضأ متردداً ، ولو يقن أنه محدث ونسك في أنه ناهض ثم بان محذوماً أجزاء قطعاً لان الأصل بقاء الحدث فلا يضر ترده معه فتقوى جانب النية بأصل الحدث بخلاف الصورة الأولى والله أعلم .

(فرع) لو كان يتوضأ فنسي لمعة في المرة الأولى فانفصلت في الفسلة الثانية أو الثالثة أجزاء على الصحيح بخلاف ما إذا انفصلت اللمعة في تجديد الوضوء فانه لا يعجزه على الصحيح ، والفرق أن نية التجديد لم تستعمل على نية فرض بخلاف الفسلة الثانية والثالثة فإن نية فرض الوضوء شملت الثلاث فلم يتم الأولى لا تحصل الثانية والثالثة والخطأ في الاعتقاد لا يضر : ألا ترى ان المصلي لو ترك سجدة من الأولى ناسياً وسجد في الركعة الثانية تمت الأولى وان اعتقد خلاف ذلك والله أعلم به قال (وغسل الوجه) الفرض الثاني غسل الوجه ، وهو أول الأركان الظاهرة ، قال الله تعالى [فاعسلوا وجوهكم] ، ويجب استيعابه بالفسل ، وحده من مبتدأ تسطيع الجبهة الى منتهى الذقن طولاً ومن الأذن الى الأذن عرضاً . وموضع التحديق ليس من الوجه ، والمسدغ ليس من الوجه على الأصح في شرح الروضة ، ورجح في المحرر انهما من الوجه ، ثم الشعر الثابت في الوجه قسمان : أحدهما لم يخرج عن حد الوجه . والثاني خارج عنه ، والذي لم يخرج عن حد الوجه فديكم نادر الكثافة ، وقد يكون غير نادر الكثافة : فالنادر الكثافة كالخاجين والأهداب والشربين والعدارين ، وهم المخاذين للأذن بين الصدغ والمارس : فيجب غسل ظاهر هذه الشمر ومطبخها مع البسرة تحتها وان كنف لهما من الوجه ، وأما شعر العارضين فان كان خفيفاً وجب غسل طرفيه مع البسرة ، وان كنفها مع البسرة ، وان كشفها على الإظهر . ولو خف بهمه وكشف

بعضه فالراجع أن الخفيف حكم الخفيف المحض والكثيف حكم الكثيف المحض ، وفي ضابط الخفيف والكثيف خلاف ، الصحيح أن الخفيف سائر البشرة تحته في مجلس التخطيب ، والكثيف ما بين الرؤبة * القسم الثاني الشعور الخارجة عن حد الوجه ، وهو شعر اللحية والعارض والصدار والسبال طولاً وعرضاً ، فالراجع وجوب غسل ظاهرها فقط لأنه يحصل به المواجهة ، وقيل لا يجب لانها خارجة عن حد الوجه . قال في زيادة الروضة يجب غسل جزء من رأسه ورقبته وما تحت ذقنه مع الوجه ليحقق استيعابه ، ولو قطع أغفه أو شفته لزمه غسل ما ظهر بالقطع في الوضوء والغسل على الصحيح لأنه بقي وجهها ، ويجب غسل ما ظهر من جرة الشفتين ، ويستحب أن يأخذ الماء بيده جيعاً . قال (وغسل اليدين مع المرققين) القرض الثالث . غسل اليدين مع المرققين لقوله تعالى [وأيديكم الى المرافق] ولقطة لى ترد بمعنى مع كما في قوله تعالى [من أنصاري الى الله] أى مع الله ، ويدل لذلك ما روى جابر رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ يدبر الماء على المرافق » . واه الدارقطني والبيهقي ولم يضعفاه ، وروى « أنه أدار الماء على مرققيه ، وقال هذا وضوء لاقبل الله الصلاة الا به » ، ويجب إيصال الماء الى جميع الشعر والبشرة حتى لو كان تحت أظفاره وسخ يجمع وصول الماء الى البشرة لم يصح وضوؤه وصلاته باطلة والله أعلم . قال

ومسح بعض الرأس (القرض الرابع : مسح بعض الرأس لقوله تعالى [وامسحوا برؤوسكم] وليس المراد هنا مسح جميع لرأس لحديث المغيرة رضى الله عنه « أن النبي ﷺ توضأ ومسح بनावيته وعلى عمامته وعلى الخفين » . رواه مسلم ولأن من أسمر يده على هامة التيمم صح أن يقال مسح برأسه ، وجينئذ فالواحد ما يطلق عليه اسم المسح ولو بعض شعرة أو قدره من البشرة ، وشرط الشعر المسح أن لا يخرج عن حد الرأس لومده بأن كان متبعداً ، ولا يضر مجاوزة منبت المسح على الصحيح ولو غسل رأسه بدل المسح أو ألقى عليه قطرة ولم تسل أو وضع يده الى عليها الماء على رأسه ولم يمر بها أجزاء على الصحيح . قال في زيادة الروضة ولا تتمعن اليد للمسح بل يجوز بخشبة أو خرقة وغيرها ويجزى به مسح غيره له ، والمرأة كالرجل في المسح والله أعلم . قال

(و [الخامس] غسل الرجلين مع الكعبين) لقوله تعالى [وأرجلكم الى الكعبين] ففى قراءة النصب يكون العسل متعينا والتقدير واغسلوا أرجلكم ، وعلى قراءة الجرفالسنه يمت العسل ، ولو كان المسح جائزاً لينة صلى الله عليه وسلم ولو مرة كما فعل ﷺ في غير ذلك . قال النووي في شرح مسلم واتفق العلماء على أن المراد بالكعبين العظامان الدتان بين الساق والقدم ، وفي كل رجل كعبان وشفت لرامنة قبحهم الله تعالى فقالت : في كل رجل كعب وهو العظم الذى في ظهر القدم وحكى هذا عن محمد بن الحسن ولا يصح ، وحجة العلماء في ذلك قل أهل اللغة والاشتقاق ، وهذا الحديث الصحيح لذى نحن فيه يدل لذلك ففيه « فغسل رجله اليمنى الى الكعبين ورجله اليسرى كذلك » . فأثبت في كل رجل كعبين والله أعلم * قلت وحديث النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنه صريح في ذلك قال « قال لنا رسول الله ﷺ أقبلوا صفوكم فرأيت الرجل منا يامق منكبه بمسك صاحبه وكعبه بكعبه » . رواه البخارى ، ومعاً أن عندا في كعب المفصل ولا يتأنى في الذى على ظهر القدم ، والله تعالى أعلم .

وأعلم أن الفسل راجب اذا لم يمسح على الحف ، وقراءة الجرف محمولة على مسح الخلف ويجب بمسح

قبل ادخالهما في الاناء عند الاستيقاظ من النوم لظاهر انتهى ولم يفرق بين نوم الليل والنهار ، وذهب
الامام أحمد الى وجوب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار لقوله عليه السلام « أين بات يده » والمبيت
يكون بالليل دون النهار ، والشافعي رحمه الله حل النهي على غير الوجوب لقرينة ، الحالة
الثالثة أن يتيقن طهارتهما فهذا لا يكرهه غمس كفيه في الأناء قبل غسلهما ولكن يستحب وهذه
الحالة هي التي ذكرها الشيخ ، وما أخذها أنه الوارد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق
نوم وانتف الكراهة لفقد العلة الواردة في الخبر ، اذ الحكم بدور مع العلة وجودا وعدما والله أعلم . قال
« والمضمضة والاستنشاق » لفعله صلى الله عليه وسلم وقال الامام أحمد بوجودهما ، وحجة الشافعي قوله صلى الله عليه وسلم
« عشر من السنة وعدمتها المضمضة والاستنشاق » رواه مسلم ، ثم أصل السنة يحصل بإيصال الماء
الى الفم والأف سواء أداره أم لا ، وهذا هو الراجح لكن نص الشافعي على ادارته في الفم ولا يشترط
في تحصيل السنة أن يمسح الماء حتى لو ابتلعه تأدت السنة قاله النووي في شرح المذهب ، وذهب جماعة
الى اشتراط مسح الماء في تحصيل السنة ، وتقديم المضمضة على الاستنشاق شرط في تحصيل السنة على
الراجح وقيل مستحب والله أعلم .

(فرع) يستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغیر الصائم ، وأما الصائم فقيل يحرم في حقه قاله
القاضي أبو الطيب ، وقيل يكره قاله البندنجي وغيره ، وقيل تركها مستحب قاله ابن الصباغ
والله أعلم . قال

« واستيعاب الرأس بالمسح » من سنن الوضوء [استيعاب الرأس بالمسح] لفعله صلى الله عليه وسلم وللخروج من
الخلاف ، والسنة في كيفية المسح أن يبدأ بمقدم رأسه ثم يذهب يديه الى قفاه ثم يردهما الى المكان
الذي بدأ منه روى ذلك عبد الله بن زيد رضي الله عنه في وصف وضوء رسول صلى الله عليه وسلم ويضع
ايماميه على صدغيه ويلصق السبابتين ، والذهاب والعود مرة ، وهذا فيمن له شعر يقلب بالذهاب
والرد ليصل البلل الى باطن الشعر وظاهره ، وأما من لا شعر له أوله شعر لا يقلب فيقتصر على التهاب
فالردة لم تحسب ثانية لكون الماء بقي مستعلا ، ولولم يردزع ماعلى رأسه من عمامة أو غيرها مسح
على جزء من رأسه وتم على العمامة ، والافضل أن لا يقتصر على أقل من الناصية لانه عليه الصلاة
والسلام مسح بناصيته وعلى عمامته ، وشرط الرافعي أن يعسر رفع العمامة ذكره في الشرحين والمحرم
وتنه في المنهاج وحذفه من الروضة ولا يجوز الاقتصار على مسح العمامة قطعا في الرافعي والروضة
لأنه مرر بمسح الرأس ، والمسح على العمامة ليس بمسح له ، والجمهور عن محمد بن نصر من كبار
الاصحاب انه يفي والله أعلم . قال

« ومسح الأذنين » مسح الأذنين [فاهرها والمبرء بماء يده] ركنا يستحب مسح
الاسمخين بماء جديد ، قاله ابن زبير رضي الله عنه « رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم يترد فانه لأذنه
سواء حذفت الماء الذي أخذته لئلا يتركه الله في يده » رواه ابن زبير ، ورواه الحاكم في المستدرک
شرطه . وكيفية المسح أن يمسح به من صدغيه في صدغيه ، ويديره في أطرافه ، ثم يمسح به على
أذنيه ثم يمسح كفيه ويغسل لسانه ثم يذبح استمرا ، ويستدركه في الفم وسقطه
أبو عمرو . قال

« مسح الأذنين » مسح الأذنين بماء يده . رواه ابن زبير . رواه الحاكم في المستدرک .

عليه الصلوة والسلام كان اذا توضأ شبك لحية الكريمة بأصابعه من تحتها » رواه ابن ماجه وروى ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يغسل لحية » قال البخاري وهذا أصح ما في الباب ، وقال الترمذي أنه حسن صحيح * وأما تخليل الأصابع فعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال اذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك ، رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وقال : في عمله سألت البخاري عنه فقال حسن * وكيفية تخليل أصابع رجله أن يبدأ بخصم يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخصم الرجل اليمنى خاتماً بخصم اليسرى وهذه الكيفية رجحها النووي في الروضة ، وحكى وجهاً أنه يغسل بين كل أصبع من أصابع الرجلين بأصبع من أصابع يده ، وحكى في شرح المهذب وجهاً آخر أنه يبدأ بخصم اليد اليمنى وأخيراً يدها سواء وعزاه الى امام الحرمين ثم قال ان ما قاله الامام هو الراجح المختار وكذا اختاره في التحقيق وتخليل أصابع اليدين بالثنيشك ثم ان كانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل ويجب وان كانت ملتصقة قال لا يجب فقها ولا يستحب قاله في زيادة الروضة بل لا يجوز رآه أعلم . قال (وقدم النبي على اليسرى ، والطهارة ثلاثاً ثلاثاً ، والموالة) : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا توضأتم فابدؤوا بيمينكم » رواه أبو داود وابن ماجه ومصححه ابن خزيمة وابن حبان «وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله » ومعنى التبرجل التيسريح يبدأ بالشق الأيمن في الطهور ويبدأ باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء والشق الأيمن في الغسل . وأما الأذنان والفتدان فيطهران معا ، قال كان أقطع قدم اليد اليمنى * وأما استحباب كره ثلاثاً ففي حديث عثمان رضى الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : توضأ ثلاثاً ثلاثاً » رواه مسلم ، ولا فرق في ذلك بين الرأس وغيره ، واستحب بعض الأصحاب مسح الرأس مرة ، واحتج بأن أحاديث عثمان رضى الله تعالى عنه الصحاح تدل على مسح الرأس مرة . قال : وقد جاء في مسلم في وصف عبد الله بن زيد وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مسح رأسه مرة واحدة ، وقد قيل : ان الترمذي حكاه عن نص الشافعي ، والمشهور من مذهب الشافعي ، وبه جزم الجمهور أنه يستحب مسحه ثلاثاً ، وحجة ذلك حديث عثمان رضى الله تعالى عنه ، وفي رواية أبي داود في حديث عثمان رضى الله تعالى عنه : أنه عليه الصلاة والسلام مسح رأسه ثلاثاً نعم في سنده عامر بن شقيق قال الحاكم لا أعلم في عامر طعناً بوجه من الوجوه ، وفي ابن ماجه أن علياً رضى الله تعالى عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومسح رأسه ثلاثاً وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

وأهل المصنف رحمه الله سفتنا * منها مسح الرقبة ، ومصحح الرافعي في الشرح الصغير أنها سنة ، واحتج في الشرح الكبير بأنه عليه الصلاة والسلام قال « مسح الرقبة أمان من الغل » واعترض النووي فقال لا يمسح لانه لم يثبت فيها شيء . ولهذا لم يذكره الشافعي ومقدمو الأصحاب وهو الصواب قال في شرح المهذب والحدث . وضوء . قال الجوى شارح التنبيه الجديد أن مسح الرقبة ليس بسنة ومقتضاه أن في ذلك قولين والله أعلم . ومنها الدعوات على أعضاء الوضوء . قال الرافعي قال النووي هذه الادعية لا أصل لها ولم يذكرها إلا الشافعي والجمهور . ومنها الاستعاذة هل تذكره وجهان دل

النوى الوجهان فيما اذا استعان بمن يصب عليه وأحدهما لا يكره أما اذا استعان بمن يغسل أعضاءه فمكروه قطعاً ، وإن كان باحضار الماء فلا بأس ولا يقال خلاف الأولى وحيث كان له عذر فلا بأس بالاستعانة مطلقاً . ومنها هل يستحب ترك التنشيف ؟ فيه أوجه الصحيح أن تركه مستحب كذا صححه في أصل الروضة ، وقيل أنه مباح فعله وتركه سواء ، واختاره النووي في شرح المذهب ، وقيل مستحب مطلقاً ، وقيل يكره التنشيف مطلقاً ، وقيل يكره في الصيف دون الشتاء ، قال النووي في شرح المذهب محل الخلاف إذا لم تكن حاجة إلى التنشيف لحر أو برد أو التصاق نجاسة فإن كان فلا كراهة قطعاً ، ولا يقال أنه خلاف المستحب ، ومنها يستحب أن لا ينفض يديه لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم فانها سراوح الشيطان » رواه ابن أبي حاتم وغيره فلو خالف ونفض يديه جزم به الرافعي أنه يكره ، وخالفه النووي فرجح أنه لا يكره بل هو مباح فعله وتركه سواء ، وقال في التحقيق أنه خلاف الأولى ، والحديث قال في شرح المذهب أنه ضعيف لا يعرف ، ومنها الموالاة وهي واجبة في القديم ، وأن يقول بعد التسمية : الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ، ويحلل الخاتم ويتعد ما يحتاج إلى الاحتياط ويبدأ بأعلى رجليه ويمتصم الرأس ، وفي اليد والرجل بأطراف الأصابع أن صب على نفسه وإن صب عليه غيره بدأ بالرفيقين والكفين ، وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مده ولا يسرف ولا يزيد على ثلاث مررات ، ولا يتكلم في أثناء الوضوء ولا يلطم وجهه بالماء وأن يقول بعد الوضوء « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبعا نك اللهم وبمحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك » * وبقيت سنن آخر مذكورة في الكتب المطولة تركناها خشية الإطالة والله أعلم .

(فرج) لو شك في غسل بعض أعضائه في أثناء الطهارة لم يحسب له ، وبعد الفراغ لا يضر الشك على الرجوع لكثرة الشك مع أن الظاهر كمال الطهارة ، ويشترط في غسل الأعضاء جريان الماء على العضو المصول بلا خلاف والله تعالى أعلم . قال

(فصل * والاستنجاء واجب من البول والغائط) احتج له بقوله صلى الله عليه وسلم « وليستنج بثلاثة أحجار » وهو أمر وظاهره الوجوب ، وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار يستطيب بهم فانها تجزئ عنه » رواه أبو داود وأحمد والدارقطني ، وابن ماجه بإسناد حسن صحيح ، وقوله (من البول والغائط) يؤخذ منه أنه لا يجب من الریح بل قال الأصحاب لا يستحب . بل قال الجرجاني أنه مكروه . قال الشيخ نفسرناه بدعة ويأثم به قال النووي في شرح المذهب : أنما قوله بدعة فصحيح ، وأما الإثم فلا لأن يستند وجوبه مع علمه بعدمه . وقال ابن الرقعة إذا كان المحل رطباً ينبغي أن يجيء في وجوب الاستنجاء منه خلاف بناءه على نجاسة دخان النجاسة ، كما قيل يمله في تنجس الثوب الذي يصيبه وهو رطب ثم قال : وقد يتب به لا يزيد على الباقي على المحل بعد الاستجمار .

والأفضل أن يستجمر بالأحجار ، ثم يتبعها بالماء ويجوز أن يتنصر على الماء أرطى ثلاثة أحجار ينقى بهم المحل ، وإذا أراد الاقتصاد على أحدهما فالماء أفضل (الأفضل في الاستنجاء أن يجتمع بين الماء والحجر أو بين الماء لأن الله تعالى أنهى على أهل قباء بذلك ، وأوزن فيهم قوله تعالى

وهو أصدق القائلين [فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين] وفيه من طريق المعنى أن العين تزول بالحجر ، والأثر يزول بالماء فلا يحتاج إلى ملاحظة النجاسة ، ولهذا يقدم الحجر أولاً . ثم إن قضية التعليل أنه لا يشترط طهارة الحجر ، وبه صرح الجبلي ونقله عن الفزالي * وأعلم أن الحديث ضعوفه . ورواه البزار بإسناد ضعيف ولنظفه « فسأله النبي ﷺ عن ذلك ، فقالوا نبيع الحجارة الماء » وأنكر النووي هذه الرواية في شرح المذهب ، فقال كذا رواها الفقهاء في كتبهم وليس له أصل في كتب الحديث بل المذكور فيها « كنا نستنجي بالماء » وليس فيها مع الحجر كذا رواه جماعة منهم الإمام أحمد ، وابن خزيمة ، ولواقتصر على الماء أجزأ لأنه يزيل العين والأثر وهو الأفضل عند الاقتصار على أحدهما ويجوز أن يقتصر على ثلاثة أحجار ، أو على حجره ثلاثة أحرف ، والواجب ثلاث مسحات فإن حصل الاتقاء بها والواجب الزيادة إلى الاتقاء . ويستحب الاتقاء * وأعلم أن كل ما هو في معنى الحجر يجوز الاستنجاء به ، وله شروط : أحدها أن يكون طاهراً فلا يستنجي بنجس تعين الماء بعده على الصحيح : الشرط الثاني أن يكون ما يستنجي به طاهراً للنجاسة ، منشفاً فلا يجزئ الزجاج ولا القصب ، ولا التراب المتناثر ويجوز الصلب ، فلا يستنجي بما لا يقلع لم يجزه ولو استنجي برطب من حجر أو غيره لم يجزه على الصحيح : الشرط الثالث أن لا يكون محترماً فلا يجوز الاستنجاء بمعلوم كالخيز والعظم ولا يجزه منه كيدته ويد غيره ، ولا يجزه حيوان متصل به كذئب البعير لأنه محترم وإذا استنجي بمحترم عصي ولا يجزه على الصحيح نعم يجوز الحجر بعده بشرط أن لا تنتقل النجاسة ، وأما الجلد فالأظهر أنه إن كان مدبوغاً جار الاستنجاء به والا فلا . ثم يشترط مع ذلك أن لا يخرج الخارج فإن جف تعين الماء لأنه لا يمكن إزالته إلا بذلك . قال

(ويجيب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء) إذا أراد قضاء الحاجة في الصحراء حرم عليه الاستقبال والاستدبار إذا لم يستر بشيء ستره معتبرة . قال رسول الله ﷺ « إذا أتيتهم الفاظ فلا تسبقوا القبلة ولا تستدبروها بيول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » . رواه الشيخان نهى عن ذلك وظاهره التحريم ، واختلف في علة ذلك ، فقيل لأن الصحراء لا تخلو عن مصلى من ملك أوجنى أو أنسى ، فربما وقع بصره على فرجه فيتأذى به . قال النووي في شرح التبيين هذا التعليل ضعيف والتعليل الصحيح ما ذكره القاضي حسين والبقوي والربايع وغيرهم أن جهة القبلة معظمة فوجب صيانتها في الصحراء ، ورخص في البیان للشفقة والله أعلم . (قلت) وقوى هذا التعليل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، واحتج له بحديث سراقبة بن مالك رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، يقول « إذا أتى أحدكم البول فليكرم قبلة الله عز وجل فلا يستقبل القبلة » قال ، وهذا ظاهر قوى في التعليل بما ذكرناه والله أعلم . قال النووي . إن كان بين يديه سائر مرتفع قدر ثلثي ذراع وقرب منه على ثلاثة أذرع جار الاستقبال سواء كان في البیان أو الصحراء هدا هو الصحيح ، ومنهم من جزم في الصحراء مطلقاً ، فله في شرح المذهب والله أعلم . وقوله (في الصحراء) احتراز بها عن غيرها ، فلا يحرم استقبال القبلة واستدبارها في البیان . قال ابن عمر رضى الله عنهما ، « ارتقت على ظهر بيت لنا ، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس » . وفي رواية البخاري ، « فرأيت مستدبر القبلة مستقبلاً الشام » والله أعلم . قال

﴿والبول في الماء الراكد﴾ تقدير كلام الشيخ ، ويجتنب البول في الماء الراكد ، وقعدة الرافعي عدم البول فيه من الآداب ، وتبعه في الروضة ، واحتج لذلك بقوله عليه السلام « لا يبولن أحدكم في الماء البائس » . وفي رواية « الراكد » . قال الرافعي : وهذا المنع يشمل القليل والكثير ، لما فيه من الاستقذار ، والنهي في القليل أشد لما فيه من تنجس الماء ، وفي الليل أشد ، لما قيل ان الماء للجن في الليل فلا ينبغي أن يبال فيه ولا يغتسل فيه ، خوفا من آفة تصيبه منهم ، هذا كله في الراكد وأما الماء الجاري ، فقال النووي في شرح المهذب : قال جماعة ان كان قليلا كره وان كان كثيرا فلا ، وفيه نظر ، وينبغي أن يحرم البول في القليل قطعا لان فيه اتلاها عليه وعلى غيره ، وأما الكثير فالاولى اجتنابه لكن جزم ابن الرضا بالكراهة في الماء الكثير الجاري لئلا لأجل الجن والله أعلم . قال

﴿ ونعت الشجرة المثمرة ﴾ أي ويجتنب البول تحت الشجرة المثمرة ، والغائط أولى ، والحكمة في ذلك حتى لا تنجس الفرة فتفسد ، أو تعافها الانفس ، والمراد بالفرة التي من شأنها أن تفر ، قاله

النووي في شرح المهذب ولهذا تكون الكراهة في غير وقت الفرة أخف . قال

﴿ وفي الطريق ﴾ أي ويجتنب البول في الطريق ، والغائط أولى لقوله عليه السلام « اتوا اللعانين ، قالوا وما اللعانان يا رسول الله ؟ قال الذي يتخلى في طريق الناس أو يظلمهم » رواه مسلم . قال

﴿ والثقب ﴾ أي ويجتنب أن يبول في ثقب ، وهو ما استدار ، ويصبر عنه بالبخش ، لانه عليه الصلاة والسلام « نهى أن يبال في الحجر لانها مساكن الجن » رواه أبو داود والسنائي ، وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين . قال

﴿ والظل ﴾ أي ويجتنب البول ، والغائط أولى في ظل الناس لقوله عليه السلام « اتوا الملاعن الثلاثة : انبرز في الموارد وقارعة الطريق والظل » رواه أبو داود ، والموارد قيل المواضع التي يرد اليها الناس ، وقيل طرق الماء ، وقارعة الطريق أعلاه ، وقيل صدره ، وقيل ما برز منه ، ومواضع الشمس في الشتاء كواضع الظل في الصيف ، ويحرم البول على القبر كما يحرم الجلاوس عليه ، وكذا يحرم البول في المسجد ، وان كان في إناء على الراجح المبنى به ، ويكره البول قائما الا لعنوه ، لانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لعنره . قال

﴿ ولا يتكلم على البول والغائط ﴾ أي ندبا ، قال أبو سعيد رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفي عورتيهما يتحدثان فان الله تعالى يعقت على ذلك » رواه أبو داود ، وولفت أشدنا البعض ، والحديث مكروه ، ولم يقض الى التحريم كما في قوله عليه السلام « أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق » وفي معنى الكلام رد السلام ، وتشمت العاطس والتعجيد ، فأوعى جلس حمد الله تعالى بقلبه ولا يخرج لسانه ، قال المحب الطبري : وينبغي أن لا يأكل ولا يشرب ، وينبغي أن لا ينظر ما يخرج منه ، ولا امر فرجه ، ولا الى السماء ، ولا يعيت بيده ، ويكره اطفاء القمرد على الخلاء ، ويكره أن يكون معه شيء فيه اسم الله تعالى ، كالتائم والبراهم ، وكذا ما كان فيه قرآن ، وألحق باسم الله تعالى اسم رسوله تفعياله « كان عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلاء وضع خاتمه لانه كان عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذي ، وقال حسن صحيح ، وقال الحاكم هذا على شرط الشيخين * وعلم أن كل اسم معظم ملحق بما ذكرنا في النزع صرح به امام الحرمين . »

ابن الرفعة فيدخل فيه أسماء جيع الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام . قال
 ﴿ ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما ﴾ استقبال الشمس والقمر في حال قضاء الحاجة مكروه :
 سواء الصحراء والبيان لانهما من آيات الله تعالى الباهرة وفيه حديث ، وهل يكره استدبارهما :
 قال النووي في شرح المذهب : الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور أنه لا يكره ، لكن جزم الرافعي
 في التذنيب أنه يكره كالاستقبال ، ووافقه النووي عليه في مختصر التذنيب ، ثم ان النووي خالف
 الامرين في شرح الوسيط ، فقال لم يذكر الشافعي والا كثرون أن قاضي الحاجة يترك استقبال
 الشمس والقمر ، والمختار أنه مباح فعله وتركه سواء ، وقال في التحقيق ان الكراهة لأصل لها
 والله أعلم .

(فرج) قال في التنبية : ولا يرفع ثوبه حتى يدن من الارض يعني عن عورته لانه ﷺ كان يفعل ،
 رواه أبو داود وهو نذب ، قال ابن الرفعة : وكونه ندبا فيه نظر لان الصحيح ان كشف العورة
 في الخلوة بلا حاجة حرام لان الله تعالى أحق أن يستحي منه ، ولا حاجة قبل الدنو ، وما يحته ابن الرفعة
 خرج النووي في شرح التنبية على ذلك ، لكنه قال في شرح المذهب ان هذا مستحب بالاتفاق
 وليس بواجب صرح به أبو حامد وابن الصباغ والمتولي وغيرهم والله أعلم . قال المناوردي ويستحب
 اذا فرغ أن يسبل ثوبه قبل اتصافه قائما ، قال النووي في شرح المذهب وما قاله حسن اذا لم يخف
 تنجيس ثوبه فان خاف رفعه قدر حاجته . ومن آداب قضاء الحاجة أن لا يبول في مهب الريح ،
 وأن يعتمد على رجله اليسرى ويقدمها عند محل البول ، وأن يهيئ أحجار الاستجمار قبل
 جلوسه ، وأن لا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة الا في الميض ، وأن يقول عند السجود : بسم
 الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، وعند الفراغ : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ،
 وأن يبعد عن الناس ، وأن يتخذ موضعا ليئا للبول ، وأن ينضح فرجه وسراويله بعد الاستنجاء
 دفعا للوسواس ، ولو غلب على ظنه زوال النجاسة ، ثم شم من يده ريحا ، فهل يدل على بقاء
 النجاسة في المحل كاليد ؟ الاصح لا ، والله أعلم . قال

﴿ فصل في الذي ينقض الوضوء خمسة أشياء : ما خرج من السبيلين ﴾ وينقض الوضوء أيضا شفاء
 دائم الحدث كمن به سلس من بول أو غيره ، وشفاء المستحاضة وينقضه أيضا انقضاء مدة المسح ،
 وقد ذكره الشيخ في فصل مسح الخف ، وينقضه أيضا أكل لحم الجوز على ما اختاره النووي وقواه
 وقال ان فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف ، وقد اختاره جماعة من أصحابنا المحدثين ،
 وقال وهو مما يعتد رجحانه والله أعلم . والصحيح الذي عليه جمهور الاصحاب أنه لا ينقض الوضوء ،
 وأجابوا عن هذا بما روى جابر رضي الله تعالى عنه أن آخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك
 الوضوء مما مسته النار ، اذا عرف هذا فخرج من السبيلين ، وهو القبل والبر ناقض للوضوء
 عينا كان أو ريحا معتادا كان أو نائما . كالشم والحصى نجس العين كان أو طاهرا كما ورد في الاصل في
 ذلك قوله تعالى [أو جاء أحد منكم من الغائط] ، وسئل أبو هريرة رضي الله تعالى عنه عن
 الحدث ، فقال « قبيح أو ضراط » رواه البخاري ، وحديث علي رضي الله تعالى عنه « كنت رجلا
 من هذه فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكان ابنته فأشرت بالتمدد بين
 الأسود الكندي فسأله ، فقال رسول الله ﷺ يفسد ذكره ويتوضأ » رواه الشيخان ، وبما في

مما خرج من السبيلين التي على المذهب في الرافعي والروضة ، ووجه بأن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه فلا يوجب أدونهما بضمومه كزنا المحسن لما أوجب أعظم الحذرين ، وهو الزم لكونه زنا محسن لا يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب لكونه زنا ، وقيل ان خروج التي ينقض الوضوء أيضا ، ويوجب الفصل كما أطلقه الشيخ ، وكذا لفظ التنبية ، وبه قال القاضي أبو الطيب وأبو محمد الجويني وجماعة منهم الإمام والغزالي ، وصرح به ابن شريح بأنه ينقض ، واطلاق الشافعي يقتضيه فإنه قال دلت السنة على الوضوء من المذي ، والبول والريح ، وكل ما خرج من واحد من الفرج وسخ فيه الوضوء ، قال ابن عطية في تفسيره : الاجماع على أن التي ناقض للوضوء ، وما استدلل به الرافعي من أن الشيء إذا أوجب أعظم الأمرين إلى آخره قهقهه الماوردي بالحلي ، وقال انه ينقض الوضوء بالاتفاق ، ووافقه ابن الرفعة على انه ينقض الوضوء والله أعلم * قلت ورأيت بخط الجليلي بردى أن الحيض في قهقهه للوضوء خلاف وعزاه إلى بعض العراقيين وقوله (ماخرج من السبيلين) احتج به عما إذا خرج من غيرهما كالنفث والحجامة والتي ونحو ذلك فإنه لا ينقض الوضوء لانه في الصحيحين احتجهم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه ، ولأن النقض بمثل ماوردت به السنة غير معقول المعنى فلا يصح القياس عليه ، ولأن الخروج من السبيلين له خصوصية لا توجد في غيرهما والله أعلم . قال

والنوم على غير هيئته المتمكن من الأرض مقعده ، وزوال العقل بسكر أو مرض في الناقض الثاني زوال العقل ، وله أسباب ، منها النوم ، وحقيقته استرخاء البدن وزوال شعوره وخفاء كلامه من عنده ، وليس في معناه النعاس فإنه لا ينقض الوضوء بكل حال ، ودليل النقض بالنوم ، قوله صلى الله تعالى عليه وسلم « العينان ، وكاه السه ، فإذا نامت العينان انطلق الوكاه فمن نام فليتوضأ » . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، وذكره ابن السككن في سننه الأثورة الصحيح ، ومعنى الحديث اليقظة وكاه الدهر ، فإذا نام زال الضغط ، ويستثنى ما إذا نام ممكنا مقعده من الأرض على الصحيح ولو كان مستندا إلى شيء بحيث لو زال لسقط ، لما روى أنس رضي الله تعالى عنه قال « كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينامون ، ثم يصلون ولا يتوضئون » . رواه مسلم زاد أبو داود « حتى تخفق رءوسهم ، وكان ذلك على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ورجال أسنده كلهم ثبات ، ومنها : أي من أسباب زوال العقل الانغماء والجنون والسكر وهذه نواقض للوضوء بكل حال لان النوم إذا كان ناقضا فهذه أولى لان التعمول عند هذه الاسباب أبطل من النوم .

(فرج) إذا نام ممكنا مقعده من الأرض فزال إحدى ألبية عن الأرض فإن كان قبيل انقباهه انتقض وضوؤه وان كان بغيره فلا ينقض وكذا إذا كان الزوال معه ، أو شك فلا ينقض وضوؤه لان الاصل بقاء الطهارة ولو نام على قفاه منصتا مقعده بالأرض انتقض ، ولو كان مستقرا بتنى : أي مستجمر المخوفة كاستجمر المستحاضة بتنى انتقض أيضا على المذهب * واعلم أن الشافعي والأصحاب قالوا يستحب الوضوء من النوم وان كان ممكنا مقعده من الأرض الخروج من الخلاف والله أعلم . قال

راس الرجل المرأة من غير حائل بينهما غير محرم في الأصح * من نواقض الوضوء لمس رجل بئر امرأة مشتهة غير محرم لقوله تعالى [ألامستم الزنا] عطفاً على المس ، المحرم ، والله أعلم .

ورتب عليهما الامر بالتيمم عند فقد الماء ، فدل على انمحدث كالحي من الغائط ، والبشرة ظاهر الجلد ، ولا فرق في الرجل بين أن يكون شيخا فاقدا للشهوة أم لا ، ولا بين الخصى والعين فانه ينتقض وضوؤه ، وكذا المراهق فانه ينتقض وضوؤه ، ولا فرق في المرأة بين الشابة والجنوز التي لا تنتهى ، وفي الميتة خلاف صحيح النووي في شرح المذهب القطع بالانتقاض ، وصحح في كتابه رموس المسائل عدم النقض ، والخلاف مبنى على اللفظ والمعنى كالحارم ، فعلى ما في شرح المذهب وهو النقض ما الفرق بين المحارم والميتة ؟ وفي الفرق عسر ، وقد يفرق بإمكان عود الحياة في الميتة بخلاف المحارم والله أعلم . ولو كان العضو المموس أشل أو زائدا ، أو وقع اللبس بغير قصد وبغير شهوة فينتقض الوضوء في كل ذلك لان اللبس حدث لظاهر الآفة الكريمة ، ولا ينتقض لمس الشعر والظفر والسن ، على الراجح لان معظم الالتئاذ بهذه الاشياء بالظفر فليست في مظنة الشهوة باللس ولو لمس عضوا مبانا من امرأة أو لیس صغيرة لم تبلغ حد الشهوة لم ينتقض الوضوء على الراجح لان ذلك ليس في مظنة الشهوة كالحرم ، وان لمس محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة فعل ينتقض الوضوء ؟ قولان : أحدهما ينتقض لعدم الآفة ، والراجح أنه لا ينتقض لان المحرم ليست في مظنة الشهوة ويجوز أن يستنبط من اللبس معنى يخص عموم ، والمعنى في نقض الوضوء كون غير المحرم في مظنة الشهوة وهذا مقفود في المحرم . قوله [ولمس الرجل المرأة] احتزبه عما اذا لمس صغيرة لا تنتهى وقد مر ، وعما اذا لمس أمرد فانه لا ينتقض ، وهو الراجح ، ولنا وجه أن لمسه ينتقض كالمرأة . قوله [من غير حائل] احتزبه عما اذا كان بينهما حائل فانه لا ينتقض والله أعلم . قال (ومس الفرج ببطن الكف) من نواقض الوضوء [من فرج الآدمي] سواء كان من نفس أو من غيره من ذكر أو أنثى من صغير أو كبير من حي أو ميت قبلا كان المموس أو دبره أو الفرج على الكل ، ومس الذكر المقطوع والأشل واللس باليد السلاء ناقض أيضا على الراجح ولو لمس بأصبع زائدة ان كانت على استواء الأصابع قضت والا فلا على الراجح ، وهذا كله في المس بباطن الكف فان لم يظهر الكف فلا . وكذا لمس بحرف الكف أو برموس الاصابع أو بما بينهما فلا ينتقض وضوؤه على الراجح ، وقال الأمام أحد قنقض الطهارة باللس بباطن الكف وظاهره لا إطلاق المس في الاخبار ، ورد الشافعي ذلك بأن في بعض الاخبار لفظ الافضاء ومعالم أن المراد من الاخبار واحد والافضاء في الكف هو المس بباطن الكف وقول الشافعي في اللغة حجة مع أن ذلك مشهور في اللغة . قال في الجمل الافضاء لغة اذا أضيف الى اليد كان عبارة عن المس بباطن الكف ، تقول العرب أفضيت يسيدي الى الأمير مبايعا والى الأرض ساجدا اذا مسها بباطنها وكذا ذكره الجوهري ، وذهب بعض العلماء الى أن المس لا ينتقض بحديث طلق ، وحجة الشافعية حديث بسرة بنت صفوان رضى الله عنهما قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « من مس ذكره فليتوضأ » صححه الامام أحمد والترمذي وغيرهما ، وقال الساكم ، وعلى شرط الشيخين ، وقال البخاري انه أصبح شيء في الذب قال ان حبان : وعنه وخبر طلق في عدم النقض مفسوخ به ، ولا ينتقض من دبر البهيمة قال الرازي باختلاف وفيه خلاف وفي مس قدمي قولان القديم أنه ينتقض لانه يجب الغسل بالإبلاج فيه فينتقض كف فرج المرأة ، والجديد لا يظهر أنه لا ينتقض مسه لانه لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه فعلى الاظهر لو أدخل يده فيه لم ينتقض وضوؤه

على الرجوع والله أعلم .

(فرع) من القواعد المقررة التي يفني عليها كثير من أحكام الشريعة استصحاب الأصل وطرح الشك وبقاء ما كان على ما كان ، وقد أجمع الناس على أن الشخص لو شك هل طلق زوجته أم لأنه يجوز له وطؤها كما لو شك في امرأة هل تزوجها أم لا يجوز له وطؤها ، ومن ذلك ما إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث فالأصل بقاء الطهارة وعدم الحدث ، ولوثيقن الحدث وشك في الطهارة فالأصل بقاء الحدث وعدم الطهارة ، ولوثيقن الطهارة والحدث جميعا بأن تيقن أنه بعد طلوع الشمس مثلا أنه تطهر وأحدث ولم يصلم السابق منهما فيما إذا يأخذ به ؟ فيه خلاف الرجح في الرافعي والروضة أنه ينظر إن كان قبل طلوع الشمس محدثا فهو الآن متطهر لأن الحدث قبل طلوع الشمس رفعه الطهارة بعد طلوع الشمس يقينا ، والحدث بعد طلوع الشمس يحتمل أن يكون قبل الطهارة وبعدها فصارت الطهارة أصلا بهذا الاعتبار ، وإن كان قبل طلوع الشمس متطهرا فهو الآن محدث لأن يقين الطهارة قبل طلوع الشمس رفعه يقين الحدث بعد الطلوع ، ويجوز أن تقدم الطهارة على الحدث وتتأخر فيحدث أصلا ، وعلى ذلك جرى في المنهاج . وقال في الروضة هذا يعني أنه يأخذ بضد ما قبلهما إذا كان بمن يعتاد تجديد الوضوء والأفوه الآن متطهر لأن الظاهر تأخر طهارته ، وقيل لا نظر إلى ما قبل طلوع الشمس ، ويجب الوضوء بكل حال . قال النووي في شرح المذهب وشرح الوسيط وهذا هو الظاهر المختار قل القاضي أبو الطيب وهو قول عامة أصحابنا والله أعلم . ولولم يعلم ما قبل طلوع الشمس توضأ بكل حال ، ومن هذه القاعدة ما إذا شك من نام قاعدا مكانا ثم مال وأنتبه أيها أسبق أو شك هل مارآه رؤيا أو حديث نفس ، أو هل لمس الشعر أو البشرة ونحو ذلك فلا ينقص الوضوء في جميع ذلك والله أعلم . قال

في فصل * والذى يوجب الغسل ستة أشياء : ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء : وهي التقاء الختانين وانزال المني والموت * الغسل بفتح الفين وضما قاله النووي في التحريم ، وقال الجوهري هو بالفتح اسم للفعل وبالضم اسم للدلك والله أعلم ، وأما الوضوء بفتح الواو فاسم للسوء ويضمها اسم للفعل على الأكثر ، إذا عرفت هذا فلفصل أسباب منها التقاء الختانين ويعبر عنه أيضا بالجماع وهو عبارة عن قسيب الحشفة أو قدرها في أي فرج كان سواء غيب في قبل امرأة أو بهيمة أو دبرها أو دبر رجل صغير أو كبير حتى أوميت ، ويجب أيضا على المرأة بأي ذكر دخل في فرجها حتى ذكر البهيمة . والبت والصبي وعلى الذكر الموضع في دبره ، ولا يجب إعادة غسل الميت الموضع فيه على الأصح ويصبر الصبي والمجنون الموضع فيهما جنينين بلا خلاف فإن اغتسل الصبي ، وهو مميز صح غسله ، ولا يجب عليه إعادة إذا بلغ وعلى الولي أن يأمر الصبي المميز بالغسل في الحال كما يأمره بالوضوء ثم لا يفرق في ذلك بين أن ينزل منه مني أم لا * والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « إذا ألتقي الختانان أو لمس الختانان وجب الغسل فقلت أنا ورسول الله ﷺ فاعتسلنا » والمراد بالالتقاء التحافى لأنه لا يتصور تصادمهما لأن ختان المرأة أعلى من مixel الذكر ، ويقال التقي الفارسان إذا تعاضيا * ومنها أنزل المني فخرج المني وجب الغسل سواء خرج من الخرج المعتاد أو من قبة في الصلب أو الخصية على المذهب * والأصل في ذلك قوله ﷺ « إنما الماء من الماء » ، رواه مسلم وسواء خرج في الأيلة أو النوم وسواء كان بشهوة

أوغبرها لاطلاق الخبر ، ثم لثني ثلاث خواص يتميز بها عن المذى والودى ، أحدها له رائحة كرائحة
البحرين والطلع مادام رطباً فإذا جف أشبهت رائحته البيض ، الثانية التدفق بدفوعات قال
الله تعالى [من ماء دافق] . الثالثة التلذذ بخروجه واستعقابه فتور السكر وانكسار الشهوة
ولا يشترط اجتماع الخواص بل تكفي واحدة في كونه متياً بلاخلاف ، والمرأة كالرجل في ذلك على
الراجح في الروضة ، وقال في شرح مسلم لا يشترط التدفق في حقها وتبع فيه ابن الصلاح .

(فرع) لو تبقه من نومه فلم يجد الاثخانة والياض فلا غسل لان الودى شارك المني في الثخانة
والياض بل يتخير بين جعله ودياً أو متياً على المذهب ، ولو اغتسل ثم خرجت منه بقية وجب الغسل
ثانياً بلاخلاف سواء خرجت قبل البول أو بعده ، ولو رأى المني في ثوبه أو في فراش لا ينم فيه غيره
ولم يذكر احتلاماً لم يمسح على الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور . وقال الماوردي هذا
إذا كان المني في باطن الثوب فإن كان في ظاهره فلا غسل عليه لاحتمال إصابته من غيره ولو أحس
باتصال المني ونزوله فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء في الحال ولا علم بخروجه بعده فلا غسل عليه
والله أعلم * ومنها الموت ، وهو يوجب الغسل ، لما روى « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم . قال في المجرم الذي وقصته ناقته : اغسلوه بماء وسدر » رواه الشيخان
وظاهره الوجوب ، والوقص كسر العنق . قال

(وثلاثة تخص بها النساء وهي الحيض والنفس والولادة) من الأسباب الموجبة للغسل الحيض ،
قال الله تعالى [ولا تقربوهن حتى يطمهروا فإذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله] انتهى
عن قربانهن إلى الغاية ، وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ،
« إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا ذهب قدرها فأغسل عنك الدم وصلي » رواه الشيخان ،
وفي رواية البخاري « ثم اغتسلي وصلي » والنفس كالحيض في ذلك ، وفي معظم الأحكام * ومن
الأسباب الموجبة للغسل الولادة ، وله علتان إحداهما أن الولادة مظنة خروج الدم والحكم يتعلق
بالمظان لا ترى أن النوم ينقص الوضوء لأنه مظنة الحدث ، والعللة الثانية وهي التي قالها الجمهور
أن الولد مني متعقد ، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا ولدت ولداً ولم تربلا ، فعلى الأول لا يجب الغسل
وعلى العلة الثانية وهو أنه مني متعقد ، يجب الغسل وهو الراجح ، وكذا يجب الغسل بوضع العلقه
والمضغة على الراجح ، ومنهم من قطع بالوجوب بوضع المضغة والله أعلم . قال

(فصل * وفرائض الغسل ثلاثة أشياء : النية وإزالة النجاسة إن كانت على بدنه) نية الغسل واجبة
كما في الوضوء لعدم قوله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » ومحل النية أول جزء مقبول من
البدن ، وكيفيتها أن ينوي الجنب رفع الجنابة أو رفع الحدث الأكبر عن جميع البدن ولو نوى رفع
الحدث ولم يتعرض للجنابة ولا غيرها صح غسله على الأصح لأن الحدث عبارة عن المانع من
الصلاة وغيرها على أي وجه فرض وقد نواه ، ولو نوى رفع الحدث الأصغر متعمداً لم يصح في الأصح
لتلاعبه وإن غلط فظن أن حدثه أصغر لم ترتفع الجنابة عن غير أعضاء الوضوء ، وفي أعضاء الوضوء
وجهان الراجح ترتفع عن الوجه واليدين والرجلين لأن غسل هذه الأعضاء واجب في الحدثين
فإذا غسلهما بنية غسل واجب كغسل الرأس على الراجح لأن الذي نواه في الرأس المسح
والمسح لا يفي عن آلة بل ولو نوى الجنب استباحة ما يتوقف اتصاله عليه كالصلاة والطواف رقعة

القرآن أجزاء وإن نوى ما يستحب له كفصل الجمعة ونحوه لم يجزه لانه لم ينو أمرا واجبا ، ولو نوى الفصل المفروض أو فريضة الفصل أجزاء قطعاً قاله في الروضة ، وتوى الحائض رفع حدث الحيض فلونوت رفع الجنابة متمدة لم يصح كما لو نوى الجنب رفع الحيض ، وإن غلظت صح غسلها ذكره في شرح المذهب ، وتوى النساء رفع حدث النفاس فلونوت رفع حدث الحيض قال ابن الرفعة لا يصح ، وقال الاسناني ينبغي أن يصح .

واعلم أن تقديم ازالة النجاسة شرط لصحة الفصل فلا كان على بدنه نجاسة فصل بدنه بنية رفع الحدث وإزالة النجس طهر عن النجس ، وهل يرتفع حدثه أيضا فيه خلاف الراجح عند الرافعي أنه لا يرتفع حدثه والراجح في زيادة الروضة أنه يرتفع حدثه ، ومنشأ الخلاف أن الماء هل له قوة رفع الحدث وإزالة النجس معا أم لا ؟ ثم أن النووي في شرح مسلم وافق للرافعي على أن الفضلة لا تسكني والله اعلم . قال

﴿ وإيصال الماء الى أصول الشعر والبشرة ﴾ يجب استيعاب البدن بالفصل شعرا وبشرا سواء قل أو كثر وسواء خف أو كثف وسواء شعر الرأس والبدن وسواء أصوله أو ما استرسل منه ، قال الرافعي : لقوله ﷺ « تحت كل شعرة جنابة فبأوا الشعور وأقوا البشرة » ، وهذا الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ منهم الشافعي والبخاري حتى النووي فم يحتج لذلك بقوله ﷺ « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله يغسل به كذا وكذا من النار » . قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فنم عادت شرر رأسي وكان يجزّ شعره » ، رواه أبو داود ولم يضعفه فيكون صحيحا أو حسنا على قاعدته ، وقال النووي انه حسن ، وقال القرطبي انه صحيح .

واعلم أنه يجب تقص الضغائر أن لم يصل الماء الى باطنها الا بالنقص ولا يجب ان وصل ، وحديث أم سامة رضي الله عنها وهو في صحيح مسلم « قلت يا رسول الله اني امرأة أشد فضر رأسي فأقصه لفصل الجنابة قال إنما يكفيك أن تحكي على رأسك ثلاث حبات ، ثم تفيض عليه الماء فتطهرين » محمول على ما إذا كان الشعر خفيفا ، والشاذ لا يمنع من وصول الماء اليه وإلى البشرة جمع بين الأدلة ، وهل يسامح بباطن العقد على الشمرات ؟ فيه خلاف الراجح عند الرافعي أنه يسامح به للسر والراجح عند النووي أنه لا يعني عنه لأنه يمكن قطعها بلا ضرر ولا ألم قال وهو ظاهر نص الشافعي والجمهور والله أعلم . وأما البشرة وهي الجلد : فيجب غسل مظهر منها حتى مظهر من صمخ الأذنين قطعاً والشقوق في البدن وكذا يجب غسل ماتحت القلفة من الاقلف وكذا مظهر من أذن المجنوح وكذا ما ييسر من الثيب اذا قصدت لقضاء الحاجة على الراجح ولا تجب المضمضة والاستنشاق في الاصح والله اعلم . قال

﴿ وسفته خمسة أشياء : التسمية وغسل اليدين قبل ادخالها الاناء والوضوء قبله ﴾ للفصل سنن كافي الوضوء . فقها [التسمية وغسل كف يمين ادخال الاناء] وقد ذكرنا ذلك وانحفا في الوضوء ، والنسب مثله قال في الروضة : واعلم أن معظم السنن يعني في الوضوء بجي مشاها في الفصل وفي وجه أن التسمية لا تستحب في الفصل ، وأما الوضوء فهل هو سنة أو واجب ؟ فيه خلاف مني عن أن خروج المني ناقض أم لا ان قلنا ينقض الوضوء فليس من سنن الفصل وعلى هذا فيندرج في الفصل على المذهب ولا بد من إفراذه ، النية قال رضي الله عنه لا ينافي في الوضوء ، وهو جسر آخر لرية كمال الله . بن قلنا ان المني

لا ينقض الوضوء وهو ما رجحه الرافعي والنووي فالوضوء من سائر الفسل ولا يحتاج الى افراده بنية
 وتحصل سنته سواء قدمه على الفسل أو أخره أو قسم بعضه وأخر البعض وأبها أفضل فيه قولان :
 الراجح أن تقديم الوضوء بكافة أفضل لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله ﷺ
 « اذا اغتسل من الجنابة توضأ وضوءه للصلاة » رواه الشيخان ، والقول الآخر يستحب أن يؤخر
 غسل قدميه الى بعد الفراغ من الفسل لحديث ميمونة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم « كان يؤخر غسل قدميه » رواه البخاري صريحا ، وقال القاضي حسين
 يتخير لمصلحة الرايتين .

(فائدة) اذا قرعنا على الصحيح عند الرافعي والنووي في أن المني لا ينقض الوضوء فيصور تجرد
 الجنابة عن الحدث الأصغر في صور . منها اذا قلب على ذكره خرقه وأوجب . ومنها اذا نزل المني وهو قائم
 عن منقعه من الأرض وكذا اذا نزل بنظر أو فكر لشدة غلته . ومنها اذا أوجب في دبر بهيمة
 أو دبر ذكر ، عافانا الله من ذلك والله أعلم . قال

(وامر باليد على الجسد والموااة وتقديم المني على اليسرى) من سائر الفسل [ذلك الجسد]
 ليحصل اتقاء البشرة ، وبل انشعور ويتعهد مواضع الانعفاف والاتواء كالأذنين وغضون البطن
 وكل ذلك قبل افاضة الماء على رأسه ، وانما يفعل ذلك ليكون أبعد عن الاسراف في الماء
 وأقرب الى الثقة بوصول الماء ، ومن سائر الفسل [الموااة ، وتقديم المني على اليسرى] لأنه
 عبادة : فيستحب ذلك فيها كما في الوضوء ، ومن سائر الفسل استحباب النية الى آخر الفسل
 والبسادة باعضاء الوضوء ثم بالرأس : ثم بشقة الأيمن : ثم الأيسر ، ويكون غسل جمع البدن
 ثلاثا كالوضوء : فان اغتسل في نهر ونحوه انغمس ثلاثا ، ويدلك في كل مرة ، ويستحب أن
 لا ينقص ماء الفسل عن صاع ، والوضوء عن مد ، وللدترط وتلك بالقدادى هذا على المذهب
 وقيل رطلان : والصاع أربعة أمداد ، ويستحب أن لا يغتسل في الماء إلا كد ، وأن يقول بعد
 الفراغ : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، والله أعلم .

(فرع) يحرم على الشخص أن يفنسل بحضرة الناس مكشوف العورة ، ويعزر على ذلك تعزيرا
 يليق بحاله ، ويحرم على الحاضرين اقراره على ذلك ، ويجب عليهم الانكار عليه ، فان سكتوا
 أثموا وعزروا ، ويجوز ذلك في الحاجة ، والستر أفضل : لأن الله سبحانه أحق أن يستحيامه ، ولا يجب
 غسل داخل العين ، ولا يستحب كالأستحباب تحديد الفسل على الراجح بخلاف تجديد الوضوء والله أعلم .
 (فرع) لو أحدث في أثناء غسله جار أن يتم غسله ولا يمنع الحدث محته ، لكن لا يسمى حتى
 يتوضأ ، والله أعلم . قال

في غسل * والاعسال المسنونة سبعة عشر غسلا : الجمعة ، والعيدان ، والاستسقاء ، والكسوف ،
 والحسوف * يسن العسل لأمر * منها الجمعة : واحتج له بقوله ﷺ « من أتى دنكم الجمعة
 فليغتسل » رواه مسلم ، واحتج بعضهم على وجوب العسل بهذا الحديث وقال : الأمر بوجوب
 وفد جاء صريحا في حديث آخر ، ولعلنا « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ووجوبه
 من طاعة من أسلف وحكوه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول الظاهر تركاه ابن
 المسيب عن مالك والحطفي عنه وعن الحسن البصري ، ومذهب الشافعي أنه سنة ، وهو المذهب

العلماء من السلف والخلف وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه ، وحجة الجمهور أحاديث صحيحة :
 منها قوله عليه السلام « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » قال النووي
 حديث صحيح ، ومنها قوله عليه السلام « لو اغتسلتم يوم الجمعة » ، ومنها حديث عثمان لما دخل وعمر
 بخطب ، وقد ترك الغسل ذكره مسلم ، فأقره عمر رضي الله عنه ، ومن حضر الجمعة ، وهم أهل
 الحل والعقد ، ولو كان واجبا لما تركه ولأزمره بالخاصرون : فاذن يحمل الأمر على الاستحباب
 جمعا بين الأدلة ، ويعمل لفظة واجب على التأكيد كما يقال حقلك واجب على : أى متأكد
 وكيفية كما مر ، ويدخل وقه بطول الفجر على المذهب ، وفي وجهه شاذ منكر قبل الفجر
 كغسل العيد ، ويستحب تقريبه من الرواح الى الجمعة ، لان المقصود من الغسل قطع الرائحة
 الكريهة التي تحدث عند الزجة من وسخ وغيره ، وهل يستحب لكل أحد كيوم العيد أم لا :
 الصحيح أنه إنما يستحب لمن يحضر الجمعة ، وسواء في ذلك من تجب عليه الجمعة أم لا ، ولو
 أحبب بجماع أو غيره لا يطل غسله : فيغسل للجنب ، ولو عجز عن الغسل لعدم الماء أو لقروح في
 بدنه تجب وحاز الفسيلة . قاله جمهور الأصحاب ، وهو الصحيح قياسا على سائر الاغسال اذا عجز عنها
 والله أعلم ، ومنها [العيدان] فيستحب أن يغتسل لما تقول ابن عباس رضي الله عنهما « كان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحية » وكان عمر وعطى رضي الله
 عنهما يفعلانه وكذا ابن عمر رضي الله عنهما لأنه أمر يجتمع له الناس : فيستحب أن يغتسل له قياسا
 على الجمعة ، ويجوز بعد الفجر بلا خلاف ، وقبله على الراجح ، ويختص بالنصف الأخير على الراجح ،
 وقيل يجوز في جميع الليل والله أعلم ، ومنها [الاستسقاء] فيستحب أن يغتسل له لأجل قطع الروائح
 لأنه محل يشرع فيه الاجتماع فأسببه الجمعة . ومنها [الكسوف والخسوف] ويقال فيهما كسوف
 وخسوف اذا ذهب ضوء الشمس والقمر ، وقيل الكسوف للشمس ، والخسوف للقمر قاله
 الجمهور مع أنه قال أن الكسوف والخسوف يطلق عليهما معا ، والسنة أن يغتسل لما لأنهما
 صلاة يشرع الاجتماع لها فيستحب الاغتسال لها كالجمعة ، والله أعلم . قال
 (واعمل من غسل الميت ، والكافر اذا أسلم ، والمجنون اذا أفاق ، والمغني عليه اذا أفاق)
 الغسل [من غسل الميت] هل هو واجب أو مستحب ؟ قولان : القديم أنه واجب ، والجديد وهو
 الراجح أنه مستحب ، والأصل في ذلك قوله عليه السلام « من غسل ميتا فليغتسل ، ومن حمله
 ميتا » قال الترمذي حديث حسن لكن قال الامام أحمد انه موقوف على أبي هريرة رضي الله
 عنه ولذلك لم يقل بوجوبه ، وقال الشافعي لو صح الحديث قلقت بوجوبه ، ومن الاغسال السنوية
 [غسل الكافر اذا أسلم] وروى أنه عليه الصلاة والسلام أمر قيس بن عاصم وثمامة بن أثال أن
 يتسألا أسلماء ولم يوجه لأن جماعة أسلموا فلم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله به ، ولأن الاسلام تربية من
 معية ثم يجب الغسل منه كسائر المعاصي ، وهذا في كافر لم يجنب في كفره فان أجنب فالمذهب أنه
 نظرا الى الاسلام لعدم محبة مدية منه حال كفره ، ومن الاغسال السنوية [غسل الجنون]
 « يأتي ركدا المدي عليه » لأن ذاك مظنة ازال المدي . قال الشافعي ما جئنا انسان الا نزل قال
 معهم اذا كان المجنون ينزل غالبا : بدني أي يجب الغسل كأنتم ينقض الوضوء لانه مظنة الحدث
 راح جمهور الذين دايا بالاستحباب بأن اليوم مظنة لامة نية على الحدث بعد الافادة ، والله

عن يكثر رؤيتها ، والله أعلم . قال

[والفصل عند الاحرام ، ودخول مكة ، والوقوف بعرفة ، ولزى الجار الثلاث ، وللطواف]
 يتعدد الفصل المتعلق بالحج لأمر * منها [الاحرام] « عن زيد بن ثابت رضي الله عنه :
 أن رسول الله ﷺ تجرد لاهلاله واغتسل » رواه الترمذي وقال حسن غريب ،
 ويستوى في استحبابه الرجل والصبي والمرأة وإن كانت حائضا أو نفساء لأن أسماء بنت عميس
 زوجة الصديق رضي الله عنهما قست بذى الخليفة ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل
 للاحرام » رواه مسلم ، ولا فرق في الرجل بين العاقل والمجنون ولا بين الصبي المميز وغيره ، فإن لم
 يجد المحرم الماء تيمم ، فإن وجد ماء لا يكفي توضأ به قاله البغوي والمحاملي قال النووي : إن تيمم مع
 الوضوء حسن ، وإن اقتصر على الوضوء فليس يجزئ لأن المطالب الفصل ، والتيمم يقوم مقامه دون
 الوضوء . قال الأسناني : نص الشافعي على الاستحباب في الوضوء والاقتصار عليه بدون التيمم
 وعزاه إلى قول المحاملي والمالويدي ، والله أعلم .

ومنها [دخول مكة] كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح
 ويغتسل ثم يدخل مكة نهرا ، ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يفعله ، رواه
 الشيخان ، واللفظ سلم ، ثم لا فرق في استحباب الفصل لمن دخل مكة بين من أحرم بالحج أو بالعمره
 أو لم يحرم البتة ، وقد نص الشافعي في الأم أن من لم يحرم يغتسل ، واحتج بأفعليه الصلاة والسلام
 عام الفتح اغتسل لدخول مكة ، وهو حلال يصيب الطيب نعم قال المالويدي : المعتمر إذا خرج
 من مكة أحرم واغتسل لاحرامه ثم أراد دخول مكة نظر إن كان أحرم من مكان بعيد كالخمرانة
 والحديبية استحباب الفصل لدخول مكة ، وإن أحرم من التنعيم فلا قربة . قال ابن الرفعة : ويظهر
 أن يقال بمثله في الحج ، والله أعلم .

ومنها [الوقوف بعرفة] ويستحب أن يغتسل لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعله ، وحكي
 ابن الخليل ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولأنه مرصع اجتماع حسن فيه
 الاغتسال كالجعة ، ومنها [الرمي بأبام السريق] يغتسل لكل يوم غسلا فتكون الاغتسال ثلاثة
 لأنه موضع يجتمع فيه الناس فيسب فيه الفصل كالجعة ، ولا يستحب الغسل لرى جرة العتبة لقربه
 من غسل الوقوف بخلاف بقية الجرات بعدها وأيضا فوق الجرات الثلاث بعد الزوال وهو وقت
 تهجر ، ولهذا يكون اغسل لمن بعد الزوال ، والله أعلم .

ومنها [يسب الفصل للطواف] ولفظ الشيخ شمل : طواف القدوم ، وطواف الافاصة ، وطواف
 الوداع ، وقد نص الشافعي على استحباب الفصل لهذه الثلاثة في القديم لأن الناس يحتمعون له
 فيستحب له الاغتسال ، والجديد أنه لا يستحب لأن وقته موسع فلا تناب فيه الرحلة بخلاف سائر
 المواطن كذا قاله الرافعي والنووي في الروضة وشرح الميزب وهو قضية رد المحتاج لأنه لم يذهب
 إلا أنه في المناسك قال : يستحب الفصل للثلاثة ، ويشهد للجديد وهو عدم الاستحباب لاروة
 عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر شيئا بدأ به سبعين ذم مائة ثم نوضأ ثم
 طاف بالبيت رواه الشيخان وكذا التعليل والله أعلم .

ومنها [الغسل من الحجبة والحلم] قال الرافعي : لا بأس به .

قال النووي في زيادة الروضة المختار الجزم باستحبابهما ، وقد نقل صاحب جمع الجوامع في منصوصات الشافعي أنه قال : أحب الفسل من الحجابة والحمام وكل أمر يغير الجسد وأشار الشافعي بذلك إلى أن حكمته أن ذلك يغير الجسد ويضعفه والفسل يشده وينعشه والله أعلم : ويسن الاغتسال للاعتكاف نص عليه الشافعي ويسن الفسل لكل ليلة من رمضان قوله العبادي عن الخليلي ويسن الفسل لحلق العانة قاله الخفاف في الخصال ويسن الفسل لسخول مدينة رسول الله ﷺ قاله النووي في المناسك وأما الفسل لسخول الكعبة : فقد قاله ابن الرقعة عن صاحب التلخيص وهذا النقل غلط والله أعلم . قال

فصل * والمسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط : أن يتدنى لبسهما بعد كمال الطهارة ، وأن يكونا ساترين لمحل الفسل من القدمين ، وأن يكونا عما يمكن متابعة المشي عليهما في الأصل في جواز المسح مارواه مسلم عن جرير قال : رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على خفيه وكان يجهم هذا الحديث لأن اسلام جرير كان بعد نزول المائدة : فلا تكون آية المائدة الدالة على غسل الرجلين بأسخة لمسح قال النووي وغيره وأجمع من يعتقد به في الاجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر سواء كان لحاجة أو لغیرها حتى يجوز للمرأة المأزومة بيتها والزمن الذي لا يمتنى والله أعلم ، وأنكر الرافضة ومن تبعهم الجواز ، وكذلك الشيعة والخوارج ، قال الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه عليه الصلاة والسلام كان يمسح على الخفين ، وقد روى المسح من الصحابة عن رسول الله ﷺ خلائق لا يحصون نعم هل الفسل أفضل لأنه الأصل ، وبه قالت الشافعية وجاعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وابنه عبدالله وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم أم المسح أفضل ؟ وبه قال جمع من التابعين : منهم الشعبي وحجاء والحكم فيه من خلاف ، وعن أحمد روايتان والراجح منهما المسح أفضل ، والثانية هما سواء واختاره ابن المنذر من أصحاب الشافعي ، والله أعلم : وفيه أحاديث سنورها في محلها أن شاء الله تعالى .

إذا عرفت هذا فلجواز المسح على الخفين شرطان : أحدهما أن يلبس الخفين جميعا على طهارة كاملة فلو غسل رجلًا لم يس خفها ثم غسل الأخرى ولبس خفها لم يجز المسح لانه لم يدخلهما بد طهارة كاملة ولو ابتداء باليس وهو متطهر ثم أحدث قبل أن وصات الرجل الى قدم الخف لم يجز للمسح نس عاياه الشافعي في الأم لان الاعتبار بقرار الخف لا بالساق ، واحتج لذلك بأحاديث : منها حديث العبرة رضي الله تعالى عنه قال : «سكنت الوضوء لرسول الله صلى الله تعالى عليه ولم فلما اتيت الى رحليه أهويت الى الخفين لأنزعهما بك دعهما . فاني أدخاتهما طاهرة . » روه الشيخان ، والوضوء بفتح الواو ، فعل عليه الصلوة وسئل عن حوز المسح بطهارة . دله البس وأحكام سورع العلة ، وأصرح من هذا مارواه الشافعي عن أنس بن مالك قال : « رأيت رسول الله ﷺ مسح على خفيه » قال نعم : إذا أدخلهما طاهرتين . واقظة لما مرطرت كانت طهره والله أعلم . والبرهان الثاني : أن يكون الخف صالحا للمسح ، وشده حديثه مروي به الأثرين ، بقرائن صحيح مثل المنسوبة من الرجلين ، ولو قصر عن محل الغرض لم يجز المسح عليه . فلو كان الخف من غير رابطة . البس . رضى استرا مسح . ولاهاتل بالجهم بينهما دخلت ان من لانه الأصل في جواز المسح .

المخرق قولان للشافعي : اقديم الجواز ما لم يتفاحش لأن المسح رخصة والتخريق يظلم في الاسفار وهي محل يتعذر الاصلاح فيه غالبا : فلو منعنا المسح لضاق باب الرخصة ، والأظهر أنه لا يجوز لما قلنا لأن ماظهر يجب غسله ولو تخربت الظهارة أو البطانة جاز المسح ان كان الباقي صفيقا والافلا على الصحيح ، ويقاس على هذا ما اذا تخرق من الظهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه ولو كان الخلف مشقوق القدم وشد بالعمى محل الشق فان ظهر مع الشد شيء لم يجز المسح ، وان لم يظهر جاز على الصحيح الذي نص عليه الشافعي ، فلو انفتح منه شيء في محل الفرض بطل المسح في الحال ، وان لم يظهر شيء لانه اذا مشى ظهرت والله أعلم .

الأمر الثاني : أن يكون الخلف قويا بحيث يمكن متابعة المشي عليه بقدر ما يحتاج اليه المسافر في حوائجه عند الخط والترحال لان المسح رخص لما تدعو اليه الحاجة في لبسه مما يمكن متابعة المشي عليه وهو كذلك وما لا فلا . قال الشيخ أبو محمد : وأقل حد المتابعة على التريب لا التحديد مسافة القصر وقال الشيخ أبو حامد يقدر بثلاث أميال ، والأول المتمد ، ولا فرق فيما يمكن متابعة المشي عليه بين أن يكون من جلد أو من شعر أو قطن أو ولد ، أما لا يمكن متابعة المشي عليه إما لضعفه كالتخذ من الخرق الخفيف ونحوها ، وكذا جوارب الصوفية التي لا تمنع نفوذ الماء فلا يجوز المسح عليها ، وإما لقوته كالتخذ من الحديد ونحوه فلا يجوز المسح عليه ، وقول الشيخ [على الحنفين] يؤخذ منه أن ما لا يسمى خفا لا يجوز المسح عليه حتى لو شد على رجله قطعة جلد بحيث لا ترى البشرة وأمكن متابعة المشي عليها لم يجز المسح على المذهب وقطع به في الروضة والله أعلم .

الأمر الثالث : أن يمنع نفوذ الماء ، فان لم يمنع فلا يجوز المسح عليه على الرابع لان الغالب في الخفاف كونها تمنع نفوذ الماء فتصرف النصوص اليه .

الأمر الرابع : أن يكون الخلف طاهرا . قال ابن الرعة اتفق الأصحاب كافة على اشتراط كونه طاهرا فلا يجوز على خف متخذ من جلد ميتة لم يدبغ قال في الفخائر أودبغ وتنجس ما لم يظهر لامتناع الصلاة به وكذا صرح به النووي في شرح المهذب والله أعلم .

(فرع) لو لبس خفا فوق خف لشدة البرد نظر ان كان الأعلى صالحا للمسح عليه دون الأسفل لضعفه أو تخبرته جاز المسح على الأعلى دون الأسفل ، وان كان الأسفل صالحا دون الأعلى فالمسح على الأسفل جائز فلو مسح الأعلى فوصل الماء الى الأسفل فان قصد مسح الأسفل جاز وكذا ان قصدهما على الرابع وان قصد الأعلى فقط لم يجز ولئن لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجلة أجزأ على الرابع لقصد اسقاط فرض الرجل بالمسح ، وان كان كل من الحنفين لا يصلح للمسح تعذر للمسح ، وان كان كل من الحنفين صالحا للمسح : ففي جواز المسح على الأعلى وحده قولان : اقدم الجواز لان الحاجة قد تدعو اليه كما تدعو الى الخف الواحد ، والجديد وهو الأظهر عند الجمهور أنه لا يصح ونص عليه الشافعي في الأم لان غسل الرجل أصل والمسح رخصة عامة وردت في الخف لعموم الحاجة اليه والحاجة الى خف فوق خف خاصة فلا تتعدى الرخصة اليه ، ولان الأعلى سائر للمسح فلم يبق في اسقاط الفرض الممسوح كالعمامة والله أعلم .

(فرع) لو لبس الخف فوق الجبيرة فلا يصح انه لا يجوز المسح عليه لانه ملبوس فوق مسح فلم يجوز المسح عليه كمسح العمامة بدل الرأس والله أعلم . قال

﴿ ويمسح المقيم يوما و ليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ﴾ والأصل في ذلك حديث أبي بكره رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ « أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر وليس خفيه أن يمسح عليهما » رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما قال الشافعي اسناده صحيح ، وقال البخاري حديث حسن ، ومن صفوان بن عبال رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سقرا أن لانزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ، وللمكن من بول أو غائط أو نوم فلا » رواه النسائي والترمذي وقال البخاري انه أصح حديث في التوقيت ، وللشافعي قول قديم انه لا يتأقت لانه مسح على حائل فلا يتقدر كالمسح على الجبيرة ، وبه قال مالك ، واحتج له بحديث أبي بن عسيرة ، وافق الحفاظ على انه ضعيف لا يحتج به ، والقياس ملغى مع وجود النص . قال

﴿ وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخفين ﴾ اذا فرغنا على الصحيح وهو تقدير المدة بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر فابتداء المدة من الحدث بعد لبس الخف لأن المسح عبادة مؤقتة فكان أول وقتها من وقت جواز فعلها كالصلاة ، ومقتضى هذا التعليل أن ماسح الخف لا يجوز له تجديد الوضوء ، لكن قال ابن الرفعة انه مكروه بلا شك ، وقد جزم النووي في شرح المهذب بان تجديده مستحب ، وحكى الرافعي عن داود أن ابتداء المدة من اللبس ، وحكا النووي في شرح المهذب عن ابن المنذر وأبي ثور ثم قال انه المختار لأنه مقتضى أحاديث الباب الصحيحة والله أعلم . واصل أن المسافر انما يمسح ثلاثة أيام اذا كان سفره طويلا فان قصر مسح يوما و ليلة ويشترط أيضا أن لا يكون سفره معصية فان كان معصية كمن سافر لأخذ المكس أو بعثه ظالم لأخذ الرشاء والبراطيل والمصادرة ونحو ذلك أو كان عليه حق لآدمي يجب عليه أداءه اليه فلا يترخص ثلاثة أيام ، وأن كان سفره واجبا كسفر الحج وغيره هل يترخص يوما و ليلة قيل لا يترخص أبدا لان المسح رخصة فلا يتعلق بالعاصي والراجع أنه يترخص يوما و ليلة ، والخلاف جار في العاصي ^{سبع} بالاقامة كلقيم يولد يطرح على الناس السلع واتباعه كالعبد الابن ونحوهما والله أعلم . قال

﴿ فان مسح في السفر ثم أقام أو مسح في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم ﴾ لأن المسح عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فقلب حكم الحضر كما لو كان مقيما في أحد طرفي الصلاة لا يجوز له القصر . وقوله [فان مسح في السفر ثم أقام] أي اذا لم يمض يوم و ليلة فانه حينئذ يتم مسح مقيم أما اذا مضى يوم و ليلة لم يتر في السفر فانه يستأنف المسح ، وقوله [فان مسح] هل المراد أنه مسح كلا الخفين ثم سافر أم مسح الجب ؟ وتظير فائدة ذلك فيما اذا مسح أحدي رجليه في الحضر ، ثم مسح الأخرى في السفر هل يمسح مسح مقيم أم مسح مسافر ؟ والتي جز : به الرافعي أنه يمسح مسح مسافر قال لأن الاعتبار بتمام المسح وقد وقع في السفر ، وقال النووي الصحيح اختار أنه يمسح مسح مقيم لتبديه بالعبادة في الحضر والله أعلم .

(فرع) لو شك المسافر هل ابتدأ المسح في الحضر أو في السفر أخذ بالحضر ويقتصر على يوم و ليلة كما لو شك الماسح في السفر أو في الحضر في انقضاء المدة فانه يجب الأخذ باقتضاءها والله أعلم .

(٥ ع) أقر المسح ما ينطلق عليه اسم المسح من محل فرض الفصل في الرجل من أعلى الخف فلا يراة من شئ المسح على أسفله ولا على عقب الخف ولا على حرقه ويجزئ المسح بخرقه

وخشبة ونحوهما ولو قطر الماء على الخف أجزاء كما في مسح الرأس ، والسنة أن يمسح أصلاه وأسفله ، ولو كان عند المسح على أسفل خفه نجاسة لم يجز المسح عليه . قال
 ﴿ ويبتل المسح بثلاثة أشياء : بتخلهما ، واقتضاء المدة ، وما يوجب الغسل ﴾ لجواز المسح غلات هذا
 وجد أحدهما بطل المسح ، وما إذا خلغ خفيه أو أحدهما أو اخلط الخف بنفسه أو خرج الخف من
 صلاحية المسح عليه لتحرقه أو وضعه أو غير ذلك فإنه لا يمسح وإخالة هذه إذا كان على طهارة
 المسح لانه بوجود ذلك وجب الأصل وهو الغسل ، وهل يلزمه استئاف الوضوء أو غس الرجلين
 فقط قولان الراجع غسل القدمين فقط ، ومما اقتضاء مدة المسح فإدامضى يوم دليلة للقيم أثره
 أيام للسافر بطل مسحه واستأنف لبسا جديدا كما في الابتداء لحديث أبي بكره وصفوان رضى
 الله عنهما . ومنها أن يلزم الماسح الغسل لحديث صفوان « أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نزرع
 خفافنا إلا من جانب » ولونتجست رجله في الخف فلم يكن غسلها فيه وجب الزرع لغسلها وإن
 أمكن غسلها في الخف فغسلها فيه لم يطل المسح .

(فرع) إذا كان الشخص سليم الرجلين وليس خفا في أحدهما لا يصح مسحه ولو لم يكن له
 إلا رجل جاز المسح على خفه ولو كانت إحدى رجليه علية بحيث لا يجب غسلها فليس الخف
 الصحيحه قطع النارى بأنه يصح المسح عليها وقطع الفزالي بالبع والله أعلم . قال

﴿ فصل ﴾ وشرايط التيمم خمسة أشياء : وجود العذر بسفر أو مرض ﴾ اليمم لغة هو التمسيد
 بماء فلان بالخبر إذا قصدك ، وفي الشرع عبارة عن إيصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط
 مخصوصة * والأصل في جوازه الكتاب والسنة ، وسنورد الأدلة في مواضعها * ثم ضابط جوازا تتم
 المحرم عن استعمال الماء إما لعذره أو لعمره لخوف ضرر ظاهر * وللجواز أسباب : منها السفر .
 والمرض * والأصل في ذلك قوله تعالى [فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا] قال ابن عباس رضى
 الله عنهما : المعنى وإن كنتم مرضى فتيمموا وإن كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فتيمموا * ثم الماء في حق
 المسافر أربعة أحوال : أحدها أن يتيقن عدم الماء حواليه بأن يكون في بعض رمالي أو وادى
 فهذا يتيمم ولا يحتاج الى الطلب على الرجوع لأن الطلب والحالة هذه عبث . الحالة الثانية
 أن يجوز وجود الماء حوله تجوزا قريبا أو بعيدا فهذا يجب عليه الطلب بإخلاف لأن التيمم
 طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهارة بالماء . الحالة الثالثة أن يذقن وجود الماء
 حواليه وهذا له ثلاث مراتب : الأول أن يكون ملاء على مسافة يبشر اليها الدارون لا يحط
 والحشيش والرحى ، فيجب الرجوع الى الماء ولا يجوز لتيمم . قال محمد بن يحيى له يترقب من ضعف
 فرسخ ، وهذه المسافة فسرت فوق المسافة عند الدوهم . الثانية أن يكون ملاء . ثم
 لوسى اليه خرج الوقت فهذا يتيمم على ، ذهب لأنه فاه للماء في الحال ولو وجد ماء
 مع حوج الوقت لم يسغ التيمم أصلا بخلاف ما كان أشاء معه وحاف غرب وقت رخصا .
 لا يجوز له التيمم على المذهب لأنه ليس ماء في الحال . ثم هذه المسافة في السفر .
 إحصاءه كالحاقه حتى لو وصل الى منزله في آخر الوقت وجب عليه الماء في السفر .
 إذا غاب وقت الغسل ونظر الى أول الوقت الرابع عند الرمي الأول ، وإذا غاب وقت الغسل
 في الثانية من وجع السوي الثاني . وإذا غاب وقت الغسل في الثالثة من وجع السوي

بين المرتبتين بأن تزيد مسافته على ما ينتشر اليه النازلون وتقتصر من خروج الوقت ، وفي ذلك خلاف ينتشر والمذهب جواز التيمم لأنه فأدلىء في الحال وفي السعي زيادة مشقة : الحالة الرابعة . أن يكون الماء حاضرا لكن تقع عليه زجة المسافرين بأن يكون في برء ، ولا يمكن الوصول اليه إلا بالآلة وليس هناك إلا آلة واحدة أولأن موقف الاستقاء لا يسع الاواحدا ، وفي ذلك خلاف والراجح أنه يتيمم للجهز الحسى ولا إعادة عليه على هذا المذهب والله أعلم .

وأما المرض فهو على ثلاثة أقسام : الأول أن يخاف معه بالوضوء فوت الروح أو فوت عضو أو فوت منفعة العضو ويلحق بذلك ما إذا كان به مرض غير خوف الآلهة يخاف من استعمال الماء أن يصير مرضا مخوفا فيباح له التيمم ، والحالة هذه على المذهب : القسم الثاني أن يخاف زيادة العلة وهو كثرة الألم وإن لم يزد المدة أو يخاف بجمه البرء ، وهو طول مدة المرض وإن لم يزد الألم أو يخاف شدة الفنى وهو المرض المديف الذى يجعله منى أو يخاف حصول شين قبيح كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره مما يبدو عند المنة وهى الخدمة ، وفي جميع هذه الصور خلاف منتشر والراجح جواز التيمم ، وعلة الشين الفاحش أنه يشوه الحلقة ويدوم ضرره فأشبه تلف العضو : القسم الثالث أن يخاف شينا يسيرا كأثر الجدري أو سودا قليلا أو يخاف شينا قبيحا على غير الأعضاء الظاهرة أو يكون به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه محذورا في العاقبة وإن تألم في الحال كجراحة أو برد أو حر فلا يجوز التيمم لشيء من هذا بخلاف والله أعلم .

(فرج) للمريض أن يعتمد على معرفة نفسه في كون المرض مخوفا إذا كان عارفا ويجوز له أن يعتمد على قول طبيب حاذق فلا يقبل قول غير الحاذق ، ويشترط مع حذقه الاسلام فلا يقبل قول الكافر لأن الله تعالى فسقه قلنى ما ألقاه الله ولا يعتر بصنيع فقهاء الرجس ، ويشترط فيه أيضا البلوغ فلا يقبل قول الصبي ويشترط فيه العدالة أيضا فلا يقبل قول الفاسق لأن الله تعالى أوجب الوضوء فلا يعذر عنه الا ببول من يقبل قوله ، وقد ألقى الله تعالى قول الفاسق ، فيزيم من يقول قول الفاسق مخالفة الرب فيما أمر به ، ويقبل قول العبد والمرأة ويكفى واحد على المشهور ، وقيل لا بد من اثنين كما في المرض الخوف في الوصية فإن المذهب الجزم باشتراط العدد هناك وكأن الفرق أن في الوصية يتعلق ذلك بحقوق الأديمين من الورثة والموصى لهم فانقطع العدد وفي التيمم الحق لله تعالى ، وحقه مبنى على المسامحة ولأن الوضوء له بدل وهو التيمم ولا كذلك في الوصية رولو بوجد طبيب بشرطه قال الروايتي : قال السنجي لا يتيمم ، قال النووي ولم أر لغيره ما يخالفه ولا يوافقه . قال الاستائى ، وفي فتاوى البغوى الجزم بأنه يتيمم فتعارض الجوابان وانجاب الوضوء والفعل مع الجهل بحال العلة الى هي مظنة اهلاك بعيد عن محاسن الشريعة فاستخير الله تعالى ونهى بما آله البغوى والله أعلم .

في دخول وقت الصلاة وطلب الماء وعند استعماله في يشترط لصحة التيمم دخول وقت الصلاة لقوله تعالى [اذا قم الى الصلاة فاغسلوا] الآية ولقيام اليها لا يكون الا بعد دخول الوقت ، خرج الوضوء بدليس وبقي التيمم على طاهر الآية ولقوله ^{بالتيمم} « جعلت لى الأرض مسجدا وترابها طهورا أينما أركبتي الصلاة تحمت وصليت » ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة اليه على دخول وقت الصلاة والله أعلم . يشترط لصحة التيمم طاب الماء لقوله تعالى [ولا تحذروا ماء شية من]

أمرها بالتييم عند عدم الوجدان ولا يعلم عدمه إلا بالطلب : ويشترط في الطلب أن يكون بعد دخول الوقت لأنه وقت الضرورة وله أن يطلب بنفسه وكذا يكفي طلب من أذن له على الصحيح * قلت يشترط أن يكون موثوقا به في الطلب والله أعلم ، ولا يكفي طلب من لم يأذن له بلاخلاف ، وكيفية الطلب أن يفش رحله لاحتمال أن يكون في رحله ماء وهو لا يشعر به فان لم يجد نظر يمينا وشمالا ، وأماما وخلفا ان ^{تقريب} مستوى موضعه ويخص مواضع الحضرة واجتماع الطير بزيادة احتياط فان لم يستو الموضوع نظر ان خاف على نفسه أو ماله لو تردد لم يجب التردد لأن هذا الخوف يبيح له التيمم عند تيقن الماء فعند التوهم أولى فان لم يخف وجب عليه التردد الى حد يلحقه غوث الرقاق مع ما هم عليه من التشاغل بشغلهم والتفاوض في أقوالهم ويختلف ذلك باستواء الأرض واختلافها صعودا وهبوطا فان كان معه رفقة وجب سؤالهم الى أن يستوعبهم أو يضيّق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع الصلاة على الراجح ، وقيل يستوعبهم ، ولو خرج الوقت ، ولا يجب أن يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل يكفي أن ينادى فيهم من معه ماء ، من يجود بالماء ؟ ونحوه ولو بحث النازلون ثقة بطلب لهم كفاهم كلهم ، ثم متى عرف معهم ماء وجب عليه طلبه ولو كان على وجه الهبة على الراجح ولو أثير الدلو وجب قبوله ، ولو أقرض الماء وجب قبوله على الصحيح ويجب عليه أن يشتري ماء الوضوء والفصل ويصرف اليه أي ^{يؤخر} يؤخر كان معه من المال إلا أن يحتاج الى الثمن لمؤنة من مؤن سفره في ذهابه وإيابه فلا يجب الشراء حينئذ ولا يجب عليه أن يشتريه بزيادة على ثمن مثله ، وإن تلت الزيادة على الراجح ولو لم يعرف أحد آلة الاستقاء إلا بالأجرة وجب عليه اجارتها بأجرة المثل ولو قدر على أن يبدل عمامته في الأمر ويصهرها وجب عليه ذلك فلو لم تصل الى الماء ، وأمكن شقها شقها وشيد بعضها ببعض ^{فلا يجوز} فصل لزمه ذلك اذا لم يحصل في الثوب قص يز يد على ثمن الماء أو أجرة الحبل وفي ضبط ثمن المثل أوجه الراجح ثمنه في ذلك الموضوع وتلك الحالة ، وقوله [وتعذر استعماله] يشمل أنواع أسباب إباحة التيمم وقد مر ذكر السفر والمرض ، ومن أسباب الإباحة أيضا ما إذا كان بقربه ماء ويخاف لو سعى اليه على نفسه من سبع أو عدو عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو الخلف في رحله من غاصب أو سارق وإن كان في سفينة لو استقى استلقى في البحر فله التيمم في ذلك كله ، ولو خاف الاقطاع عن الرفقة ان كان عليه ضرر لو قصد الماء فله التيمم قطعا وإن لم يكن عليه ضرر بخلاف الراجح أن له ان يقيم للوحشة ، ومن أسباب إباحة التيمم الحاجة الى العطش إما لعطشه أو عطش رفيقه أو عطش حيوان محترم في الحال أو في المستقبل ولومات رجل وله ماء ورفقته عطاش شربوه ويموه ووجب عليهم ثمنه وجعله في ميراثه وثمنه قيمته في موضع الاتلاف في وقته ، ومن الأسباب عدم استعماله لأجل الحرارة وما في معناها كالسمايل ، ونحوها سواء كان ثمجيرة أم لا وتذرها الشيخ بعد ذلك لأجل حكم القضاء ، وللعطشان أن يأخذ الماء من صاحبه قهرا اذا لم يشترط عدم احتياجه اليه وعليه قيمته والله أعلم * قال

(والتراب الطاهر) لا يصح التيمم بالتراب طاهر خالص غير مستعمل فاتراب متعين سواء كان أحر أو أسود أو أصفر وسواء فيه الأرمني أو غيره لصدق اسم التراب على ذلك كله ولا يصح بالوردة والجص وسائر المادان ولا بالأحجار المدقوقة وأقوار المسحوقه وشبه ذلك ، وفي وجه يجوز مجيع ذلك وهو غلط واحتج الله بقرنه بقوله تعالى [فتييموا صعيدا طيبا] وهو يقع على التراب وعلى كل

ماعلى وجه الأرض ، ونسب ذلك الى مالك وأبى حنيفة أيضا وقال انه يجوز بجميع أنواع الارض حتى بالصخرة المفسولة ونقل الرافى عن مالك أنه لا يجوز أيضا بما هو متصل بالأرض كالشجر والزرع ونقل النووي في شرح مسلم عن الأوزاعي وسفيان الثوري أنه يجوز بكل ماعلى وجه الارض حتى بالتاج ، ومذهب الشافى وجهور الفقهاء وبه قال الامام أحمد وابن المنذر ودาวود أنه لا يجوز التيمم الا بتراب طاهر له غبار يعلق بالوجه واليدى لأن الصعد يصدق على التراب وعلى وجه الأرض وعلى الطريق فهو مجمل بيننا لنبي ﷺ بقوله ﷺ « التراب كافيك » : وقال ﷺ « جعلت لى الأرض مسجدا وتربها طهورا اذ لم تجسد الماء » رواه مسلم ، عدل عليه العمادة والسلام الى ذكر التراب بعد ذكر الأرض ولولا اختصاص الطهوية به لقال جعلت لى الارض مسجدا وطهورا ، وتربها أى ترابها لأنه جاء ميما كما رواه الدارقطنى في سننه وأبو عوانة في صحيحه وتربها طهورا ، وقال ابن عباس رضى الله عنهما الصعيد هو تراب الحرت ، وعن على وابن مسعود أنه التراب الذى يغبر ، وقال الشافى رضى الله عنهما أنه كل تراب ذى غبار ، وقوله حقة اللغة ، ثم شرط التراب أن لا يخرج عن حاله الى حالة أخرى تمنع الاسم حتى لو أوق التراب حتى صار رمادا أو سحق الخرف لم يجز التيمم به ولو شوى الطين وسدقته ففي جواز التيمم به وجهان ولم يرجع الرافى في هذه الصورة شيئا ولا النووي في الروضة ، ولو أصاب التراب نار فاسود ولم يحترق ففيه الوجهان صحح النووي في هذه الصورة القطع بالجواز وهل يجوز التيمم بالرمال ؟ ان كان خشنا لم يرتفع منه غبار بالضرب لم يجز وان ارتفع كفى وان كان ناعما جار لاه من جنس التراب قاله الرافى وجزم به النووي في فتاويه لكنه قال في شرح المذهب وشرح الوسيط وتصحيح التنيه أنه لو تيمم بتراب مخلوط برمل ناعم لا يجوز فالرمل الصرف أولى بالمع ثم شرط التراب أن يكون طاهرا لقوله تعالى [صعيدا طيبا] والطيب هنا الطاهر لأن الطيب يطلق على ما تستند به النفس وعلى الحلال وعلى الطاهر والأولان لا يليق وصف التراب بهما فتعين الثالث وفي قوله ﷺ « وتربها طهورا » ما يدل عليه ولأن الماء النجس لا يجوز الوضوء به . وكذا التراب النجس . وقوله [طاهر] يؤخذ منه انه لو تيمم بتراب طاهر على شيء نجس فانه يجزى . وهو كذلك ثم لا بد في التراب من كونه خالصا فلا يصح التيمم بتراب مخلوط بدقيق وزعفران ، ونحوه بلا خلاف وكذا لو كان الخليط قليلا على الصحيح والكثير ما يرى والقليل ما لا يظهر قاله الامام ، ثم لا بد في التراب أيضا أن لا يكون مستعملا كالماء على الصحيح لانه أيسح به ما كان ممنوعا منه والمستعمل مالمق بالعضو وكذا ما تناثر منه على الراجح ، وشرط المتناثر أن يكون من العضو والا فهو غير مستعمل قاله النووي في شرح المذهب . قال

« وفرائضه أربعة أشياء * النية * النية واجبة في التيمم للخبر المشهور « انما الاعمال بالنيات » ولأنه عبادة فائتقر الى النية كالمسلاة والوضوء ، وكيفيتها أن يؤى استباحة الصلاة . ولا يكفى أن ينوى رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع حدثه بديل قوله ﷺ لعمر بن الناص لما أصابته جنابة فقيم وصلى بأصحابه فقال له عليه الصلاة والسلام « أصليت بأصحابك وأنت جنب » ولأنه لورفعه لما بطل برؤية الماء كالوضوء بالماء ، ولا تكفى نية الطهارة عن الحدث على الصحيح ولو نوى أداء فرض التيمم أو فريضة التيمم فوجهان ، أحدهما يكفى كالوضوء وأصحهما لا يكفى والفرق أن الوضوء قرينة مقصودة في نفسها ، ولهذا يندب تجديد الوضوء بخلاف التيمم فانه لا يندب

تجديده ولو اقتصر على نية التيمم لم يجزه قاله الماوردي * واعلم أنه لا يجوز أن تتأخر النية عن أول مفروض وأول أفعاله المفروضة قل التراب ، والمراد بالنقل الضرب فلا بد من النية قبل رفع يديه من التراب : فإذا قارنته وعزبت قبل مسح وجهه أجزاء على الراجح في الشرح والروضة وقال ابن الرفعة : أحدهما لا يجزئ لأن النقل وإن وجب إلا أنه غير مقدود في نفسه ، ثم إذا نوى الاستباحة فله أربعة أحوال : أحدها أن ينوى استباحة الفرض والنفل معا فيستبيحهما وله التنفل قبل الفريضة وبعدها وفي الوقت وخارجه ولا يشترط تعيين الفريضة على الراجح ويكفي نية الفرض مطلقا ويصلي أى فريضة شاء وإن نوى معينة فله أن يصلي غيرها : الحالة الثانية أن ينوى الفريضة سواء كانت إحدى الجنس أو منقذورة ولا تخضره النافلة فيباح له الفريضة لأنه نواها وكذا النافلة قبلها وبعدها وبعد الوقت على الراجح لأن النفل تبع للفريضة : الحالة الثالثة أن ينوى النفل وحده فلا يستبيح الفرض على الراجح لأن النفل تبع للفرض والفرض متبوع فلا يصح أن يكون تابعا ولم ينوه ، ولو نوى مس المصحف أو الجنب الاعتكاف فهو كنية النفل فلا يستبيح الفرض على المذهب ويستبيح ما نوى على الصحيح ، ولو نوى التيمم لصلاة الجنابة فهو كالتيمم للنفل على الصحيح لأنها وإن تعينت عليه فهي كالنوافل من حيث أنها غير متوجهة عليه بعينه ألا ترى أنها تسقط بفعل غيره : الحالة الرابعة أن ينوى الصلاة فقط فهو كمن نوى النفل على الراجح والله أعلم .

(فروع) لو تيمم بنية استباحة الصلاة ظانا أن حدثه أصغر فكان أكبر أو ظن أن حدثه أكبر فكان أصغر صح بلا خلاف لأن موجب الحدين واحد والله أعلم . قال

(مسح الوجه واليدين إلى المرفقين والترتيب) من فرائض التيمم [مسح الوجه واليدين] لقوله تعالى [فامسحوا بوجوهكم وأيديكم] وفعله عليه الصلاة والسلام ، أما الوجه فيجب استيعابه كالوضوء نعم لا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعر الذي يجب إيصال الماء إليها على المذهب للشفقة قال القاضي حسين لا يسن أيضا ، ويجب إيصال التراب إلى ظاهر ما استرسل من اللحية على الأظهر كالوضوء . [وأما اليدين] فيجب استيعابهما بالتراب مع المرفقين وهذا هو المذهب في إرافعي والروضة ، واحتج له بقول ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » رواه الحاكم وأثنى عليه وخالفه البيهقي وقال الصواب وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما وبالقياس على الوضوء ، وفي قول قديم بمسح الكفين فقط ، واحتج له بقول النبي ﷺ لعمار « إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا : ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة : ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه » وهو حديث صحيح رواه الشيخان وقد علق الشافعي في القديم الاقتصار على الكفين على صحة حديث عمار ، وقد صح فيه مذهب الشافعي لهذا ، وأقول إذا صح الحديث فاتبعوه واعلموا أنه مذهبي وهذا مذهب الإمام أحمد ومالك واختاره النووي وقال في شرح المذهب أنه أقوى في الليل وأقرب إلى ظاهر السنة الله - صيغة واحدة . وقال ابن الرفعة بعد كلام ذكره الإمام يتعين ترجيح القديم والله أعلم قال النووي في أصل الرخصة ، واعلم أنه تكرر لفظ الضر بتين في الأخبار فترط طائفة من الأصحاب على التاخر : وقالوا لا يجوز أن يركب من ضر بتين ، وتجاوز الزيادة والأصح ما قاله الآخرون : أن الواجب إيصال التراب سواء حصن بضربة أو أكثر : لكن يستحب أن لا يزيد على ضر بتين ولا ينقص وسواء حصن

ييد أو خرقة أو خشبة ، ولا يشترط إمرار اليد على العصور على الراجح ولا يشترط الضرب أيضا حتى لو وضع يده على تراب ناعم فطرق غبارها كفى ولو كان يسمح بيده فرففها في أثناء الوضوء ثم ردها جاز ولا يفتر إلى أخذ تراب جديد على الأصح والله أعلم * ومن فرائض التيمم [الترتيب] فيجب تقديم الوجه على اليدين سواء في ذلك تيمم للوضوء أو للجنباء لأن التيمم طهارة في عضوين فأشبه الوضوء لحديث عمار رضى الله عنه فلو تركه ناسيا لم يصح على المذهب كالوضوء ولا يشترط الترتيب في أخذ التراب للعضوين على الأصح حتى لو ضرب بيديه على الأرض وأمكنه مسح الوجه بيديه ومسح يمينه يساره جاز وكذا لو ضرب بخرقه ومسح بعضها وجهه وبالأخرى اليدين كفى ، ويجب عليه نزح الخاتم في الضربة الثانية ، ولا يكفي تحريكه بخلاف الوضوء لأن التراب لا يدخل تحته والله أعلم .

(فرع) لو تيمم وعلى يده نجاسة وضرب بها على تراب طاهر ومسح وجهه جاز على الأصح ولا يجوز مسح النجاسة بخلاف كما لا يصح غسلها عن الوضوء مع بقاء النجاسة ولو تيمم ووقع عليه نجاسة لم يبطل تيممه على المذهب ولو تيمم قبل الاجتهاد في القبلة ففي محبة تيممه وجهان كما لو كان عليه نجاسة والله أعلم * قال

(وسنة ثلاثة أشياء : التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى ، والمواالة قياسا على الوضوء) ومن سننه أيضا تخفيف التراب المأخوذ اذا كان كثيرا وأن ينزع خاتمه في الضربة الأولى ، وأن يستقبل القبلة كالوضوء ، وأن يشبك أصابعه بعد الضربتين : قال في أصل الروضة ، وينبغي استحباب الشهادتين بعد التيمم كالوضوء والفصل والله أعلم * قال

(فصل * والذي يبطل التيمم ثلاثة أشياء : ما يبطل الوضوء ، ورؤية الماء في غير الصلاة ، والردة) اذا صحح التيمم بشروطه ثم أحدث بطل تيممه لأنه طهارة تبيح الصلاة فيبطل بالمحدث كالوضوء ولا فرق في هذا بين التيمم عند عدم الماء أو مع وجوده كتيمم المريض فتوهم لفقد الماء ثم رأى الماء قبل الدخول في الصلاة يبطل تيممه لقوله عليه السلام « الصعيد الطيب طهور المسلم ولم يجد الماء عشرين سنة فإذا وجد الماء فليسه بشرته » دل الترمذي حسن صحيح ولأن الماء أصل التيمم بدل فأشبه رؤية الماء في أثناء التيمم فانه يبطله قال ابن الرعة بالإجماع * واعلم أن توهم وجود الماء كرويته كما اذا رأى سوايا فظنه ماء أو أبطقت بقر به غمامة أو طلع عليه جاعة يجوز أن يكون معهم ماء ، وهذا كله اذا لم يقارن الماء بما عني التمرة على استعماله فان كان هناك ما يمنع استعماله كما اذا رأى ماء وهو محتاج اليه لعطش كما مر أو كان دون الماء حائل من سحر أو عذر أو رآه في قعر بئر وهو يعلم حال نزق بئرته تمذر استعماله فلا يبطل تيممه لأن هذه الأسباب لا تمنع محبة التيمم ابتداء فلا تبطله أولى ، أما اذا رأى الماء في أثناء الصلاة فنظر : ان كانت الصلاة فنية عن القضاء كصلاة المسافر فظاهر المذهب ونص الشافعي أنه لا تبطل - لثباته ولا تيممه لأنه متيمم دخل في صلاة - بعيدا فأشبهه ما لو رآه بعد الفراغ منها ، ولأن فيه أفضال عبادة بحزقة ولاه بالسرور في الصلاة قد تلبس بالمقصود ، ووجد أن الأصل بعد التلبس بمقتضيه البطل لا يبطل حكم البطل كما لو شرع المكفر في الصيام ثم وجد الرقية لا يلزمه إخراج الرقية ، وان كانت الصلاة لا تفيقه عن القضاء كصلاة الحاضر بالتيمم بطلت على الصحيح لانها لا يعتد بها اذا تمت ويجب قضاؤها فلا حاجة الى إعادتها

واعادتها وقيل يتمها ويعيدها والله أعلم .

(فرع) اعلم أن المصلى بالتيمم في موضع يغلب فيه عدم الماء لاقضاء عليه مطلقا سواء كان مسافرا أو مقبلا وإن كان في موضع يغلب فيه وجود الماء يجب عليه القضاء مطلقا سواء كان مسافرا أو مقبلا كذا ذكره الموصي في شرح المذهب وقد ذكر ذلك الرافعي رحمه الله تعالى في آخر باب التيمم في فصل القضاء بالأعذار وحيث أنه تمثيلهم عدم القضاء بالسفر جرى على العالب في أن السفر يغلب فيه عدم الماء بخلاف الحضر فإنه يغلب فيه وجود الماء فأعرف ذلك فإنه مهم حسن نتج والله أعلم به واعلم أن قول الشيخ والردة يعني أن الردة تبطل التيمم وهذا هو الصحيح وفيه مع الوضوء ثلاثة أوجه الصحيح بطلان التيمم بوضوئه والفرق أن التيمم مبيح ولا باحة مع الردة بخلاف الوضوء فإنه رافع فله قوة استدامة حكمه ولهذا لا يبطل غسله بالردة على المشهور ، وقيل هو كالوضوء والله أعلم به قال

م وصاحب الجائر يمسح عليها ويتيمم ويصل ولا إعادة عليه إن وضعا على طهر (م) اعلم أن وضع الجائر يكون لسكس أو اختلاص وصاحب ذلك قد يحتاج إلى وسع الجيرة وقد لا يحتاج فإن احتاج إلى وضوها بان خاف على نفسه أو عضوه على ماصر في الرض وضعا ثم ينظر : إن قد على نزعها عند الطهارة من غير ضرر من الأمور المتقدمة في الأرض وجب النزاع وغسل الصحيح ونحو موضع الله إن أمكن وإلا مسحه بالتراب إن كان في موضع التيمم ، وإن لم يقدر على نزع الجيرة لا يضر من الأمور المتقدمة في المرض تخلف فوات النفس أو العضو أو منفعتها أو حصول شين فاحش في عضو ظاهر فلا يكاف نزع الجيرة لكن يجب عليه أمور منها غسله الصحيح على الماء ويجب غسل ما يمكن غسله حتى ماتحت أطراف الجيرة من الصحيح بأن يضع خرقة مبلولة ويغمرها لتغسل تلك المواضع بالماء ، ومنها مسح الجيرة بالماء على المشهور كذا ذكره الشيخ لأجل ما أخذت من الجيرة من الصحيح ، ويجب مسح كل الجيرة على الصحيح ، ومنها أنه يجب التيمم مع ذلك على المشهور ثم إن كان جبا فاصح أنه مخير إن شاء قدم غسل الصحيح على التيمم وإن شاء أخره وإن كان محدثا الحدث الأصغر فاصح أنه لا ينتقل من عضو إلى عضو حتى يتم طهارته فإن كانت الجيرة على اليد مثلا وجب تقديم التيمم على مسح الرأس ولو كانت الجائر على عموين أو أذنات تعدد التيمم قال النووي ولوعت الجراحات أعضاء الأربعة قال الأصحاب يكفي تيمم واحد . عن الجميع لأنه سطر الترتيب اسقط الفصل والله أعلم به ثم ما ذكرنا من وجوب غسل الصحيح ومسح الجيرة والتيمم إنما يكفي بشرطين : أحدهما أن لا يمكن نزع الجيرة من الصحيح إلا بالبد منه الإسهال ، والثاني أن يضعها على طهر فإن لم يكن كذلك وجب النزاع وسادف الوضع على طهر إن أمكن والافتراء الجيرة ، ويجب القضاء عند الردة : قال في الرضة نعم لا رافعي لإحلال ، فأذا لم يحتاج إلى وسع الجيرة لكن يخاف من إبطال الماء فيفضل الصحيح منه ، وإن كان بأن يطاف موضع خرقه مبلولة ويتجامل شيئا لم يسبل بالقطر باقي الصحيح ، وإن كان بهذه فلا خلاف كما قاله النووي لأنه متى موضع السكب بالقطر ، لا بد من مسح موضع إبطاله وإن كان لا يخاف منه كذا قاله الأصحاب ، ثم إذا تم والدلالة على محل التيمم صريح ، وبهذا لو كان للجراحة أمواه متدحمة وأمكن إمسار التراب عليها وحده واعلم أن الحاجة تدعو إلى أن تترك شها خرقه أو مبلولة أو غيرهما فإحداً من كل ما سبق . ولا يلتزم إلى وضع الردة

فيجب غسل الصحيح والتيمم عن الجريح ، ولا يجب مسح الجريح بالماء ، ولا يجب عليه وضع الرقة والجيرة لأجل أن يمسح على ماقاله الجمهور وهو الصحيح ، ثم اذا غسل الصحيح وتيمم لكسر أو جرح مع المسح على حائل أو دونه وصلى فريضة ثم حضرت فريضة أخرى لم يجب إعادة الفسل ان كان جنباً ولا إعادة الوضوء ان كان عذتاً على الصحيح وليس على الجنب الا التيمم ، وفي المحدث وجهان أحدهما عند الرافعي أنه يجب عليه أن يفسل ما بعد العليل لأجل الترتيب لأنه اذا بطلت الطهارة في العليل بطل ما بعده وأحدهما عند النووي أنه لا يجب الا التيمم فقط كالجنب لان التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم من ارتفاع حكمها بطلان طهارته أخرى ، وقوله [ولا إعادة عليه ان وضعا على طهر] مفهومة أنه اذا وضعا على غير طهر أنه بعيد وهو كذلك على الصحيح المصوح لأنه عذر نادر لا يفعل غالباً والله أعلم . قال

(ويقيم لكل فريضة ويصلي بقيم واحد ماشاء من التوافل) : لا يصلي بالتيمم الواحد الا فريضة واحدة واحتج له الرافعي بقول ابن عباس رضي الله عنهما «من السنة أن لا يصلي بالتيمم الا مكتوبة واحدة» والسنة في كلام الصحابي تنصرف الى سنة رسول الله ﷺ وفي اسناده شيء واضح نعم روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قل «يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث» رواه البيهقي باسناد صحيح لكن خالاه ابن خزيمة ، وأحسن ما يخرج به قوله تعالى [اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله فقيموا] أوجب الوضوء والتيمم لكل صلاة وكان ذلك ثابتاً في ابتداء الاسلام ثم خرج الوضوء بفعله ﷺ «فاه صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد» حديث صحيح رواه ابن عمر رضي الله عنهما ففي التيمم تنقضي الآية ويمكن أن يقاس التيمم على الوضوء لأن التيمم طهارة ضرورة لا يرفع الحدث لمس من قوله ﷺ لعمر بن العاص [أصليت بأصابعك وأنت جنب] وذهب المرنى الى أنه يجمع يتيمم واحد فرائس ونوافل وهو بناء منه على أصله ، وهو أن التيمم يرفع الحدث وهو مردد مما صرح به الصحيح لا يجمع بين فريضتين سواء كانت الفريضتان تفتتين كصلتين أو مختلفتين كصلاة وطواف وسواء كانتا مقضييتين أو حاضرة ومقصية وسواء كانتا مكتوبة ومنذورة أو منذورتين ، وفي وجه يجمع بين منذورة ومقصية ، وفي آخريتين منذورتين ، وفي وجه شديد يجوز في فوائت وفائسة ومؤداة ، والصبي طالبان على المذهب لأن ما يؤديه حكمه حكم الفرض ألا ترى أنه ينوي بصلاته المفروضة ، وكذا لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها من صلاة الخنائة لها حكم النافلة على الراجح من طرق ، فيجوز الجمع بين صلوات الجائز وبين صلاة جنازة ومكتوبة وبين جنازة ومكتوبة لأن صلاة الجنازة فرض كراهية ، وفروض الكفاية ملحقه بالنوافل في جوار الترك وعدم الانحصار بخلاف فرض العين ، [و] يجوز [أن يصلي بقيم واحد ماشاء من النوافل] لان النوافل في حكم صلاة واحدة ألا ترى أنه اذا تحرم ركعة له أن يجملها بمائة ركعة وبالكس ولان في تكليف التيمم لكل نافلة مثقفة فربما أدى الى تركها والترفع خذف فيها جورها فاعدا مع القدرة على القيام وعلى الراحة ولغير القابة في السفر لكسر ولا يقطع الشخص عنها والله أعلم .

(فرع) لو لم يجد الجنب أو المحدث الاماء لا يكتفيه وحسب عليه سنة الله على الصحيح ويجب التيمم للباقي ولو لم يجد الا تراباً لا يكتفيه ويجب استعماله على المذهب وكذا لو كل عليه نجسات فوجد من الماء ما يمسح بها وجب غسله على المذهب فلو كان محدثاً أوجباً أو علة نجاسة ووجد ما يكتفي

أحدهما غسل النجاسة ثم تيمم لأن النجاسة لا بدل لها ولوجاز المسافر بماء في الوقت فليتوضأ منه
بعد عنه تيمم وصلى جاز ولا إعادة عليه على المذهب ، ولو لم يجز ماء ولا ترابا فالصحيح أنه يصلي لحرمه
الوقت ويعيد وصلاته توصف بالصحة فإذا قدر على الماء أعاد وإن قدر على التراب فهل يعيد نظر
إن قدر عليه في موضع يسقط به القضاء أعاد والأفلاحيون إذا قادت في صلاة بالتيمم تعاديل في كلام
بعضهم ما يقتضي عدم الجواز ، ثم قادت الماء والتراب إذا صلى هل يقرأ الفاتحة إذا كان جنباً : مقتضى
كلام الرافعي في هذا في باب التيمم أنه لا يقرأها ويأتى بالذكر وتبعه النووي لكن صحح النووي
في باب الغسل أنه يجب عليه أن يقرأها ولو تيمم عن جنباً ثم أحدث حرم عليه ما يحرم على المحدث
ولا تحرم القراءة ولا البت في المسجد ، ثم برؤية الماء تحرم القراءة وكل ما كان حراماً حتى يغسل
مالم يقترن بمانع ما شرعى كالعطش أو حصى كسبح أو عدو كما قسم ، ونحو ذلك والله أعلم
(مسألة) وجد المسافر على الطريق خاية مسجلة للشرب لا يجوز له أن يتوضأ منها ويقيم لأنها
أما توضع للشرب كذا ذكره المتولي والرويانى وقوله عن الأصحاب والله أعلم . قال

﴿ فصل * وكل مانع خرج من السيلين نجس الا لثني ﴾ لا بد من معرفة النجاسة أولاً لان ما خرج
من السيلين : هو أحد أنواع النجاسة : ثم النجاسة لثني كل مستقدر ، وفي الشرع عبارة عن كل
عين حرم تناولها على الاطلاق مع امكانه لحرمتها أو استقذارها أو ضررها في بدن أو عقل ، فحمله
على الاطلاق احتراز به عن النباتات السمية فانه يباح منها القليل دون الكثير ، وقوله مع امكانه احتراز
به عن الأحجار والأشياء الصلبة فانه لا يمكن تناولها على الاطلاق أى كلها ، وقوله لحرمتها احتراز
به عن المحترمة كالآدمي ، وقوله أو استقذارها احتراز به عن الخط ونحوه وبقية ما ذكرنا في الأحكام
عن التراب فانه يضر بالبدن والعقل ، وينبئ أن يزيد في الحد في حال الاختيار لبدخل في الحد
الميتة فانه يباح أكلها عند الضرورة مع النجاسة في ذلك الوقت حتى انه يجب عليه غسل فاه ، اذا
عرفت هذا فاعلم ان المنفصل عن باطن الحيوان نوعان : أحدهما ما ليس له اجتماع واستحالة في
الباطن وإنما يرشح رشحا كاللعاب والفرق ونحوهما فله حكم الحيوان المترشح منه ان كان نجسا
فنجس والا فطاهر ، النوع الثاني ماله استحالة كالبول والعذرة والدم والقيء : فهذه الأشياء كلها
نجسة من جميع الحيوانات المأكولة وغيرها ، ولنا وجه أن بول ما يؤكل لجهده وروته طاهران . وبه قال
الاصطخري والرويانى وهو مذهب مالك وأحمد ونسب الله عنهما وتمسكوا بأحاديث هي معارضة ،
وقد وقع الاجماع على نجاسة هذه الأشياء من غير أنما كول ، ويقاس المأكول على غيره لانها متغيرة
مستحيلة مستندرة ، واحتج لنجاسة البول بحديث الأعرابي الذي بال في المسجد حيث أمر
رسول الله ﷺ « بصب دنوب من ماء عليه فصب » والذنوب بفتح الدال : الدلو المدلول قال
النووي ، وفيه اثبات لنجاسة بول الآدمي وهو جمع عليه ، ولا فرق بين بول الصغير والكبير باجماع
من يعتد باجماعه : نعم يكفي في بول الصغير النضج ، واحتج له بحديث ابن عباس رضي الله عنهما
انه عليه الصلاة والسلام « مررت بقبرين فقالا انهما مسلمان : فكان أحدهما يمدى باليمين ، وما
الآخر فكان لا يستتر من البول » وفي رواية « لا يستتره » وفي رواية « لا يستتره » وكما هو الصحيح
ومعناه ان لا يجتنبه ويحتزم منه ، وأما نجاسة العائط فحجته مع الاجماع قوله ﷺ لعمار « إنما
تقبيل نوبك من البول والعائط والمدي والقيء » رواه الامام أحمد وخزجه البارقيطي والرازي

و يدخل في قول الشيخ المذني لانه خارج من أحد السبيلين ، وجة نجاسته حديث على رضي الله عنه في قوله « كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله ﷺ فأمرني المقداد فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ » رواه مسلم ، والمذني أيضا رقيق لزوج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة والنظر . و يدخل في كلام الشيخ أيضا الودي وهو أبيض كثر نحيب يخرج عقب البول من مخرج البول ولا فرق في نجاسة ما خرج من السبيلين بين أن يكون معتادا كالبول والغائط أولا كالسوء والقيح نعم يستثنى من ذلك السود والحصاة وكل متصلب لم تحله المعدة فهو متنجس لا نجس ، وعنه احتراز الشيخ بقوله مائع ، وأما المني فهل هو نجس أم طاهر ؟ ان كان من الأذى ففيه خلاف بين الأئمة وفي مذهبي طاهر ، والذي ذهب اليه مالك وأبو حنيفة انه نجس وحتتهما رواية الفضل ولفظها « كان رسول الله ﷺ يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب » ومذهب الشافعي وأصحاب الحديث وذهب اليه خلق منهم على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أجمعين انه طاهر ، وهو أصح الروايتين عن الإمام أحمد ، وبه قال داود ، ودليل هؤلاء رواية الفرق ، ولفظها قول عائشة رضي الله عنها « لقد رأيته أفرك من ثوب رسول الله ﷺ المني فركا فيغسل فيه » ولو كان نجسا لم يكف فركه كالهم وغيره ، ورواية العسل محمولة على الندب واختيار النظافة جعلا بين الأدلة ولا فرق في ذلك بين مني الرجل والمرأة على المذهب ، وأما مني غير الآدمي فان كان مني كلب أو خنزير أو فرع أحدهما فهو نجس بخلاف كأصلهما ، وأما ما عدهما من بقية الحيوانات ففيه خلاف الراجح عند الراعي أنه نجس لانه مستحيل في الباطن كالهم ، واستثنى مني الآدمي تكريما له ، والراجح عند النووي انه طاهر وقال انه الأصح عند المحققين والأكثرين لأنه أصل حيوان طاهر فكان طاهرا كالآدمي ، وفي وجه انه نجس من غير الماء كقول طاهر منه كاللبن والله اعلم . قال

﴿ وغسل جميع الأبوال والأرواث واجب الإبول الصبي الذي لم يأكل الطعام فانه يطهر برش الماء عليه ﴾ : حجة الوجوب حديث الأعرابي وغيره ، وأما كيفية العسل فالنجاسة تارة تكون عينية أي تشاهد بالعين وتارة تكون حكمية أي حكمنا على المحل بنجاسته من غير أن ترى عين النجاسة فان كانت النجاسة عينية فلا بد مع إزالة العين من محاولة إزالة ما وجد منها من طعم ولون وريح فان بقي طعم النجاسة لم يطهر المحل المتنجس لان بقاء الطعم يدل على بقاء النجاسة وصورته فيما إذا تنجس فيه وان بقي اثر مع الرائحة لم يطهر أيضا وان بقي لون النجاسة وحده وهو غير عسر الإزالة لم يطهر ران - سر كدم الحيف يصيب الثوب وربما لا يزول بعد المبالغة ، والصحيح أنه يطهر للعسر وان بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الإزالة كرائحة الحجر مثلا فيطهر المحل أيضا على الأظهر مما الباقي من اللون والرائحة مع العسر طاهر على الصحيح ، وقيل نجس معفو عنه ولا يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الراجح ، فمشرط الطهارة أن يسكب الماء على المحل النجس فلو غمس الثوب ونحوه في طست فيه ماء دون القلتين فالد صحيح الذي قاله جهور الأصحاب انا لا يطهر لانه بوضوئه الى الماء تنجس لقلته ويكفي أن يكون الماء غاصرا للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط أن يكون سبعة أضعاف البول . وأما النجاسة الحكمية فيشترط فيها غسل الفسل أيضا * والحاصل أن الواجب في إزالة النجاسة غسلها المعتاد بحيث ينزل الماء بعدا عن الماء المتاحل صافيا

الافى بول الصبي الذى لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن فيكفى فيه الرش ولا بد فى الرش من اصابة الماء
 جيع موضع البول وأن يغلب الماء على البول ولا يشترط فى ذلك السيلان قطعا والسيلان والقطار
 هو الفارق بين الغسل والرش * واعلم أنه لا يشترط فى الغسل قصد كالمصوب الماء على ثوب لا يقصد
 فانه يظهر ركذا إذا أصابه مدار أو سيل وادعى بعضهم الاجماع على ذلك لكن ابن شريح : القفال
 من أصحابنا استرطا التبة فى غسل النجاسة كالحديث وقد مر الفرق . وقول الشيخ لا بول الصبي
 احتزبه عن الصبية فانه لا يكفي فى غسل بولها النضج بل يتعين الغسل على المذهب ودليل الفرق
 حديث عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ « أتى بصبي برضع فبال فى حجره فدعا بماء فغسله
 عليه ولم يغسله » وفى رواية « فلم يزد على أن نضح بالماء » وفى رواية ، فرشه ، وفى رواية ، فغسله
 عليه ولم يغسله . وكلها صحيحة وفى رواية الترمذى « نضح من بول العلام ويرش من بول الجارية »
 وفرق بينهما من جهة المعنى بوجوه ، منها أن بول الجارية يقرشش فاحتيج فيه الى الغسل بخلاف
 بول الصبي فانه يقع فى محل واحد ، ومنها أن بول الجارية تخين أصفر متقن يلمص بالمحل بخلاف بول
 الصبي ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وفرق بينهما بوجوه منها ما هو ريكك جدا لا يستحق أن
 يذكر ، وأوصى ما قيل ان النفوس أعلق بالذكور من الإناث فيكثر حمل الصبي فتاسب الخفيف
 بالضح فدعا للعسر وهذا المعنى مفقود فى الإناث جفرت الغسل نهي عن القياس والله أعلم * قلت وفيه
 نظر من جهة انه لو كان كذلك لوقع الفرق بين الرجل والمرأة فى الغسل فيرش من بولها ما لم يصب
 الى المرأة والله أعلم ، وقول الشيخ لم يأكل الطعام أى ما لم يطعم ما يستقل به كالخبز ونحوه فانه ابن
 الرفعة وقال النووي فى شرح مسلم النضح انما يجزى مادام الصبي يقتصر على الرضاع واما اذا أكل
 الطعام على جهة التغذية فانه يجب الغسل بخلاف والله أعلم * قال

إلى ولا يعنى عن شئ من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح وما لا تقس له سائلة اذا وقع فى الإناء
 ومات فيه فانه لا ينجسه * القليل من الدم والقيح معفو عنه فى الثوب والبدن وصح الصلاة معه .
 وظاهر اطلاق الشيخ يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون منه أو من غيره ومسألة المعوض عن النجاسات
 المعفو عنها نذكرها فى محلها وهو عند ذكر شروط الصلاة ، وثائق فى كلام الشيخ هـ ، ان شاء
 الله تعالى وأما الميتة التى [لا تقس لها سائلة] أى لادم لها يسيل كالنسيب والبعض والعذرة وحاس
 والورغ على ما صححه النووي دون الحيات والعضادع ليس من ذلك إذا وقعت فى إناء فيه مرقع سواء
 كان ماء أو غيره من الأدمان كالزيت والسنن أو غيره كالطعام وماتت فيه فهل تنجسه فيه خلاف
 والمذهب عدم التنجيس له **هـ** اذا وقع القيح فى شراب أحدكم فليغمسه به ثم ليضعه
 فان شرب أحد جناحيه ذاء وفى الآخر شفاء » رواه البخارى وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان
 ينقح بجناحيه الذى فيه الداء ، ووجه الاستدلال أن الغمس قد يقضى الى الموت لاسيما اذا كان
 الطعام حارا فلو كان ينجس لم يأمر به ، وأيضا فصول الأواني عن هذه الحيوانات فيه رسم ومشة
 فيعفى عن تنجيسها لذلك ، وقيل تنجسه لانها ميتة كسائر النجاسات قال ابن المذنب لا عذر أح
 قال هذا القول غير الشافعى وفى قول آخر ان كان مما تم به ابتوى كالذهب ونحوه فلا ينجس وإن
 لم تم كالمسك وبانتهى فنجست . وهذا جزم القفال وهو منجس قوى لان محل المص وهو الذهب فيه
 منتهى بركة الاحتراز . سدد الدم السائل وهو علة مركبة فادانها أحدكم فادعت العلة ذلله للمركبة

أبى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قاله وهو جنب « سبحان الله ان المؤمن لا يتنجس » وهو يعم المسلم والذئى ، وقيل يتنجس بالموت لأنه حيوان طاهر فى الحياة غير مأكول بعد الموت فيتنجس كغيره ، واستثنى أيضا الجنين الذى يوجد ميتا عند ذبح أمه فانه طاهر حلال ، وكذا الصيد أيضا اذا مات بالضغطة أى بالضغطة فانه يحل فى أصح القولين وكذا البعير الناذ اذا مات بالسهم فى غير المنحر فانه يحل والجواب أن هذه ذكاة شرعية به قال

ويفسل الاماء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات احداهن بالتراب ويفسل من سائر النجاسات مرة واحدة تأتى عليه والثلاث أفضل) : أما الكلب فلقوله ﷺ « اذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فليرقه ثم ليسله سبع مرات » رواه مسلم ، وفى رواية أخرى له « طهور إناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يسله سبع مرات أولاها بالتراب » وفى رواية له « فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب » والولوغ فى اللغة الشرب بأطراف اللسان ، وجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام أمر بالفسل وظاهره الوجوب ، وقوله ﷺ « طهور » يدل على التطهير ، والطهارة تكون عن حدث وعن نجس ولأحدث هنا فتعين النجس به فان قيل المراد هنا الطهارة اللغوية به فالجواب أن حل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقسّم على الحقيقة اللغوية مع أنه ﷺ بحث لبيان الشرعيات وفى الحديث دلالة على نجاسة ما ولغ فيه الكلب وان كان طعاما مباحا لمأكله لأن إراقته اضاعة مال فلو كان طاهرا لم يؤمر بإرقته مع أنا قد نهينا عن اضاعة المال ثم لا فرق بين أن يتنجس بولوغه أو بوله أو دمه أو عرقه أو شعره أو غيره ذلك من جميع أجزائه وفضلاته فانه يفسل سبعا احداهن بالتراب . قال النووي فى الروضة ، وفى وجه ساذ أنه يكفي فى غسل ماسوى الولوغ مرة كغسل سائر النجاسات ، وهذا الوجه قال فى شرح المذهب انه متجه وقوى من حيث الليل لان الامر بالغسل سبعا انما كان لينفهم عن مؤاكلة الكلاب ، وهل يفسل من الخنزير كالكلب أم لا ؟ قولان : الجديد وبه قطع بعضهم نعم لأنه نجس العين فكان كالكلب بل أولى لانه لا يجوز اقتناؤه بحال ، وقال فى القديم انه يفسل مرة كسائر النجاسات لان التغليظ فى الكلاب انما ورد قطعا لم عما يعتادونه من مخالطتها وزجوا كالحد فى الخمر ، وهذا القول رجحه النووي فى شرح المذهب ولفظه الراجع من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بالتراب وبه قطع أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير ، وهذا هو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لاسما فى هذه المسألة المبنية على التبعد وذكر مثل هذا فى شرح الوسيط أيضا وهل يقوم الصابون والاشنان مقام التراب ؟ فيه أقوال : أحدها نعم كما يقرم غير حجر مقامه فى الاستنجاء وكما يقوم غير الشب والقرظ فى الدباغ مقامه وهذا ما صححه النووي فى كتابه رؤوس المسائل والأظهر فى الرافى والروضة وشرح المذهب أنه لا يقوم لأنها طاهرة متينة بالتراب فلا يقوم غيره مقامه كالتيتم والقول الثالث ان وجد التراب لم قم والاقام ، وقيل يقوم فيها يفسده التراب كالتياب دون الأواني وشرط التراب أن يكون طاهرا ولا يكتفى بالنجس على الراجع كالتيتم : نعم الأرض الترابية يكفي فيها الماء على الراجع إذ لا معنى لتنجس التراب ، ولا يكتفى فى ستمال التراب ذره على لعل بل لابد من مزجه بالماء ليصل التراب بواحدة من اجزاء الخبز الخبز

(فرع) هـ ، يكفي الرمل اذا عمه هل الاستثنى دخل الأصحاب الرمل الناعم فى اسم التراب وجوزوا

التيمم به قال النووي في قتوبه لوسحق الرمل وتيمم به جاز ومقتضاه اجزاؤه في التعفير لأن التراب إما للايتظهار أو للجمع بين نوعي الطهور أو للتعبد بإطلاق الاسم وكل ذلك موجود هنا والله أعلم .
 (فرع) لو ولغ في الاناء كلاب أو كب صمات ففيه خلاف الرجوع يكفي سبع ولو وقعت نجاسة أخرى في الاناء الذي ولغ فيه الكلب كفي سبع ولو كانت نجاسة الكلب عينية فلم تزل الا بثلاث غسلات مثلا حسبت واحدة على الصحيح ولو ولغ في شيء نجسه فأصاب ذلك شيئا آخر نجسه ووجب غسل ذلك الآخر سبعا ولو ولغ في طعام جامد ألقي ما أصابه وما حوله وبقي الباقي على طهارته ولو أدخل كلب رأسه في ماء ولم يعلم هل ولغ فيه أم لا فإن أخرجه فله يأسا لم يحكم بالنجاسة وكذا ان أخرجه رطبا على الرجح لان الأصل عدم الولوج وبقاء الماء على الطهارة ورطوبة فله يحتمل انها من لعابه فلا يلحق الأصل بالشك والله أعلم ، وقول الشيخ [إحداهن بالتراب] يقتضي الا كشفاء في التعفير بغير الأولى والأخيرة قال في أصل الروضة ، ويستحب أن يكون التراب في غير السابعة والأولى أولى قال الاسنائي وجواز التعفير في غير الأولى والأخيرة مردود دليلا وقلا : أما الليل فلان الروايات أربع أولاهن وهي في مسلم والثانية والسابعة بالتراب رواها أبو داود وهي معنى رواية مسلم وعفروه الثامنة بالتراب وسيت ثامنة باعتبار استعمال التراب ، والرواية الثالثة أولاهن وأخرهن بالتراب رواها الدارطني بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب ، والرابعة إحداهن قاله في شرح المذهب ولم تثبت وقال في فتاويه انها ثابتة فعلى تقدير ثبوتها هي مطلقة وقيلت بالأولى أو الأخرى فلا يجوز العدول الى غيرها لاتفاق للمقيدين على نفيها والله أعلم *

وأما النقل فقد نص الشافعي على تعيين الأولى أو الأخيرة في البويطي وكذا في الأم وأخذ بهذا النص جماعة من الأصحاب منهم الزبيدي والمرعشي وابن جابر فثبت أن هذا مذهب الشافعي وأنه الصواب من جهة الدليل والنقل فتعين الأخذ به والله أعلم وقول الشيخ [ويغسل من سائر النجاسات مرة] : قد مر دليله وكيفية الغسل ، وقوله [والثلاث أفضل] لأن ذلك إزالة النجس فيستحب التثليث فيها كالأحداث ولأن ذلك مستحب عند الشك في النجاسة فعند تحققها أولى وهذا فيما إذا زالت النجاسة بالفيلة الواحدة على ما مر أما إذا لم تزل الا بالثلاثة وجبت الثلاثة ويستحب بعد ذلك ثانية وثالثة والله أعلم .

(مسألة) الماء الذي يغسل به النجاسة ويمبر عنه بالفيلة هل هو طاهر أم نجس أم كيف الحال ينظر ان تغير بعض أوصافها بالنجاسة فنجسة قطعا وان لم تغير فان كانت قلتين قال الرافعي فطاهرة بلاخلاف قال النووي طاهرة ومطهرة على المذهب وان كانت دون القلتين ففيه خلاف والجديد أظهر أن حكمها حكم المحل بعد الغسل ان كان نجسا فنجسة وان كان طاهرا فطاهرة غير مطهرة فلو وقع من غسالة الكلب شيء على شيء : فان كان من الفيلة الأولى غسل ما وقع عليه ستا ويعرف ان لم يكن التراب في الأولى وان وقع من السابعة شيء لم يغسله ولو لم تغير الفيلة ولكن زاد وزنها فطاهرة من أحدهم التطهير بالنجاسة والثانية على الخلاف وهذا كله في غسالة استعملت في واجب الطهارة أما الماء المستعمل في مندر بها كالثانية والثالثة فطاهر قطعا ومطهر على المذهب والله أعلم *

(وإذا تخللت الحجرة بنفسها طهرت ، وان خللت بغير شيء فيها لم تطهر) : أعلم أن تطهير الأشياء طهارة يكون بالفيل ، وقد مر وقد يكون بالاستحالة ، ومعنى الاستحالة انقارب الشيء من صفة له

أخرى : فإذا تخللت الحجرة أى انقلبت بنفسها سواء كانت محترمة أم غير محترمة طهرت لأن النجاسة والتحريم إنما كانا لأجل الاسكار ، وقد زال ولأن العصور لا يتخلل إلا بعد التخمير فلو لم تقل بالطهارة أهدر اتحاد الخل قال النووي فى شرح مسلم : وأجمعوا على أنها إذا اقلبت بنفسها خلا طهرت ، وحكى عن سحنون أنها لا تطهر : فإن صح عنه فهو محجوج بإجماع من قبله وإن خللت بطرح شئ فيها من بصل أو خبيرة أو غير ذلك لم تطهر ولا يطهر هذا الخل بهمه أبدا لا يفسل ولا يغيره واحتج لك بأنه عليه الصلاة والسلام « سئل عن الحجر يتخذ خلا فقال لا » رواه مسلم ، واحتج لتحريم التخليل أيضا بأن أبا طلحة رضى الله عنه أسلم وعنده خمر لا يتم « فقال يا رسول الله أدخلها قال لا : أهرتها » ولأنه استعمل الخل بفعل محرم فحرم كما لو قتل مورثه لاستعمال الارث فإنه لا يرثه معاملة له بنقص مقصوده وإن خللت لا بطرح شئ فيها بأن قلت من شمس الى ظل أو عكسه فانها تطهر على الراجح وكذا لو فتح الوعاء حتى دخل الهواء ، والفرق بين هذا وبين ما إذا طرح فيها شئ أو وقع بنفسه أن الواقع ينجس بالجمرة فإذا استعملت خلا تنجست بالعين الخاصة بها فيها ولا يظهر النجس الا الماء والله أعلم *

(فائدة) : الخمر اسم للمسكر من ماء العنب عند الأكثرين ولا يطلق على غيره إلا مجازا كما ذكره الزائى فى باب حد الخمر وقصاه أن النبيذ لا يطهر بالخل وبه صرح القاضى أبو طيب ونقله عنه ابن الرغفة وأقره على ذلك لكن ذكر البقوى أنه لو ألقى الماء فى عصير العنب حالة عصره لم يضره بإخلاف لأنه من ضرورته بخلاف البصل ونحوه وما ذكره يدل على طهارة النبيذ بطريق الأولى والله أعلم ، وقد ألقى بعضهم بالخمر العلقه إذا استحالت فصارت آدميا والبيضة المنزلة إذا صارت فرخا ودم الطليبة إذا صارت مسكا والميتة إذا صارت دودا وفى الإلحاق نظر والله أعلم *

فصل * يخرج من الفرج ثلاثة دماء : دم الحيض ، ودم النفاس ، ودم الاستحاضة ، فالحيض هو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة ، والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة ، والاستحاضة هو الدم الخارج فى غير أيام الحيض والنفاس ، فالدم الخارج من الرحم إن كان خروج به علة بل جيلة أى تقتضيه الطباع السليمة فهو دم حيض وهو شئ كتبه الله تعالى على بنات آدم كما جاءت به السنة الشريفة وهو فى اللغة : السيلان يقال حاض الوادى إذا سال وفى الشرع : دم يخرج به بلوغ المرأة من أقصى رحمها بشروط معروفة ، وله أسماء : الحيض والعراك والضحك والا كبار والاعصار والطمث والهراس قال الامام وسى نقاسا لانه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضى الله عنها « أفنت » والنزى يبيض من الحيوان أربعة : المرأة ، والضيع ، ولارب ، والغفاس * وأما دم النفاس فهو الخارج عقب ولادة ما تقتضى به العلة سواء وضعت حيا أو ميتا كاملا كان أو ناقصا وكذا لو وضعت علقه أو مصعة جزم به فى الروضة وسواء كان أحر أو أصغر مبتدئة كانت فى الولادة أولا ، ويؤخذ من كلام الشيخ أن الدم الخارج مع لولده أو قبله لا يكون نفاسا وهو كذلك على الراجح ، والنفاس فى اللغة : هز الولادة . وفى اصطلاح الفقهاء : كما ذكره الشيخ ويسمى هذا الدم نفاسا لأنه يخرج عقب نفس ، وأما الدم الخارج وليس بحيض ولا بعد الولادة فإن كان فى زمن يمكن فيه الحيض : أنه خرج فى غير أوقات الحيض لمرض أو فساد من عرق ففى أدنى الرحم يسمى الماثل بالزال المجبنة ويقال للمهامة هو استحاضة وما عدا هذه الدماء إذا خرج من الفرج فهو دم فساد

كالخارج قبل سن البلوغ والله أعلم * قال

«وأقل الحيض يوم وليلة ، وغالبه ست أو سبع ، وأكثره خمسة عشر يوما» : أقل الحيض يوم وليلة للاستقراء ، وهو التمتع ، روى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؟ ونص الشافعي رضي الله عنه على ذلك في عامة كتبه ، ونص في موضع آخر : أن أقله يوم : ومراد الشافعي بليلته ، وغالبه ست أو سبع لقوله وَاللَّهُ لحمة بنت مجش «تحيضن ستة أيام أو سبعة في علم الله تعالى ، ثم اغتسلي وإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فغسل أربعا وعشرين أو ثلاثا وعشرين ليلة وأيامهن وصومي ، فإن لم يجزك وكذلك فافعلي في كل شهر كما يظهرن لميقات حيضهن وطهرهن» رواه أبو داود والترمذي ، وقال حسن صحيح ، وأكثره خمسة عشر يوما بلياليهن للاستقراء ، وروى عن علي رضي الله عنه أيضا ، قال الشافعي رأيت نساء أثبت لي عنهن أمهن لم يزلن يحضن خمسة عشر يوما ، وعن شريك وعطاء نحوه ، والمعتمد في ذلك الاستقراء ، ولا يصح الاستدلال بحديث «تعدك إحداهن شطر دهرها لاتصل» لانه حديث باطل لا يعرف ، قاله النووي في شرح المذهب * قال

«وأقل النفاس لحظة ، وأكثره ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما» : أقل النفاس لحظة وهي عبارة المنهاج ، وفي التنبيه أقله حجة ، وقال في الروضة تبعا للرافعي لاحد لأقله بل يوجد حكم النفاس بما وجد به ، وحجة ذلك الاستقراء ، وأكثره ستون يوما للاستقراء ، قال الأوزاعي عندنا امرأة ترى النفاس شهرين ، وقال ربيعة مالك أدركت الناس يقولون أكثر ما تنفس المرأة ستون يوما ، وغالبه أربعون لما روت أم سلمة رضي الله عنها : قالت «كانت النساء على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد نفاسها أربعين يوما» رواه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم ، قال النووي في شرح المذهب انه حسن وأثنى عليه البخاري : واحتج بعضهم بهذا الحديث ، على أن أكثره أربعون ، والمذهب الأول للوجود ، والحديث محمول على الغالب جمعا بينه وبين الاستقراء * قال

«وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولاحد لأكثره» : احتج به بالاستقراء ، ولانه اذا كان الحيض خمسة عشر يوما لزم في الطهر ما ذكرنا ولاحد لأكثر الطهر لان من النساء من تحيض في السنة مرة بل هو في عمرها مرة ، وقوله بين الحيضتين احتز به عن الطهر الفاصل بين الحيض والنفاس فانه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما كما اذا رأت الحامل دما ، وقلنا بالصحيح ان الحامل تحيض فوات بعده مثلا بعشرة أيام فان هذا طهر فاصل لكن بين حيض ونفاس ، قال ابن الرضا احتز به عن طهر المبتدأة والآية * قال

«وأقل زمان تحيض فيه الجارية تسع سنين ولاحد لأكثره» : دليله الوجود ، قال الشافعي رضي الله عنه أعجب ما سمعت من النساء تحضن نساء تهامة تحضن تسع سنين ، وفيه حديث رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ، ولأن كل ما لا صابط له في الشرع ، لا في اللغة يرجع فيه الى الوجود ، وقد وجدته الشافعي رضي الله عنه ، ثم المراد بالتسع استحکالها على الصحيح ، وقيل نصف التسعة ، وقيل الطعن فيها ، فعلى الصحيح المراد القريب لا التحديد على الصحيح ، فعلى هذا لو رأت السم قل استحکال التسعة في زمن لا يسع طهرا وحضا كان حبضا جزم به الرافعي والنووي ، وان كان يسهما لا يكون حبضا ، وقال الماوردي ان تقدم يوم أو يومين كان حبضا والافلا ، وقال الدارمي لا يضر نقصان شهر وشهرين والله أعلم * قال

﴿وأقل مدة الجمل ستة أشهر ولخظتان وأكثره أربع سنين وغالبه تسعة أشهر﴾ : أما كون أقل مدة الجمل ستة أشهر فلا نعلم من رضى الله عنه أتى بأمرأة قد ولدت لسته أشهر فشاو القوم في رجها ، فقال ابن عباس رضى الله عنهما أنزل الله تعالى [وجله وفصاه ثلاثون شهرا] وأنزل [وفصاه في عامين] فالفصل في عامين والجمل في ستة أشهر فرجعوا الى قوله فصار اجاعا ، وأما كون أكثر مدة الجمل أربع سنين فدليلة الاستقراء ، قال مالك هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق وولدت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة كل بطن أربع سنين ، ورواه مجاهد أيضا ، وجاء رجل الى مالك بن دينار ، فقال يا أبا يحيى ادع لامرأة حبلى منذ أربع سنين في كرب شديد ، فدعا لها : فساء رجل الى الرجل ، فقال ادرك امرأتك : فذهب الرجل ، ثم جاء وطى رقبته غلام ابن أربع سنين قد استوت أسنانه والله أعلم * قال

﴿ويحرم الخيض والنعاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم﴾ : يحرم على الحائض الصلاة وكذا سحود التلاوة ، والشكر لقوله عليه السلام « إذا أفلتت الحيضة فدعى الصلاة » الحديث ، والاجاع منعقد على التحريم ، ولا قصصها أيضا : لما روى عن عائشة رضى الله عنها : قالت « كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نطهر فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة » وكما يحرم على الحائض الصلاة يحرم عليها الصوم لمه يوم هذا الحديث ، والاجاع منعقد على تحريم الصوم ، ولكن تقضى الحائض الصوم لحديث عائشة رضى الله عنها * قال

﴿وقراءة القرآن ومس المصحف وجله﴾ : واحتج للقراءة بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقرأ الجنب ، ولا الحائض شيئا من القرآن » رواه أبو داود والترمذي لكه صيف ، قال في شرح المهذب ، واحتج لمس المصحف بقوله تعالى [لا يمس إلا المضمرون] ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يمس القرآن إلا طاهر » رواه الدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وإذا حرم مسه حمله أول إلا أن يكرن في أئنة . ولم يقصد حله بخصوصه ، فإن مرص أنه المقصود حرم بذلك الرافى * قال

﴿ودخول المسجد﴾ : دخولها المسجد ان حصل معه جالس أولت ولو قائمه أو تردب حرم عليها ذلك ، لأن الجنب يحرم عاه ذلك ، ولا شك أن حدثها أشد من الجباة ، وإن دخل مرة فالمصحيح الجوار كالجلب ، وحمل الخلاف إذا أمنت تلويث المسجد ، وإن تلججت واستغربت ، وإن حافت التلويث حرم مالا خلاف ، قال الرافى وغيره وليس هذا من حافية الخبيث كل مو به ساس البول أو به جراحة نصاحه ، ويخفى من سروره التلويث ليدل له السور ، ولو كان فعل الداخل مسحا وينجس منه المسجد لطوبة الجحاسة فينبأكم ، ثم ليدخل : وهذا الدلك واجب يحرم تركه * قال

﴿والطوى﴾ : لقوله صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها ، وقد حاضت ن الحج « افعلى مايقض الحاج غير أن لا طوى في بيت حتى تهرى » رواه الشيخان ، والأعط البغاري ، ثم اتفق الأئمة الأربعة على منعها طوى طوى وتبرع بزيادة محلي الحج ، وهي الحائض إذا حاضت وطافت طواف ركبن لم يصح طوافها ، ونعبر بهم عن صغير الحية ونفق على إحوايا ، وقالت الحدية يصح طوافها وإلا ما بدنة ، ولا يصح سبها ، فلهذا ، بحرشة ، وقال ما بدنة من أصحاب مالك لا تشترط التهايرة في سنة من طوى محضا فله سنة وإن طوى في سنة له بدنة * قال

بمنزلة الصلاة الا ان الله تعالى أحل فيه التطوع . فمن نطق فلا ينطق الا بخير : قال الحاكم صحيح على شرط مسلم ، وأما تحريم اللبث في المسجد فلقوله تعالى [ولاجنبوا ما عابى سبيل حتى تغسلوا] أى لا تقربوا مواضع الصلاة : ولقوله عليه الصلاة والسلام « ائى لأحل المسجد لخالف ولاجنب » رواه أبو داود : وقال ابن القطان انه حسن * واعلم أن التردد في المسجد بمنزلة اللبث ، ولا فرق في اللبث بين القعود والقيام ، وأحترز الشيخ بالمسجد عن غيره كالمدراس والربط ونحوها ، ثم هذا اذا لم يكن عنده فان كان كما لو احتمل في المسجد ولم يتمكن من الخروج لاغلاق الباب أو لخوف على نفسه أو ماله ، قال الرافى : ولتيمم بغير تراب المسجد . قال النووي يجب التيمم ، وقال الرافى في الشرح الصغير انه مستحب ، قال النووي في شرح المذهب ان التيمم بتراب المسجد حرام ويجوز التيمم بما حلت له الرجاء اليه ، (وقوله واللبث) يقتضى أنه لا يحرم المرور فيه وهو كذلك للآية ، وكما لا يحرم لا يكره ان كان له غرض مثل كون المسجد أقرب في الطريق ، وان لم يكن له غرض كرهه قاله في الروضة تبعاً للرافى ، وقال في شرح المذهب انه لا يكره والأولى أن لا يفضل ، وقبل يحرم العبور ان وجد طريقاً غيره ، وحيث عبر لا يكلف الاسراع ويمتنع على العادة قاله الامام .

(فرع) اذا تلفظ الجنب بشيء من أذكار القرآن كقوله في ابتداء أكله باسم الله ، وفي آخره الحمد لله وعند الركوب [سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين] أى مطيقين ونحوه ان قصد الذكر فقط لا يحرم ، وان قصد القرآن حرم ، وان قصدهما حرم ، وان لم يقصد شيئاً نجزم الشافى بأنه لا يحرم : قال الامام وهو مقطوع به لأن المحرم القرآن ، وعند عدم قصد لا يسمى قرآناً : وقال النووي في شرح المذهب . أشار العراقيون الى التحريم ، قال ابن الرفعة وهو الظاهر . قال الطبرى في شرح التنبيه الوجه القطع بالتحريم لوضع اللفظ للتلاوة والله أعلم * قال

(ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء : الصلاة والطواف ومس المصحف وحله) : تحرم الصلاة ذات الركوع والسجود على المحدث بالاجماع ، وسجود الشكر والتلاوة كالصلاة ، وكذا صلاة الجنابة وفي الحديث « لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غايل » والغايل بضم الغين المنجسة الحرام قال الترمذى وهذا أصح شيء في الباب وأحسن * وأما تحريم الطواف فلقوله ﷺ « الطواف بالبيت صلاة » كما مر * وأما مس المصحف فلقوله تعالى [لا يمسه الا المطهرون] والقرآن لا يصح مسه : فعلم بالضرورة أن المراد الكتاب ، وهو أقرب مذكور وعدود الى اللوح المحفوظ ممنوع لأنه غير منزل ، ولا يمكن أن يراد بالمطهرين الملائكة ، لأنه نقي وأثبت والسما ليس فيها غير مطهر ، فعلم أنه أراد الأديمين ، وكتب البى ﷺ كنبأ الى أهل اليمن وفيه « لا يمسه القرآن إلا طاهر » رواه ابن حبان في صحيحه : وقال الحاكم إسناده على شرط الصحيح ، ويحرم مس الصندوق والخريطة التى فيها المصحف لأنهما منسوبان اليه ، والعلاقة كالخريطة ان قصد بذلك حل المصحف وان لم يقصد بل قصد حل الصندوق أو الخريطة أو قصد مسهما فلا ، صححه النووي ولولف كيبه على يد وقلب الأوراق بها حرم ، قطع به الجمهور لأن الحكم متصل به ، وله حكم أجزائه كما في السجود على ذلك * وأما تحريم الحل فلا نه أشس من المس نعم لو خاف عليه من غرق أو حرق أو نجاسة أو كفر لم يتمكن من الطهارة ولتيمم أخذه مع الحدث للضرورة ، فالأخذ والحالة مأمرة واجب . قال النووي في شرح المذهب والتحقيق والله أعلم *

كتاب الصلاة

﴿ الصلوات المفروضة خمس : الظهر وأوّل وقتها زوال الشمس وآخره اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال ﴾ الصلاة في اللغة السجاء قال الله تعالى [وأدع لهم ، وفي الشرع عبارة عن أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشروط * والأصل في وجوبها قوله تعالى [وأقيموا الصلاة] أي حافظوا عليها ، والأحاديث في ذلك كثيرة جداً ، والاجماع منعقد على ذلك ، وبدأ بذكر أوقاتها لأن أهمّ أمور الصلاة معرفة أوقاتها ، لأن بدخول الوقت نجب وبخروجه تفوت والأصل في التوقيت الكتاب والسنة : قال الله تعالى [ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا] أي مكتوبة موقنة ، وروى ابن عباس رضي الله عنهما : قال قال رسول الله ﷺ « أتني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان ظل الشجر كظل النعل ، وصلى في العصر حين كان ظله مثله ، وصلى في المغرب حين أظفر الصائم ، وصلى في العشاء حين غاب الشفق الآخر ، وصلى في الفجر حين حرم الطعام والشراب للصائم ، فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله ، وصلى في العصر حين كان ظله مثليه ، وصلى في المغرب حين أظفر الصائم ، وصلى في العشاء الى ثلث الليل الأوّل ، وصلى في الفجر بأسفار ، ثم أتت الى وقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين » رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، وصححه ابن خزيمة والحاكم ، وقال الترمذي : قال البخاري انه أصبح شيء في المواقيت ، والشرائح بشين معجمة مكسورة أحد سبور النعل ، والظل في اللغة الستر ، تقول : أتاني ظلك وفي ظل الليل ، وهو يكون من أوّل النهار الى آخره ، والفي يختص بما بعد الزوال (وقوله زوال الشمس) أي فيما يظهر لنا لاما في نفس الأمر لأن الشمس اذا انتهت الى وسط السماء ، وهي حالة الاستواء يبتقى للشاخص ظل في أغاب البلاد ، ويختلف مقداره باختلاف الأمكنة والنصول ، فإذا مالت الشمس الى جانب المغرب حدث الظل في جانب المشرق ، غدونه في مكان لا ظل للشاخص فيه كسكة وصنعاء الجن هو الزوال ، وزيادته في مكان للشاخص فيه ظل هو الزوال التي به يدخل وقت الظهر ، فإذا صار ظل كل شيء مثله ذير ظل الزوال حالة الاستواء ، فهو آخر وقت الظهر * قال

﴿ والعصر وأوّل وقتها الزيادة على ظل المشل وآخره في الاختيار الى ظل المثليين ، وفي الجواز الى غروب الشمس ﴾ اذا صار ظل كل شيء مثله فهو آخر وقت الظهر ، وأوّل وقت العصر للخبر سكن لابد من زيادة ظل وان قلت ، لان خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف إلا بتلك الزيادة فإذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار ، وسمى بذلك لان المختار هو الرجوع ، فقيس لان جبريل عليه السلام اختاره ، وقوله لجواز الى غروب الشمس حجته : قوله عليه الصلاة والسلام : وقت ففضيلة وهو اني العصر ما لم تقرب الشمس » واستاده في مسلم * واعم أن العصر أربعة أوقات . وقت فضيلة وهو اني أن يصير الظل مثل الشاخص . ووقت جواز بلا كراهة ، وهو من مصير الظل مثليه الى الاصفرار ووقت كراهة يعني يكره التأخير اليه وهو من الاصفرار الى قبيل الغروب . ووقت تحريم وهو تأخير الصلاة الى وقت لا يسعها ، وان قلنا سلكها أداء * قال

انه طاهر ، ولو أصابه دم من غيره فان كان كثيرا لم يفسد عنه لانه لا يشق الاحتراز منه وان كان قليلا
فقولان : الأحسن عند الرافعي عدم الغفو . والأصح عند النووي الغفو ، ويستثنى دم الكلب والخنزير
لعل نجاستهما .

(فرع) اذا صلى بنجاسة لا يعنى عنها وهو جاهل بها حال الصلاة سواء كانت في بدنه أو ثوبه أو
موضع صلاته ، فان لم يعلم بها ألبتة فقولان : الجديد الاظهر يجب عليه القضاء : لانها طهارة واجبة فلا
تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم انه لا يجب ، وقوله ابن المنذر عن خلافي واختاره : وكذا
النووي اختاره في شرح المهذب ، وان علم بالنجاسة ثم نسيها فذكر يقان : أحدهما على القولين
والمدى القلع بوجوب القضاء لتقصيره ، ثم اذا أوجبنا الاعادة فيجب عليه اعادة كل صلاة صلاها
مع النجاسة بقينا ، فان احتمل حدوثها بعد الصلاة فلا شيء عليه لان الأصل عدم وجدانها في ذلك
الزمن ، ولورأى شخصا يريد الصلاة وثوبه نجاسة والحصل لا يعلم بها لرم العالم اعلمه بذلك لان
الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان بل هو لزوال المفسدة ، قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام
وهي مسألة حسنة والله أعلم * قال

(وستر العورة لباس طاهر ، والوقوف على مكان طاهر) أما طهارة اللباس والمكان عن النجاسة
فقد مر ، وأما ستر العورة فواجب مطلقا حتى في الخلوة واللمعة على الراجح لان الله تعالى أحق أن
يستجاب له : سواء كان في الصلاة وغيرها ، والعورة في اللغة القص والحلل وما يستحس منه وهي
هما ما يجب ستره في الصلاة ، والدليل على أن سترها شرط لصحة الصلاة قوله ﷺ « لا يقبل اذا
صلاة حائض الاختيار » قال الترمذي حديث حسن : وقال الحاكم هو على شرط مسلم والمراد
بالحائض النافخ ، والاجماع منعده ، ذلك عندنا بقدره ، فان عجز عن السترة صلى عريانا ولا اعادة
عابه على الراجح لانه عند عامي : عرياء ، فلو أوجبنا الاعادة لشيء ، ثم شرط الستره ان يجمع ثوب
البشرة : سواء كان في ثوب أو جلود أو ورق أو حشيش ونحو ذلك حتى الطين والماء الكدر ،
وصورة الصلاة في الماء على الجارية . والأصح وجدان الثوب لانه قادر على السترة ، ولا يكفي الثوب
الرقيق مثل غزل النبات وعجوه لانه لا يجمع لون البشرة وكذا الكرامس التي له أنفاس ، وان كانت
عورته ترى من جيبه في ركوعه أو سجوده لم يكف ، فيحب أن يستره أو يضع شدة عليه ونحوه ، ولولم
يحب الاثربا نجسا ولا يجد ماء ينسله به : قولان الأطهر انه يصلي عريانا ولا اعادة سائمه ، والثاني
يصلي فيه ويبد ، ولو كان محرسا في موضع نجس وبه ثوب واحد . لا يكفي للعورة والنجاسة ؟
فقولان أيضا أظهرهما سائمه بالنجاسة ويصلي عريانا بلا اعادة ، الثاني يصلي فيه على النجاسة
ويبعد ولو لم يجد الماء ، ثوبه حرم عليه لانه بل يصلي عريانا ولا يعيد واسمه له لانه منه
قبرا ولو وده لم يلزمه قبحه في الأصح لانه ، ولو أعاده لزمه قبحا أعف عنه ، فان لم يزل وحس
عريانا لم تصح صلاته اذ رتبته على السترة ولو باده اياد أو جده فعر كراه في عدمه ، وكذا ان يصلي
في ثوب فيه صورة وتمثيل والمرأة متبينة إلا أن تدرى ، مسجودا ، وذلك أما : تقرأون عن
الخط ، فان خيف من الماء إليها ما يحرم أن يفسد حرمة أيديهم بجمع الماء : ود . كثير من يراعى
زيادة كبيت الماء ، رانده الله تعالى شره ما جاء ، والله تعالى أعلم ، فمن المحدثين في حسن
ثيابه والله أعلم به قال

﴿ والعلم بدخول الوقت ﴾ : لاشك أن دخول الوقت شرط في صحة الصلاة ، فإن علم ذلك فلا كلام
وان جهله وجب عليه الاجتهاد لأنه مأمور به ، ولا فرق في الجهل بين أن يكون لغيره أو جالس في
موضع مظلم أو غير ذلك . فلو قصر على الخروج من البيت المظلم لرؤية الشمس فهل يلزمه ذلك ؟
فوجهان . أحدهما في شرح المذهب له الاجتهاد ، ولو أخبره عدل عن معانية بأن قال : رأيت الفجر
طلعا والشفق غاربا ، أو أخبرني فلان برؤيته امتنع عليه الاجتهاد كما لو أخبره شخص بنص من
كتاب أو سنة في مسألة لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص ، ثم الاجتهاد يكون بورد من قراءة أو
درس علم وبناء ونسخ ونحو ذلك ، وسواء كان منه أو من غيره كما قاله ابن الرفعة ، ومن الأمارات
صياح الديك المحرب ، والمؤذن الواحد ان لم يكن ثقة فلا يأخذ أحد بأذانه وان كان ثقة وهو غير
علم بالوقت هكذا ، وان كان ثقة عالما بالوقت فوجهان . قال الرافعي لا يؤخذ بقوله لانه يخبر عن
اجتهاده والمجهد لا يظن بمجهده ، بخلاف ما اذا أذن في يوم الصحو فانه يخبر عن مشاهدة . وقال
الثوري يأخذ بقوله ونقله عن نص الشافعي فانه لا يتقاعد عن صياح الديك ، ثم حيث أمرناه بالاجتهاد
نظر إن كان عاجزا عن الأدلة ، فالأصح في شرح المذهب انه يظن ، وان كان يحسنها فنظر إن
صلى بلا اجتهاد لم تصح صلاته ووجب عليه أن يعيد ، وان صلى في الوقت وان اجتهد نظر ان لم
يغلب على ظنه شيء آخر الى حصول الظن ، والاحتياط أن يؤخر الى زمن يغلب على ظنه انه لو
آخر تخرج الوقت ، وان غلب على ظنه دخول الوقت صلى ، ثم إن لم يتبين له الحال فلا شيء عليه
وان بان وقوعها في الوقت فلا كلام ، وان بان بعده صحت ، وان نوى الأداء صرح به الرافعي في
كتاب الصيام ، وان بان أنها قبل الوقت قضى على المذهب ، ولعلم المنجم دخول الوقت بالحساب
قال في الديان : المذهب أنه يعلم به بنفسه ولا يعمل به غيره ، والمنجم الموقت لا المنجم في عرف
الناس كهؤلاء الذين يضربون بالرمل فاتهم فسقة ومنهم من يكون سعي الاعتقاد وهو زنديق كافر
وقد صرح عن رسول الله ﷺ أنه قال « من أتى عرفة لم تقبل له صلاة أربعين يوما » ، ورواية
مسلم « من أتى عرفا فساله عن شيء نصدقه » ولو أخبره مخبر بأن صلاته وقعت قبل الوقت نظر ان
أخبره عن علم أو مشاهدة وجبت الاعادة ، وان أخبره عن اجتهاد فلا والله أعلم به قال
﴿ واستقبال القبلة ﴾ : هي الكعبة ، رسمت قبلة لأن المصلي يقابلها ، وكعبة لارتفاعها ، واستقبالها
شرط لصحة الصلاة في حق التادر ، لافي شدة الخوف ، وفي حق السفر للمباح لقوله تعالى ﴿ ولوجهك
شطره ﴾ . بعد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره (والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين
أن يكون في الصلاة) رقبته ﷺ للسعي في دلالته « يستقبل القبلة وكبر » ثم الفرض في حق
القرى من القبلة صلاة بها نازحا بها بجميع بدنه ، ولو حج بعض بدنه عن مسامتها فلا تصح
الله على الأرجح . أما بعيد ففي فرض لا تحته قرآن : أظهرهما أيضا لمصانه « بين للآية
لكن يكفي غلبه . فمن يخاف القريب فانه يلزمه ذلك يقين لقدرته عليه بخلاف بعيد ، والقول
لأنه إن لم يدر ، حتى يدر أنه يدر علم ، شرط أيضا أن يدر معنى الأرض مستقرا فلا
يصح . الثاني ان يستدركه ، ولان لراك الله تعالى تسميه دابة الله مستورا . ولو كانت
ندوة رفته يستدركه لم يحل القيام صحت على وجه صحيح وسنح به الجليل . نعم تصح في السفينة
لهثرة حلال الآية . ولذا في الخروج من المدينة ، أو وقت الصلاة الى البركة أو منصرف

لأنه قطعاً قال في الروضة ولو اجتهد الإنسان وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى جهة عمل كل منهما باجتهاده ولا يقتضى صاحبه لأن كلا منهما يعتقد خطأ صاحبه كما لو اختلفت اجتهادهما في الاناءين أو الثوبين المتشبهين أحدهما ، ولو شرع في الصلاة بالتقليد فقال له عدل أخطأ بك فلان فان كان يخبر عن علم ومعاينة وجب الرجوع إلى قوله وإن كان يخبر عن اجتهاد فان كان قول الاول عنده أرجح لزيادة عدالته أو هدايته للأدلة أو هو مثله أو لم يعرفه مثله أم لا لم يجب عليه العمل بقول الثاني ولا يجوز على الصحيح ، وإن كان الثاني أرجح نحول وفي على الصحيح كتغير اجتهاده ولو قال له المجتهد الثاني ذلك بعد الفراغ من الصلاة لم تنزله الاعادة قطعاً وإن كان الثاني أرجح كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ ولو قال له الثاني أنت على الخطأ قطعاً وجب قبوله قطعاً سواء أخبره هذا القاطع بالخطأ عن الصواب متيقناً أو مجتهداً يجب قبوله لأن تقليد الاول بطل بقطع هذا وإنه أعلم .

الشرط السادس : السكوت عن الكلام فالتكلم ان كان غير معذور ونطق بحرف مفهم مثل ق وش تبطل وإن نطق بحرفين بطلت أفهم كقم أولاً كمن وعن وبطلانها بالثلاثة فصاعداً أولى ولا فرق في البطلان بين أن يكون لمصلحة الصلاة كقوله للإمام قم أم لا ، ولو نطق بحرف بعده مدة فالأصح بطلانها لأن المدة حرف ، وفي التنحيع خلاف الراجح أنه إن بان منه حرفان بطلت والا فلا هذا إذا كان غير عذر فان كان مغاوباً فلا بأس ولو تعذرت القراءة الواجبة إلا بالتنحيع تنحيع وهو معذور وإن تعذر الجهر فالراجح أنه ليس بعذر ولو تنحيع الإمام وظهر منه حرفان فهل للأمام أن يدوم على متابعتها وجهان الراجح نعم والظاهر أنه معذور ، وأما الضحك والبكاء والأعين فان بان منه حرفان بطلت والا فلا ، وسواء كان البكاء للدنيا أو الآخرة ، وإن تكلم المصلي وهو معذور كمن سبق لسأله إلى الكلام بلا قصد أو غلبه السعال أو الضحك وبان منه حرفان أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريم الكلام وهو قريب عهد بالإسلام فان كان يسيراً لم تبطل صلاته وإن كثرت بطلت على الأصح والقلّة والكثرة يرجع فيهما إلى العرف وضم إلى ذلك في شرح المهذب كثرة اللطاس ، وقال أنه يبطل ، ولو جهل كون التنحيع مبطلاً فهو معذور لخفاء حكمه على العوام ولو أكره على الكلام بطلت صلاته على الظاهر لانه نادر كما لو أكره على الصلاة بلا طهارة أو على أن يصلي وهو فاعده فانه يجب اعادته ، ولو أشرف إنسان على الهلاك فأراد انذاره ولم يحصل له الكلام وجب وتبطل صلاته على الأصح لوجود الكلام ولو قال المصلي آه من خوف النار بطلت صلاته على الصحيح .

الشرط السابع : السكوت عن الأفعال اعلم أن الفعل الرئي في الصلاة ان كان من جسدك كركوع والسجود وزيادة ركعة أن تعتمد ذلك بطلت سواء قل الزائد أو كثر وإن كان الفعل من غيره من الصلاة تنقضي الأصحاب على أن التقيل لا يبطل والكثير يعنى وثق ضبط القليل والكثير أرجح ، الرجوع فيه إلى المدة فلا يضر ما عده الناس قليلاً كإشارة برد السلام وخروج النعل ويخبرهم ثم قالوا الفعلة الواحدة كالخطوة والضربة قبل قطعاً والثلاث كثيرة قطعاً والاثنان قليل على الأصح واتفق الأصحاب على أن الكثير إنما يبطل إذا نوى فان عرق بأن خطا خطوه ثم بعد من خطوه أخرى وتكرر ذلك مرات فلا يضر قطعاً فله في الروضة ، ويشهد له حديث أمامة رضي الله عنها ، ولو تردد في فعل هل وصل إلى حد الكثرة أم لا قال الإمام الأظهر أنه لا يؤثر لأن الأصل عدم الكثرة وعدم

بطلان الصلاة ، ثم حدد التفریق أن يترك الثاني متقطع عن الأول * واعلم أن شرط الفعلة الواحدة التي لا تبطل أن لا تنفاحش فان أفرطت كالوئبة القاحشة أبطلت قطعاً قاله في الروضة لأنها منافية للصلاة * واعلم أن الحركات الخفيفة كتحرريك الأصابع في حكة لا تضر على الأصح وإن كثرت وتوالت لأنها لا تخل بهيئة تعظيم الصلاة ولا بالخشوع ، أما لو حرك كفه ثلاثاً على يده بهتشت فان صلاته تبطل قال في الكافي إلا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحك فيعذر * واعلم أن كثير الفعل حيث أبطل عند العمد فكذا يبطل عند فعله سهواً على المذهب لأنه يقطع نظم الصلاة والله أعلم .

الشرط الثامن : الإمساك عن الأكل فان أكل المصل شيئاً بطلت صلاته وإن قل لأنه ينافي الخشوع وفي وجه لا تبطل بالقليل وهو غلط ولو كان بين أسنانه شيء قابله أوزلت من رأسه نخامة قابلتها عامداً بطلت صلاته فان كان مغلوباً بأن جرى الريق بياقي الطعام أوزلت النخامة ولم يمكنه إمساكها لم تبطل صلاته لأنه معذور ، وإن أكل ناسياً أو جاهلاً بالتحريم فان قل لم تبطل وإن كثرت بطلت صلاته على الأصح * واعلم أن المضغ وحده فعل يبطل كثيره الصلاة وإن لم يصل شيء إلى الجوف ولو كان فيه عقيدة فذابت ونزل إلى جوفه منها شيء بطلت صلاته وإن لم يحصل منه فعل لوصول المقطر إلى جوفه ويعبر عن هذا بأن الإمساك شرط في الصلاة ليكون حاضر الذهن تاركاً للأموور العادية فعلى هذا تبطل الصلاة بكل ما يبطل به الصوم فلو نكش أذنه بشيء وأدخله باطن أذنه بطلت صلاته والله أعلم . قال

﴿ ويجوز ترك الاستقبال في حالتين : في شدة الخوف ﴾ إذا التحم القتال ولم تمكنوا من تركه بحال لقتلهم وكثرة العدو وأشد الخوف ولم يلتحم القتال ولم يأمنوا أن يرك العدو أكتفهم لو ولوا اتهموا وصاروا بحسب الامكان وليس لهم التأخير عن الوقت للآية الشريفة الدالة على إقامة الصلاة في وقتها ويصاون ركباناً ومشاة مستقبلي القبلة وغير مستقبلي لقوله تعالى [فان خفتم فرجالاً أو ركباناً] قال ابن عمر رضي الله عنهما في تفسيرها مستقبلي القبلة وغير مستقبليها كذا رواه مالك عن نافع . قال نافع لا أراه قال ذلك إلا عن رسول الله ﷺ . قال الماوردي وقد رواه الشافعي بسنده عنه عن رسول الله ﷺ ، ولأن الضرورة قد تدعو إلى الصلاة على هذه الحالة ولا يجب الاستقبال لافي حال التحريم ولا في غيره وإن كان راجلاً فاله البغوى وغيره ولا إعادة عليه * واعلم أنه إنما يعني عن ترك الاستقبال إذا كان بسبب العدو فلو انحرف عن القبلة لجاح المأنة ومال الزمن بطلت الصلاة ولو لم تمكن من تمام الركوع والسجود اقتصر على الإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع ، ويجب الاحتراز عن الصياح بكل حال لعدم الحاجة إليه ولو احتاج إلى القناعات الكثيرة كالطيمات والضربات المتوالية فعل ولا تبطل صلاته على الصحيح كما لو اضطر إلى المشى وقيل تبطل ونص عليه الشافعي ﴿ وقوله في شدة الخوف ﴾ يشمل كل ما ليس بمحضية من أنواع القتال فيجوز في قتال الكفار ، ولأجل العدل في قتال البغاة ، وفي قتال قطاع الطريق ولا يجوز للبهائم ولا لقطعاع الطريق ذلك لصياهم فلا يخف عنهم ولو قصد شخص نفس شخص أو حرمه أو نفس غيره أو حرمه واشتغل بالدفع عن ذلك صلى على هذه الحالة ولو قصد ماله نظر إن كان حيواناً صلى كذلك وإن لم يكن حيواناً فقولان ، والأظهر الجواز ، ويشمل مطلق الخوف ما هرب من سيل أو حريق ولم يجد . ولا عنه ولو كان على شخص دين وهو معسر وعاجز عن بئنة الأعراس ولا يصدقه المستعنى

ولو ظفر به حبسه فله أن يصلي هاربا على المذهب ولو كان عليه قصاص ويرجو العفو إذا سكن الغضب قال الأصحاب له الحرب وله أن يصلي صلاة شدة الخوف في هربه واستبعد الامام جواز هربه بهذا التوقع ولو ضاق الوقت على المحرم وخاف أن صلى مستقرا فالتوقف بعرفة ففيه أوجه : الذي رجحه الرافعي أنه يصلي مستقرا وإن فات الوقوف ، والثاني يصلي صلاة شدة الخوف جمعا بينهما ، والثالث يؤخر الصلاة ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب : قال النووي إن الثالث هو الصواب وبما رجحه الرافعي ضعيف والله أعلم . قال

« وفي النافلة في السفر على الرحلة » يجوز للمسافر التنفل راكبا وماشيا إلى جهة مقصده في السفر الطويل والتصبر على المذهب ، أمافي الركب فلما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ « يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به » وفي رواية البخاري « يصلي على ظهر راحلته حيث توجهت به » وإذا أراد الفريضة نزل عن راحلته فاستقبل ، والسبب في ذلك أن الناس محتاجون إلى الأسفار ولهم أرواد وقصد في النافلة فلو شرط الاستقبال في التنفل لأدّى إلى ترك أروادهم وترك مصالح معاشهم ، وأما الماشي فبالقياس على الركب لوجود المعنى ثم هذا في الركاب الذي لا يمكنه أعمال الركوع والسجود فإن أمكنه بأن كان في مرقد للخطاة ونحوها لزمه ذلك لانه لا مشقة عليه كراكب السفينة ، وأما من لا يمكنه ذلك ففي وجوب الاستقبال وقت التحرم أوجه : الصحيح أن سهل عليه ذلك بأن كان الزمام في يده وهي سهلة الاقياد أو كانت قائمة وأمكن انحرافه عليها أو تحرفها لزمه ذلك وغير السهلة بأن تكون مقطوعة أو صعبة الاقياد ، واحتج لذلك بأنه عليه الصلاة والسلام « كان إذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر وصلى حيث وجه ركابه » رواه أبو داود من رواية أنس بإسناد حسن ، والمعنى فيه وقوع أول العبادة بالشروط والباقي يقع تبعاً كالتيمم يجب ذكرها في أول الصلاة ويكتفي بدوامها حكماً لا ذكراً للعسر ، وإذا شرطنا الاستقبال عند الاحرام لم يشترط عند السلام على الراجح كما في سائر الأركان ثم مهما أمكنه الاستقبال في الصلاة وجب بأن وقت الدابة حاجة سواء في ذلك وقت التحرم أو غيره فاعرفه * واعلم أن صوب مقصد المسافر هو قبلته ولو انحرف عنه بطلت صلاته لانه لا حاجة له في ذلك وإن انحرف ناسيا وعاد عن قرب لم تبطل صلاته وكذا لو غلط في الطريق ولو انحرف بجميع الدابة وطال الزمان بطلت صلاته على الصحيح كما لو أماله شخص عن صوب مقصده وإن قصر لم تبطل صلاته لعدم الجراح وإذا لم تبطل في صورة النسيان فإن طال الزمان سجد للسهو والإفلا * واعلم أنه لا يجب على الركاب وضع جهته على عرف الدابة ولا على السرج والاكاف بل ينحني للركوع والسجود ويكون السجود أخفض ليحصل التمييز بينهما وهو واجب عند التحكّن ، ثم الركاب في مرقد ونحوه مما يسهل فيه الاستقبال وكذا إتمام الأركان فيجب عليه الاستقبال في جميع الصلاة وكذا إتمام الأركان لقسوته هذا في الركاب . أما الماشي ففيه أقوال أظهرها أنه يركع ويسجد على الأرض وله التشهد ماشيا لطوله كالقيام ويشترط أن يكون ماباقي بطن الصلي على الرحلة طاهرا فلو وطئت الدابة العجاسة لم يضر وكذا لو أوطأها على الأصح ، ولو وطئ الماشي نجاسة عمدًا بطلت صلاته ، نعم لا يكلف التحفظ والاحتياط في المشي للشقة * واعلم أنه يشترط في جواز التنفل راكبا وماشيا دوام السفر والسير فلو وصل المنزل في خلال الصلاة اشترط إتمامها إلى الدابة متمكنا وينزل إن كان راكبا وكذا لو وصل

مكان اقامته وحسب عليه النزول واتهام الصلاة مستقبلا بأول دخول البنيان وحكم نية الاقامة تحكم من وصل منزل اقامته والله أعلم .

(فرع) يشترط في حق الراكب والمشاة الاحتراز عن الأفعال التي لاجتيازها فلا يركض الدابة لحاجة فلا بأس ولو أوجها بلا عذر أو كان ماشيا فقعده بلا عذر بطلت على الراجح والله أعلم .

(فرع) راكب التعاسيف وهو الهائم الذي ليس له مقصد معين بل يستقبل القبلة مرة ويستديرها أخرى ليس له ترك الاستقبال في شيء من نافلته .

(فرع) راكب السفينة لا يجوز له التنقل فيها الى غير القبلة لتمكنه من ذلك : نص عليه الشافعي كالراكب في الحفة ، وهل يستثنى الملاح وينقل حيث توجه حاجته الى ذلك : ورجح الرافعي عدم استثناءه صريح بذلك في الشرح الصغير ، وقال لافرق بينه وبين غيره ، ورجح النووي بأنه يستثنى : قال ولا بد من استثناء حاجته لأمر السفينة والله أعلم * قال

(فصل * وأركان الصلاة ثمانية عشر ركنا : النية) قد علمت أن الصلاة الشرعية تشتمل على أركان وأعيان وهيئات : فمن الأركان [النية] لأنها واجبة في بعض الصلاة يعني ذكرها وهو أولها فكان تركها كالتركيب والركوع وغيرها ، ومنهم من عدها شرطا قال العزالي هي بالشرط أشبه ووجهه أنه يعتبر دوامها حكما الى آخر الصلاة فأشبهت الوضوء والاستقبال وهو قوي * ثم النية المقصد فلا بد من قصد أمور : أحدها قصد فعل الصلاة فتمتاز عن سائر الأفعال ، والثاني تعيين الصلاة المأثري بها من كونها ظهرا أو عصرًا أو جمعة ، وهذا لا بد منها بلا خلاف فلو نوى فرض الوقت بدل الظهر أو العصر لم تصح على الأصح لان الفاتحة تشاركها في كونها فريضة الوقت . الثالث أن ينوي الفريضة على الأصح عند أكثرين سواء كان النوى بالغًا أو صبيًا وسواء كانت الصلاة قضاء أو أداء ، وفي شرح المهذب أن الصواب في الصبي أنه لا ينوي الفرض وفي اشتراط الإضافة الى الله تعالى بأن يقول لله وجهان الأصح أنه لا يشترط . الرابع هل لا يشترط تمييز الأداء من القضاء وجهان أهمهما في الرافعي لا يشترط لأنهما بمعنى واحد ولهذا يقال أدبت الدين وقضت الدين والقدي قاله النووي ان هذا فيمن جهل خروج الوقت لغيم ونحوه قال النووي في شرح المهذب : صرح الأصحاب بأنه اذا نوى الأداء في وقت القضاء أو عكسه لم تصح قطعًا والله أعلم . ولا يشترط التعرض لعدد الركعات ولا للاستقبال على الصحيح نعم لو نوى الظهر خمسًا أو ثلاثًا لم تتعقد * وإعلم أن النية في جميع العبادات معتبرة بالقلب فلا يكفي نطق اللسان مع غلبة القلب نعم لا يضر مخالفة اللسان كمن قصد بقائه الظهر وسجى على لسانه العصر فانها تتمتع طهره * وإعلم أن شرط المية الجزم ودوامه فلو نوى في أثناء الصلاة الخروج منها بطلت ، وكذا لو تردد في أن يخرج أو يستمر بطلت ولو علق الخرج منها على شيء فان قال أن عيط الى فلان أو دق الباب خرجت منها بطلت في الحال على الراجح كما لو دخل في الصلاة على ذلك فانها لا تتعقد بلا خلاف لموات الجزم كما لو علق الخروج من الاسلام فانه يكفر في الحال بلا خلاف ، ولو شك في صلاته هل أتى بكمال النية أو تركها أو ترك بعض شروطها نظر إن تذكر أنه أتى بكاملها قبل أن يأتي بشيء على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته لأن عروض الشك وزواله كثير فيعني عنه وان طال الزمان والأصح البطان لا تقطع نظم الصلاة ويندر مثل ذلك وان يذكر بعد ما أتى على الشك بركن فعلي كالركوع والسجود بطلت وان أتى بقولي كاشفائة

والشاهد بطلت أيضا على الأصح للمصوص الذي قطع به الجمهور كذا النووي وقال للمأوردى ولوشك
هل نوى ظهر أو عصرا لم يجزه عن واحدة منهما فإن تيقنهما فعلى التفصيل المذكور والله أعلم .
واعلم أنه يشترط أن تقارن النية لتكبيره الاحرام بمعنى ذكرها ، وما معنى المقارنة ؟ فيه أوجه . أحدها
في الروضة هنا أنه يجب ذكرها من أول التكبير الى فراغها ، والثاني أن الواجب استحضارها
لأول التكبير فقط قال الرافعي في كتاب الطلاق وهو الاظهر ، والثالث تكفي المقارنة العرفية عند
العوام بحيث يعد مستحضرا للصلاة وهنا ما اختاره الامام والغزالي والنووي في شرح المهذب
والله أعلم * قال

﴿ والقيام مع القدرة ﴾ اعلم أن القيام أو ما يقوم مقامه عند الحجز كالعود والاضطجاع ركن في صلاة
الفرض لما روى عمران بن حصين رضى الله عنه قال كانت بي بواسير فسألت رسول الله ﷺ
عن الصلاة : فقال « صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب » رواه البخارى
وزاد النسائي « فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها » ويشترط في القيام الاتصاف
فلا انحني متخشعا وكان قريبا الى حد الركوع لم صح صلاته ولولم يقدر على القيام الا بعين ثم
لا يتأذى بالقيام لزمه أن يستعين بمن يقيه : فان لم يجد متبرعا لزمه أن يستأجره بأجرة المثل ان
وجدها ، ولو قدر على القيام دون الركوع والسجود لم يلزمه ذلك لقدرته على القيام ولو احتاج
في القيام الى شيء يستند عليه لزمه ولو كان قادرا على القيام واستند الى شيء بحيث لو انحني سقط
صحت صلاته مع الكراهة ومن عجز عن الاتصاف وصار في حد اثار كعين كمن تقوس ظهره لكبر
أو زمانة لزمه القيام على تلك الحالة فاذا أراد الركوع زاد في الانحناء به ان قدر عليه وهذا هو
الصحيح وبه قطع العراقيون والمتولي والبقوي ، وعليه نص الشافعي والله أعلم * قال

﴿ وتكبيره الاحرام ﴾ التكبير ركن من أركان الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام « مفتاح الصلاة
الوضوء ومخبرها التكبير وتحليلها التسليم » رواه أبو دارد والترمذي وغيرهما بإسناد صحيح وقال
الحاكم هو على شرط مسلم وفي الصحيحين في حديث المسئء صلاته « اذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء
ثم استقبل القبلة وكبر » قال النووي وهو أحسن الأدلة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكر له في
الحديث الا الفرض * واعلم أن تكبيره الاحرام يعتبر فيها أمور فلو فقد واحد منها لم يجز ولم تصح
صلاته : أحدها أنه يأتي بصيغة الله أكبر بالعربية اذا كان قادرا لما رواه أبو جريد الساعدي رضى
الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ اذا استفتح الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله
أكبر » رواه ابن ماجه ومعه ابن حبان فلو قل الرحمن الرحيم أكبر أو أجل أو قال الرب أعظم
ونحو ذلك لم يجز ولو قال الله الا أكبر أجراه على المشهور لأنه لفظ يدل على التكبير وهو اريادة
تدل على التظيم صار كما لو دل الله أكبر من كل شيء فانه يغزى ولو عكس وقال أكبر الله لم يجز
على الصحيح ونص عليه الشافعي لانه لا يسمى تكبيرا ، بخلاف ما لو قال عند الخروج من الصلاة
عليكم السلام فانه يجزى لانه يسمى دائما كذا قالوه ولو حصل بين الاسم الرب ولفظه أكبر
فصل نظر ان قل لم يضر كما لو قال الله الخليل أو كروا ان طال الفصل كما لو قال الله الذي لا اله الا
هو الملك القدوس أكبر لم يجز فلما خرج عن اسم التكبير ، ومنها ان لا يحصل بين الاسم الكريم
ومثله أكبر وقعة ، ومنها أن لا يربط باللفظ بل بالمعنى بأن عد الهمزة من الله لانه يخرج به الى الاستفهام

أو بأن ينسج حركة الباء في أكبر فيبقى أكبر وهو اسم للحيض أو يزيد في إشباع الماء فيتولد
 ولو سواء كانت ساكنة أو متحركة . ومنها أن يأتي بالكسرة بكاملها وهو منتصب فلا تأتي بعضها
 وهو في الطوى ، وقد وصل إلى حد أقصر الركوع فلا تنعقد فرضاً ، وهل تنعقد فلا ؟ الأصح أن كان جاهلاً
 انعقد والاعلا . ومنها أن ينوي بها تكبيرة الافتتاح وهذا يقع كثيراً فيمن أدرك الإمام راكعاً
 ونحوه فلو نوى بها تكبيرة الاحرام والركوع لم تنعقد صلاته فرضاً ولا نفلاً على الصحيح للتشريك
 ولا ينو تكبيرة الاحرام ولا تكبيرة الركوع بل أطلق فالصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به
 جمهور الأصحاب لا تنعقد صلاته لانه لم يقصد تكبيرة الاحرام ، وقيل تنعقد لقربة الافتتاح ومال
 إليه امام الحرمين ، ويرده قربة الركوع وهذا كله في القادر على الطعن بالعربية ، أما العاجز فإن كان
 لا يقدر على التعلم ما لحرس أو بأن لا يطاوعه لسانه أتى بالترجمة ولا يعدل إلى ذكر آخر ، وجب الغلات
 في الترجمة سواء على الصحيح ، وأما القادر على التعلم فيجب عليه ذلك حتى لو كان بناحية لا يجد من
 يعلمه فيها لزمه السفر إلى موضع يتعلم فيه على الصحيح لأن السفر وسيلة إلى واجب ومالا يتم
 الواجب إلا به فهو واجب ولا تجوز الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره فالوصي بالترجمة من
 لا يحسن التعلم بالكيفية فلا إعادة عليه ، وأما من قدر على التعلم ولكن ضاق الوقت عن تعلمه بلادة
 ذهنه أو قلة مآدره من الوقت فلا إعادة عليه أيضاً ، وإن أخر التعلم مع التمكن وضاق الوقت صلى
 بالترجمة لحرمه الوقت وتجب إعادة الصواب لتفسيره وهو آثم ولو كبر تكبيرات
 دخل بالأوتار في الصلاة وخرج منها بالأشغال لأن نية الافتتاح تضمن قطع الصلاة ولو لم يغير
 الأولى الافتتاح والخروج من الصلاة صح دخوله بالأولى وباقى التكبيرات ذكر لا تبطل الصلاة
 والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان ، وهي تدل على خبل بالعقل أو الجهل في الدين
 الله أعلم * قال

(وقراءة الفاتحة بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها) : من أركان الصلاة قراءة الفاتحة لقوله ﷺ
 « لأصلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية « لا تجزئ صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها فاتحة الكتاب » رواها الدارقطني ، وقال اسنادها صحيح ورواها ابن حبان وابن خزيمة
 في صحيحهما ، وفي رواية « لم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها منها عوضا » رواه الحاكم
 وقال انها على شرط الشيخين ، وروى الشافعي بسنده في حديث المسىء صلاته أنه عليه الصلاة
 والسلام ، قال « فكبر ثم اقرأ بآتم الكتاب » وهذا ظاهر في دلالة الوجوب . قال في أصل الرخصة
 وبسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول الفاتحة بلا خلاف ووجه ذلك أنه عليه الصلاة والسلام
 « عذ الفاتحة سبع آيات وعدة السبيلة آية منها » وعزاء الامام والغزالي إلى البخاري وليس ذلك
 في صحيحه نعم ذكره في تاريخه ، وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « إذا
 قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
 الرحيم آية منها أو قال هي إحدى آياتها » رواه الدارقطني ، وقال رحمه الله كلهم قللت . وعن أم سلمة رضي الله
 عنها أن النبي ﷺ « عذ بالسبيلة آية من الفاتحة » رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وقال أبو نصر
 المؤيد اتفق قراء الكوفة ، وفقهاء المدينة على أنها آية منها * فان قلت ففي صحيح مسلم عن عائشة
 رضي الله عنها أن النبي ﷺ « كان يستفتح الصلاة بالكسيرة والقراءة بالحمد لله رب العالمين »

فالجواب أن المراد قراءة السورة الملقبة بالحمد لله رب العالمين ، فإن قيل هذا خلاف الظاهر ، فالجواب
تعيين ذلك جصاصين الأدلة *

(فائدة) هل ثبوت البسلة قرآنا بالقطع أم بالظن ، قال في شرح المذهب أن الأصح ثبوتها بالظن
حتى يكفي فيها أخبار الآحاد لا بالقطع ، ولهذا لا يكفرنا فيها بأجلع المسلمين قال ابن الرضا سكي
العمرائي أن صاحب الفروع قال بشكفر جاحدها وتضييق تاركها والله أعلم * قلت قد سأل الماوردي
والمحاملي وإمام الحرمين وجهين في المسئلة هل هي في الفاتحة قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن
أم على سبيل الحكم ، ومعنى الحكم أن الصلاة لاتصح إلا بها في أول الفاتحة ؟ قال الماوردي قال جمهور
أصحابنا هي آية حكم لا قطعا ، فعلى قول الجمهور يقل في اثباتها خبر الواحد كسائر الأحكام ، وعلى
الآخر لا يقل كسائر القرآن وإنما ثبتت بالنقل المتواتر عن الصحابة في اثباتها في المصحف والله
أعلم * واعلم أن القادر على قراءة الفاتحة يتعين عليه قراءتها في حال القيام وما يقوم مقامه ولا يقوم
غيرها مقامها لما من الأدلة ولا يجوز ترجيحها للعاجز ويستوى في تعيينها الإمام والمأموم والمفرد
في السرية وكذا في الجهرية ، وفي قول لا تجب على المأموم في الجهرية بشرط أن يكون
يسمع القراءة فلو كان أصم أو بعيدا لا يسمع القراءة لزمه على الراجح ، وتجب قراءة الفاتحة بجميع
حروفها وتشديداتها فلا تسقط حرفا أو تخفف مشددا أو أبدل حرفا بحرف سواء في ذلك الضاد وغيره
لم تصح قراءته ولا صلته ، ولو لحن لحنا يغير المعنى كضم ناء أنعمت أو كسر ها أو كسر كاف إياك لم يجوز
وتبطل صلته إن تعمد وتجب إعادة القراءة إن لم يعتمد ، ويجب ترتيب قراءتها فلو قدم مؤخرا إن
تعمد بطلت قراءته وعليه استشافها وإن سها لم يعتد بالمؤخر ويبنى على المرتب إلا أن يطول فيستأنف
القراءة وتجب الموالاة بين كلمات الفاتحة فإن أدخل الموالاة نظر إن سكنت وطالت مدة السكوت بأن
أشهر بقطع القراءة أو أعرض عنها بطلت قراءته ولزمه استشافها فإن قصرت مدة السكوت لم يؤثر فلو
قصد مع السكوت اليسير قطع القراءة بطلت قراءته على الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو تخلفها
ذكر أو قراءة آية أخرى أو أجابة ، وذن أو فتحة على غير الإمام ، يعني غلط شخص في القراءة فرد
عليه وكذا لو جحد لمطاسه بطلت قراءته وإن كان ماتخل مدبورا في صلته كتأمينه لقراءة إمامه
وفتحه عليه وسؤاله الرجعة والاعتوذ من العذاب عند قراءته أيهما فلا تطل قراءته على الأصح هذا
كله في القادر على قراءة الفاتحة ، أما من لا يحسن الفاتحة حفظا لزمه تعاضلها أو قراءتها من مصحف
ولو بشرأ أو اجارة أو اعادة ويلزمه تحصيل الضوء في الظلمة وكذا يلزمه أن يتقنها من شخص
وهو في الصلاة ولا يجوز له ترك هذه الأمور إلا عند التعذر ، فإن هجر عن ذلك إما لضيق الوقت أو
بلاذة ذهه أو عدم العلم أو المصحف أو غيره قرأ سبع آيات ولا يترجم عنها ولا ينتقل إلى الذكر له
عليه الصلاة والسلام قال للشيء صلته « فان كان معك قرآن فاقر ولا فاجد الله تعالى وهله وكبره »
قال النووي حسن ، والمعنى أن القراءة بالقرآن أشبه واشترط سبع آيات لأنهم بدو وهل يشترط أن
تكون آيات التي بدل الفاتحة متواليات فيه وجهان أحدهما عند إراعي نم لان المتوالية أشبه
بالفاتحة والأصح عند النووي وهو المعصوم أنه يجوز للمترقة مع القدر على المتوالية كافي قسا
رمضار فان هجر أتى مذكر للحدث في صحيح ابن حبان « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال
يا رسول الله إنى لأستطيع أن أتم القرآن فعلى ما يحزني من الرآن ، فقال قل سبعان الله والحا

لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » وهل يشترط أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر وجهان . قال الرافعي أقربهما نعم ، ولا يجوز قص حروف البديل عن حروف الفاتحة سواء كان البديل قرأنا أو غيره كالأصل ، ولو كان يحسن آية من الفاتحة أتى بها وبديل الباقي أن أحسنه والا كرها ولا بد من مراعاة الترتيب فإن كانت الآية من أول الفاتحة أتى بها أولا ثم بالبديل وإن كانت من آخر الفاتحة أتى بالبديل ثم بالآية فإن لم يحسن شيئا وقف بقدر قراءة الفاتحة لأن قراءة الفاتحة واجبة والوقوف بقدرها واجب فإذا تغير أحدهما بقي الآخر ومثله التشهد الأخير . قال ابن الرقعة ومثله التشهد الأول والقبض ، وقال في الاقلية ولا يقف وقفة القبض لأن قيامه مشرووع لغیره ويجلس في التشهد الأول لأن جلوسه مقصود في نفسه والله أعلم . قال

(والركوع والطمأنينة فيه) : فريضة الركوع ثابتة بالكتاب والسنة واجتماع الأمة وجوب الطمأنينة لقوله ﷺ « من أركع حتى قطعان راكعا » وأقل الركوع أن ينحني القادر المعتدل الخلق حتى يبلغ راحته ركبته يعني لو أراد ذلك بدون إخراج ركبته أو انحناس لفلتا ركبته لأن دون ذلك لا يسمى ركوعا حقيقة ، ولو لم يقدر على الانحناء إلى هذا الحد المذكور إلا بعين لزمه وكذا يلزم الاعتدال على شيء فإن لم يقدر انحنى القدر الممكن فإن هجز أو ما بطرفه من قيام ، هذا في القائم ، وأما القاعد فأقل ركوعه أن ينحني قدر ما يحاذي وجهه مارواه ركبته من الأرض ولا يحز به غير ذلك ، وأكمله أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده ، ثم أقل الطمأنينة أن يصر حتى تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو به عن رفعه فلو وصل إلى حد الركوع وزاد في الهوى ثم ارتفع . الحركات متصلة لم تحصل الطمأنينة ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع حتى لو هوى لسجود ثلاثة وصار في حد الركوع وأراد جعله ركوعا لا يعتد بذلك الهوى لأنه صرفه عن هوى الركوع إلى هوى سجود الثلاثة * واعلم أن أكل الركوع أن ينحني بحيث يستوى ظهره وعنقه ويمد يديه كالصفحة وينصب ساقيه ويأخذ ركبته بكفيه ويفرق أصابعه ويوجههما نحو القبلة جاءت السنة بذلك * قال

(والاعتدال والطمأنينة فيه) (١) : الاعتدال ركن لقوله ﷺ « من أركع حتى تعتدل قائما » وأما وجوب الطمأنينة فلحديث صحيح رواه الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه ، وقياسا على الجلوس بين السجدين ، ثم الاعتدال الواجب أن يعود بعد ركوعه إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سواء صلاها قائما أو قاعدا ولورفع الركع رأسه ثم سجد وشك هل أتم اعتداله وجب أن يعتدل قائما ويمد السجود ويجب أن لا يقصد برفعه غير الاعتدال فلو رأى في ركوعه حية فرفع فزعا منها لم يعتد به ويجب أن لا يطول الاعتدال فإن طولاه عمدا ففي بطلان صلاته ثلاثة أوجه أحدها عدم امام الحرمين وقطع به البغوى تطل الامور الشرع تطويله في القبض أو صلاة التسبيح ، والثاني لا تطل مطلقا ، والثالث أن طرل بذلك لا يقصد القبض لم تبطل وهذا ما اختاره النووي ، وقال أنه الأرجح . وقال في شرح المذهب أنه الأقوى لأنه صحح في أصل المنهاج أن تطويله مبطل في الأصح فعلى ما صححه في المنهاج حد التطويل أن يباح إذا اعتدل بالقيام في لقراءة قل هو الله عز وجل عن الأصحاب ، ملحق الجلوس بين السجدين بالتشهد إذا قلنا

(١) كذا في النسخ بدون لفظ الرفع وفي النسخ المطبوعة من شرح ابن قاسم والرفع والاعتدال الخ

انه قصير والله أعلم * قال

« والسجود والطمأنينة فيه » : السجود ركن في الصلاة بالكتاب والسنة ، قال الله تعالى (اركعوا واسجدوا) وأما الطمأنينة فلقوله ﷺ « ليس صلاة » ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا » ثم أقلّ السجود أن يضع على الأرض من الجبهة ما يقع عليه الاسم ، ولا بد من تحامل فلا يكفي الوضع حتى تستقر جبهة فلو سجد على حشيش أو شيء عشتو وجب أن يتحامل حتى ينكس ويظهر أثره ووجه ذلك قوله ﷺ « اذا سجدت فكمن جبهتك من الأرض ولا تنقر قرا » ، رواه ابن حبان في صحيحه فلو سجد على جبينه أو أنفه لم يكف أو عمامته لم يكف أو على شدة على كتفيه أو على كفه لم يكف في كل ذلك ان تحرك بحركته ، في صحيح مسلم عن ابن حبان « شكوا الى رسول الله ﷺ حر الرضا فلم ينكس » زاد البيهقي « في جباهنا وأكفنا » واسناده صحيح ، وهل يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه مع جبهته ؟ قولان : الأظهر عند الراعي لا يجب والأظهر عند النووي الوجوب فعلى ما صححه النووي الاعتبار بباطن الكف ، وفي الرجلين يبطون الأصابع ويكفي وضع جزء من كل هذه الأعضاء ولا يكفي ظهر الكف وظهر الأصابع ويشترط في السجود أن ترتفع أسفله على أعاليه في الأصح لان الرأى بن عازب رفع يديه ، وقال « هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ » رواه أبو داود والسنائي ، وصححه ابن حبان ، والثاني نحو المسألة وقوله الراعي في شرح المسد عر نص الشافعي ولو ارتفعت لأعلى على الأسفل لم يجز جزم به الراعي ولو تعدت هتة رفع الأسفل على الأعلى لعله فهل يجب وضع وسادة ليضع جبهته عليها فيه وجهان : الرابع في الشرح الكبير لا يجب وصححه في الشرح الصغير الوجوب والله أعلم .

(فرع) لو كان على جبهته جراحة وصبها وسجد على الصابة أجزأ لاقضاء عليه على المنهبط لانه اذا سقطت الاعادة مع اليماء بالسجود فهنا أولى ولو هجز عن السجود لعله أو بأرأسه فان هجز فطره ولا اعاده عليه والله أعلم * قال

« والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه » : من أركان الصلاة الجلوس بين السجدين لقوله ﷺ « ليس صلاة » ثم ارفع حتى تعتدل جالسا » ، وفي رواية « حتى تطمئن جالسا ثم أقل ذلك في صلاتك كلها » ، رواه الشيخان ، وفي الصحيحين كان رسول الله ﷺ « اذا رفع رأسه لم يسجد حتى يستوى جالسا » والله أعلم * قال

« والجلوس الأخير ، والتشهد فيه ، والملا على النبي ﷺ فيه » : القعود الذي يعقبه السلام والتشهد فيه ، والملا على النبي ﷺ فيه كل واجب ، وان ارد بالتشهد التحيات ، وأقلها « التحيات لله - سلام عليك - بها - سبح لله وبركته - سلام عليك - وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » كذا قال الراعي ، وقال النووي لا يشترط لفظ « أشهد » ، يكفي بأن يمجدا رسول الله ، اذا عرفت هذا فالحيل على وجوب ذلك ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه ، كذا نقول قل أو يفرض عاين الشهود السلام على الله السلام على من - فقال رسول الله ﷺ « قولوا الحمد لله » أي آخره ، رواه الدارقطني والبيهقي ، وقال اسناده صحيح ، فقوله قل أو « رض » وقوله « طاهران في الوضوء » وفي الصحيحين الأمر به واد ، ثبت وجوب الشهود بوجوب القعود ، لأن كل من أوجب الله شهود أوجب القعود ، وأما حبوب الصلاة على النبي ﷺ

فلما رَوَاهُ كُتُبُ بَنِي هُبَيْرَةَ قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَ قُلْنَا قَدِمْنَا كَيْفَ نَسْلُمُ عَلَيْكَ فَكَيفَ نَسْلُمُ عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ قُولُوا اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ إِلَى آخِرِهِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ ، وَفِي رِوَايَةٍ (كَيْفَ نَسْلُمُ عَلَيْكَ اِذَا صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا) ، فَقَالَ قُولُوا « إِلَى آخِرِهِ » رَوَاهُ الْبَارِقَلَانِيُّ ، وَقَالَ اسْنَادُهُ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ وَابْنُ حِبَّانٍ فِي مَجْمُوعِهِمَا خَاكِمٌ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ اِنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ . وَفِي رِوَايَةٍ « اِذَا صَلَّيْنَا اَحَدَكُمْ فَلْيُبْدِ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَاتْنَاءٍ عَلَيْهِ ثُمَّ يَسْلُمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ مُجْمَعٌ وَقَالَ خَاكِمٌ هُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَقَدْ اَمْرَأَهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَاجْعَلْنَا عَلَى اَنْفِهَا لِاتِّجَاعِ خَارِجِ الصَّلَاةِ قَتْعَيْنِ اَنْ تَكُونَ فِي الصَّلَاةِ كَذَا قَرَّرَهُ بَعْضُهُمْ . قُلْتُ فِي دَعْوَى الْاِجْمَاعِ نَظَرْتُ فِي الْمَسْأَلَةِ اَقْوَالَ : مِنْهُمْ مَنْ اَوْجَبَهَا فِي الْعُمْرَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اَوْجَبَهَا فِي كُلِّ مَجْلَسٍ مَرَّةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ اَوْجَبَهَا فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ ، وَاسْتَخَارَهُ الْخَلِيفَةُ مِنْ اَصْحَابِنَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ اَوْجَبَهَا فِي اَوَّلِ كُلِّ دُعَاءٍ وَفِي آخِرِهِ وَاتَّهَ اَعْلَمُ . [وَقَوْلُ الشَّيْخِ : وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ] يُؤْخَذُ مِنْهُ اَنْ الصَّلَاةَ عَلَى الْاَلِّ لَا تُجِبُ وَهُوَ كَذَلِكَ بِلِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ اَنَّهَا سَنَةٌ وَاتَّهَ اَعْلَمُ . وَاعْلَمْ اِنْ التَّحِيَّاتِ جَمْعُ تَحِيَّةٍ وَهِيَ الْمَلَكُ وَقَبْلُ الْبَقَاءِ وَقَبْلُ الْحَيَاةِ وَاتَّهَ جَمْعُ اَنْ مَالِكُ الْاَرْضِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْيِيهِ اَصْحَابُهُ بِتَحِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ قَبْلُ جَمْعِ نَحْيَتِهِمْ لِلّٰهِ وَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِذَلِكَ حَقِيقَةً ، وَالْبَرَكَاتُ كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَقَبْلُ الْغَاءِ ، وَالصَّلَاةُ هِيَ الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ ، وَقَبْلُ الدَّعْوَاتِ وَالتَّضَرُّعِ . وَقَبْلُ الرَّجَاءِ اَيُّ اللّٰهِ تَعَالَى الْمُتَضَلُّ بِهَا ، وَالطِّبَاتُ اَيُّ الْكَلِمَاتِ الطِّبَاتُ وَاتَّهَ اَعْلَمُ .

(فرع) من عرف التشهد والصلاة على النبي ﷺ بالحرية لا يجوز له أن يعدل إلى ترجيحها كتكبيرة الاحرام فان هجر ترجيحها والله أعلم . قال

والتسليم الأولى ، ونية الخروج من الصلاة من أركان الصلاة التسليم قوله ﷺ «تخرج بها التكبير وتحليلها التسليم» ويجب إيقاع التسليم الأولى في حال القعود ، ثم أقبله السلام عليكم فلا يجزئ سلام عليكم ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم قال النووي لأن الأحاديث قد صحت بأنه ﷺ كان يقول السلام عليكم ولم ينقل عنه خلاه فلو فرض شيئا من ذلك متمعدا بطلت صلاته الأقوله سلام عليهم لأنه دعاء لا كلام ولا يجوز سلام عليكم بالتنوين فيه وجهان الأصح عند الرافعي الجواز قياسا على التشهد لأن التنوين يقوم مقام الألف واللام . قال النووي الأصح المصوص لا يجزئ لعدم وروده هنا فالزم بنون لم يجز اتفاق الشيعين * وهل تجزئ نية الخروج من الصلاة ؟ فيه وجهان : أحدهما نفي وهو اختيار الشيخ لأن السلام ذكر وأحب في أحد طرق السلا فصح فيه الية كتسكير الاحرام ولأن السدم لفظ آدى بإقصر الصلاة في وضعه فلا يديه من بية ميمه ، وأصحهما أنها لا تجب قياسا على سائر العبادات ، وليس السلا كتسكير الاحرام لان اكسير فعل تلقى به السلة ، والسلام لك ولله أه . قال

١٦) سننهما قبل السجود فيها شيان : الأذان والإقامة { الأذان : لغة الإعلام ، وفي الشرع ذكره
مخبراً ، وص شرح للإعلام بصلوة مفروضة ، والأذان والإقامة مشهوران بالكاتب السنة واجتماع الأذان
إلى تعالى [وإذا ما ديتكم أي الصلاة] وقال : سجدته [دانوبى أهله] والأخبار في ذلك كثيرة منها
ما ثبت ما ثبت من الحديث وصححه : عنه قل دل على أنه سنة ^{تاريخ} ، وإذا صحت - كونه سنة -

(۱) توك : دى ھەزرىت الاركان فى چەر ۋا خۇلم كىتاب . قىرغىچ قىسىم

لكم أحدكم وليؤمكم أكرمكم» رواه الشيخان . وفي رواية « فأذنا ثم أقبا » وهما سنة على الصحيح وقيل فرض كفاية وقيل هما سنة في غلبة الجمعة وفرض كفاية فيها ، وقضية كلام الشيخ أهمها ليسا بسنة في غير الصلاة المكتوبة وهو كذلك فلا يشترعان في المنزلة والجماعة ولا الشأن وإن شرت فيها الجماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء والزواجر لعدم ورودهما في ذلك ، ثم الصلاة المكتوبة إن كانت مكتوبة في جماعة فلا خلاف في استحباب الأذان لها ، وأما المنفرد في الصحراء وكذا في البلد فيؤذن أصاعلى المذهب لأنه عليه الصلاة والسلام قال لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه « انى أراك تحب البادية والغنم فإذا كنت في بلاديتك أو غنمك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مبدى صوت للمؤذن جن ولا إنس ولا شيء الاشهد له يوم القيامة » رواه البخارى ، والقيام لا يؤذن لا تنقاه الاعلام ، وينفى أن يؤذن ويقم قائما مستقبل القبلة فلو تركهما مع القدرة صح أذانه وإقامته على الأصح السكتن يكره الا اذا كان مسافرا فلا بأس بأدائه راكبا ، وأذان المصطحج كالقاعد الا أنه أشد كراهة ، ولا يقطع الأذان بكلام ولا غيره فلو سلم عليه اسان أو عطس لم يجبه حتى يفرغ فان أجابه أو تكلم لمصلحة لم يكره وكان نارا للاستحباب نعم لو رأى نجي يخاف وقوعه في بحر ونحوه وجب انذاره ويستحب أن يكون المؤذن متطهرا فان أذن وأقام وهو محدث أو جنب كره ويستحب أن يكون صيتا وحسن الصوت وأن يؤذن على موضع عال ، وشرط الأذان أن يكون للمؤذن مسلما عاقلا ذكرا ، وهل الأذان أفضل ، من الامامة أم لا فيه خلاف الصحيح عند الرامى ونص عليه الشافعى أن الامامة أفضل ، والأصح عند النووي قال وهو قول أكثر أصحابنا أن الأذن أفضل ونص الشافعى على كراهه الامامة . واعلم أن الأذان متعلق بنظر للمؤذن لا يحتاج فيه الى مراجعة الامام ، وأما الإقامة فتعلق بإذن الامام والله أعلم . قال

وبعد السجود فيها شيان : التشهد الأول والتمنوت في الصباح وفي الوتر في النصف الأخير (١) من شهر رمضان) التشهد الأول سنة في الصلاة لما رواه عبد الله بن بجنة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « قام في صلاة الظهر وعليه جالس (٢) لما أمم صلاته سعد سجدتين » رواه الشيخان ولو كان واجبا لما تركه ﷺ ، وأما مشروعيته فالاجماع منعقد بعد السنة الشريفة على ذلك وكيف قعد جاز بلا خلاف بالاجماع لكن الافتراض أفضل فيجلس على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعه يمينى للقبلة ، وأما اقوت يستحب في اعتدال الثانية في الصبح لما رواه أنس رضي الله عنه قال « مازال رسول الله ﷺ يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا » رواه الأمام أحمد وغيره قال ابن الصلاح قدس سره صححه غير واحد من الحفاظ : منهم الحاكم والبيهقي والنسخي ل البيهقي العمل بمقتضاه عن الخلفاء الأربعة ، وكون القوت في الثانية رواه البخارى في صحيحه وتونه بعد رفع اليأس من الركوع فله رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « لم يترك صلاة ركعتين من ركعتين ركعتين » رواه البخارى . نعم في صحيحين عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « كان يركع ركعتين من الركوع » دل البيهقي على ركعة التسوية بعد ركعة أكثر واحفظ فهذا أولى فلو قنت من ركوع قال في الركعة

(١) وفي نسخة ليست انشأ بدل الأخير (٢) أى على النبي ﷺ جالس التشهد الاول

(٣) لم يترك قبل الركوع

لم يجزئه على الصحيح ويسجد للسجود على الأصح * ولفظ القنوت « اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » هكذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم باسناد صحيح أعني باثبات الفاء في فانك وبالواو في وانه لا يذل . قال الرافعي وزاد العلماء ولا يميز من عافيت قبل تباركت ربنا وتعاليت ، وقد حامت في رواية البيهقي ، وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأنوب اليك . واهل أن الصحيح أن هذا الدعاء لا يتعين حتى لو قنت بآية تضمن دعاء ، وقصد القنوت تأذت السنة بذلك ، وقتت الامام بلفظ الجمع بل يكره تخصيص نفسه بالدعاء لقوله ﷺ « لا يؤم عبد قوم ما يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاهم » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، ثم سائر الادعية في حق الامام كذلك أي يكرهه افراد نفسه صرح به الغزالي في الاحياء وهو مقتضى كلام الأذكار للنووي . والسنة أن يرفع يديه ولا يمسح وجهه لانه لم يقنت قاله البيهقي ولا يستحب مسح الصدر بخلاف بل نص جماعة على كراهته قاله في الروضة ويستحب القنوت في آخر وتره وفي الصف الثاني من رمضان كذا رواه الترمذي عن علي رضي الله عنه وأبو داود عن أبي بن كعب ، وقيل يقنت كل السنة في الوتر قاله النووي في التحقيق فقال انه مستحب في جميع السنة ، وقيل يقنت في جميع رمضان ، ويستحب فيه قنوت عمر رضي الله عنه ويكون قبل قنوت الصبح قاله الرافعي وقال النووي الأصح بعده لأن قنوت الصبح ثابت عن النبي ﷺ في الوتر فكان تقديمه أولى ، والله أعلم * قال

« وحيثما خمسة عشر شيئاً (١) : رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، وعند الركوع والرفع منه : رفع اليدين سنة فيما ذكره الشيخ لأنه صح ذلك عن فعله ﷺ وسواء في ذلك من صلى قائماً أو قاعداً أو مضطجعا وسواء في ذلك الفرض والنفل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وسواء في ذلك الامام والمأموم ، وكيفية الرفع أن يرفعهما بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شععتي أذنيه وكفاه منكبيه ، وهذا معنى قول الشافعي والأصحاب يرفعهما حذو منكبيه ، وحجة ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة » رواه الشيخان ، وكذا يستحب رفع يديه اذا قام من التشهد الأول ولو كان بكفيه على رفع الممكن أو كان أقطع رفع الساعد ويستحب أن يكون كفه الى القبلة ، ويستحب كشف اليدين ونشر الأصابع والله أعلم * قال

« ووضع اليدين على النعال ، والتوجه بالاستعاذة » يستحب أن يضع كفه الجمين على اليسرى ويقبض بكف اليمى كوع اليسرى ثبت ذلك عن فعله ﷺ ويكفي القبض على رسغ الشف وأول ساعد اليسرى ، وقال القفال هو بالخيار بين بسط أصابع اليمى في عرض الفرس وبين ضمها في صوب الساعد ، ويستحب حملهما تحت صدره رواه ابن خزيمة في صحيحه ، وقيل يضمهما بما تحب السرة ، وقال ابن المنذر هما سواء لأنه لم يثبت فيه حديث ولو أرس يد لم يقبض كره ، ذالك : قال البغوي . وقال المتولي انه ظاهر المذهب : لكن نقل ابن السبأ عن الشافعي أنه إن أرسلهما لم يثبت فلا بأس ، وعنده الشافعي بأن القسود تسكين يديه بل نقل الطبري قوله انه يستحب

والله أعلم . ويستحب أن يقول عقب تكبيرة الاحرام « وجهت وجهي للذي فطر السموات
 والأرض حنيئا مسلما وما أنا من المشركين : ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
 لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » رواه مسلم من رواية عتي رضي الله عنه أنه عليه
 الصلاة والسلام « كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي » الى آخره الا أن مسلما
 بعد قوله حنيئا ليست في رواية مسلم بل زادها ابن حبان في صحيحه . ومعنى وجهت وجهي قصدت
 بعبادتي وقيل أقبلت بوجهي ، وحنيئا يطلق على المائل والمستقيم ، فعلى الأول يكون معناه مائلا الى
 الحق ، والنسك العبادة ، ولوترك دعاء الافتتاح وتعوذ لم يعد اليه سواء تعمد أو نسي لفوات محله ، ولو
 أدرك المسبوق الامام في التشهد الأخير فسلم عقب تحريمه نظر ان لم يقعد استفتح وان قعد فسلم
 الامام فلا يأتي به لفوات محله ، ولو أنه بمجرد ما أحرم فرغ الامام من الفاتحة فقال آمين أتى بدعاء
 الافتتاح لأن التأمين يسير لا يقوم مقامه فله في الروضة عن بغوي وأقره * قلت ويجزم به شيخ
 بغوي القاضي حسين والله أعلم . ويستحب أيضا التعوذ لقوله تعالى [فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله من الشيطان الرجيم] أي اذا أردت القراءة ، وعن جابر بن مطعم رضي الله عنه أن رسول
 الله ﷺ « كان اذا افتتح الصلاة قال : الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
 وأصيلا ثلاثا : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه وقبحه وقتله » رواه ابن حبان
 في صحيحه ، وقال الحاكم صحيح الاسناد ، وحمزه الجنون ، وقبحه الكبير ، وقتله الشعر : وكذا ورد
 تفسيره في الحديث قال الشافعي ، وتحصل الاستعاذة بكل لفظ يشتمل عليها ، والأحب أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم ، وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم : ويستحب التعوذ لكل
 ركعة لوقوع الفصل بين القراءة بالركوع وغيره ، وفيل يخص بالركعة الاولى * قال
 (والخبر في موضعه والاسرار في موضعه والتأمين) : الخبر بالقراءة في الصبح والأولتين من
 المغرب والعشاء مستحب للامام والاجماع للاستفاد من ثقل الخلف عن السلف ، وأما المفرد فيستحب
 له أيضا لانه غير مأثور بالانصات فأشبهه الامام ويسر الخبر السهلة فيما يجهر به لا يحرم من
 رواية علي وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم أجمعين رواه الله ﷺ
 « كان يجهر بها في الخاضرة » فلو صلى فائتة فان قضى فائتة الليل بالليل جهر وان قضى نائما باله
 باله أسر ، وان قضى فائتة النهار بالليل أو بالعكس فأوجه الاصح أن الاعتبار بوقت القضاء ليس
 في العشاء نهارا ويجهر في الظهر ليلا ، ولا يستحب في الصلاة الجهرية الجهر بدعاء الاستفتاح قطعا
 وفي التعوذ خلاف : المذهب أنه لا يجهر كدعاء الاستفتاح ، ويستحب عقب الفاتحة لفظة آمين خفية
 لقوله ﷺ « اذا قال الامام غير المصنوع عليهم ولا الصالحين فقولوا آمين فانه من وافق قوله قول
 الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الشيخان واللفظ للبخاري ، ومعنى آمين استجب ، ثم ان التأمين
 يؤتى به سرا في الصلاة السرية ، وأما في الجهرية فيجهر به الامام والمفرد في الحديث أن رسول
 الله ﷺ كان اذا فرغ من أم القرآن رفع صوته وقال آمين » رواه اسارقطي وقال اسانه
 حسن وعجمه ابن حبان رعا الحاكم وقال انه على شرط الشيخين ، وفي الاموم طرق الراجح أنه يجهر
 بالله في الام أنه قاله ابن جرير عن ابن سيرين عن عطاء بن رباح عن كاتبة اسمع الائمة ابن الزبير
 . من ، ده بخواب آمين و ، ختم يقولون آمين حتى ان للسجد للجة . وبذلك البخاري ذاك

﴿ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس يسط اليسرى ويقبض اليمنى إلا المسبحة فإنه يشير بها متشهدا﴾ : في الجلوس الأول ، والثاني يستحب للمصلي أن يضع يده فيهما على غنديه ويسط اليسرى بحيث يسانم رموسها الركبة ، ويقبض من اليمنى الخمصر والبصر والوسطى والابهام ويرسل المسبحة . رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ ، وصحبت المسبحة لأنها تزهو الرب سبحانه إذا تسبيح التزنيه ، ويرفعها عند قوله إلا الله ، لأنه إشارة إلى التوحيد فيجمع في ذلك بين القول والعمل ، ويستحب أن يعلها قليلا عند رفعها ، وفيه حديث . رواه ابن حبان رضي الله عنه وصححه ، ولا يحركها لعدم وروده . وقيل يستحب تحريكها ، وفيهما حديثان صحيحان . قال البيهقي ، وفي وجه أنه حرام مبطل للصلاة . حكاه النووي في شرح المذهب والله أعلم به قال !

﴿والاقتراش في جميع الجلسات ، والتورك في الجلسة الأخيرة والتسليمة الثانية﴾ : اعلم أنه لا يتعين في الصلاة جلوس بل كيف قعد المصلي جاز ، وهذا اجماع سواء في ذلك جلسة الاستراحة ، والجلوس بين السجدين والجلوس لمناجاة الامام ، نعم يسن في غير الأخير كجلوس التشهد الأول والاقتراش فيجلس على كعب يسراه بعد فرشها ، وينصب رجله اليمنى ويجعل أطراف أصابعها للقبلة ، وفي الأخير يتورك وهو مثل الاقتراش إلا أنه يفضي بوركته إلى الأرض ، ويجعل يسراه من جهه يماه وهذه الكيفية قد ثبتت في الصحيحين ، ووجه الفرق بين الجلوس الأخير وغيره : أن الجلوس الأول خفيف ، والمصلي بعده حركة ، فناسب أن يكون على هيئة المستوفز بخلاف الأخير فليس بعده عمل ، فناسب أن يكون على هيئة المستقر . واعلم أن المسوق يجلس مفترشا ، وكذا الساهي لأن بعد جلوسهما حركة ، وتستحب التسليمة الثانية . لأنه عليه الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه وعن يساره ، رواه مسلم من رواية ابن مسعود رضي الله عنه والله أعلم به قال !

72

﴿فصل في المرأة تحلف الرجل في أربعة أشياء ، فالرجل يجافي مرفقيه عن جنبه ، ويقبض يمينه عن غنديه في السجود والركوع ، ويحجر في موضع الجهر ، وإذا ما به شيء في صلاته مسح ﴾ يستحب للراكم أولا أن يمد ظهره وعنقه لأنه ﷺ كان يمد ظهره وعنقه حتى لوصل على ظهره ماء لركد . قال الشافعي : ويجعل رأسه وعقه حيال ظهره ، ولا يجعل ظهره محدودا ويستحب نصب ساقيه ، ويكره أن يطأطأ رأسه لأنه دلع كدح الجبار ، كما ورد في الخبر المنهي عنه ، ويستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبه . لأن عائشة رضي الله عنها روت : أنه عليه الصلاة والسلام كان يفله ، والمرأة تقضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها ، والمستحب للرجل أن يباعد مرفقيه عن جنبه في سجوده ، ففي الصحيحين «أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد فرج بين يديه حتى يرى بياض إبطيه» ، ويستحب أيضا أن يقلب يمينه عن غنديه . لا روى أنه عليه الصلاة والسلام «كان إذا سجد فرج» رواه مسلم . وفي رواية أبي داود «كان إذا سجد لو أرادته هيمه لعدت» والهيمه الاشي من صغار المعز ، والمرأة تقضم بعضهم إلى بعض لأنه أستر لها ، وأما الجهر ففقد مرت بالنفسه إلى لرجل ، وأما المرأة إذا تمت أوصل مفردة . فانها تجهر ان م سكن بحضرة الرجال الأجانب . لكن دين جهر الرجل ، وتستر إن كان هناك أجنب ، وقال ابوسعبي سيبين : النسأ أن تحفر صومها ، سواء قلت صوتها عورة أم لا . فان جهرت وقلنا ان

صوتها عورة بطلت صلاتها ، والرجل اذا نابه شيء في صلاته كتنبيه امامه وانذاره أعجى ونحوه كخافله ، ولكن قصد عالم أوسيع ونحو ذلك يستحب له أن يسبح ، والمرأة تصفق لقوله ﷺ « من نابه شيء في صلاته فليسبح . فانه اذا سبّح التفت اليه ، وانما التصفيق للنساء » . رواه الشيخان ، وفي رواية البخارى « من نابه شيء في صلاته . فليقل سبحان الله » . واذا سبّح فينبغي له قصد الذكر والاعلام .

(فائدة) التسبيح والتصفيق تبع للنبه عليه ان كان النبّه قربة ، فالتسبيح والتصفيق قربتان وان كان مباهاً فيأمان ، ولوصف الرجل وسبّحت المرأة لم يضر . ولكنه خلاف السنة ، وفي وجه أن تصفيق الرجل يضر ، ولو تكرّر تصفيق المرأة لم يضر بلا خلاف . قال ابن الرفعة ، وفي كيفية تصفيق المرأة أوجه : الصحيح أنها تضرب كفها الأيمن على ظهر الأيسر . فلو ضربت بطن كفها على بطن الآخر على وجه اللعب عالية التحريم بطلت صلاتها وان قل . قال الرافعي ، وتبعه السوى في شرح المهذب ، وابن الرفعة في المطلب والله أعلم * قال

(وعورة الرجل ما بين سرتيه وركبتيه - ١) أى حرّاً كان أو عبداً . مسلماً كان أو ذمياً لقوله ﷺ جرحه وهو يجرم ، وهما مفتوحين ودال مهملة « غطّ » فذلك فان اخذ عورة » . قال الترمذى حديث حسن [وعورة ما بين سرتيه وركبتيه] يؤخذ منه . أن السرة والركبة ليستا من العورة وهو كذلك على الصحيح الذى نص عليه الشافعى ، وأما الحرة فعورتها في الصلاة جميع بدنها إلا الوجه واسنّين ظهرها وبطنها الى الكوعين ، لقوله تعالى [ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها] قال المفسرون . وابن عباس . وعائشة رضى الله عنهم : هو الوجه والكفان ، ولأهما لو كانا من العورة لما كشفتهما في حال الاحرام . وقال المزنى القسمان ليسا من العورة مطلقاً ، وأما الأمة فيها وجهان الأصح أنها كالرجل سواء كانت قنة أو مستولمة أو مكاتبه أو مدبرة لأن رأسها ليس بعورة بالأجاء فان عمر رضى الله عنه ضرب أمة لآل أنس رأسها فقدرت رأسها ، فقال لها تشبينين باحرار ، ومن لا يكون رأسه عورة تكون عورته ما بين سرتيه وركبتيه كالرجل ، وقيل ما يبدو منها في حال الخدمة ليس بعورة وهو الرأس والرقبة والساعد ، وطرف الساق ليس بعورة لأنها محتاجة الى كشفه ويسر عليها ستره ، وما عدا ذلك عورة والله أعلم * قال

(فصل * والذى تبطل به الصلاة أحد عشر شيئاً : الكلام العمد وانعمل الكثير) : اذا تكلم المصلّى عامداً بما يصلح لخطاب الآخرين بطلت صلاته سواء كان يتعلق بمصلحة الصلاة أو غيرها ولو كلفه . ما روى عن ربه بن زرقم رضى الله عنه قال : كما تتكلم في الصلاة حتى نزل قوله تعالى [وقوموا لله خاشعين] فأمرنا بالسكوت ، وسبب عن الكلام ، وقال عليه الصلاة والسلام محاولة بن الحكم السامى ، « ومن سبّح غلطاً في الصلاة » ان سبّحه صلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس لأنه هو التسبيح والتسكيب وقراءة القرآن » . أخرجه مسلم ، وقوله ١٠٩ : احترزه عن الدين ، وفي هذه الجاهل بالتمسك بقرب هذه الالة ، وفي معناه من سبّح كلامه فلا قصه ولم طر ، وكذا غلب الضحك لقوله عليه صلوات السلام « رفعت منى الخطأ والعيان

١٠٩ : يحذر من رفعت منى وهو : والمرأة قصر نصفها الى يمين وعرض صورتها سجدة أو حرّ الامم وإذا ما شئ من صلاة صعدت وجه من الحرّة إلا وهما رخص . ولالة كالرسول . قد

وما استكروهوا عليه » فم لو أكره على الكلام بطلت صلاته على الأصح لأنه نادر ، ولهذا تمة مهمة ذكرناها في شروط الصلاة : وأما العمل الكثير كالحلوات الثلاث المتواليات ، وكذا الضربات تبطل الصلاة ، ولا فرق في ذلك بين العمد والنسيان كما أطلقه الشيخ ، والأصل في ذلك الإجماع لأن العمل الكثير يغير نظمها ويذهب الحشوع وهو مقصودها ، ويؤخذ من كلام الشيخ أن العمل القليل لا يبطل ، ووجهه بأن القليل في محل الحاجة ، وأيضاً فلازم ملازمة حلة بما يعسر بخلاف الكلام فإنه لا يعسر فهذا يبطل بالكلمة دون الخطوة ، وقد قال رسول الله ﷺ في من الحصى « ان كنت فاعلا فرة واحدة » . رواه مسلم ، وأمر بدفع المار وقبض الحية والقرب ، وأدار ابن عباس رضى الله عنهما من يساره الى يمينه ، وغمز رجل عائشة في السجود ، وأشار جابر رضى الله عنه وكل ذلك في الصحيح ولهذا تمة مرت في شروط الصلاة * قال

(والحدث) : الحدث في الصلاة يبطلها عمداً كان أو سهواً ، وسواء سبقه أم لا قوله ﷺ « اذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف فليتوضأ وليعد صلاته » رواه أبو داود ، وقال الترمذى انه حسن ، والإجماع منعقد على ذلك في غير صورة السبق ولهذا تمة مرت في شروط الصلاة * قال (وحدوث النجاسة وانكشاف العورة) : اذا تعدد اصابة النجاسة التي غير معفو عنها بطلت صلاته كما لو تعدد الحدث ، وأما المعفو عنها مثل أن قتل قطة ونحوها فلا تبطل لأن دمه معفو عنه كذا قاله البندنجي ، وان وقعت عليه نجاسة فظن ان نجاها في الحال بأن فضها لم تبطل لتعذر الاحتراز عن ذلك مع أنه لا يقصر منه ، وفارقت هذه الصورة الخاصة سبق الحدث لأن زمن الطهارة يطول * وأما انكشاف العورة فان كشفها عمداً بطلت صلاته ، وان أعادها في الحال لأن الستر شرط . وقد أرأله بفعله فأشبهه ما لو أحدث ، وان كشفها الربح فاستتر في الحال فلا تبطل ، وكذا لو أحل الأزار أوتسك اللباس فأعاده عن قرب فلا طل كما ذكرنا في النجاسة . قال الامام وحد الطول مكث محسوس والله أعلم * قال

(وبغير النية) : فيه مسائل : الأولى اذا قطع النية مثل أن نوى الخروج من الصلاة بطلت بلا خلاف لأن من شرط النية قيامها ، وقد زالت ، وهذا بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم حيث لا يبطل على الأصح ، والبرق أن الصوم يساك فهو من باب التروك فلم تؤثر النية في إبطاله بخلاف الصلاة فانها أعمال مختلة لا يبر بطلها إلا بالنية ، فإذا زالت زال الرابط : الثانية لو قل النية من فرض الى فريضة آخر أو من فرض الى نفل . فالأصح الإبطال ، ومنهم من قطع ببطلانها : الثالثة اذا عزم على قطعها مثل أن يؤم في الركعة الأولى أن يقطعها ، أو أنه بطلت في الحال لقطعها موحب الستة وهو استدار الى نزع : الرابعة اذا شك هل قطعها مش ان تردد في أنه هل ينحرج بها أو يستمر بطلت . لأن الاستمرار في النية اكتفى ، في الدوام قد زال بهذا التردد . قال رم الحرمين ومحمد بن خلاص . لا بأس بفساد النية عند عزم التردد لئلا يكسر . لا يرد فانه قد

في من أتم بغير النية وهو ما ثبت عليه ، والله أعلم

أما في النية : اذا عزم على قطعها بطلت الصلاة كالأحداث إذ لم يشرط صواب بهوات شرطه

في من عزم على قطعها بطلت الصلاة كالأحداث إذ لم يشرط صواب بهوات شرطه

في من عزم على قطعها بطلت الصلاة كالأحداث إذ لم يشرط صواب بهوات شرطه

الصوم به وهو لا يبطل بالأفعال فالصلاة أولى ولأنه يعدّ معرضاً عن الصلاة إذ المقصود من العبادات البدنية تجديد الإيمان وعمادة القلب بالمعرفة والرجوع إلى الله تعالى والأكل يناقض ذلك ، وهذا إذا كان عامداً فإن أكل ناسياً أو جاهلاً بالتحريم يقرب عهده بالاسلام ونحوه كما مر في شروط الصلاة فلا يبطل كالصوم ، وهذا إذا كان مليلاً : فإن كثرة الأصحح البطلان ، قال القاضي حسين إن أكل أقل من سبعة لا يبطل ، وفي السبعة أو قترها وجهان الصحيح البطلان ، والشرب كالأكل [وأما القهقهة] وهي الضحك فإن تعدد ذلك بطلت صلاته : لأنه يتنافى العبادة وهذا إذا بان منه عرفاً فإن لم يبن فلا يبطل لأنه ليس بكلام ، وقد مرّ لهذا تمة في شروط الصلاة [وأما الردة] وهي قطع الاسلام اما بفعل كأن سجد في الصلاة اسم أولئسم ، أو قول كأن ثلث أو اعتقاد كأن فكر في الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قومه ، وما أشبه ذلك كفر في الحال قطعاً وتبطل صلاته وكذا لو اعتقد عدم وجوب الصلاة لاختلال النية ، وما أشبه ذلك والله أعلم * قال ﴿ فصل ﴾ في ركعات الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة ﴿ هذا إذا كانت الصلاة في الحضر وفي غير يوم الجمعة ، فإن كان فيها جمعة نقصت ركعتان : وإن كانت مقصورة نقصت أربعاً أو ثمانية ، وقوله فيها سبع عشرة ركعة إلى آخره يعرف بالأمر ولا يترتب على ذلك كثير فائدة والله أعلم * قال ﴿ ومن عجز عن القيام في الفريضة صلى جالساً ، فإن عجز عن الجالس صلى مضطجعا ﴾ إذا عجز المصلي عن القيام في صلاة الفريضة صلى قاعداً ولا ينقص ثوابه لأنه معذور . قال رسول الله ﷺ لعمران بن حصين « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » رواه البخاري زاد الشافعي « فإن لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » ونقل الاجماع على ذلك * واعلم أنه ليس المراد بالعجز عدم الامكان بل خوف الهلاك أو زيادة المرض أو لحوق مشقة شديدة أو خوف الفرق وحران الرأس في حق راكب السفينة ، وقال الامام ضط الجهر أن تلحقه مشقة تذهب خشوعه ، كذا نقله عنه النووي في الروضة : وأقره إلا أنه في شرح المذهب . قال المذهب حلاله ، وقال الشافعي هو أن لا يطبق القيام إلا بمشقة غير محتملة . قال ابن الرفعة أي مشقة غليظة * واعلم أنه لا يتعين لعموده هيئة : وكيف تعد جاز ، وفي الأفضل قولان أحدهما الافتراض لأنه أقرب إلى القيام ولأن التربع نوع ترعه ، والثاني التربع أفضل لتمييز قعود البدل عن قعود الأصل ، فإن عجز عن القعود صلى مضطجعا بحجر السابق : ويكون على جنبه الأيمن على المذهب المنصوص ، ويجب أن يستقل القبلة : فإن لم يستطع صلى على قفاه ويكون إيماءه بالركوع والسجود إلى القبلة إن عجز عن الاتيان بهما ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، فإن عجز عن ذلك أو ما يطره لأنه حد طافه ، فإن عجز عن ذلك أسرى أفضل الله إله على قلبه ، ثم إن قدر في هذه الحالة دلي الطق بالتسكير والقراءة والشهادة والسلام أتى به ولا اجزاء على قلبه ولا يقص ثوابه ولا يترك الصلاة مادام عقله ثابتاً وإذا صلى في هذه الحالة إعادة عليه ، واحتج العراقي لقبك عليه ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » نازعه الرافعي في ذلك الاستدلال ، ولنا وجه أنه في هذه الحالة لا يصلي ويعيد (١) * واسلم أن الصلوات يلزمه أن يصلي بها عليه الشافعي : وكذا يعرب على لوح ، وله القاضي حسين وغيره .

(١) قوله به . وهذا كله لا يبطل ، قضى هـ مصحح

(فرع) اذا كان يمكنه القيام لو صلى منفردا ، ولو صلى في جماعة فقد في بعضها نص الشافعي على جواز الأمرين : وأن الأول أفضل محافظة على الركن وجرى على ذلك القاضي حسين وتلميذه الغوري والمتولي ، وهو الأصح ، وقالوا لو أمكنه القيام بالفاتحة فقط : ولو قرأ سورة مجز فالأفضل القيام بالفاتحة فقط ، وقال الشيخ أبو حامد : الصلاة في الجماعة أفضل والله أعلم * قال

﴿ فصل * والمتركة من الصلاة ثلاثة أشياء : فرض وسنة وهيئة : فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره والزمان قريب أتى به وبني عليه وسجد السهو ﴾ سجود السهو مشروع للحلل الحاصل في الصلاة : سواء في ذلك صلاة الفرض أو النفل ، وفي قول لا يشرع في النفل ، ثم ضابط سجود السهو : اما بارتكاب شيء منهي عنه في الصلاة كزيادة قيلم أو ركوع أو سجود أو قعود في غير محله على وجه السهو أو ترك ما موره كترك ركوع أو سجود أو قيام أو قعود واجب أو ترك قراءة واجبة أو تشهد واجب ، وقد فات محله فانه يسجد للسهو بعد تدارك ما تركه ، ثم ان تذكر ذلك وهو في الصلاة أتى به وتمت صلاته ، وان تذكره بعد السلام نظر ان لم يطل الزمان تدارك ما فاتته وسجد للسهو : وان طال استأنف الصلاة من أولها ، ولا يجوز البناء لتعبر نظم الصلاة بطول الفصل ، وفي ضغط طول الفصل قولان للشافعي : الأظهر ، ونص عليه في الأم أنه يرجع فيه الى العرف . والقول الآخر ، ونص عليه في الويل أن الطويل ما يزيد على قدر ركعة . ثم حيث جاز البناء فلا فرق بين أن يتكلم بعد السلام ويخرج من المسجد ويستدير اقبلة وبين أن لا يفعل ذلك هذا هو الصحيح ، ثم هذا عند يتقن المتركة : أما اذا سر من الصلاة وشك هل ترك ركنا أو ركعة . فالذهب الصحيح أنه لا يلزمه شيء وصلاته ماضية على الصلة : لان الظاهر أنه أتى بها بكاملها وعروض الشك كثير دسما عند طول الزمان ، فلو قلنا بتأثر الشك لأدّى الى حرج ومشقة ، ولا حرج في الدين ، وهذا بخلاف عروض الشك في الصلاة فانه يبنى على اليقين ويعمل بالأصل كما ذكره الشيخ من بعد ، فإذا شك في أثناء الصلاة هل صلى ثلاثا أم أربعة أخذ باليقين ، وأتى بركعة ولا ينفعه غلبة الظن أنه صلى أربعة ولا أثر للاجتهاد في هذا الباب ، ولا يجوز العمل فيه بقول المير ولو كان المخبرون كثيرون وهات بل يجب عليه أن يأتي بما شك منه حتى لو قالوا له صليت أربعة يميننا وهو شاك في نفسه لا يرجع اليهم * والأصل في ذلك قول النبي ﷺ « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعة فليطح السك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قل أن يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته وان كان صلى تمام الأربع كانتا ترغيبا للشيطان » راه مسلم ، ثم هذا في حق الامام والمنفرد ، أما المأموم فلا يسجد اذا ساء خلف امامه . ويتحمل الامام سهوه حتى لو ظن أن الامام سلم فسلم ، ثم بان له أنه لم يسلم فسلم معه فلا يسجد عليه لانه سها في حال اقتداء ، ولو يتقن المأموم في تشهده أنه ترك الركع أو الفاتحة مثلامن ركعة . ناسيا أو شك في ذلك ، فإذا سلم لا يلزمه أثر ، يأتي بركعة ولا يسجد للسهو : « انه شك حال الاقتداء ولو سمع المأموم المنسوق صوته فقلته سلام الامام تقدم استدراكه عليه ولكن عيبا بركعة مثلا فأتى بها وحل ، ثم علم أن السلام لم يسلم وتبين خطأ نفسه لم يعتد تلك الركعة لانها مفعلة في غير محله لان وقت الركعة قد قطع لثمة ، فإذا سلم . لم يلزمه أثر بركعة ولا يسجد للسهو ببقاء حكم القدوة ولو سلم الا أنه بعد ما قاله فلهن يجب عليه ان يعود الى القعود لان قيامه غير مأذون فيه أم يجوز له

أن يمضي في صلاته ويحان أحدهما في شرح المذهب والتحقيق وجوب العود والله أعلم * قال
 (والمسنون لا يعود اليه بعد التلبس بغيره لكنه يسجد للسهو) وقد تقدم أن الصلاة تشتمل على
 اركان وأباض وهيئات : فالأركان مالا بد منها ولا تصح الصلاة بدونها جميعها ، وأما الأباض وهي
 التي سهلها الشيخ سنا وليست من صلب الصلاة فتجبر بسجود السهو عند تركها سهواً بخلاف
 وكذا عند العمد على الراجح لوجود الخلل الحاصل في الصلاة بسبب تركها بل العمد أشد خللاً فهو
 أولى بالسجود ، وهذه الأباض ستة : التشهد الأول ، والتعود له ، والقنوت في الصبح وفي النصف الأخير
 من شهر رمضان ، والقيام له ، والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ، والصلاة على الآل في التشهد
 الأخير * والأصل في التشهد الأول ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبدالله بن عتبة أن النبي
 ﷺ « ترك التشهد الأول ما سجد قسلاً أن يسلم » وإذا شرع السجود له شرع لقعوده لأنه
 مقصود ثم قسنا عليهما القنوت وقيامه لأن القنوت ذكر مقصود في نفسه شرع له عمل مخصوص
 وهذا في قنوت الصبح ورمضان ، أما قنوت النزلة فلا يسجد على الأصح في التحقيق ، والفرق تأكد
 ذلك بدليل الاتفاق على أنهما مشروعان بخلاف التازلة * وأما الصلاة على النبي ﷺ في التشهد
 الأول فلا يتركه ذكر يجب الايمان به في الجالوس الآخر فيسجد لتركه في التشهد الأول قياساً على
 التشهد ، وعلى الغزالي اختصاص السجود بهذه الأمور لأنها من الشعائر الظاهرة بخصوصة الصلاة *
 [وقوله والمسنون لا يعود اليه بعد التلبس بغيره] كما إذا قام من التشهد الأول أو ترك القنوت وسجد
 فأوترك التشهد الأول وتلبس بالقيام ناسياً لم يترك العود إلى القعود فإن عاد عما دعا علماً بتعريضه بطلت
 صلاته لأنه زاد قعوداً وإن عاد ناسياً لم يتركه ، وعليه أن يقوم عند تذكره ويسجد للسهو وإن كان
 جاهلاً بتعريضه فالاصح أنه كالناسي هذا حكم المنفرد والامام ، وأما المأموم فإذا تلبس امامه بالقيام
 فلا يجوز له التدخل عنه لأجل التشهد فإن فعل بطلت صلاته ولو انتصب مع الامام ثم عاد الامام إلى
 القعود لم يجز للمأموم أن يعود معه فإن عاد اماماً عاداً بالتحريم بطلت صلاته وإن كان ناسياً أو جاهلاً
 لم يترك ولو قصد المأموم فانتصب الامام ثم عاد الامام إلى القعود لزم للمأموم القيام لأنه توجه على
 المأموم القيام بانتصاب الامام ولو قصد الامام بالتشهد الأول وقام المأموم ناسياً فالصحيح وجوب العود
 إلى متابعة الامام فإن لم يعد بطلت صلاته هذا كله فيمن انتصب فأدعى ما إذا انتصب ناسياً أو تذكر
 قبل الانتصاب فقال الشافعي والصحاح يرجع إلى التشهد والمراد من الانتصاب الاعتدال والاستواء
 هذا هو الصحيح الذي قطعه به الجمهور إذا عاد قبل الانتصاب فهل يسجد للسهو قولان الاظهر
 في أصل الروضة أنه لا يسجد وإن صار إلى القيام أقرب ، وصححه في التحقيق وقال في شرح المذهب
 أنه الأصح عند الجمهور والافق في المحرر أنه إذا صار إلى القيام أقرب سجد ، إلا أنه وتبعه النووي
 في المنهاج وقال الرافعي في الشرح الصغير إن طريقة الفصل أظهر . قال الأستاذ العتوي على ما في
 شرح المذهب لموافقته الأكثرين هذا كما إذا ترك التشهد الأول وهض ناسياً ما إذا تمت ذلك
 ثم عاد قبل الانتصاب والاعتدال فإن عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب بطلت صلاته وإن عاد قبله لم
 تبطل والله أعلم . ولترك الامام لقنوت إما لسكونه لإدراكه كالحائض أو نسيه ، فإن علم المأموم به لا يباحقه
 في السجود فلا يفتن وإن علم أنه لم يبقه قنوت . وطلق الرافعي عراً له لا أثر في بقائه من
 القنوت إذا لحقه عن قرب ، وأطلق القاضي حسين من صلى الصبح خلف من صلى الظهر وقت

تقبل صلاته قال ابن الرقعة ولعله معصوم بحالة المخالفة وهو الظاهر والله أعلم . قال

﴿ والهيئة لا يعود إليها بعد تركها ولا يسجد السهو وحمله قبل السلام ، وهو سنة ﴾ . الهيئات هي الأمور على اليقين وهو الأقل ، ويسجد له سجود السهو وحمله قبل السلام ، وهو سنة . الهيئات هي الأمور المسنونة غير الأبعاد كالتيبيح وتكبير الانتقالات والتعوذ ونحوه فلا يسجد لها بحال سواء تركها عمدا أو سهوا لأنها ليست أصلا فلا تشبه الأصل بخلاف الأبعاد ، ووجه ذلك أن سجود السهو زيادة في الصلاة فلا يجوز الابتوقيف وورد في بعض الأبعاد وقسنا عليه ما هو في معناه لتأكيد وبقى ماعده على الأصل فلو فعله طائفا جوازه بطلت صلاته إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية قاله بغوى ، وقيل يسجد لتارك التبيح في الركوع والسجود وقيل يسجد لتارك السورة وقيل يسجد لكل مسنون ، وأما إذا شك في عدد الركعات فقد قدم الكلام عليه * وأما كون السجود قبل السلام وبعد التشهد فلاخبار ولأن سببه وقوع الصلاة فأشبهه سجود التلاوة * وأما كونه سنة فقولہ بالتواتر « كانت الركعة والسجدة نافلة » ولأنه بدل ما ليس بواجب والله أعلم * قال

﴿ فصل * وخسة أوقات لا يصلح فيها الصلاة لها سبب بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وعند طلوعها حتى تتكامل وترتفع قدر ربح ، وإذا استوت حتى تزول ، وبعد العصر حتى تقرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها ﴾ الأوقات التي تكره الصلاة التي لا سبب لها فيها خمسة ثلاثة تتعلق بالزمان : وهي وقت طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح هذا هو الصحيح المعروف وفي وجه زول الكراهة بطالع قرص الشمس بتمامه ، ووقت الاستواء حتى تزول الشمس ، وعند الافتراس حتى يتم غروبها ، ووجه ذلك ما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال « ثلاث ساعات كان ينهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن أمواتا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تضيف الشمس للغروب ، ومعنى تضيف تيل ، ومنه الضيف لأن المضيف يميله إليه وتضيف بناء مفتوحة بنقطتين من فوق وياء بنقطتين من تحت ، والضاد المجهمة ، والمراد بالدفن في هذه الأوقات أن يترقب الشخص هذه الأوقات لأجل دفن الموتى فيه وسبب الكراهة كليا في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال « إن الشمس تطلع ومعهما قرن استطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت فارقها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب فارقها فإذا غربت فارقها » رواه الشافعي بسنده ، واختلفوا في المراد بقرن الشيطان فقيل قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات وقيل إن الشيطان يدنو رأسه من الشمس في هذه الأوقات ليكون ألسجدا لها ساجدا له ، وقيل غير ذلك * وأما الوقتان الآخران فيتعلمان بالفعل بأن يصلح الصبح أو العصر فإذا قدم الصبح أو العصر طال وقت الكراهة وإذا أخر قصر ، ووجه ذلك ما رواه الشبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » ويقضي كلامهم أن من جمع جمع تقديم وملي العصر مجموعة في وقت الظهر أما لسفر أو مرض أو مطر أنه يصكره له وهو كذلك وقد صرح به المتدينجي من الأصحاب وقوله عن الشافعي فم ذكر العماد بن يونس أنه لا يكره وتبعه بعض شراح الوسيط . قال الاسناني وهو مردد بنص الشافعي * فإن قلت لا تنحصر الكراهة فيها ذكرنا بن تكره الصلاة أيضا في وقت صعود الامام خطبة الجمعة وعند إقامة الصلاة * فالجواب إجماعا هو

بالنسبة الى الأوقات الأصلية ؟ وهل الكراهة كراهة تحریم أو تنزيه فيه وجهان : أحدهما في الروضة ، وشرح المذهب في هذا الباب التحريم ، ونص عليه الشافعي في الرسالة ، وصححه في التحقيق هنا ، وفي كتاب الطهارة ، وفي كتاب الاشارات : أن الكراهة كراهة تنزيه ، ثم صحح مع تصحيحه كراهة التنزيه أن الصلاة لاتعقد على الأصح ، وهو مشكل لان المكروه جائز الفعل ، ثم إذا قلنا يمنع الصلاة في هذه الاوقات فيستثنى زمان ومكان . أما الزمان فعند الاستواء يوم الجمعة ، وفيه حديث رواه أبو داود رضي الله عنه إلا أنه مهمل ، وعلل عدم الكراهة بأن الناس يغلب في هذه الاوقات فيطرده بالتفل خوفا من انتقاض الوضوء ، واحتياجه الى تحطى الناس . وقيل غير ذلك ، ولا يلحق بقية الاوقات المكروهة بوقت الزوال يوم الجمعة على الصحيح لاتقاء هذا المعنى ، وبمع عدم الكراهة وقت الزوال لكل أحد وان لم يحضر الجمعة على الصحيح * وأما المكان فنكرة زادها الله تعالى شرفا وتعليل فلا تكرر الصلاة فيها في شيء من هذه الاوقات سواء صلاة الطواف وغيرها على الصحيح ، وفي وجه إنما يلح ركعتا الطواف ، والى صواب الأول وفيه حديث . رواه ابن ماجه والنسائي والترمذي . وقال حسن صحيح ، والمراد بمكة جميع الحرم على الصحيح . وقيل مكة فقط . وقيل يختص بالمسجد الحرام ، وهذا كله في صلاة لاسبب لها وأما ما لها سبب للاتكراه ، والمراد بالسبب . السبب المتقدم أو المقارن ، فمن ذوات الاسباب : قضاء الفوائت كافتراض السنن والوافل التي اتخذها الانسان وردا ، ونحو صلاة الجنائزة وسجود التلاوة والشكر وصلاة الكسوف ، ولا تكرر صلاة الاستسقاء في هذه الاوقات على الأصح وقيل تكرر كصلاة الاستسقاء لان صلاة الاستسقاء سببها متأخر ، وكذا تكرر ركعتا الاحرام على الأصح لتأخر سببها وهو الاحرام ، وأما تحية المسجد . فان اتفق دخوله في هذه الاوقات لفرض كاعتكاف أو درس علم أو انتظار صلاة ونحو ذلك لم يكره على المذهب الذي قطع به الجمهور لوجود السبب المقارن . وان دخل لالحاجة بل ليصلها فوجهان : أحدهما في الشرح والروضة الكراهة كما لو أخر الفاتنة ليقضيها في هذه الاوقات والله أعلم * واعلم أن من جملة الاسباب إعادة الصلاة حيث شرعت كصلاة المنفرد والتميم ونحوهما والله أعلم * قال

﴿ فصل * وصلاة الجماعة سنة مؤكدة وعلى المأموم أن ينوي الجماعة دون الامام ﴾ : الأصل في مشروعية الجماعة الكتاب والسنة واجماع الأمة . قال الله تعالى [وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك] الآية ، أمر بالجماعة في قوله فلتقم فعند الأمن أولى ، وهي فرض عين في الجمعة ، وأما في غيرها ففيه خلاف : الصحيح عند الرافي أنها سنة . وقيل فرض كفاية ، وصححه النووي . وقيل فرض عين ، وصححه ابن المنذر وابن خزيمة ، وحسنه من قال أنها سنة قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفجر سبع وعشرين درجة » رواه الشيخان من رواية ابن عمر وروى البخاري بخمسة وعشرين درجة من رواية أبي سعيد ، وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ، يقتضي جواز الامرين إذ المفاضلة تقتضي ذلك ، فلا كان أحد الامرين ممنوعا لما جادت هذه الصيغة ، ورحمة من قال بفرض الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم « ما من ثلاثة في قرية أو بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استهوز عليهم الشيطان فليحسبوا بالجماعة فمما يأكل الثوب من النعم القصية » (١) ، وحجة من قال أنها

(١) رواه أبو داود والامام أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم عن أبي لمية .

فرض عين أحاديث : منها قوله عليه السلام « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتعلم ثم آمر رجلا فيعلم بالناس ثم أنطق مع رجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » رواه الشيخان ، وجوابه أنه لم يحرق وإن هذا كان في المناقطين . وإعلم أن الجماعة تحصل بصلاة الرجل في بيته مع زوجته وغيرها ، لكنهما في المسجد أفضل ، وحيث كان الجمع من المساجد أكثر فهو أفضل ، فلو كان قبره مسجد قليل الجمع وبالعبد مسجد كثير الجمع فالعبد أفضل إلا في حالتين : أحدهما أن تتطلل جماعة القريب لعدوله عنه . الثانية أن يكون أمام البعيد مبتدعا كالعزلى وغيره ، وكذا لو كان حنيفا لأنه لا يعتد وجوب بعض الأركان ، وكذا المالكي وغيره والفاسق كالبتدع ، وأشد الفاسق قساة الظلمة والرشا . بل قال أبو اسحق رضي الله عنه إن الصلاة منفردا أفضل من الصلاة خلف الحنفى ، ولو أدرك للمسبوق الإمام قبل أن يسلم أدرك فضيلة الجماعة على الصحيح القس . قطع به الجمهور بقوله عليه السلام « إذا جاء أحدكم الصلاة ونحن ساجدون فأسجدوا ولا تصدوها شيئا » ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة . رواه أبو دارد بأسناد لم يصحفه ، نعم فيه يحيى بن أبي سلمان اللدنى : قال البخارى أنه منكر الحديث ، لكن ذكر ابن حبان رضي الله عنه أنه ثقة ، وقال الغزالي لا تدرك الجماعة إلا بدرك ركعة : قال في أصل الروضة وهو شاذ ضعيف ، قلت وما قاله الغزالي جزم به القورائى ، وقوله الجبلى عن المراوزة ، وقوله القاضى حسين عن عامة الأصحاب إلا أنه قال في موضع آخر : ولودخل جماعة فوجدوا الإمام في القعدة الأخيرة : فالمستحب أن يقتصدوا به لأن هذه فضيلة محققة فلا يتركوا الاقتداء به فيملون جماعة ثانيا لأنها فضيلة موهومة والله أعلم . ولو أدرك المسبوق الإمام في الركوع فهل يدرك الركعة : الصحيح الذى عليه الناس وأطبق عليه الأئمة كما قاله في أصل الروضة : أنه يكون مدركا لها . قال الماوردى وهو مجمع عليه ودعوى الإجماع ممنوع ، فقد قال ابن خزيمة والسبغى من أصحابنا لا يدرك الركعة ، وقوله عنهما الرافعى والنووى * قلت وكذا ابن أبى هريرة رضي الله عنهم ، وقال البخارى إنما أجاز ذلك من الصحابة من لم يراقب القراءة خلف الإمام ، وأما من رآها فلا ، وحكى ابن الرقعة عن بعض شيوخ المهذب أنه إذا قصر في التكبير حتى ركع الإمام لا يكون مدركا للركعة ، وحكى الرويانى عن بعضهم أنه يكون مدركا للركعة بإدراك الركوع إذا كان الإمام بالعا لاصبيا وزيفه والله أعلم : فاذفرعنا على الإدراك فله شرطان : أحدهما أن يكون ركوع الإمام معتدابه ، أما إذا لم يكن فلا يدرك الركعة ، وذلك كما إذا كان الإمام محدثا أو جنا أو نسي سجدة من ركعة قبل هذه الركعة لأن الركوع إذا لم يحسب للإمام فأولى أن لا يحسب للمأموم ، الشرط الثانى أن يطمئن قبل أن يرتفع الإمام عن أقل الركوع لأن الركوع بدون الطمأنينة لا يعتد به ، فانتفاء الطمأنينة كانتفاء الركوع ، وهذا ما ذكره الرافعى والنووى : لكن قال ابن الرقعة ظاهر كلام الأئمة أنه لا يشترط ولو شك هل أدرك الركوع مع الطمأنينة قبل رفع الإمام ، فالأظهر أنه لا يدرك الركعة لأن الأصل عدم ادراكها ، ولو أدرك الإمام بعد رفعه من الركوع فلا يكون مدركا لها بخلاف ، ويجب على المأموم أن ينابح الإمام في الركن الذى أدركه فيه وإن لم يحسب ، ولو أدرك الإمام في التشهد الأخير وجب عليه أن يتابعه في الجلوس ولا يترسه أن يأتى بالتشهد : قال في زيادة الروضة قطعاً ، ويسن له ذلك على الصحيح المصوح والله أعلم . قلت ودعوى القطع ممنوع . فقد قال الماوردى بأنه يجب عليه أن يتشهد

كما يجب عليه القعود لانه بالاعتداء التزم اتباعه والله أعلم . ثم شرط حصول الجماعة أن ينوي المأموم الائتمام مع التكبير لان التبعية عمل فاشتقت الى الية فدخلت في عموم الحديث ويكفيه أن ينوي الائتمام بالمقدم وان لم يعرف عينه ، فلو نوى الاعتداء يزيد مضافاً أنه محروم لم تصح كما لو عين الميت في صلاة جنازة وأخطأ لأصح صلاته ، وهذا اذا لم يشر ، فلو أشار كما لو قال أصلي خلف زيد هذا فوجهان . قال الامام وابن الرفعة المنقول البطلان . وصحح النزوي الصيغة تعالياً للإشارة ولو لم ينو الاعتداء انقضت صلاته منفرداً . ثم ان تابع الامام في أعماله بطلت صلاته على الأصح ، فلو شك في أثناء الصلاة في نية الاعتداء نظر ان تذكر قبل أن يحدث فعلا على متابعة الامام لم يضر . وان تذكر بعد أن أحدث فعلا على متابعتها بطلت صلاته لانه في حال الشك حكمه حكم المنفرد وليس له المتابعة حتى لو عرض له الشك في الشهاد الأخير لا يجوز له أن يوقف سلامه على سلام الامام والله أعلم * قال

﴿ ويجوز أن يأتي الحر بالعبد والبالغ بالراهق ﴾ : يجوز للحر البالغ أن يقتدى بالعبد والصبي ، أما جواز الاعتداء بالعبد فلما رواه البخاري : أن عائشة رضي الله عنها « كان يؤمها عبدها ذكوان » نعم الحر أولى من العبد لأن الامامة منصب جليل فهي بالحرار أولى ، وأما جواز الاعتداء بالصبي فلأن عمرو بن سلمة رضي الله عنه كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين : رواه البخاري نعم البالغ أولى من الصبي وان كان الصبي أفتى وأقرأ للاجماع على صحة الاعتداء به بخلاف الصبي ، ولأن البالغ صلاته واجبة عليه فهو أحوص بالمحافظة على حدودها ، وكلام الزاقي يشعر بعدم كراهة إمامة الصبي . لكن في البوطي التصريح بالكراهة وهذا كله في الصبي المميز ، أما غير المميز فصلاته باطلة لفقدان الية * قال

﴿ ولا يأتي من رجل امرأة ولا قارئ بأى ﴾ : لا يصح اعتداء الرجل بالمرأة لقوله تعالى [الرجال قوامون على النساء] ولقوله ﷺ « أخروهن من حيث أخروهن الله » ولقوله ﷺ « ألا لا تؤمن امرأة رجلاً » : رواه ابن ماجه إلا أن في رجاله من تكلم فيه ، واحتج بعضهم بقوله ﷺ « لن يطلع قوم ولو امرهم امرأة » (١) ، ولأن المرأة عورة وفي إمامتها بالرجال فتنة * وأما اعتداء القارئ ، وهو ما من يحسن الفاتحة بالأتمى ، وهو حائض لا يحفظها . ففي هذه اعتدائه بقولان الجديد . الأطهر لأصح لقوله ﷺ « يؤم القوم أقرؤهم » فلا يجوز مخالفتهم بجعله مأموماً ، ولأن الامام بسدد أن يتحمل عن المأموم القراءة لو أدركه راكعاً ، والأتمى ليس من أهل التحمل ويدخل في الأتمى الأرت الذي يدغم حرفاً في حرف في غير موضع الادغام ، والألتغ وهو الذي يبدل حرفاً بحرف كالأر بالعين والكاف بالهمزة ، وكذا لا يصح الاعتداء بمن باسنانه رخاوة تنميه من التشديد ، ثم محل الخلاف هو في من لم يملأه لسانه أوطاره ولم يفس زمن يمكن التعليم فيه أما اذا مضى زمن يمكن أن يتعلم فيه وقصر بترك التعليم فلا يصح الاعتداء به بخلاف لان صلاته حينئذ مقضية كصلاة من لم يجد ماء ولا تراباً ، ويصح اعتداء أتمى بأتمى مثله كاعتداء المرأة بالمرأة . (فرع) لو اقتدى في صلاة سرية بمن لا يعرف هل هو أتمى أم لا تصح ولا يجب البحث بل يجوز جل أمره على العال في أنه قارئ كما يجوز جل الأمر على أنه متطهر ، وان اقتدى به في صلاة

(١) رواه البخاري والسنائي والترمذي والامام أحمد بن حنبل عن أبي بكر

جهرته فأُسر وجبت الاعادة : حكاه العراقيون عن نص الشافعي لان الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر
فلو قال انما أسررت نسياناً أولئكونه جائزاً لم تجب الاعادة والله أعلم به قال

في وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الامام فيه وهو عالم بصلاته أجزاء ما لم يتقدم عليه في اعلم أن
لمسحة الاقتداء شروطاً : أحدها علم بصلاة الامام أى العلم بأفعاله الظاهرة وهذا لا يتمه ونص عليه
الشافعي واتفق عليه الامام : ثم العلم قد يكون بمشاهدة الامام أو مشاهدة بعض الصفوف وقد
يكون بسماع صوت الامام أو بسماع صوت المبلغ فلو كان المبلغ صلياً هل يكفي قال الشيخ أبو محمد في
الفرق وابن الاستاذ في شرح الوسيط شرط المبلغ كونه ثقة ، ومقتضاه أنه لا يقبل خبره لكن قال
ابن سوري في شرح المهذب في باب الأذان ان الجمهور قالوا يقبل خبر الصبي فيما طريقه المشاهدة
كدلالة الأعمى على القبلة ونحوها وهي قاعدة ، ومما استأفرد من أفرادها وهي مسألة حسنة في الشرط
الثاني أن لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف لان المتقدمين بالنبي ﷺ رضى الله عنهم أجمعين
لم ينقل عنهم التقدم عليه ، وكذا المتقدمون بالخلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك ولو تقدم
للمأموم على الامام بطلت صلاته على الجديد كما لو تقدم عليه في أهله وأحرامه بل مدنا أخش في
الحاقه ولو تقدم عليه في أثناء صلاته بطلت أيضاً ولو. ود المخالفة ولو شك هل تقدم فالمسحوب صحة
صلاته مطلقاً كذا قطع به المحققون ونص عليه الشافعي في الأم لان الاصل عدم التقدم وقال
انقاضي حسين ان جاء من وراء الامام سجد وان جاء من قدامه فلا يصح عملاً بالأصل . قال ابن
الرفعة وهذا هو الذوجه ولا تضر المساواة لعدم التقدم ، ثم الاعتبار في التقدم بالعقب وهو مؤخر
الرجل ومحل ذلك في القيام فان كان قاعداً فلا اعتبار بالثنية ، وان صلى مضطجاً فلا اعتبار بالجانب قاله
ابن سوري ، ثم هذا في غير المستديرين بالسجدة ، أما المستديرون بها فلا يضر كون المأموم أقرب الى
الثنية في غير جهة الامام على الراجح المتنوع به ، اذا عرفت هذا فلامام والمأموم ثلاثة أحوال :
أحدها أن يكونا خارجي المسجد . الثانية أن يكون الامام داخل المسجد والمأموم خارجه وهذه تأتي
في كلام الشيخ . الحالة الثالثة أن يكون الامام والمأموم في المسجد وهي التي ذكرها الشيخ بقوله :
وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الامام فيه جاز ، وذ كر الشرطين اللذين ذكرهما بقوله وهو عالم
بصلاة الامام ما لم يتقدم عليه ، فاذا جدهما مسجداً أو جامع صح الاستدعاء سواء انتفعت الصفوف
بهما أو اقتضت وسواء حال بينهما حائل أم لا وسواء جمعهما مكان واحد أم لا حتى لو كان الامام
في سارية وهي المسادة والمأموم في برأوا بكسح صح لانه كله مكان واحد وهو معنى لهالة ولو كان
في المسجد هـر لا خصوصه إذ السامع فهل يصح قال الروايات لا يمنع قطعاً وان جرى في مثل ذلك خلاف
في الموات ، وذلك لانقاضي حسين ان حفر بعد جعله مسجداً لم يمنع وحفره حيث لا يجوز وان حفر
قبل ذلك فوجهه : قال الرازي وفي كلام أبي محمد أنه لو كان في جوار المسجد مسجداً آخر مفرداً بمقام
وجاعة ومؤخرة فكذلك حكم كل منهما بالاضافة الى الثاني كالملك المتصل بالمسجد قال الرازي
رسايره يقتضي تعذر الحكم اذا انفرد بالأمور المذكورة وان كان باب أحدهما نافذاً الى الآخر
رما نقله عن أبي محمد جزم به في التشرح الصغير ونال النووي في زيادة الروضة وشرح المهذب الصواب
المرى صرح به كثيرون منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل والتبيين وغيرهم ان المساجد التي
يفتح بها بابها من مسجداً واحد ورحبة المسجد منه عند الاكثرين والرحبة هي

الخارجة عنه متصلة به محجرا عليها قاله ابن عبد السلام ومحمده النووي * قال
 (وان صلى الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد قريبا منه وهو عالم بصلاته ولا حائل هناك جاز)
 الحالة الثانية اذا كان الامام في المسجد والمأموم خارج المسجد وليس بينهما حائل صح الاقتداء اذا
 لم تزد المسافة على ثلثائه ذراع وتعتبر المسافة من آخر المسجد على الاصح لان المسجد مبنى للصلاة
 فلا يدخل في الحد الفاصل ، وصورة المسألة في أصل الروضة بأن يقف المأموم في موات متصل
 بالمسجد ، وصورها في المنهاج بالموات ولم يشترط الاتصال وعلى عدم الاشتراط جرى ابن الرفعة قال
 النووي في أصل الروضة ولو وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فهو كاللوات على الصحيح
 ولو كان الفضاء الذي وقف فيه المأموم متصلا بالمسجد وهو مملوك فهل حكمه حكم الموات أم لا قتل
 في الروضة عن البغوي أنه لا يصح الاقتداء حتى تتصل الصفوف وكذا لو وقف على سطح مملوك
 متصل بسطح المسجد لا يصح الاقتداء به حتى تتصل الصفوف بأن لا يبق بين الواقفين موضع يسع
 واقفا كما لو كان في دار مملوكة متصلة بالمسجد يشترط الاتصال بأن يقف واحد في آخر المسجد
 متصلا بعتبة الدار وآخر في الدار متصل بالعتبة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل قال في أصل
 الروضة وما ذكره في الدار فهو الصحيح ، وأما ما ذكره في الفضاء فنسكت ، وينبغي أن يكون كاللوات
 هذا كله اذا لم يكن حائل فان كان للمسجد جدار نظر ان كان له باب مفتوح ووقف مقابله جاز حتى
 لو اتصل صف بالخاذي وخروجوا عن المخاذاة جاز وان لم يكن في الجدار باب أو كان ولم يقف بمخاذاة
 فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يصح الاقتداء به وان كان الحائل غير جدار المسجد لم يصح
 الاقتداء بخلاف لو كان باب المسجد مطلقا أي مسكرا إما مسكرا ويعبر عنها بالضبة في بعض البلاد
 أو بضال أرقط ونحو ذلك حكمه حكم الجدار فلا يصح الاقتداء على الصحيح وان كان باب المسجد
 ممرودا فقط أو كان بينهما شباك والمأموم يعبر اتصالات الامام فوجوبان : الأصح لا يصح الاقتداء لأن
 الباب يمنع المشاهدة والشباك يمنع الاستطراق ، نعم قال البغوي لو كان الباب مفتوحا حالة التحريم
 بالصلاة فانطلق في أثناء الصلاة لم يضر كذا ذكره في فتاويه والله أعلم .

الحالة الثالثة : أن يكون الامام والمأموم في غير المسجد فتارة يكونان في فضاء وتارة يكونان في غير
 فضاء : الضرب الاول أن يكونا في فضاء فيجوز الاقتداء بشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع
 تقر بياني في الأصح لان الواقفين في الفضاء هكذا يهذان في المادة مجتمعين ولان صوت الامام عند الجهر
 المعتاد يبلغ التأموم غالبا في هذه المسافة فلو تلاحقت الصفوف والاعتبار بالصاف الأخير على الصحيح
 وقيل بالامام ، وأعلم أنه لا فرق في ذلك بين القضاء الموات أو المملوك أو الموقوف أو الذي به موقوف
 وبعضه مملوك وسواء كان القضاء محظوظا أو غير محظوظ ولو حال بين الامام والمأموم أو بين الصفتين نهر
 يمكن الصوفه بلا سبابة اما بالوثوب أو بالحوض أو بالعبور على الجسر صح الاقتداء وإن كان
 يحتاج الى سبابة لم يضر على الصحيح وكذا الشارع المطروق والله أعلم . الضرب الثاني أن يكونا
 في غير فضاء كما اذا وقف الامام في محض دار والمأموم على ضفة منها أو في بيت آخر منها أو كما في
 مدرسة أو رباط مشتمل على بيوت وأردقة ووقف الامام في الرواق أو في محراب الرواق وسف منقلبه
 في الرافق المأمومين فان كان موقف المأموم في بيت أو رواق آخر غير بيت الامام أو من يساره أو
 خلفه في كيفية الاقتداء طريقان أحدهما وهي طريقة المرازقة ومحمدا لم يرض أن يترك بناء المأموم

عن عيينه الإمام أو يساره اشترط الاتصال بحيث لا يبق فرجة تسع واقفا بين المأموم والإمام أو الـ
الذي يحصل به الاتصال فإن بقيت فرجة لاتسع واقفا لم يضر على الصحيح ، ولو كان بين المأموم وبين
الإمام ما يشترط الاتصال به عتبة عريضة تسع واقفا اشترط أن يقف فيها مصل وان كانت لاتسع
واقفا لم يضر على الصحيح ، ووجه وجوب الاتصال على هذه السكيفة أن اختلاف الأبنية يوجب
الافتراق فاشترطنا الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع ، وإن كان بناء المأموم خلف بناء الإمام فالصحيح
صحة الاقتداء بالحاجة الى الاقتداء خلف الإمام كما يحتاج الى الاقتداء عن يمينه ويساره فعلى هذا
يشترط الاتصال وهو هنا أن لا يكون بين الصفتين أكثر من ثلاثة أذرع تقريبا فلا يضر زيادة ما لا
يتيقن في الحس بلا ذرع وقيل لا يصح الاقتداء هنا لان اختلاف البناء يوجب الافتراق ولا ينبغي
ذلك بالاتصال المحسوس بتواصل المناكب بخلاف الاتصال عن اليمين واليسار فقد حصل حسا
والطريقة الثانية : وهي طريقة العراقيين ومذهبها النووي أنه لا يشترط الاتصال الذي ذكرناه بل
المعبر القرب والبعد المذكور في القضاء . ثم هذا كله اذا لم يكن حائل أصلا أو كان هناك باب نافذ
فوق بجذائه رجل أو صف فانه يصح فلو حال حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم يصح الاقتداء بلا
خلاف وإن منع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك فالصحيح علم الصحة ﴿ تنبيه ﴾ لو كان
الشباك في جدار المسجد ككثير من التراب والربط والمدارس ووقف المأموم في نفس الجدار سمت
الصلاة لان جدار المسجد من المسجد ، والحيولة في المسجد بين المأموم والإمام لاتضر كذا قاله
الاستاذ في شرح المهاج ، وفي فتاويه وهو سهو ، والمقول في الرافعي أنه لا يصح فراجعه والله أعلم
ثم اذا صح الاقتداء سمت صلاة الصفوف التي خلف المأموم وإن حال بين هذه الصفوف وبين
الإمام أبنية وذلك بطريق التسع والصفوف مع المأموم كالوتين به حتى لا يجوز تقديمهم عليه في
الموقف وإن كانوا متأخرين عن الإمام . قال القاضي حسين : ولا يجوز تقديم تكبيرهم على تكبيره :
نعم : لو أحدث هذا المأموم المتبوع أوترك الصلاة لا تبطل قنوة الصفوف التابعين له لانه لا يفتقر ذلك
دواما دون الابتداء قاله البغوي ثم شرط صحة ذلك ما اذا حصل بين المأموم والإمام محاذاة كما اذا صلى
الإمام على صفة عالية وصلى المأموم على صحن أو تكسه فلا بد من محاذاة بينهما ولو كان يحاذي رأس
الأفضل قدم الأعلى ، وقيل يشترط محاذاة الرأس للركبة ولو كانا في البحر والإمام في سنية والمأموم
في أخرى وهما مكشوفتان فالصحيح أنه يصح الاقتداء اذا لم يزد ما بينهما على ثلثاه ذراع كالصحراء
قال الداودي ، وكذا لو كان أحدهما في سفينة والآخر على الشط ، وإن كانتا مسقتين فهما كالدارين
والسفينة التي فيها بيوت كالدار ذات البيوت والحمام كالبيوت والله أعلم * قال

﴿ فصل ﴾ ويجوز للسافر قصر الصلاة الرباعية بأربعة شرائط : أن يكون سفره في غير معصية :
لاتسك أن السفر غالبا وسيلة الى الخلاص من مهروب أو الوصول الى مطاوب والسفر مظنة المشقة وهي
تعمل التيسير : ولهذا حط من الصلاة الرباعية ركعتان ، والكتاب والسنة واجماع الأمة على جواز
القصر في السفر للمساح الطويل ، وفي نص الماتنبة خلاف وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى قال الله تعالى
[وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم] الآية ، والضرب في
الأرض السفر ، وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال « صليت مع رسول الله ﷺ
كعتين ركعتين ومع أن بكر ركعتين ومع عمر ركعتين » وقال ابن عمر « سافرت مع رسول

الله ﷻ وأبى بكر وعمر وكأولوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين » ثم شرط السفر أن يكون في غير معصية فيشمل الواجب كسفر الحج وقضاء الدين ونحوهما . ويشمل المندوب كحج التطوع وصلاة الرجم ونحوهما ويشمل المباح كسفر التجارة والتزهر ويشمل المكروه كسفر المنفرد عن رفيقه . قال الشيخ أبو محمد ومن الأغراض الفاسدة طواف الصوفية لرؤية البلاد والأقاليم قال الامام ولا يشترط كون السفر طاعة باقيا وعن صاحب التلخيص اشتراط الطاعة ، واحتز الشيخ بقوله في غير معصية عن سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق وأخذ المكوس وجلب الخمر والحشيش ومن تبعه الظلمة في أخذ الرش والجبايات وسفر المرأة بغير إذن زوجها وسفر العبد الآنق وسفر المديون القادر على الوفاء بغير إذن صاحب الدين ونحو ذلك فهو لا يترخصون بالقصر لأن القصر رخصة وهذا السفر معصية والرخصة لا تناف بل المعصية ، وكما لا يقصر العاصي بسفره لا يجمع بين الصلاتين ولا يتنقل على الرحلة ولا يمسح ثلاثة أيام ولا يأكل الميتة عند الاضرار قال في شرح المهذب بلا خلاف وفي الروضة سكاية خلاف في أكل الميتة ولا معول عليه ، ولو وجد ظالما في مفازة فلا يسيقه وإن مات أفتى بذلك سفيان الثوري لتسريح منه البلاد والعباد والشجر والنبات ، وهي مسألة مهمة نفيسة ، واحتز الشيخ بالصلاة الرابعة عن المغرب والصبح فانهما لا يقصران قال الرافعي والنووي بالاجماع لكن قل العبادي عن محمد بن نصر المروزي المؤذن من أصحابنا أنه يجوز قصر الصبح الى ركعة في الخوف كذهب ابن عباس رضى الله عنهما والله أعلم * قال

﴿ وأن تكون مسافته ستة عشر فرسخا ﴾ : يشترط في جواز القصر كون السفر طويلا وهو ستة عشر فرسخا كما ذكره الشيخ وهو ثمانية وأربعون ميلا بالهاتمي وهي أربعة برد أعنى الفراسخ وهي مسيرة يومين معتدلين وهذا الضبط تحديدي على الراجح ، والبحر كالبير ولوحبه الريح قال الدارمي هو كالاقامة في البلد من غيرية * واعلم أن مسافة الرجوع لا تحسب فلا قصد موضعا على مرحلة بنية أن لا يقيم فليس له أن يقصر لذهابا ولا إيابا وإن ناله مشقة مرحلتين لا يسمى طويلا * واعلم أيضا أنه لا بد للسافر من ربط قصده بموضع معلوم فلا يقصر الهائم وإن طال سفره ويسمى هذا أيضا راكب التعاسيف .

(فرع) نوى مسافة القصر ثم نوى بعد خروجه أنه إن وجد فلانا رجع والامضى فالأصح أنه يترخص ما لم يلقه فإذا لقيه خرج عن السفر وصار مقبلا ، ولو نوى بعد خروجه أنه إذا وصل بلد كذا والبلد في وسط الطريق أقام أربعة أيام فأكثر : فإن كان من موضع خروجه الى المقصد الثاني مسافة القصر ترخص وإن كان أقل ترخص أيضا على الأصح والله أعلم * قال

﴿ وأن يكون مؤديا للصلاة الرابعة وأن ينوى القصر مع الاحرام ﴾ : حجة كون الصلاة التي تقصر أن تكون مؤداة لما من الأدلة ، أما المقضية فإن فاتت في الحصر وقضائها في السفر وجب عليه الاتمام لأنها ترتبت في ذمته أربعا وادعى ابن المنذر والامام أحد الاجماع على ذلك ، وقال المزني وله نصرها وحكي الماوردي وجها مثله لان الاعتبار بوقت القضاء كالترك صلاة في الصحة له قضائها في المرض فاعدا ، والقائلون بالذهب فرقوا بأن المرض حالة ضرورة فيحتمل فيه ما لا يحتمل في السفر لانه رخصة الآتية أنه لو شرع في الصلاة قائما ثم طرأ المرض له أن يقعد ولو شرع في الصلاة في الحضر ثم سافرت به السمينة لم يكن له أن يقصر وإن فاتت الصلاة في السفر فضاه في السفر أو في الحضر فهل

يقصرها : فيه أقوال أظهرها ان قضاها في السفر قصر وان تخلت إقامته وان قضاها في الحضر أتم هذا ما صححه الرافعي والنووي وصحح ابن الرضا الامام مطلقا ولو شك هل كانت في الحضر أوفى السفر لم يقصر ، واعلم أن شرط القصر أن ينويه لأن الأصل الاتمام فاذا لم ينو القصر انعقاد حرامه على الأصل ويشترط أن تكون نية القصر وقت التحريم بالصلاة كنيته ولا يشترط دوام ذكرها للشقة نعم يشترط الانشكاك عما يخالف الجزم بالنية فلو نوى القصر ثم نوى الاتمام وكذا لو تردد بين أن يقصر أو يتم أتم ، ولو شك هل نوى القصر أم لا لزمه الاتمام وان تذكر في الحال أنه نوى القصر لأنه بالتردد لزمه الاتمام . واعلم أن للقصر أربعة شروط : أحدها النية كما ذكره الشيخ . الثاني أن يكون مسافرا من أول الصلاة الى آخرها فلو نوى الإقامة في أثناءها أو انتهت به السفينة الى دار الإقامة لزمه الاتمام . الثالث أن يعلم بجواز القصر فلو جهل جوازه قصر لم تصح صلاته لتلاعبه نص عليه الشافعي في الأم . قال النووي ويلزمه إعادة الصلاة أربعة . الشرط الرابع أن لا يقتدى بمقيم أو يتم في جزء من صلاته فان فعل لزمه الاتمام ، ولو صلى الظهر خاف من صلى الصبح مسافرا كان أومقيا لم يجوز له القصر على الأصح لانها ، صلاة لا تقصر ولو صلى الظهر خلف من يصلي الجمعة فأنذهب أنه لا يجوز له القصر ويلزمه الاتمام وسواء كان امام الجمعة مسافرا أو مقيا ولو نوى الظهر مقصورة خاف من صلى العصر مقصورة جاز والله أعلم *

(فرع) اقتدى المسافر بمن علمه أو ظنه مقيا لزمه الاتمام وكذا لو شك هل هو مسافر أو مقيم يلزمه الاتمام وان اقتدى بمن علمه أو ظنه مسافرا أو علم أو ظن أنه قصر جاز له أن يقصر خلفه وكذا لو لم يدركه نوى القصر فلا يلزمه الاتمام بهذا التردد لأن الظاهر من حال المسافر أنه ينوى القصر وكذا لو عرض له هذا التردد في أثناء الصلاة لا يلزمه الاتمام والله أعلم * قال

(ويجوز للمسافر أن يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء) ويجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمع تقديم في وقت الأولى وجمع تأخير في وقت الثانية في السفر الطويل ولا يجمع الصبح الى غيرها ولا العصر الى المغرب * والأصل في ذلك ما رواه معاذ بن جبل رضى الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فكان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأخو الصلاة يوما ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا » * ثم لجمع التقديم ثلاثة شروط : أحدها أن يبدأ بالأولى بأن يصلى الظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء لان الوقت للأولى والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على المتبوع : فلو بدأ بالثانية لم تصح ويميدها بعد الأولى : الشرط الثاني نية الجمع عند تحرّم الأولى أوفى أثناءها على الأظهر فلا يجوز بعد سلام الأولى : الشرط الثالث الموالاة بين الأولى والثانية لان الثانية تابعة للتابع لا يفصل عن متبوعه ولانه الوارد عنه عليه الصلاة والسلام ولهذا يترك الرواتب بينهما فلو وقع الفصل الطويل بينهما امتنع ضم الثانية الى الاولى ويتعين تأخيرها الى وقتها سواء طل بعد كالتسهو والإغماء وغيره ، لا ولا يضر الفصل القصير ، واحتج له بأنه عليه الصلاة والسلام لما جمع بكرة أمر بالإقامة بينهما ، ثم جؤر الأعصاب جؤزوا الجمع بين الصلاتين بالتسم وفيه فصل مع نوع طلب للماء بشرط أن يكون خفيفا ، والصحيح أن الرجوع في الفصل الى العرف ، هذا في جمع التقديم أما جمع التأخير فلا يشترط الترتيب بين الصلاتين ولانية الجمع حال الصلاة

على الصحيح ولا الموالاة : نعم يجب أن ينوى في وقت الأولى ككون التأخير لأجل الجمع تمييزاً
عن التأخير متعمداً ولئلا يخلو الوقت من الفعل أو العزم فإن لم ينو عصى وصارت الأولى قضاء
والله أعلم * قال

﴿ ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما ﴾ يجوز للقيم الجمع بالمطر في وقت
الأولى من الظهر والعصر والمغرب والعشاء على الصحيح ، وقيل يتخص ذلك بالمغرب والعشاء
لشدة الحرارة ، وهذا بشرط أن تقع الصلاة في موضع لو سعى إليه أصابه المطر وتبطل ثيابه واقتصر الرافعي
والنووي على ذلك وإن كان المطر قليلاً إذا بل الثوب ، واشترط القاضي حسين مع ذلك أن يتل العن
كالتوب وذكر المتولي في التتمه مثله ، واحتج للجمع بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي ﷺ « صلى بالمدينة ثمانياً جميعاً وسبعا جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء »
وفي رواية مسلم من غير خوف ولا سفر ، وكما يجوز الجمع بين الظهر والعصر يجوز الجمع بين الجمعة
والعصر ثم إذا جع بالتقديم فيشترط في ذلك ما شرط في جمع السفر ، ويشترط تحقق وجود المطر في أول
الأولى وأول الثانية وكذا يشترط أيضاً وجوده عند السلام من الأولى على الصحيح الذي قطع
به العراقيون وقيل لا يشترط وقوله الإمام عن معظم الأصحاب ولا يشترط وجوده في غير هذه الأحوال
الثلاثة هذا هو الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب ، وقول الشيخ في وقت الأولى يؤخذ
منه أنه لا يجوز الجمع بالمطر في وقت الثانية وهو كذلك على الأظهر ، وفي قول يجوز قياساً على جمع
السفر ، والقائلون بالأظهر فرقوا بأن السفر إليه فيمكن أن يستدعي بخلاف المطر فإنه ليس إليه فقد
ينقطع قبل الجمع والله أعلم .

(فرج) المعروف من المنهه أنه لا يجوز الجمع بالمرض ولا الوحل ولا الخوف وادعى امام الحرمين
الاجماع على امتناعه بالمرض وكذا ادعى اجماع الأمة على ذلك الترمذي ودعوى الاجماع منهما ممنوع
فقد ذهب جماعة من أصحابنا وغيرهم الى جواز الجمع بالمرض منهم القاضي حسين والمتولي والروائي والخطابي
والامام أحمد ومن تبعه على ذلك فعلمنا ابن عباس رضي الله عنهما فأفكره رجل من بني تميم فقال له ابن
عباس رضي الله عنهما أتأمنني السنة لا أم لك ، وذكر أن رسول الله ﷺ فعله قال ابن شقيق خذك في
صدرى من ذلك شيء فأبى أبهريرة رضي الله عنه فسأله عن ذلك فسنق مقالته ، وقصة ابن عباس
وسؤال ابن شقيق ثابتان في صحيح مسلم . قال النووي : القول بجواز الجمع بالمرض ظاهر مختار ، فقد
ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ « جمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر » قال الاستاذ
وما اختاره النووي نص عليه الشافعي في مختصر المزني وبؤيده المعنى أيضاً فإن المرض يجوز العطر
كالسفر فالجمع أولى بل ذهب جماعة من العلماء الى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ
عادة وبه قال أبو اسحاق المروزي وقوله عن الثقال وحكمه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث
واختاره ابن المنذر من أصحابنا وبه دل أشهب من أصحاب مالك ، وهو قول ابن سيرين ، ويشهر
له قول ابن عباس رضي الله عنهما أراد أن لا يخرج أمته حين ذكر أن رسول الله ﷺ « جمع بالمدينة
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر » فقال سبيد بن جبيل لم فعل ذلك؟ فقال لئلا
يخرج أمته فلم يعله بمريض ولا غيره ، واختار الخطابي من أصحابنا أنه يجوز الجمع بالوحل فقط
والله أعلم * قال

﴿ فضل ﴾ وشرايط وجوب الجمعة سبعة أشياء: الاسلام ﴿ الجمعة لها شروط باعتبار الوجوب وشروطه باعتبار صحة الفعل ، وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى ، وسميت الجمعة جمعة لاجتماع الناس فيها أولا جمع فيها من الخير ﴿ والأصل في وجوبها الكتاب والسنة واجماع الأمة قال الله تعالى [يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله] الآية ، وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال « لقد هممت أن آمر رجلا فيصلى بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » وفي رواية « ليتهم أقوام عن ودعهم الجمعة أوليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونون من الغافلين » وفي الحديث « من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه » رواه أبو داود والترمذي بإسناد حسن والسنائي بإسناد صحيح على شرط مسلم ، اذا عرفت هذا فمن شروط وجوبها الاسلام لما تقدم في كتاب الصلاة ﴿ قال

﴿ والحرية والبلوغ والعقل ﴾ : أما وجوبها على الحر البالغ العاقل فلا دلالة المتقدمة ، واحترز الشيخ بالحر عن العبد ، وبالبلوغ عن العبي ، وبالعاقل عن غير العاقل ، فلا تجب الجمعة عن عبد وصبي ومجنون ، وكذا المفنى عليه ، بخلاف السكران قال عليه السلام « الجمعة واجبة على كل مسلم إلا على أربعة . عبد مملوك وامرأة وصبي ومريض » رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين ، وأما المجنون فلا تنه غير مكلف ﴿ قال

﴿ والذكورة والصحة والاستيطان ﴾ : احتزنا بالله كورة عن الأنوثة ، فلا تجب الجمعة على المرأة للحديث المتقدم ، ولأن في خروجها الى الجمعة تكليفا لها ونوع مخالطة بالرجال ولا تأمن المفسدة في ذلك ، وقد تحققت الآن المفاسد لاسيا في مواضع الرياسة كبيت المقدس شرفه الله وغيره ، والذي يجب القطع به منعهم في هذا الزمان العاسد لئلا يتخذ أشرف البقاع مواضع الفساد ، واحترز الشيخ بالصحة عن المرض فلا تجب الجمعة على مريض ومن في معناه كالجوع والعطش والعري والخوف من الظلمة وأتباعهم : قاتلهم الله ما أقسدهم لشرية ، وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق ، والباقي بالتقياس عليه ، وفي معنى المريض من به اسهال ولا يقدر على ضبط نفسه ويغشى ناولث المسجد ، ودخوله المسجد والحالة هذه حرام صرح به الزايعي في كتاب الشهادة ، وقد صرح المتولى بسقوط الجمعة عنه ، ولو خشى على الميت الانفجار أو تغيره كان عفرا في ترك الجمعة فليبادر الى تجهيزه ودفنه ، وقد صرح بذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام وهي مسألة حسنة [وقوله الاستيطان] احتزبه عن غير المستوطن كالسافر ونحوه ، فلا الجمعة عليهم كالقيم في موضع لا يسمع النداء من الموضع الذي تقام فيه الجمعة اذ لم ينقل عنه عليه السلام أنه صلى الجمعة في سفر ، وقد روى « لاجعة على مسافر » الا أنه مرفوع قال البيهقي والصحيح وقعه على ابن عمر والله أعلم ﴿ قال وشرايط فعلها ثلاثة : أن تكون البلد مصرا أو قرية وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة ، وأن يكون الوقت باقيا ، فان خرج الوقت أو عدمت الشروط صلبت ظهرا ﴿ : لصحة الجمعة شروط مع شروط الصلاة : منها دار الإقامة وهي عبارة عن الأبنية التي يستوطنها العدد الذين يصاون الجمعة سواء في ذلك المديح والقرى والمغر التي تتخذ وطنا وسواء فيها البناء من حجير أو طين أو خشب ونحوه ، ووجه اشتراط ذلك أنه لم ينقل إقامتها في عهد رسول الله عليه السلام والخلفاء الراشدين الا كذلك ولو حازت في غير ذلك لفعلت ولو مرة ولو فعلت لقل ، وبشرط في الأبنية أن تكون مجتمعة

فلا تفرقت لم يكف ويعرف التفريق بالعرف ولا جعة على أهل الخيام وإن لازموا مكانا واحدا
 صيفا وشتاء لأنهم على هيئة المستوفين ، ومنها أن تقام في جماعة لأنه عليه الصلاة والسلام والخلفاء
 الراشدين فمن بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها فرادى ، ثم شرط الجماعة أن تكون أربعين
 وبه قال الامام أحمد رضي الله عنه ، وقال الامام أبو حنيفة رضي الله عنه تنعقد بأربعة أعضدهم الامام ،
 وعن مالك رضي الله عنه روايتان : أحدهما مل مذهبنا والأخرى أن الاعتبار بعدد يمتد بهم الموضع قرية
 وتمكنهم الإقامة فيه ، ويكون بينهم البيع والشراء ، ونقل صاحب التلخيص من أصحابنا قولاً عن
 القديم أنها تنعقد بثلاثة ولم يشته عامة الأصحاب ، والمذهب الصحيح المشهور أنه لا بد من أربعين
 واحتج له بأحاديث منها حديث جابر رضي الله عنه أنه قال « مضت السنة أن في كل أربعين فما
 فوقها جعة » رواه البيهقي وقول الصحابي مضت السنة كقوله ﷺ ، ثم قال البيهقي : حديث
 جابر لا يحتج به ، ومنها حديث كعب بن مالك قال أول من صلى بنا الجمعة في بقيع الحضبات أسعد بن
 زرارة وكنا أربعين صحبه ابن حبان والبيهقي ، وقال الحاكم أنه على شرط مسلم بعد أن صححه .
 وجه الدلالة أن الغالب على أحوال الجمعة التجمع والأربعون أقل ما ورد ، ومنها أنه عليه الصلاة
 والسلام جمع بالمدينة ولم ينقل أنه جمع بأقل من أربعين ، واتفقنا على إقامتها بالأربعين فمن ادعى
 إقامتها بدون ذلك فليبه الدليل ، ونقل عن الامام أحمد أنه يشترط خمسين واحتج بحديث ، والجواب
 أن الحديث في رجاله جعفر بن الزبير وهو متروك الحديث .

واعلم أن شرط الأربعين الذكورة والتكليف والحرية والإقامة على سبيل التوطن لا يظعنون شتاء
 ولا صيفا إلا الحاجة فلا تنعقد بالاناث ولا بالصبيان ولا بالعبيد ولا بالمساقرين ولا بالمستوطنين شتاء دون
 الصيف وعكسه والغريب إذا أقام بلد واتخذ وطناً صار له حكم أهله في وجوب الجمعة وإن لم يتخذ
 بل عزمه الرجوع إلى بلده بعد مدة يخرج بها عن كونه مسافراً قصيرة كانت أو طويلة كالناجر
 والمتنقل والذي يرحل من بلده من قلة الماء أو خوف الظلمة فأنه الله ثم عزمه يعود إذا أخرج
 أمره فهو له ولا تزامم الجمعة ولا تنعقد بهم على الأصح .

(فرع) إذا تقارب قريتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا ببلدٍ أربعين
 لم تنعقد بهم الجمعة وإن سمعت كل قرية نداء الأخرى لأن الأربعين غير مقيمين في موضع الجمعة
 ولله أعلم * ومنها أي من شروط صحة الجمعة أن تقع في الوقت ووقتها وقت الظهر فلا تقضى على
 صورها بالاتفاق ، وقال الامام أحمد تجوز قبل الزوال ، مجتنباً ما رواه البخاري عن أنس رضي الله
 عنهما قال كان النبي ﷺ « يصلي الجمعة حين تزل الشمس » وروى مسلم عن سادة بن الأكوام
 رضي الله عنه قال « كنا نصلّي مع رسول الله ﷺ الجمعة إذا زالت الشمس ثم نرجع فنفتح التيء
 أي ظل الحيطان » ولوضاق الوقت عن الجمعة « لو طهروا ونجسوا الشروع في الجمعة ثم ضل عليه الشافعي
 في الأم ، ولو خرج الوقت وهم فيها أموها ظهراً وإن مالوا ركعة في الوقت ولشكوا هل خرج الوقت
 أم لا لم يشعروا في الجمعة وصلوا ظهراً فإن الوقف شرط لا بد من تمتيق وجوده ، وقد شكنا فيه
 نص عليه الشافعي في الأم والله أعلم * قال

في رمها ثلاثاً أشياء : خطبتان يقوم فيهما ويجلس بينهما وأن تصلى ركعتين في جماعة * : من
 شروط صحة الجمعة أن يتقدمها خطبتان ، في صحيح مسلم عن جابر بن عمر رضي الله عنه أنه عا

الصلاة والسلام « كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائماً » وفي رواية « أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب خطبتين يقرأ القرآن ويذكر الناس » * وللخطبة خمسة أركان : أحدها حمد الله تعالى ، ويتعين لفظ الحمد ، والثاني الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتعين لفظ الصلاة ، الثالث الوصية بقوى الله تعالى ، قال امام الحرمين ولا يكتفى للاقتصار على التحذير من الاغترار بالدنيا وزخارفها فان ذلك قد يتوهم به منكروالشرائع بل لابد من الجل على طاعة الله تعالى والمنع من المعاصي بالخلاف ، ولو قال أطيعوا الله تعالى كفى ، الرابع الدعاء للمؤمنين وهو ركن على الصحيح ولا تصح الخطبة بدونوه وهو مخصوص بالثانية ويكتفى ما يقع عليه اسم الدعاء ، الخامس قراءة شيء من القرآن وأقله آية واحدة ، نص عليه الشافعي سواء كانت وعداً أو وعيداً أو حكماً أو نهي ، ويشترط كونه الآية مفهومة فلا يكتفى [ثم نظر] وإن كانت آية ، واختلف في محل القراءة والصحيح الذي نص عليه الشافعي في الأم أنها تجب في إحدى الخطبتين لابعينها والله أعلم *

هذه أركان الخطبة ، وأما شروطها فستة : أحدها الوقت وهو بعد الزوال فلا يصح تقديم شيء منها عليه * الثاني تقديم الخطبتين على الصلاة * الثالث القيام فبهما مع القدرة * الرابع الجلوس بينهما وتجب الطمأنينة فيه ، فلا كان عاجزاً عن القيام وخطب جالساً واجب أن يفصل بينهما بستة على الأصح * الخامس الطهارة عن الحدث والجس في البدن والثوب والمكان ، وكذا يجب ستر العورة على الجديد . السادس رفع الصوت بحيث يسمع أربعين من أهل البكال والاملا يحصل المقصود من مشروعية الخطبة ، وهل يشترط كونها عربية ؟ الصحيح نعم لنقل الخلاف عن السلف ذلك ، وقيل لا يجب لحصول المعنى ، فعلى الصحيح لو لم يكن فيهم من يفهم العربية جاز غيرها ، ويجب على كل واحد أن يعلمها بالعربية كالعاجز عن التكبير بالعربية فان مضت مدة إمكان التعليم . ويتعلم أحد منهم عصراً كلهم ولا جعة لهم بل يصلون الظهر كذا قاله الرافعي ، وجوب تعلم الخطبة على كل واحد ذكره في التهمة وذكر غيره وجزم به ابن الرفعة وعبرة الروضة ويجب أن يتعلم كل واحد منهم الخطبة ، قال الاسنوي : وهو غلط قال القاضي حسين وإذا لم يعرف التقوم العربية فما فائدة الخطبة ، وأجاب بأن فائدة الخطبة العلم بالوعظ من حيث الجملة وقول الشيخ وأن صلى ركعتين في جماعة لقول عمر رضي الله عنه : الجمعة ركعتان تمام من غير تصرف على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، وكذا نقله الخلف عن السلف . قال ابن المنذر وهذا بالإجماع ، وكونها في جماعة قدمي والله أعلم * قال

« وهيئتها أربع : الفصل وتغليظ الجسد ولبس الثياب البيض وأخذ الظفر والطيب : لمن أراد الجمعة أن يغتسل لها بل يكره تركه في أصح الوجهين ، في الصحيحين « إذا أتى أحدكم الجمعة فابغسل » وفي الصحيحين أيضاً « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً » زاد نسائي وهو يوم الجمعة ، وأسناده صحيح ، ولغسل الجمعة تمة مهمة مبررة في غسل الأظفار المستبرأ ، والغسل وإن صدق بسكب الماء على جميع الجسد إلا أن المقصود منه تنظيف الجسد من الأوساخ التي يحصل بسببها رائحة كريهة ، فلهاذا ذكر الشيخ تنظيف الجسد ومن السنة أيضاً أن يتزين ويلبس من أحسن ثيابه ويتطيب لقوله ﷺ « من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب بيته إن كان عنده ثم أتى الجمعة غلظت أعناق الناس ثم صلى ما كتب له ثم أنصت إذا خرج

أمانه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعه التي قبلها » رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال هو صحيح على شرط مسلم ، والأبيض من الثياب أفضل وكما يستحب الغسل والطيب يستحب إزالة الظفر والشعر المستحب لزالتهما ، والحكمة في الغسل أن لا يجرد الجليس من جلسته ما يكره فيتأذى . قال العلماء ويؤخذ من هذا أن الجالس لا يتعاطى ما تأذى منه جلسته من كلام سيء وغيره ، ومشروعية الطيب حتى يجرد الجليس من جلسته ما يتنفع به من طيب الرائحة ، وحسن الثياب لأجل النظر فلا يجرد ما تأذى به بصره ، صلى الله وسلم على من شرع لنا هذا الخير والله أعلم * قال

« ويستحب الانصات في حال الخطبة » : هل يحرم الكلام وقت الخطبة فيه قولان : أحدهما ونص عليه الشافعي في القديم أنه يحرم وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحد في أرجح الروايتين عنده لقوله تعالى [وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا] قال أكثر المفسرين نزلت في الخطبة وسميت الخطبة قرآناً لاشتغالها على القرآن الذي يتلى فيها لقوله وَيُحَذِّرُ النَّاسَ « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغوت » والفقهاء الامم قال الله تعالى [والذين هم عن اللغو معرضون] والجديد أن الكلام ليس بحرام ، والانصات سنة لما رواه الشيخان « أن عثمان دخل وعمر يخطب فقال عمر ما بال رجال يتأخرون عن النداء ، فقل عثمان يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن تؤتأ » وروى « أن النبي ﷺ دخل عليه رجل وهو يخطب يوم الجمعة ، فقال متى الساعة ؟ فأوما الناس اليه بالسكوت فلم يفعل وأعاد الكلام فقال رسول الله ﷺ له بعد الثانية ويحك ما أعددت لها قال حب الله ورسوله فقال لك مع من أحييت » رواه البيهقي بإسناد صحيح . وجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليهم ذلك ولو كان حراماً لأكرهه ، ويجوز الكلام قبل الشروع في الخطبة وبعد الفراغ منها وقبل الصلاة . قال في المرشد حتى في حال الدعاء للإمام أو فيما بين الخطبتين خلاف ، وظاهر كلام الشيخ أنه لا يحرم ، وبه جزم في المذهب والغزالي في الوسيط : نعم في الشامل وغيره اجواء القوانين ، ثم هذا في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم ناجز ، فأما إذا رأى أعرج يقع في بئر أو عقر بائد على إنسان فأندره أو علم ظالماً يطلب شعماً بغير حق كعريف الاسواق ورسول قضاء الرشا فلا يحرم بلا خلاف ، وكذا لو أصر بمعروف أو نهى عن منكر فإنه لا يحرم قطعاً ، وقد نُس على ذلك ، لشاذني واتفق عليه الأصحاب *

« فرع في لو سلم الفاضل حال الخطبة فإن قلنا بالقديم يحرم الكلام حوت اجابته باللفظ ، ويستحب بالاشارة في حال الهدوء ولو علس شخص فيحرم تسميته حتى الصحيح كرد السلام ، وإن قلنا بالجديد انه لا يحرم الكلام فيجوز رد السلام والتسميت بلا خلاف ؟ وهل يجب رد السلام فيه خلاف الصحيح في الشرح الصغير أنه لا يجب بل يستحب : والصحيح في شرح المذهب أنه يجب ، رأياً تسميت العاطس فاصحح في الشرح الصغير استحبابه أيضاً لا وجوبه ، وكذا صحيحه انووي ، وشرح للمذهب وأصل الروضة والله أعلم * قال

« ومن دخل والامام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ثم يجلس في ذات غير شخص والامام يخطب لم يخطب وراقب الناس لقوله ﷺ » من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة أخذ جسراً إلى حزم » روى الترمذي ويستثنى من ذلك الامام ، من بين يديه من يجز . والنظر في هذا الاستحباب

لأنهم قصروا بصددها ، ثم للحم من النخعي لا يختص بحال الخطبة بل بالحكم قلها كذلك ، ثم
 الداخل هل يصلّي التحية اختلف العلماء في ذلك ، فقال القاضي عياض : قال مالك وأبو حنيفة
 والثوري والليث وجهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصلها ، ويروى عن عمر وعثمان وعليّ
 رضي الله عنهم ، وحجّتهم الأمر بالانصات ، وتأولوا الأحاديث الواردة في قصة سليك على أنه كان عريانا
 فأمره بالقيام ليراه الناس ويشهدوا عليه ، وقال الشافعي والامام أحمد واسحاق وفقهاء المحدثين
 أنه يستحب أن يصلّي تحية المسجد ركعتين خفيفتين ، ويكره أن يجلس قبل أن يصلهما ، وحكي
 هذا المذهب عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين : واحتج هؤلاء بقول أبي سفيان رضي الله عنه لسليك
 حين جاء والنبي ﷺ يحطّ يوم الجمعة ، وقد جلس « أصليت يا فلان قال لا قال قم فاركع »
 وفي رواية « قم فصل الركعتين » وفي رواية « صل ركعتين » وفي رواية « إذا جاء أحدكم يوم
 الجمعة وقد خرج الامام فيصل ركعتين » وفي رواية « والامام يحطّ فليركع ركعتين وليتجوّز فيهما »
 وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم ، قال الثوري وهذه الأحاديث كلها صريحة في الدلالة لمذهب
 الشافعي وأحمد ، وتأويل من قال إن أمره ﷺ لسليك بالقيام ليتصدق عليه باطل يردّه صريح قوله
ﷺ « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يحطّ فليركع ركعتين وليتجوّز فيهما » فهذا نص
 صريح لا يتطرق اليه تأويل ولا أطن علما يلعبه هذا اللفظ صحيحا فيخالفه والله أعلم . وقول الشيخ
 ومن دخل والامام يحطّ يقضى أن الحاضر لا يفتتح صلاة ولم يبين أنه مكروه أم لا ، وعبارة الزاوي
 والروضة يذنبان ليس في الصلاة من الحاضرين أن لا يستفتحها سواء صلى السنة أم لا ، وفي
 الحاوي الصغير الكراهة ، والذي ذكره النووي في شرح المذهب أنه حرام ، ونقل الاجماع على
 ذلك ، ولفظه : قال أصحابنا إذا جلس الامام على المنبر حرم على من في المسجد أن يتنصّد صلاة وإن
 كان في صلاة خلفها ، وهذا إجماع له الماوردي ، وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والله أعلم . قلت
 هذه مسألة حسنة نفيسة نقل من يعرفها على وجهها ويفني الاعتناء بها ولا يعتز بفعل ضعفاء الطلبة وجهالة
 المتصوفة فإن الشيطان يتلاعب بصوته زمانا كتلاعب الصبيان بالكرة وأكثرهم صدهم عن
 العلم مشقة الطلب فاستلجهم الشيطان . قال السيد الجليل أبو يزيد فعنت ثلاثين سنة في المجاهدة
 فلم أر أصعب عليّ من العلم . وقال السيد الجليل أبو بكر الشبلي إن في الطاعة من الآفات ما يفنيكم
 أن تطلبوا المعاصي في غيرها . وقال السيد الجليل ضرارين ، وإن قوما تركوا العلم ومجالسة
 العلماء واتخذوا محارب وصاوما حتى يمس جلد أحدكم على عظمه خالفوا فهلكوا والـ
 لا إله غيره ما عمل عامل على جهل الا كان ما يفسد أكثر مما يصلح ، وهذه زيادة خارجة عن
 الذي نحن فيه من أراد من هذه المادة فعليه بكتاب « سبر السالك في أسنى المسالك » والله اعلم . قال
 في فصل « صلاة العيدين سنة مؤكدة » وهي ركعتان يكبر في الأولى سبعا سوى تسمية الأحرام
 وفي الثانية حسا سوى تكبيرة القيام ويحطّ بعدها خطبتين : « بعيد مشتق من العود لانه
 يعود في السنين أو يعود السرور بعده أولئك عوائد الله تعالى على عباده فيه : أي إفضاله » ثم
 صلاة العبد مطلوبة بالكتاب والسنة واجماع الأمة قال الله تعالى [فصل لربك وانحر] قيل المراد
 بالصلاة هنا صلاة عيد النحر ولا خفاء في أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلهما هو والصحابة معه
 ومن بعده ، وروى أنه عليه الصلاة والسلام أول عيد صلاة عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة

وفيها فرضت زكاة الفطر ، قاله الماوردي * ثم الصلاة سنة لقول الأعرابي « هل عليّ غيرها : أي غير الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع » وهو في الصحيحين ، وهذا مانص عليه الشافعي ، وقيل إنها فرض كفاية لانها من شعائر الاسلام فتركها تهاون في الدين ، وتشريع جعاجة بالاجماع ، والمذهب أنها تشريع للفرد والمسافر والعبد والمرأة لانها نافذة فأشبهت الاستسقاء والكسوف نعم يكره للشابة الجليّة وذوات الهيئة الحضور . ويستحب للمحجوز الحضور في ثياب بذتها بلا طيب * قلت ينبغي القطع في زماننا بتحريم خروج الشابات وذوات الهيئات لكثرة الفساد ، وحديث أم عطية : وإن دل على الخروج إلا أن المعنى الذي كان في خير القرون قد زال ، والمعنى أنه كان في المسلمين قلة فأذن رسول الله ﷺ لمن في الخروج ليحصل بهنّ الكثرة ، ولهذا أذن للحبيص مع أن الصلاة مفقودة في حقهن ، وتعليقه ﷺ بشهادهنّ الخبر ودعوة المسلمين لاباق ما قلنا ، وأيضاً فكان الزمان زمان أمن فكانت لا يبدن زينتهنّ ويضمن من أبصارهنّ وكذا الرجال يضمنون من أبصارهم ، وأما زماننا فخرجهنّ لأجل ابداء زينتهنّ ولا يضمن أبصارهنّ ولا يضمن الرجال من أبصارهم ، ومفاسد خروجهنّ حقيقة ، وقد صرح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « لورأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهنّ المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل » فهذا فتوى أم المؤمنين في خير القرون فكيف بزماننا هذا الفاسد ؟ وقد قال بمنع النساء من الخروج الى المساجد خلق غير عائشة رضي الله عنها منهم عرونة بن الزبير رضي الله عنه والقياس وبجي الانصاري ومالك وأبو حنيفة ومرة ، ومرة أجازوه وكذا منعه أبو يوسف وهذا في ذلك الزمان ، وأما في زماننا هذا فلا يتوقف أحد من المسلمين في معهنّ الاغبيّة قليل البصاعة في معرفة أسرار الشريعة قد تمسك بظاهر دليل جل على ظاهره دون فهم معناه مع إهماله فهم عائشة رضي الله عنها ، ومن نحا منحوها ومع إهمال الآيات الدالة على تحريم اطهار الزينة ودلى وجوب غرض البصر ، فالصواب الجزم بالتحريم والفتوى به والله أعلم * ثم وقتها ما بين طلوع الشمس والزوال ، وقيل لا يدخل وقتها الا بارتفاع الشمس قدر ربح والصحيح الأول ، والارتفاع قدر ربح يستحب لزول وقت الكراهة ، وكيفيتها ركعتان للاملة واجماع الأمة ، ونوى صلاة عبد الفطر والاضحى ويكبر في الأولى سبع تكبيرات غير تكبيرة الاحرام ، وفي امانية خمساً سوى تكبيرة القيام من السجود ؟ روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الفطر والاضحى في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الثانية خمساً قبل القراءة ورواه الترمذي ، وقال انه حسن ، وقال البخاري ليس في الباب شيء أصح منه ويقف بين كل تكبيرتين قسراً آية معتدلة يهمل ويكبر ويحمد ورواه البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلًا ، ومعنى يهمل يقول لا إله إلا الله ، والتحميد التعظيم . وهذا إشارة الى التسبيح والتحميد ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لانه اللائق بالخال جامع للانواع المشروعة للصلاة ، وهي الباقيات الصالحات ، كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما وجعاجة : ولو نسي التكبيرات وشرع في القراءة فانت ، وقرأ بعد العائنة في الأولى قاف ، وفي الثانية اقتربت بكلمات رواه مسلم وتكون القراءة جهراً للسنّة واجماع الأمة وكذا يجهز بالتكبيرات ، ثم يسن بعد الصلاة خطبتان لما روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما « كانوا يصلون العيّد قبل الخطبة » فلو خطب قبل الصلاة لم يثبت بها على الصحيح الصواب الذي نص عليه الشافعي ، وتكرير الخطبة هو بالقياس على الجمعة ولم يثبت

فيه حديث ، قاله النووي في الخلاصة : ويستحب أن يفتح الأولى بنسج تكبيرات . والثانية بنسج تكبيرات * واعلم أن الصلاة تجوز في الصحراء إن كان بمكة والمسجد الحرام أفضل قطعاً والحق به الصيلة في بيت المقدس وإن كان في غير مكة فإن كان عنده كطير فالمسجد أفضل وإن لم يكن عنده فإن ضاق المسجد فالصحراء أولى بل يكره فعلها في المسجد وإن كان المسجد واسعاً فالصحبة أن المسجد أولى والله أعلم * قال :

و يكبر من غروب الشمس ليلة العيد الى أن يدخل الامام في الصلاة ، وفي الأضحية خلف الصلوات الفرائض من صبح يوم عرفة الى العصر من آخر أيام التشريق ﴿ يستحب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد الفطر والأضحية ، ولا فرق في ذلك بين المساجد والبيوت والأسواق ولا بين الليل والنهار : وعندنا زحام الناس بأوقافه على ذلك ، ولا فرق بين الحاضر والسافر ﴾ دليله في عيد الفطر قوله تعالى [ولتكبرا لله على ما هذاكم] وفي عيد الأضحية بالقياس عليه ، ويضئ غن ما رواه البخاري عن أم عطية قالت « كنا نؤمر في العيدين بالخروج حتى تخرج الخيض فيكفن خلف الناس يكبرون بتكبيرهم » وأما آخر وقت التكبير في عيد الفطر حتى ينرم الامام بمسأله العيد هذا هو الصحيح ، وأما في الأضحية فالمصحيح عند الرافعي أن آخره عقيب الصبح من آخر أيام التشريق ، وعند النووي الصحيح أنه عقيب العصر آخر أيام التشريق ، قال وهو الاظهر عند المحققين للحديث ، وابتدأه بصبح يوم عرفة ويشرع في الأضحية خلف الفرائض الحاضرة والغائبة ، وكذا في كل صلاة نافلة كانت ذات سبب أو مطلقة أو فرض كعبية كسلاة جنازة ، وهل يستحب عقب الصلوات في عيد الفطر فيه خلاف ، والأصح في أصل الرضة أنه لا يستحب لعدم ثبوتهم ، ومصحح النووي في الأذكار أنه يستحب عقب الصلوات كالأضحية ، ويستحب رفع الصوت بالتكبير للرجال دون النساء والتكبير في وقته أفضل من غيره من الأذكار لأنه شار اليوم والله أعلم .

(فرع) الحجاج يكبر من ظهر يوم النحر وهو يوم العيد ويختم بصبح آخر أيام التشريق ،
والصحيح عند الزاهي أن غير الحجاج بالحاج والله أعلم * قال :

[illegible]

الرابع قدمائة كذا رواه الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما ، ويستحب أن يطول في الركوع الأول بالتسبيح قدمائة آية من البقرة ، وفي الثاني عاين آية ، وفي الثالث سبعين آية ، وفي الرابع قدر خمسين آية لحبته في الخبر ، ولا يطول السجود على الصحيح كالاعتدال ، قاله الرافعي : ويصح النوى التطويل . قال وثبت في الصحيح ، ونص عليه الشافعي في البويطي وتستحب الجماعة في صلاة الكسوف ، وينادي لها « الصلاة جامعة » ولو أدرك المسوق الأمام في الركوع الثاني لم يدرك الركعة على المذهب لأن الركوع الثاني تبع الأول والله أعلم * قال

﴿ ويخطب بعدها خطبتين ، ويسر في كسوف الشمس ، ويجهر في خسوف القمر ﴾ : بسن أن يخطب بعد الصلاة خطبتين خطبتي الجمعة لفعله ﷺ رواه مسلم ، وفيه « قام خطب فأثنى على الله تعالى إلى أن قال « يا أمة محمد هل من أحد أغفر الله أن يرى عبده أو أمته يزنيان ، يا أمة محمد والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا لأهل بلفت » يروى الخطبة جمع من الصحابة في الصحيح ، وينبغي أن يحررهم على الاعتاق والصدقة ، ويجذرهم الغفلة والاعتقار ، وفي صحيح البخاري أنه عليه الصلاة والسلام « أمر بالعتاق في كسوف القمر » ومن صلى مفردا لم يخطب ويستحب الجهر بالقراءة في خسوف القمر والاسرار في كسوف الشمس ، جاءت به السنة ، أما الجهر في القمر ففي الصحيحين ، وأما الاسرار ففي الترمذي ، وقال انه حسن صحيح ، ومحمّد ابن حبان والحاكم ، وقال انه على شرط الشيخين والله أعلم * قال

﴿ فصل في صلاة الاستسقاء مستوية بأمرهم الإمام بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في اليوم الرابع في ثياب بدلة واستكالة وتضرع ويصلي بهم ركعتين كصلاة العبد الاستسقاء : طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة ، وصلاة سنة مؤكدة « خرج رسول الله ﷺ يستسقي فجعل إلى الناس ظهره واستقبل القبلة وحول رداءه » رواه مسلم ، وزاد البخاري : جهر بهما بالقراءة ، والأحاديث في ذلك كثيرة ، ثم قبل الخروج يعظم الإمام ويخوفهم عذاب الله ويذكرهم بالعواقب ويأمرهم بالصدقة وأنواع البر ، بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ، فان هذه الأمور سبب انقطاع الغيث والأعين وحمان الزرع والقرات بل سبب تدبير أهل ذلك الاقليم قال الله تعالى [وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا] وأمرهم بصيام ثلاثة أيام متتابعات ، ثم يخرج بهم في اليوم الرابع وهم صيام لأن دعاء الصيام أقرب إلى الإجابة ويكونون في ثياب البدلة ، وهي الخفمة ليكونوا على هيئة السائل ، وعليهم البسكية في مشيهم وكلامهم وجلسهم ، فقد روى أبو داود أنه عليه الصلاة والسلام « خرج متبذلا مواضعا متضرعا حتى أتى المصلى ، ولا يتطيب لأنه من السرور » ، ينبغي أن يكون الاستسقاء بالشاي المتكسرين والعاجزين والحزونات والصغار لأن دعاء هؤلاء أقرب إلى الإجابة ، وأخبر أن يقع الاستسقاء بقصة الرشا وقراء الزوايا الذين يأكلون من أموال الطغمة ويتعبدون بألأب اللهواتهم فسقة ومعتدون أن مزارع الشيطان قرابة وزادقة فلا يؤمن على الناس بسؤالهم أن يزداد غضب الله سبحانه وتعالى على تلك الناحية ، فإذا خرج الإمام بهم صلى ركعتين كصلاة العيد ، ويستغفر في الأولى سبعا ، وفي الثانية خسا ، ويجهر بالقراءة للتحدث ، ويستحب أن يقرأ في ركعة سبعين

بِسُورَةِ نوح عليه السلام لانها لاهية بالحال ، وقال الشافعي يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد ، ووقتها وقت العيد . قال الشيخ أبو محمد والبغوي ، وذكر الروايي وآخرون أنه يبقى بعد الزوال ما لم يصل العصر ، وقال المتولي لا يختص بوقت . قال النووي الصحيح الذي نص عليه الشافعي ، وقطع به الآكثرون ، وصححه المحققون أنها لا تختص بوقت كما لا تختص بيوم والله أعلم * قال

﴿ ثم يحطب بعدها خطبتين ويحول رداءه ويجعل أعلاه أسفله ويكثر من الدعاء والاستغفار ﴾ : إذا فرغ من الصلاة استحَبَّ له أن يحطب على شيء عال خطبتين لأنه عليه الصلاة والسلام « خطب للاستسقاء على منبر » ويستغفر الله الكريم في افتتاح الأولى تسعا والثانية سبعا لأن الاستغفار لا تقي بالحال ، ويحذر كل الحذر أن يستغفر بلسانه وقلبه مصرّ على بقائه على الظلم والجور ، وعدم إقامة الحدود ، وبقائه على الفسق للرعية فيؤدب بغضب من الله سبحانه فانها صفة اليهود ، وقد ذمهم الله تعالى على ذلك ، ولأنه نوع استهزاء ، وقد صرح العلماء بأن هذا الاستغفار ذنب ، وقد ذكر أن عمر رضي الله عنه لما استسقى لم يزد على الاستغفار ، فقالوا يا أمير المؤمنين ما أراك استسقيت فقال : قد طلبت الغيث بمجاهد السماء التي يستزل بها المطر ثم قرأ [استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا] الآيات : والمجاهد نجوم كانت العرب تزعم أنها تمطر ، فأخبر عمر رضي الله عنه : أن المجاهد التي يستمطر بها هو الاستغفار ، لا النجوم . ويحول رداءه كما ذكره الشيخ . رواه أبو داود . وبفضل الناس مثل الخطيب في التحويل ، وفيه إشارة إلى تحويل الحال من الشدة إلى الرخاء ، ومن العسر إلى اليسر ، ومن الغضب إلى الرأفة ، ويرفع يديه ويدعو . رواه مسلم ، ثم يدعو بدعاء رسول الله ﷺ ، ويبلغ في الدعاء سرّاً وجهراً لقوله تعالى [ادعوا ربكم تضرعاً وخفية] فإذا أسرّ دعا الناس ، وإذا جهر أتموا ، ومن جملة الأدعية : اللهم ^(١) ان بالعباد والبلاد من الأرواء والجهد والصنك ما لا يشكي إلا إليك : اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض : اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك : اللهم انا نستغفرك انك كنت لنا غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا والله أعلم * قال

﴿ فصل * صلاة الخوف على ثلاثة أضرب : أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الإمام فرقتين . فرقة تقف في وجه العدو ، وفرقة تتخلفه ، فيصلّي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم تتم لنفسها ونمضي إلى وجه العدو ، ونجزي الطائفة الأخرى ويصلّي بها ركعة ثم تتم لنفسها ثم يسلم بها ﴾ صلاة الخوف مشروعة في حقنا إلى يوم القيامة ، وقد صلاها أصحاب رسول الله ﷺ بعده ولأن سببها باق فتعمل كالنصر . قال الشيخ وهي ثلاثة أضرب : الأول أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيفرقهم الإمام كما قال الشيخ فرقتين ، وفرض المسئلة أن يكون العدو في غير جهة القبلة بحيث لا يمكن مشاهدتنا لهم في الصلاة ، ولم نأمن أن يكبسون في الصلاة وأن يكون في المسلمين كثرة بحيث تكون كل فرقة تقاوم العدو ، وحينئذ فتذهب فرقة إلى وجه العدو ، ويتأخر بفرقة إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو فيفتح بهم الصلاة ويصلّي بهم ركعة ، فإذا قام إلى الثانية خرج القندون عن متابعتهم بنية المفارقة . فان لم ينووا المفارقة بطلت صلاتهم . فإذا فارقوه أتموا لأنفسهم الركعة الثانية

(١) قد ذكر في بعض نسخ المتن مستوفى اهـ

وتشهدوا وسلموا ، وذهبوا الى وجه العدو ، وجاءت الطاقة التي في وجه العدو فاقبلوا بالامام في الركعة الثانية ، ويطلق الامام القيام الى حقوقهم ، فاذا حقوه صلى بهم الثانية ، فاذا جلس الامام للتشهد قاموا وأتموا الثانية والامام ينتظرهم في التشهد ، فاذا حقوه سلم بهم ، وهذه الصلاة على هذه الكيفية هي التي فعلها رسول الله ﷺ بذات الرقاع كما رواها الشيخان ، من رواية سهل ، وذات الرقاع موضع بسجد ، وسميت الوقعة بذلك لأن الوقعة كانت عند شجرة تسمى بذلك . وقيل لأنهم لفوا على بواطن أقدامهم الحرق لأنها كانت قد تمزقت ، وهذا أصح لانه ثبت في الصحيح وقيل غير ذلك * قال

(الثاني أن يكون العدو في جهة القبلة فيصنفهم الامام صفين ، ويحرم بهم . فاذا سجد سجد معه أحد الصفين ووقف الصف الآخر يحرمهم ، فاذا رفع سجدوا وحقوه) : هذا هو الضرب الثاني وهو أن يكون العدو في جهة القبلة فيرتب الامام الناس صفين ، ويحرم بالجميع ، فيصلون معه حتى ينتهي الى الاعتدال عن ركوع الركعة الأولى ، فاذا سجد سجد معه أحد الصفين : اما الاول أو الثاني هذا هو المذهب الصحيح ، ولا يتعين صف للحراسة ، فاذا قام الامام ومن معه الى الثانية سجد الصف الآخر وحقوه وقرأ بالجميع وركع بالجميع ، فاذا اعتدل حرس الصف الذي سجد في الأولى وسجد الصف الآخر ، فاذا رفعوا رمسهم يسجد الصف الحارس ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ ببسفان كما رواها أبو داود وغيره ، وان كان في رواية مسلم أن الصف الذي يليه هو الذي يسجد أولا ، وقام الصف الآخر في نحر العدو ، وقال الأصحاب وهذه لصلاة ثلاثة شروط : أن يكون العدو في جهة القبلة ، وأن يكون على جبل أو مستو من الأرض لا يسره شيء عن أبعاد المسلمين وأن يكون في المسلمين كثرة تسجد طائفة وتحرس أخرى . واعلم أنه لو ربه صفوفا جاز ، وكذا لو حرس بعض صف وانه أعلم * قال

الحال (الثالث أن يكونوا في شدة الخوف والتحام الحرب فيصلي كيف أمكنه راجلا أو راكبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) : الضرب الثالث صلاة شدة الخوف ، فاذا اشتد الخوف ولم يكن قسمة القوم لكثرة العدو ونحو ذلك والتحم القتال فلم يقدروا على النزول حيث كانوا ركبانا ولا على الانحراف ان كانوا رجالة صلا راجلا أو ركبانا الى القبلة والى غيرها . قال الله تعالى [فان خفتم فرجلا أو ركبانا] . قال ابن عمر رضي الله عنه : مستقبل القبلة وغير مستقبلها ، كذا رواه مالك عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهم ، وقال ما أراه الا ذكره عن النبي ﷺ . قال الماوردي رواه الشافعي بسنده عن النبي ﷺ قال : الأصحاب يصلون بحسب الامكان ، وليس لهم تأخير الصلاة عن الوقت ، واذا صلاها على هذه الكيفية فلا إعادة عليهم ، ولهذا تمهة مرت في فصل الاستقبال والله أعلم * قال

(فصل * ويحرم على الرجال لبس الحرير والتختم بالذهب ، ويحل للنساء ، ويسير الذهب وكثيره سواء) يحرم على الرجال لبس الحرير ، وكذا التعطية به ، والاستناد اليه وإفتراشه ، والتدثر به ، وكذا اتخاذ بطانة وستروا سائر وجوه الاستعمال ، وحجة ذلك تنبيه ﷺ عن ذلك ، وفي رواية البخاري « نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه » ، وعلة الهي أن فيه خيلاء وخنوثة لا تليق بشهادة الرجال ، ولهذا لا يلبسه الا الأزدال الذين يشبهون بالنساء للمعانون

على لسان الرسول ﷺ ويحل لبسه للنساء لقوله ﷺ «أحل الذهب والحرير لأنك أنتي وحرم على ذكورها» رواه الامام أحمد في مسنده ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح ، وفيه لطيفة شرعية : وهو أن لبسه يحل للطبع الى وطء النساء انتراش الحرير فيه وجهان : أحدهما عند الرافعي وهو كثرة النسل وهل يحرم على النساء انتراش الحرير فيه وجهان : أحدهما عند الرافعي يحرم لما فيه من السرف والخيلاء ألا ترى أنه يجوز لمن لبس الذهب دون الأكل في آنية الذهب والفضة ، ولأن المعنى الذي ذكرنا في اللبس بجماده موقوف في الافتراض ، والأصح عند النووي الجواز ، وقوله يحرم على الرجال يؤخذ منه أنه لا يحرم على الصبيان حتى أنه يجوز لولي الصبي أن يلبسه ، وهو كذلك على الصحيح عند الرافعي في الشرح الكبير بشرط أن يكون دون سبع سنين ، والصحيح في المحرر ، وعند النووي الجواز مطلقا وهو مقتضى كلام الشيخ ، وقول الشيخ ويسير الذهب وكثيره سواء يعني في التحريم والأمل في ذلك قوله ﷺ «لأنك أنتي وحرم على ذكورها» والديباج ولانترابوا في آنية الذهب والفضة فانها لم في الدنيا ولكم في الآخرة » رواه الشعاري ومسلم ، ولهذا تمة مهمة صررت في أول الكتاب والله أعلم به قال

﴿ وإذا كان بعض الثوب إبريسا وبعضه قطننا أو كتنا جاز لبسه ما لم يكن الإبريسم غائبا ﴾ حرم ما حرم استعماله من الحرير الصرف ، وإذا ركب مع غيره مما يباح استعماله كالكتان وغيره ما حكمه ؟ ينظر ان كان الأغلب الحرير حرم وان كان الأغلب غيره حل تغلبا جانبا الأكثر اذا لكثرة من أسباب الترجيح ، فان استريا فوجهان : الأصح الحل لأنه لا يسمى ثوب حرير والأصل في المنافع الإباحة ، وقيل يحرم تغلبا جانبا التحريم ، وهو القياس لأن القاعدة التحريم عند اجتماع الحلال والحرام ، والصحيح أن الاعتبار بالوزن في الكثرة والقلّة ، وقيل الاعتبار بالظهور وهو قوي لوجود المعنى من الخلاء وميل النفس . واعلم أنه يحل الثوب المطرز والمطرّف الذي جعل طرفه حريرا كالطوق والفرج ، ودهوس الأكام والذيل ظاهرا كان الطريف أو باطنا والأصل في ذلك أحاديث ، منها ما رواه مسلم عن حمزة رضي الله عنه : قال نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير الا في موضع أصبع أو أصبعين ، أو ثلاث أو أربع ، وهذا في التطريف والتطريز بالحرير ، أما الذهب فانه حرام اشدّة السرف ، وقد صرح بذلك بغوى ، وهي مسألة حسنة ينبغي أن يتنبه لها فان كثيرا ، من الأرذال من أبناء الدنيا يدفع البسة في وقت الوضوء والحمام شملة أو منشفة مطرقة بالذهب فيستعملها ، ويرجماء الى المسجد ووضعها تحت جبهته في وقت الصلاة قال الله تعالى [فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم] : قال بعض العلماء الفتنة الكفر عافانا الله تعالى من ذلك ، والله أعلم به قال :

﴿ فصل في يلزم في الميت أربعة أشياء : غسله ، وتكفينه ، والصلاة عليه ، ونفقة : لا خلاف أن الميت المسلم يلزم الناس القيام بأمره في هذه الأربعة ، والقيام بهذه الأربعة فرض كفاية بالإجماع ذكره الرافعي والنووي وغيرهم ، وفيه شيء ، والفرق بين فرض الميت تكفافية أن الخطاب في فرض الميت يتعلق بكل واحد بعينه كالصلاة الخس ، وأمّا فرض الكفاية فذلك الميت يتناول بهما غير معين كالجهاد ، وسمى فرض كفاية لأن فعل البعض كاف في جميع المتعينين ، لا تعرف هذا حتى تحقق موت المسلم استحب المبادرة الى تجهيزه ، لأنّ التمسك استيطاب بعده رتبة بعد

إزالة النجاسة لأن ذلك هو الواجب في حق الحي في غسل الجنابة ، وهل تشترط نية الغاسل في غسل الميت وجهان ، الأصح عند الرافعي في الحر لا يجب لأن المقصود من غسل الميت النظافة وهي تحصل بلانية ولأن الميت ليس من أهل التنية بخلاف الحي ، فعلى هذا يكفي غسل الكافر ولا يغسل الفريق حصول النظافة ، والثاني أنه يشترط التنية ، فعلى هذا لا يكفي غسل الكافر ولا الفريق ، رعلل بأننا مأمورون بغسله ، وصحح النووي في المنهاج وجوب غسل الفريق بعد تصحيحه عدم اشتراط التنية ، والجب أن الرافعي رجح في شرحه وجوب غسل الفريق ويستحب أن يوضه الغاسل كوضه الحي ثلاثا ثلاثا ، ولو خرج منه شيء بعد الغسل وجب إزالته فقط دون الوضوء والغسل على الصحيح ، ولو تحرق بحيث لو غسل تهرى يم ، وإن كان به قروح وخيف من تسيله تسارع البلى بعد الدفن غسل لأننا مأمورون إليه ، ولا يخفى الميت على المذهب والله أعلم .

وأما الكفن ، فأقله ثوب راحا في حق الرجل والمرأة لقصة مصعب بن عمير ، وحى في الصحيحين ، وحكم الصلاة يأتي به وأما الدفن فأقله حفرة تكتم رائحة الميت ، ونحوه عن السباع بحيث يتعذر نيش مثله غالبا والله أعلم به قال :

« وإثنان لا يسلان ولا يصلى عليهما : الشهيد في معركة الكفار ، والسقط الذي لم يستهل ، ويصلى عليه إن اختلج . اعلم أن الشهيد يصدق على كل من قتل ظلما ، أومات بفريق أو حرق أو هدم أومات سطونا أو مطعونا أو مات شهقا أو كانت امرأة وماتت في الطلق ، ونحو ذلك وكذا من مات جفا ، أو في دار الحرب : ذله ابن الرقة ومع صدقه أنهم شهداء فهو لا يسلان ويصلى عليهم كسائر الموتى ، ومعنى الشهادة لهم أنهم أحياء عند ربهم يرزقون ، وأما من مات في قتال الكفار مدبرا غير متحرف لقتال أو متجهزا إلى القشة ، أو كان يقاتل رياء وسعة ، فهذا شهيد في الحكم بمعنى أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وهو شهيد في الدنيا دون الآخرة ، وأما من مات في قتال الكفار بسبب القتال على الوجه المرضي فهذا شهيد في الدنيا والآخرة كمن قتله مشرك أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد عليه سلاح نفسه أو سقط عن فرسه أو رجمته دابته أو تردى في وهدة غات ، وكذا لو وجدنا قتلا عند انكشاف الحرب ، ولم يمس سبب موته سواء كان عليه أثر دم أم لا لأن الظاهر أنه مات بسبب القتال فهذا لا يغسل ولا يصلى عليه سواء في ذلك البالغ ، والصبي والحرة والعبد والرجل والمرأة كإرواه البخاري عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ « لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم » ، وأما من مات حيا ، معركة الكفار ، لا بسبب القتال بل بمرض أو جفا فانه به ليس بشهيد ، ولو سرح في القتال ومات بعد قتال فإن قطع بموته من تلك الحياة ، وبقى فيه حياة مستقرة بعد انقضاء الحرب ففيه خلاف ، والصحيح أنه ليس بشهيد ، وإن قصر الزمان ، وإن بقي أياما فليس بشهيد بالإختلاف . واعلم أن ظاهر إطلاق الشيخ يشمل الشهيد الجنب ، وهو كذلك فلا يغسل ولا يصلى عليه ، رخصة ذلك أن حنظلة قتل يوم أحد ذم يصفه النبي ﷺ وقال : « رأيت ملائكة تغسله » ، فلو كان واجبا لم يسقط الإغسلنا والله أعلم .

وأما البقرة ، فله حالتان : الأولى أن يستهل أي يرفع صوته بالبكاء ، أو لم يستهل ، وسكن شرب اللبن أو نظر أو تحرك حركة كبيرة تدل على الحياة ، ثم مات فإنه يغسل ويصلى عليه ، لا خلاف لأئمةنا

حياته ، وفي الحديث « إذا استهل النبي ورتب وصلى عليه » رواه النسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم : وقال انه على شرط الشيخين لكن قال النووي في شرح المذهب انه ضعيف نعم قال ابن المنذر ان الاجماع منعقد على الصلاة على مثل هذا وعلى تفسيه ، وفي دعوى الاجماع شيء بالنسبة الى الصلاة : الحالة الثانية أن لا يتيقن حياته بأن لا يستهل ولا ينظر ولا يمتص ونحوه فينظر ان عرى من أمانة الحياة كالاختلاج ونحوه ، فينظر أيضا ، ان لم يبلغ حدا ينفخ فيه الروح وهو أربعة أشهر فصاعدا لم يصل عليه بخلاف في الروضة ، ولا يغسل على المذهب لأن النسل أخف من الصلاة ، وهذا يغسل الذي ولا يصل عليه وإن بلغ أربعة أشهر ، فقولان الأظهر أنه أيضا لا يصل عليه لكن يغسل على المذهب ، وأما اذا اختلج أو تحرك فغسل عليه على الأظهر ويغسل على المذهب . واعلم أن ما ظهر فيه خلقه آدمي يكفي فيه المواراة كيف كان وبعد ظهور خلقه آدمي حكم التكفين حكم الغسل والله أعلم * قال :

﴿ ويغسل الميت وترا ويكون في أول غسله سدر ، وفي آخره شيء يسير من الكافور ﴾ : قدم ذكر أقل الغسل ، وأما كماله فأمر كثيرة : منها ما ذكره الشيخ فيغسل بعد توضئته رأسه ثم لحيته بسدر وخطمي ونحوهما ، ويغسل الشق الأيمن ثم الأيسر ثلاثا لما روى البخاري عن أم عطية رضي الله عنها قالت : دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال « اغسلها ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك ان رأيتهن ذلك بماء وسدر وأجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ، وأبدأن بمائها ومواضع انوضوه منها ، قالت : ففصرنا شعرها ثلاثة أثلاث قرنها وناصبتها » وفي رواية البخاري : « وألقيناها خلفها » ويستحب تسريح لحيته ورأسه ان كان عليهما شعر بمشط واسع الأسنان ، ويكون برفق ثلاثا ينتف : فان انتف شيء رده بعد غسله اليه ووضعه معه في الكفن اكراما لأجل الآية كذا جزم به الرافعي والنووي ، والقاضي حسين أنه لا يرد ، وعنه انه يرد اليه * واعلم أنه يجب الاحراز عن كره على وجهه فاذا غسله بالسدر ونحوه أزال ذلك ثم بعد زواله يغسل بالماء القراح ثلاثا ويجعل في كل غسلة كافورا وفي غسلته الأخيرة أكد ، وليكن الكافور قليلا ثلاثا يتغير به الماء فيسلبه الطهوية فلا يكفي ذلك في الغسل كما لا يكفي الماء المخلوط بالسدر ونحوه : فليتنبه لذلك ، والى هذا الإشارة بقول الشيخ : شيء يسير من كافور والله أعلم * قال :

﴿ ويكفن في ثلاثة أثواب يقص فيها قيص ولا عمامة ﴾ تقدم أقل الكفن ، ويستحب أن يكن الرجل في ثلاثة أثواب ، وأفضلها البياض ولا يكون فيها قيص ولا عمامة بل إزار ولفافتان فالإزار من سترته الى ركبته ، والثاني من عنقه الى كعبه ، والثالث يستر جميع بدنه ، وأما المرأة ففي خمسة أثواب : إزار وخمار وقيص ولفافتان ، وهذه الأمور ثابتة بالسنة والله أعلم * واعلم ان كل شخص يكفن بما يجوز له لبسه في حياته فيجوز تكفين المرأة في الحرير لكن يكره ويحرم ذلك في حق الرجل ، ويكره المزعفر والمصفر ثم الجودة والرداءة تتعلق بحال الميت : فان كان مكثرا فن جياد اثياب وان كان متوسطا فن وسطها وان كان مقلا فن أحسن الثياب ، ونكره العالاة في الكفن ، والمسئول أولى لأن الجديد أليق بالحى ، ويكون صميحا غير رقيق لان المقصود بتأنيده الزينة والله أعلم * قال :

﴿ ويكبر عليه أربع تكبيرات : يقرأ الفاتحة بعد الأولى ويصلى على النبي ﷺ بعد الثانية

ويدعوا لبيت (١) بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة : فدخلت أن الصلاة على الميت فرض كفاية فيشترط فيمن يصلي عليه ثلاثة أمور : أن يكون ميتا مسلما غير شهيد كاحس ، اذا عرفت هذا فاعلم أن الصلاة على الميت سبعة أركان : الأول النية ويشترط التعرض لذكر الفرضية على الصحيح ثم أن كان الميت واحدا نوى الصلاة عليه وأن حضر موق نوى الصلاة عليهم ، ولا يشترط تعيين الميت بل لو نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى : نعم لو عين الميت وأخطأ لم تصح ، وتجب نية الاقتداء . الفرض الثاني القيام عند القدرة * الركن الثالث التكبيرات وهي أربع فلو كبر خسا لم يطل صلاته ثبوت ذلك في صحيح مسلم ولأنه ذكر * الركن الرابع السلام * الخامس قراءة الفاتحة بعد الاولى لما روى النسائي بإسناد على شرط الصحيح عن سهل قال السنة في الصلاة على الجنائزة أن يقرأ في التكبيرة الاولى بأتم القرآن مخافة ، والمخافة السر كذا قاله الرافعي في المحرر وقال النووي في التبيين انها تجب بعد التكبيرة الاولى وخالف ذلك في الروضة فقال تبعنا للرافعي في الشرح انه يجوز تأخيرها الى الثانية وخالف ذلك في المنهاج فقال تجزئ بعد غير الاولى وذكر نحوه في شرح المهذب ومقتضاه انها تجوز بعد الثالثة أو الرابعة والله أعلم . الركن السادس الصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية لوروده في الحديث الصحيح ، والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب لان صلاة الجنائزة مبنية على التخفيف . الركن السابع الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة والواجب ما ينطلق عليه اسم الدعاء ، وأما الأكل فأدعية كثيرة جامعة فأحسنها ما رواه مسلم عن عوف بن مالك رضی الله عنه : قال صلى رسول الله ﷺ على جنازة فسمعت يقول « اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مسخله واغسله بماء الباق والبرد وقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه فتنه القبر وعذاب النار » قال عوف فتمنيت أن أكون أما الميت ويقول في الطفل « اللهم اجعله فرطا لأبويه وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشيعا وقل به موازينهما وأفرغ الصبر الجليل على قلوبهما » وهو مناسب لائق بالحال ، ويسن معه « ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره » قال النووي ويقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده نص عليه الشافعي ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعوه ، ويسن أن يزيد : واغفر لنا وله والله أعلم *

(فرع) المأموم الموافق اذا تخلف عن الامام بلا عذر فلم يكبر حتى كبر الامام أخرى بطلت صلاته لأن التخلف بالتكبيرة كالتخلف بركعة في غير صلاة الجنائزة ، وأما المسبوق فيكبر ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في الصلاة عند الصلاة على النبي ﷺ أو في الدعاء بل يراعى نظم صلاة نفسه فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة كما لو ركع الامام في الصلاة فانه يركع معه ولا يقرأ وان كبر الامام والمسبوق في الفاتحة ترك القبة وتابعه على المذهب محافظة على المتابعة فاذا سلم الامام تدارك المأموم باقي الصلاة بتكبيراتها وأذكارها ، ويستحب أن لا ترفع الجنائزة حتى يتم المقندون صلاتهم ولا يضر رفعها قبله ، ويصلى على العائب عن البلد لأنه عليه الصلاة والسلام صلى على النجاشي وهو بالمدينة رواه الشيخان ، ولو صلى على من مات في يومه وغسل صح . قاله الزواياني ولو صلى على من دفن صحت صلاته لأنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما دفن رواه الشيخان

زاد المار فطنى بعد شهر والله أعلم * قال :

(١) ويدفن في لحد مستقبل القبلة وبسطح القبر بعد أن يعق ولا يبنى عليه ولا يخصص :
تقدم أن المفن فرض كفاية وأن أهله حفرة تمنع الراحة والسباع ، ويستحب أن يدفن في اللحد
وهو أفضل من الشق لما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أنه قال « اتخذوا لى لحداً واضربوا على
اللين نصبا كما فعل رسول الله ﷺ » وفي الترمذى وأبى داود « اللحد لنا والشق لغربنا »
لكنه ضعيف ولو كانت الأرض رخوة تعين الشق ، وقال المتولى يلحد بالبناء واللحد أن يحفر في
أسفل القبر عما إلى القبلة حفرة تسع الميت . والشق أن يحفر في وسط القبر كالنهر وينبى جانباه
ويوضع الميت بينهما ويسقف باللين ، ويجب أن يدفن الميت مستقبل القبلة حتى لو دفن مستديراً
أو مستلقياً فإنه ينفش ويوجه إلى القبلة ما لم يتغير ، ويستحب أن يوسع القبر ويعق قدر قائم ببطء
لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ، والزائدة على هذا التعيق غير مأثورة ، والمراد قامة رجل معتدل
يقوم ويسط يداه مرفوعتين ، وذلك ثلاثة أذرع ونصف . قاله الرافى : « قل أربعة ونصف ، وصوبه
في الروضة ونقله عن الجمهور ، وقال في المساقى : الأول غلط ، وقيل المستحب قدر قامة فقط وهو ثلاثة
أذرع وبرفع القبر قبر شبر فقط ليعرف فيزار ويحترم روى ابن حبان في صحيحه أن قبره ﷺ
كذلك والصحيح أن تسطيحه أفضل من تسليمه ، روى أن قبره عليه الصلاة والسلام وقبر أبى بكر
الصديق والفاروق رضى الله عنهما كذلك رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد * فان قلت
روى البخارى عن سفيان الثمار أنه رأى قبر رسول الله ﷺ مسنماً * فالجواب كما قاله البيهقي أنه
كان أولاً مسطحاً فلما سقط الجدار في زمن الوليد وقيل في زمن ابن عبد العزيز جعل مسنماً
والمستحب أن لا يزداد في القبر على ترابه الا نى خرج منه ويكره تجسيمه والكتابة عليه وكذا البناء
عليه فلا يبنى عليه امامية أو محوطاً ونحوه نظر ان كان في مقبرة مسجلة هدم لأن البناء والحالة هذه
حرام . قال النورى هذا بخلاف ، وهل يطين القبر ؟ قال امام الحرمين والفزائلى ، ولم يذكره جمهور
الأصحاب ونقل الترمذى عن الشافى أنه قال لا بأس بالتطين ويستحب أن يرش على القبر ماء وأن
يوضع عليه حصى وأن يوضع عند رأسه صخرة أو خشبة ونحوها ، ويكره أن يضرب عليه خيمة
ولا بأس بلثى بالنعل بين القبور ولا يستند أحد الى قبر ولا يجلس عليه ولا يوطأ ، في صحيح مسلم
« لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا عليها » وفي الترمذى النهى عن وطئها وقال انه حسن صحيح وكل
ذلك حرام صرح به النورى في شرح مسلم وبجزم به في آخر كتاب الجنائز وان كان في الرافى
والروضة أنه مكرره والله أعلم * قال

« ولا بأس بالكاء على الميت من غير نوح ولا شق جيب ولا ضرب خد » يجوز الكاء على الميت
قبل الموت وبعده ، أمالقه فلو اية أنس رضى الله عنه قال دخلنا على رسول الله ﷺ وإبراهيم
ولده يجود بنفسه فجعلت عينا رسول الله ﷺ تدرقان « يعنى تسيلان رواه الشيخان ، وأما بعده
فما رواه أس أيضاً قال شهدنا دفن بنت رسول الله ﷺ « فرأيت عينيه تدرقان وهو جالس
على قبرها » رواه الشيخان أيضاً ، وفي مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه عليه الصلاة
والسلام « زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله » . واعلم ان الأولى عدم الكاء بعد الموت ، وقد قال

(١) هكذا في نسخ المتن التى بأيدينا وفيها مغايرة لبعض النسخ من تقديم وتأخير وزيادة

بعضهم بالكراهة لقوله ﷺ «إذا وجدت فلا تبكين بأكية» إسناده صحيح ، ومعنى وجبت خرجت ،
والبكاء بالقصر السمع ، وبالك رفع الصوت ، وتحرم التياحة على الميت ولصاحبها عقوبة عظيمة قال
رسول الله ﷺ «النائحة إذا لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من
حطب» رواه مسلم ، والنوح رفع الصوت بالنذب ، والتدب أن تقول الخامسة : واستداه واقوة ظهراه
واعزاه واطرف الشائل ، ونحو ذلك قال عليه الصلاة والسلام «مأمن ميت يموت فيقوم بإكيهم
فيقول واجبله واستداه ونحو ذلك الاوكل به ملكان يلهمانه أهكذا كنت» رواه الترمذي وقال
انه حسن ، والهز ضرب الصدر باليد وهي مقبوضة ، وأما شق الجيب وضرب الصدر والتخذ ونثر الشعر
والدعاء بالويل ونحو ذلك فهذا كله حرام وأمر جاهلي ، قال رسول الله ﷺ «ليس منا من ضرب
الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية» رواه الشيخان ، وفي الصحيحين «يرى رسول الله
ﷺ من الصلقة والخالقة والشافقة» والصلق رفع الصوت عند المصيبة ، والمعنى في تحريم ذلك أنه
يشبه الظلم عن ظلمه والاستغاثه من ذلك ، وذلك عدل من الله سبحانه العزيز الحكيم ، وقد جاء في
الحديث الصحيح «ان الميت يعذب بكاء أهله عليه» فلوقعت هذه الأمور هل يعذب الميت بهذه
الأفعال الجاهلية ؟ ينظر أن أوصى بذلك كما يفعله بعض أهل الثروة وبعض أهل البوادي بأن يوصيهم
بذلك ويقول إذا مت فنوحوا علي يحزنهم بذلك ، فهذا يعذب لانه أوصى بما جاء رسول الله ﷺ
بتركه وإماتته ، وإن لم يوص بل فعل أهله ذلك لا يرضاه ولا باختياره فلا يعذب ان شاء الله تعالى
وإنه أعلم به قال :

ويعزى أهله الى ثلاثة أيام من دفنه التعزية في اللغة القسيلة عن يعزى عليه ، وعند حلة الشريعة
الجل على الصبر على الميت بذكر ما وعد الله تعالى من الثواب والتحذير من الجزع المذهب
للأجور والمكسب للوزن والدعاء للميت بالخبرة ولصاحب المصيبة بحجر مصيبته ، وهي سنة لما رواه
البخاري ومسلم عن أسامة رضى الله عنه قال «أرسلت إحدى بنات رسول الله ﷺ تدعوه
وتخبره أن ابنا لها في الموت ، فقال رسول الله ﷺ للرسول أرجع اليها فأخبرها ان الله ما أخذوله
ما أعطى وكل شيء ماعنده بأجل مسمى ، فرها فلتصبر ولتحتسب» وفي هذا الحديث فائدتان
جليلتان من استعمالهما بإيمان قبي ، فقد ذاق حلاوة الايمان ، وذلك أن الشخص اذا ذاق طعم
أن الله ما أعطى وله ما أخذ فلا يك له فلا يشق عليه أمر مصيبته ، فان فاته ذلك وغلب عليه الوازع
الطبيعي دفنه البرازع الشرعي بالصبر والاحتساب فان فاته ذلك تعددت مصيبته ، وهذا انما ينشأ من
فراغ النفس عن الله تعالى بخلاف العاصية فانه يرى الأموال والأولاد فتنة وبعدا عن بقية
ولهذا لما تعجب أصحاب ابن مسعود من حسن أولاده قال لهم اهلكم تتجسبون من حسنهم وإنه
لفراغ يدي من تربيتهم أحب الي من بقائهم . علم أنهم مظنة قطعه عن محبته فتألى على ذلك
خشية الشغل بهم عنه فيقوته المقام الأسنى رضى الله عنه ، ويستحب أن يتم بالتعزية أهل الميت
صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأقاربهم ثم لا يعزى الشابة للاحماريا ، والأولى أن تكون قبل الله ن لان
وقت شدة الحزن ، وتكون في ثلاثة أيام لان قوة الحزن لا تز يدعلها في الغالب ، وبعد ثلاثة مكرود
لانها تنجذ الحزن ، وقد جعل رسول الله ﷺ نهاية الحزن ثلاثا ، ففي الصحيحين «لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا»

وابتداء الثلاثة من الدفن جزم به النووي في شرح المذهب ونقله عن الأصحاب نعم جزم المالوردي أنها من الموت وبه جزم ابن الرقعة ومحمّد الخوارزمي ، ويستثنى ما إذا كان المعزى أو المعزى غائبا فلها تمتد الى قدوم الغائب فإذا قدم هل تمتد ثلاثة أيام أم تختص بحالة الحضور ؟ قال الاسنائي كلام الرافعي والنووي يومهم مشروعية الثلاث عند قدوم الغائب وهو كذلك ، أم تختص بحالة الحضور قال المحب الطبري شيخ مكة لم أرفيه ههنا والظاهر مشروعية الثلاثة بعد الحضور والله أعلم *

كتاب الزكاة

﴿ تجب الزكاة في خمسة أشياء : المواشي والأثمان والزروع والثمار وعروض التجارة ﴾ الزكاة : في اللغة النقص والبركة وكثرة الخير ، يقال زكا الزرع إذا نما ، وزكا فلان أي كثر برّه وخيره . وهي في الشرع اسم لقدر من المال مخصوص يصرف لأصناف مخصوصة بشرايط ، وسميت بذلك لأن المال ينمو ببركة إخراجها ودعاء الآخذ . قال الله تعالى ﴿ وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون ﴾ ثم وجوب الزكاة ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ ومن السنة حديث « بني الاسلام على خمس » ومنها الزكاة ولهذا كانت أحد أركان الاسلام . فمن جعلها كفرالا أن يكون قريب عهد بالاسلام فيعرف ، ومن منعها وهو يستند وجوبها أخذت منه قهرا ، ثم الزكاة نوعان : أحدهما يتعلق بالبدن ، وهي زكاة الفطر وستأتي إن شاء الله تعالى في محله ، والثاني يتعلق بالمال وهي هذه الأمور التي ذكره الشيخ وستأتي مصلة في محله إن شاء الله تعالى والله أعلم * قال :

﴿ فأما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم ﴾ : دليل وجوبها في هذه الثلاثة الإجماع وغيره والمعنى في تخصيصها كثرتها ونماؤها وكثرة الانتفاع بها مع كونها مأكولة فاحتملت المواصلة بخلاف غيرها ، وبأن الأصل عدم وجوبها في غيرها إلا ما ثبت بدليل خاص * قال

﴿ وشرايط وجوبها ستة أشياء : الاسلام والحرية والملك التام والنبات والحول والسوم ﴾ : متى اجتمعت هذه الشروط فلا نزاع في وجوب الزكاة ولعل الإجماع منعقد على ذلك ، واحتراز الشيخ بالاسلام عن الكفرة فالكافر إن كان أصليا فلا زكاة عليه لفهم قول الصديق رضي الله عنه هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين ، ولأن الكافر لا يطالب بها في حال الكفر ولا بعد الاسلام فأشبهت الصلاة ، وأما المرتد فلا يسقط عنه ماوجب عليه في الاسلام وإن حال الحول على ماله رهو مرتد ففيه خلاف : الصحيح أنه يبنى على أقوال ملكه والصحيح أن ماله موقوف فإن عاد الى الاسلام وجبت والإفلا ، واحتراز الشيخ بالحرية عن الرق فلانجب الزكاة على العبد لانه لا ملك له ولوملكه السيد أو غيره مالا لا يملكه على الصحيح ، والمدير وأم الولد كالقن ، وأما المكاتب فلا زكاة عليه أيضا لأن ملكه ضعيف ولا على السيد لأن المكاتب مع قدرته على التصرف في المال لا تجب عليه الزكاة فلأن لا تجب على السيد أولى ، فإن عتق وفي يده مال ابتداء الحول فإن عجز نفسه وصار ماله لسيد ابتداء السيد الحول عليه . واحتراز الشيخ بالملك التام عن

المالك الضعيف فلا تجب فيه الزكاة . ويظهر ذلك بذكر صور فاذا وقع ماله في مضیعة أو سرق أو غصب أو أودعه عند شخص فجعله فهل تجب الزكاة : فيه خلاف . القديم لا تجب فيه الزكاة لضعف الملك بمنع التصرف فأشبه مال المكاتب . والجديد أظهر أنها تجب لأن ملكه مستقر عليه فعلى هذا لا يجب استخراج الزكاة قبل عود المال حتى لو تلف في زمان الحياولة بعد مضى أحوال سقطت الزكاة ، ومن الصور الذين الثابت على الغير ، وله أحوال : أحدها أن لا يكون لازماً كمال المكاتب فلا زكاة فيه لضعف الملك . الحالة الثانية أن يكون لازماً ، وهو مانية بأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم اليه فيها وكذا النصاب في الإبل والبقر ومضى عليه حول قبل قبضه فلا زكاة لان السوم شرط ومافى النعمة لا يتصف بالسوم ولأن الزكاة إنما تجب في المال النامي والمباشية في النعمة لا تنمو بخلاف الدراهم المباشية في النعمة فان سبب الزكاة فيها كونها معدة للصرف . الحالة الثالثة أن يكون الدين دراهم أو دنانير أو عروض تجارية ففي وجوب الزكاة فيه قولان : القديم لا زكاة في الدين بحال لضعف التصرف فيه فأشبه مال المكاتب ، والمذهب الصحيح المشهور وجوب الزكاة فيه في الجلة ، وتقصيه ان كان متعذر الاستيفاء لا عسار من عليه أو جحوده ولا يثبت له عليه أو مظهر أو غيبته فهو كالغصب وقدمر ، وان لم يتعذر الاستيفاء بأن كان على مائة أو على جاهد عليه يثبت ، فان كان حالاً وجبت الزكاة ووجب إخراجها في الحال لأنه مال حاضر وإن كان مؤجلاً فهو كالغصب ، ولا يجب الإخراج حتى يقبضه على الأصح .

(فرع) قال في شرح المذهب لو اشترى مالا زكوا فلم يقبضه حتى مضى الحول وهو في يد البائع فالمذهب وجوب الزكاة على المشتري وبه قطع الجمهور لتمام الملك ، وقيل لا يجب قطعاً لضعفه وتعرضه للانقراض ومنع تفرقه وقيل فيه الخلاف في المصوب * ومن الصور المال الملتقط في السنة الأولى باق على ملك المالك فلا زكاة فيه على الملتقط ، وفي جوبها على المالك الحذف في المصوب والمصال وهذا اذا لم يعرفها فان عرفها ومضى الحول وقتنا بالصحيح ان الملتقط لا بد من اختياره للتملك بعد التعريف نظر ان لم يتسكها فهي باقية على ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقان أحدهما على القولين كالسنة الأولى ، والثاني لازكاة قطعاً لتسلط الملتقط عليها في التملك * ومن الصور الدين ونذر كراماتنص به عدم ذلك التام ونشير اليه فاذا كان شخص له مال تجب فيه الزكاة وعليه ديون قدر ماله أو أكثر فهل يعام الدين أولاً ؟ ولو وجوب الزكاة فيه أقوال : أظهرها وهو المذهب الذي نص عليه الشافعي في أكثر كتبه الخديده أنه لا يمنع وجوبها سواء كان الدين مؤجلاً أو حالاً وسواء كان من جنس المال أم لا ، فعلى هذا لو حجر عليه القاضي في ماله وحل الحول في زمن الحجر فهو كالغصب ففيه الخلاف ، وهذا اذا لم يعين القاضي لكل غريم شيئاً فان عين وسلطه على أخذه فلم يتفق الآخذ حتى حال الحول فالمذهب الذي قطع به الجمهور أنه لا زكاة عليه لضعف ملكه بتسلط الغرماء وقيل فيه خلاف المصوب ، وهذا صرر كبره لا نظول بذكرها اذ السكوب موضوع على الإيجاز والافقي القلب شيء من عدم الباطن . وفي غيره والله أعلم * وأما النصاب ففيه احتراز عما اذا ملك دون النصاب فهذا لا زكاة فيه ولا تجب الزكاة في الإبل والبقر وأغصم حتى يكمل النصاب من كل نوع على ما يأتي * وأما الحول ففيه احتراز عما اذا ملك نصيباً أو أكثر ولم يحل عليه الحول فإنه لا تجب أبداً الزكاة لقوله عليه السلام « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » رواه أبو داود ولم يضعفه وأجمع عليه التابعون والعقهاء

قاله الماوردي وان خالف فيه بعض الأصحاب ، وسمى حولا لأنه ذهب وأتى غيره * الشرط السادس السوم وهو الرعي في الكلاء المباح ، واحتج به بكتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه « في صدقة الغنم وفي سائمة الغنم اذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة » رواه البخاري ، فدل بمفهومة على أنه لا زكاة في المعاونة ، ووجه الوجوب في السائمة أن مؤنتها لما توفرت بالسوم احتملت المواساة بخلاف المعاونة ، ثم ان علفت معظم الحول فلا زكاة لكثرة المؤنة ، وان علفت النصف فما دونه فالصحيح ان علفت قدرا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت الزكاة لخفة المؤنة ، وان كانت لاتعيش بدونه أو تعيش ولكن بضرر بين فلا زكاة لظهور المؤنة ، ثم محل الخلاف اذا علفت بلا قصد فان علفت على قصد قطع السوم فينقطع به بالخلاف وان قل وقد نص على ذلك الشافعي ولو اعتلفت السائمة القدر المؤثر من العلف فلا زكاة لحصول المؤثر ، وقيل تجب لانه لم يقصده . واعلم أن الصحيح اشتراط قصد السوم دون العلف فاعرفه ، ولو علفت سائمة لامتناع الرعي بالتلج ، ونحوه وقصد الاساءة عند الامكان فلا زكاة على الأصح لحصول المؤنة ، والسائمة العاملة في حث أو نضع أو قبل أمتعة أو نحو ذلك لا زكاة فيها لأنها معنة لاستعمال مباح فأشبهت ثياب البدن ولا فرق بين أن تعمل للمالك أو بالأجرة والله أعلم * قال :

﴿ وأما الائتمان بشئان : الذهب والفضة ، وشرائط وجوب الزكاة فهما خمس : الاسلام والخيرية والمالك اتمام والنصاب والحول ﴾ : من ملك نصابا من الفضة أو الذهب حولا كاملا وجبت عليه الزكاة عند وجود هذه الشروط ، ونصاب الفضة ما تادهم قال ابن المنذر بالاجماع ، وفي الصحيحين « ليس فيمادون خمس أواق صدقة » وكانت الأوقية في عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام أربعين وقد جاء مصرحا به في حديث ، ولا فرق في الفضة بين المضروبة وغيرها كالقراضة والتبر والسبائك وبعض الخلى على ما يأتي والله أعلم . وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا ويأتي ثمة هذا عند الموضع الذي يذكره الشيخ * قال :

﴿ وأما الزروع فتجب فيها الزكاة بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه الآدميون وأن يكون قوتا مدخرا وأن يكون نصابا ﴾ : تجب الزكاة في الحبوب بشرط أن تكون مما يقتات في حال الاختيار ، واتوت عبارة عما يستمسك في المعدة ، وأن يكون مما يفتنه الآدميون : أي يزرعه جذسه الآدميون ، وكذا الذي ينبت بنفسه كما اذا تناثر حب لمن تلمسه الزكاة أو حمله للماء أو الهواء وان لم يزرعه الآدمي وذلك كالخضرة والشعير والسر والذخن والأرز والماش والعنبر وما أشبه ذلك وكذا القطنية أي التطناني كالعندس والحمص والماش والبقلاء وهي الفول واللوبيا والهرظان وهو الجلبان ، وقد ثبت وجوب الزكاة في بعض هذا وقسنا عليه ما هو في معناه وعموم قوله تعالى [وآتوا حقه يوم حصاده] ووجه اختصاص بعضها بما يقتات لأن الاقتيات ضرورة لاحياة بدونه فلذلك أوجب الشارع ﷺ منها شيئين (٧) لأرباب الضرورات بخلاف ما لا يقتات من الإزهار كالسكر من والسكر اوياء وكذا الخضراوات كالقثاء والبطيخ ، ونحو ذلك فلا ضرورة تدعو اليه لأن أكاه تمتد ولا بد مع ذلك من وجود نصاب ، وقد رتب النصاب بأني إن شاء الله تعالى ، وقول الشيخ مدخرا كذا شرطه العراقة والله أعلم * قال :

﴿ وأما الثمرات فتجب الزكاة في شيئين منها : الثمر النخل والتمر والكرم ، وشرائط وجوب الزكاة فيها

أربعة أشياء : الاسلام والحرية والملك التام والصاب : من ملك من ثمر النخل والكرم ما يجب فيه الزكاة وهو متصف بهذه الشروط وجبت الزكاة عليه بالاجماع ، قال بعض الشراح : وفي الحديث « أمر رسول الله ﷺ أن يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكاته زيبا كما تؤخذ صدقة النخل ثمرا » رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان وقدر النصاب سيأتي ان شاء الله تعالى ، ووجه اختصاص الثمر والزيب أنهما يقتاتان فأشبهها الحب بخلاف غيرها من الثمار فانه إنما يؤكل لتلذذا أو تنعما أو تأدما فليس بضرورى فلا تليق به المواساة الواجبة وذلك كالكتمرى والمان والخوخ والسنرجل والتين قال في أصل الروضة لا تجب في التين بلا خلاف * قلت الجزم بعدم الوجوب في التين ممنوع ففيه مقالة بالوجوب بل هو في معنى الزيب بل أولى لأنه قوت أكثر من الزيب فان صح الحديث في العنب فالتين في معناه وان لم يصح ، وهو الذى ادعى غير الترمذى أنه منقطع بل قال البخارى إنه غير محفوظ لأنه رواه الترمذى من طريقين ، وفي كل منهما قدح ، وحينئذ فان أحق العنب بالنخل فالتين مثله وأولى ، ولا يمتنع ذلك لآثرنا الحقا بالخطبة الشعبية وما اشترك معهما في القوتية وان لم يكن فيه قوة الاقيات التى فيهما ، وقد يجاب بأن التين لا يتصور فيه الخرص وإنه أعلم . ولا يخفى الجوز واللوز والموز والشمس وكذا الزيتون على الجديد الصحيح ، ونحو ذلك وإنه أعلم * قال :

« وأما عروض التجارة فتحب الزكاة فيها بالشرايط المذكورة في الأثمان » : العروض ما عدا النقدين فكل عرض أعد للتجارة بشروطها وجبت فيه الزكاة ، واحتج لوجوب الزكاة بقوله تعالى [أنفقوا من طيبات ما كسبتم] قال مجاهد نزلت في التجارة ، وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام قال « ان يزدققتم » رواه الحاكم وقال انه على شرط الشيخين ، والبر يطلق على الباب المهد للبيع عند البزازين ، وزكاة العين لا تجب في الثياب فتعين الجن على زكاة الجارية وإنه أعلم * وإليه أنه يشترط مع ما ذكره الشيخ من الشروط أنه لابد من كون له عروض يصير مال تجارة وأن يقصد الاتجار عند اكتساب ملك العروض ولابد أن يكون الملك بمباوضة محضة ، ولو كان في ملكه عروض قنية بغيرها في التجارة لم تصر عروض تجارة على الصحيح الذى قطع به الجاهل سواء دخلت في ملكه إرث أو هبة أو شراء ، وقولنا بمباوضة محضة يشمل ما إذا دخل في ملكه بالشراء سواء استمرى بعرض أو قد اودين حال * وموجب ، وإذا ثبت حكم التجارة لا يحتاج في كل معاملة إلى فيه جديدة ، وفي معنى الشراء لو صار في دين له في ذمة انسان على عروض بنية التجارة فانه يصير مال تجارة لقصد الاتجار وقت دينه في ملكه بمباوضة محضة بخلاف الهبة أغضة التي لا ثواب فيها ، وكذلك الاحتساب والاحتشاش والاصطياد والارث فاذا ثبت من أسباب التجارة ، ولا أثر لاتزان الذمة بذلك ، ركز ملك الرد بالعيب وأنه يرد حتى لو لمع عروضا للقبضة بعرض ذنية ثم وجد به أخذ عيبا فرددت منه المردود عليه بأخذها للتجارة لم يصير مال تجارة ، وكذا لو كان عروضا للقبضة فاشترى به عروضا للتجارة ثم ردت عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولم يكن الثوب المردود مال تجارة بخلاف ما ذكرنا لآثره فانه يبقى حكم التجارة * وكذا لو قبضت ثوبا لم يرد عليه ثم قبضت ثوبا آخر من جنس الثوب في المازن ، ولو كان عنده ثوب للتجارة بمدة بغيره لآثره ردت عليه الثوب بالبيع ثم يرد حكم التجارة ، لا ردت الذمة فقلع حول التجارة ، والرد والاسترداد ليسا مع التبرع ، فالخام

زوجته وقصد عوض الخلع التجارية ، أو تزوجت امرأة وقصدت بصدقها التجارة فالصحيح أن عوض الخلع والصداق يسيران مال تجارة لوجود المعاوضة وقصد التجارة وقت دخولهما في ملك الزوج والزوجة ، ولو أجر الشخص ماله أو نفسه وقصد بالأجرة إذا كانت عرضا للتجارة تصير مال تجارة لأن الأجرة معاوضة ، وكذا الحكم فيها إذا كان تصرفه في المنافع بأن كان يستأجر المستغلات ويؤجرها على قصد التجارة ، فإذا أردت معرفة ما يصير مال تجارة وما لا يصير فاحفظ الضابط وقل كل عرض ملك بمعاوضة محضة بقصد التجارة فهو مال تجارة ، فان لم يكن معاوضة ، أو كانت ولكنها غير محضة فلا تصير العروض مال تجارة وان قصد التجارة ، ولهذا تمة تأتي عند كلام الشيخ وتقوم عروض التجارة عند آخر الحول بما اشترت به والله أعلم . قال :

﴿ وأول نصاب الابل خمس ، وفيها شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وفي ست وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وفي ست وسبعين بنتا لبن ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ﴾

الدليل على أن أول نصاب الابل خمس قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة » رواه الشيخان ، ثم إيجاب الشاة في الابل على خلاف الأصل لأنها من غير الجنس لكن في مشهورة ذلك رفق الجانيين إذا أخرج بعير في خسة أبيرة فيه إجماع بالمالك ، وفي عدم إيجاب لزكاة إجماع بالفقهاء فانضمت المصلحة لهما بالشاة . وأما كون الزكاة في ستة شاتان إلى آخر كلام الشيخ وهو في كل أربعين بنت لبون . وفي كل خمسين حقة ، فالأمل في ذلك كتاب أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي بعثه إلى البحرين . وفي أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، فمن سألها من المسلمين على وجهه فليعدها ، ومن سأل فوقها فلا يعط » إلى آخره ، رواه البخاري « واعلم أن الشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل هي الجذعة من الضأن ، وهي ما لها سنة على الصحيح ، ومن المعز ماله سنتان على الصحيح إذ الشاة تصدق على الفهم والمعز ، والأصح أنه يتخير بينهما ، ولا يتعين غالب غنم البلد ، نعم لا يجوز أن ينتقل إلى غنم بلد آخر إلا إذا كانت مساوية لها في القيمة أو أعلى منها ، ولا يشترط في الشاة أن تكون ناقصة القيمة عن البعير ، بل يجوز أن تكون قيمة الشاة أكثر من قيمة البعير ثم بنت المخاض المأخوذة في خمس وعشرين ما لها سنة ودخلت في الثانية ، وسميت بذلك لأنه قد آن لأمها أن تحمل مرة أخرى فتصير من ذوات المخاض وهي الحوامل ، والمخاض ألم الولادة ، وأما بنت لبون فلها سنتان ، وسميت بذلك لأن أمها قد آن لها أن تضع ثانيا ويصير لها لبن ، وأما الحقة فلها ثلاث سنين ، سميت بذلك لأنها استعقت أن تتركب ويحمل عليها ، وقيل لأنها استعقت أن يطررها الفحل ، وأما الجذعة فلها أربع سنين وطعت في الخامسة ، وكذا جيع الأسنان السابقة ، وسميت جذعة لأنها تجزع مقدّم أسنانها أي تسقطه ، وقال الأصمعي لأن أسنانها بعد ذلك لا تسقط ، وهذا السن هو أحد أسنان الزكاة والله أعلم . قال :

﴿ وأول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبع ، وفي أربعين مسنة ﴾ وعلى هذا لا يجب في البقر شيء حتى

يبلغ ثلاثين ، فهو أول نصاب البقر ، لأنه عليه الصلاة والسلام بحث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً ، ومن كل أربعين مسنة ، رواه الترمذي . وقال أنه حسن ، وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ، وقال الروياني : هذا يجمع عليه ، والتبع ابن سنة ودخل في الثانية وسعى به لأنه ينبع أمه في المرحى ، وقيل لأن قرنه يقبع أذنه أى يساويها ، ولو أخرج تبعها فقد زاد خيراً ، ثم يستقر الأمر في كل ثلاثين تبع ، وفي كل أربعين مسنة ، وهكذا أبداً ، ولو أخرج عنها تبعين جاز على الصحيح ، وسميت مسنة لتكامل أسنانها ، وقال الأزهرى : لطاوع سنّها ، والله أعلم . قال :

(وأول نصاب الغنم أربعون ، وفيها شاة جذعة من الضأن ، أو ثنية من المعز ، وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ، وفي مائتين واحدة ثلاث شياه ، ثم في كل مائة شاة) لا يجب في الغنم شيء حتى تبلغ أربعين ففيها شاة لما روى البخارى في كتاب أبى بكر رضى الله عنه وفيه وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة . فإذا زادت على عشرين ومائة شاة ففيها شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلثمائة في كل مائة شاة ، اعلم أن الجذعة من الضأن ماله سنة ، والثنية من المعز ماله سنتان وهما المأخوذتان لقول عمر رضى الله عنه للمعز : لا تأخذ الأكرلة ولا الربى ولا خل الغنم وخذ الجذعة والثنية ، رواه مالك ، وقول الشيخ : ثم في كل مائة شاة يعنى إذا بلغت أربعين شاة أو ثنية أو مائة أو ثلثمائة ففيها ثلاث ثم لاقع زيادة حتى تبلغ أربعين شاة ، فإذا بلغت أربعين شاة أو ثنية أو مائة أو ثلثمائة ففيها ثلاث مائة شاة ، واعلم أنه لو اتحد نوع الماشية أخذ الفرض منه لأنها المال ، مثاله كانت الأبل كلها عراباً وهي إبل العرب ، أو كلها بخاني وهي إبل الترك لها سنمان ، وكذا البقر لو كانت كلها جواميس ، أو كلها عراباً وهو النوع الغالب ، أو كانت غنمها كلها ضأناً ، أو جميعها معزاً فتؤخذ من النوع فلو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا تقص ، فغامة الأصحاب على أن الساعى يأخذ أضعفهما للساكنين ، فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكسه فهل يجوز ؟ الصحيح نعم بشرط رعاية القيمة لاتحاد الجنس ، فإن اختلفت كضأن ومعز فالأظهر أنه يخرج ما شاء مقسطاً عليهما بالقيمة رعاية للجانبين . مثاله : كانت ثلاثون عزراً وعشرين نجات أخذ عزراً أو نجة بقيمة ثلاثة أرباع عزور بع نجة ، فإذا قيل مثلا قيمة عزور بجزى بدینار وقيمة النجة المحزبة بدینار ان أخرج عزراً أو نجة قيمتها بدینار وربع وعلى هذا القياس ، ولو كانت ماشيته صحاحاً ومراضاً لم تجز المريضة ، وكذا الملية لقوله تعالى : [ولا تمسوا السبل منهن تفنون] ، وفي الحديث : « ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار » رواه البخارى ، والهرمة العاجزة عن كمال الحركة بسبب كبرها ، والعوار العيب ، رواه الترمذي بلفظ العيب ، وقال أنه حسن . ويجب أن يخرج صحبة لا تقة بالخال . مثاله : له أربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض ، قيمة كل صحبة ديناران ، وقيمة كل مريضة دينار فعليه صحبة بقيمة نصف صحبة ونصف مريضة ، وذلك دينار ونصف ، ولو كان الصحاح ثلثين فعليه صحبة بقيمة ثلاثة أرباع صحبة وربع مريضة وهو دينار ونصفه وربع وعلى هذا القياس ، ولو كانت ماشيته كلها مريضة ، أو كلها معيبة ، أخذت الزكاة منها لأنها ماله ، قال الله تعالى : [خذ من أموالهم صدقة] ولأن الفقراء إنما ملِكُوا منه فهو كسائر النركاء ، ثم أنا لو كلفنا المالك غير الذى عنده لأجفنا به ، وكذا لو تمحضت كلها

ذكورا أخذ الذكر كما تؤخذ المريضة عن المراض ، وقيل لا يجزى الذكر ، لأن التخصيص جاء في الإناث وكذا تؤخذ الصغيرة أى في الصغار في الجديد كما تؤخذ المريضة في المراض ، وفي البخارى في قصة أبى بكر رضى الله عنه حين قال في أهل الردة : والله لومنعونى عناقا كانوا يؤذونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، والعناق هى الصغيرة من الغنم مالم تجذع ، وصورة كون المأخوذ من الصغار بأن تموت الأمهات في أثناء الحول ، أو بأن يملك أربعين من صغار البقر والمعز فان واجبها ماله ستان ، ولا تؤخذ الأكلة للسنة بالأكل ولا الرقى وهى حديثه العهد بالنتاج لأنها من كرائم الأموال ، ولا حامل ثنیه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ، ونقل ابن الرفعة عن الأصحاب أن التى طرقها الفحل كالحامل ، لأن الغالب في البهائم العلق من مرة بخلاف آدميات ، فلو كانت ماشيته كلها كرائم طالبناء بواحدة منها بخلاف سلو كانت كلها حوامل لانطالبه بحامل ، لأن الأربعين فيها شاة والحامل شاتان ، كذا نقله الامام عن صاحب التقریب واستقصه ، نعم لورضى المالك بإعطائه الأكلة والحامل فانها تؤخذ منه ، وكذا الرقى ، وسميت بذلك لأنها ترقى ولدها ، وهذا الاسم يطلق عليها إلى خمسة عشر يوما من ولادتها . قال الأزهرى . وقال الجوهري إلى تمام شهرين والله أعلم . قال :

فصل والخيطان يزكيان زكاة الواحد بشراطسبعة : اذا كان المراح واحدا ، والمسرّج واحدا ، والراعى واحدا ، والفحل واحدا ، والمشرب واحدا ، وأخبار واحدا ، ووضع الحلب واحدا ، أعلم أن الخلطة على نوعين : أحدهما خلطة اشتراك ، وتسمى خلطة النسيوع ، والآخرها بها لا يجزى نصيب أحد الرجلين ، أو الرجال عن نصيب غيره ، والثاني خلطة الجوارب بن أربعين معينا يميزا عن مال غيره ، ولكن يجاوره بمجاورة المال الواحد على ما ذكره الشيخ ، والآخر من الخليطين أثر في الزكاة فيجعل مال الشخصين ، أو الأشخاص بمنزلة الشخص الواحد ، ثم الخلطة قد توجب الزكاة وإن كان عند الانفراد لا تجب كالوكان لوأحد عشر من شاة وأخر عشر من شاة غلظا وجبت شاة ، ولوأنفرد كل واحد لم يجب شيء ، وقد تغفل الخلطة الزكاة كرجلين خلطاً أربعين شاة بأربعين شاة يجب عليهما شاة ، ولوأنفردا وجب على كل واحد شاة ، وقد تكثر الخلطة الزكاة كما لوخلط مائة شاة وشاة مثلها فانها توجب على كل واحد شاة ونصف شاة ، ولوأنفرد كل واحد وجب عليه شاة ، اذا عرفت هذا فالأصل في خلطة الجوار قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين (١) فانهما يتراجعان بينهما بالسوية » رواه البخارى ، ثم خلطة الجوار لا بد فيها من شروط : أحدها الاتحاد في المراح يضم الميم وهو ما رأى المشاة لئلا يثنى الاتحاد في المسرج وهى المرعى ، ومنهم من يفسر المسرج بالمسكن التى تجتمع فيه قبل سوقها إلى المرعى ولا بد منه أيضا بالاتفاق كما قاله النووي في الروضة ، وكذا لا بد من

(١) حاشية : فلا بد من لأحد الخليطين ثلاثون من البقر والآخر أربعون فأخذ الساعى ما عرفرض المال فيهما يتراجعان على مقتضى الحساب .

حاشية : قال في شرح المذهب : « فرج » فيمن أخفى ماله ومنع الزكاة ثم ظهر عليه ، مذهبا أنه يؤخذ منه الزكاة ولا يؤخذ شطر ماله ، وبه قال مالك ، وقال الامام أحمد : تؤخذ منه الزكاة ونصف ماله تقوية له ، وهو قول قديم لنا .

الاتحاد في المهر من المهر إلى المهرى قاله النووي في شرح المهذب * الثالث الاتحاد في الرأى وفيه خلاف ، والأصح أنه يشترط ، ومعنى الاتحاد أن لا يختص أحدهم برأى ، ولا بأس بتعدد الرأى بلا خلاف * الرابع الاتحاد في الفعل ، وفيه خلاف أيضا ، والمذهب الذى قطع به الجمهور أنه يشترط وفى الحديث : « والخليطان مهما اجتماعا في الفعل والحوض والرأى » رواه الدارقطني نعم إسناده ضعيف ، والمراد بالفعل الجنس ، والشرط أن تكون مرحلة بين الماشية ، لا يختص واحد بفعل سواء كانت الفحول مشتركة ، أو لأحدهما ، أو مستعارة * الخامس الاتحاد في الشرب ، ويقال له المشرع أيضا بأن تشرب الماشية من نهر أو عين ، أو بئر ، أو حوض ، أو مياه متعددة بحيث لا يختص غنم واحد بالشرب من موضع درن غيره ، وقال في التتمة : ويشترط أيضا الاتحاد في الموضع الذى تجتمع فيه للسق ، والموضع الذى تنحى إليه إذا شربت ليشرب غيرها * السادس الاتحاد في الحلب ، وهذا ليس بشرط ، وكذا لا يشترط اتحاد الأبناء الذى تحلب فيه ، ولا خلط اللبن ، ولا نية الخلط على الصحيح المنصوص في الأربعة * السابع الاتحاد في الحلب بفتح اللام وهو مريض الحلب ، وحكى إسكانها ، وهذا هو الصحيح المنصوص والله أعلم * واعلم أنه يشترط مع ما ذكرناه كون المجموع نصابا ، فلو ملك زيد عشرين وآخر عشرين وخلطا وبني لأحدهما شاة بلاخلطة فلا زكاة أصلا ، ويشترط أيضا أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ، فلو كان أحدهما ذميا أو مكاتباً فلا زكاة ولا أثر للخلطة بل إن كان نصيب المسلم آخر نصاباً زكاه زكاة الانفراد والافلاشى عليه ، ويشترط أيضا دوام الخلطة في جميع السنة فلو فرقاً في شيء من ذلك تنقطع الخلطة وإن كان يسيراً ، نعم لو وقع التفريق اليسير بلانصد فلا يؤثر ويقع ذلك مغتفر ، نعم لو اطلعا عليه فأقرّا على ذلك ارتفعت الخلطة . واعلم أن الخلطة تؤثر في المواشى بلا خلاف ، وهل تؤثر في الفهار والزروع والقدن وأموال التجارة ؟ فيه قولان : أحدهما نعم لأن الارتفاق الحاصل في الماشية يحصل أيضا في هذه الأنواع وأيضا فعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يفرق بين مجتمع » الحديث وهو يتناول هذه الأنواع فيشترط في المعشرات اتحاد الناطور والأكار ، وهو العلاج والعمال والملقح وحفاظ والنهر والجريين وهو اليسير ، وفي غير ذلك اتحاد الحانوت والحارس والميزان والوزان والناقد والمنادى والمتقاضى . قال البندنجي والجال قاله النووي في شرح المهذب ، وإن كان في الثراهم ولكل واحد كيس فيتحدان في الصندوق ، وفي أمتعة التجارة بأن يكونا في مخزن واحد ولم يجز أحدهما عن الآخر في شيء مما سبق وحيث ثبت الخلطة والله أعلم . قال :

﴿ فصل * وأول نصاب الذهب عشرين مثقالا وفيه ربع العشر ، وهو نصف مثقال ، وفجازاد بنصابه ونصاب الورق مائتا درهم ، وفيها ربع العشر ، وهو خمسة دراهم ، وفيها زاد في حسابها ﴾ : زكاة الذهب والفضة ثمانية بالكتاب والسنة واجماع الأمة ، قال الله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم » ، والمراد بالكتزها ما لم تؤد زكاته ، وفي صحيح مسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفح من نار فأحى عليها في نار جهنم فكوى بها جبهته وجنبه وظهره كلما بردت أعيدت له » الحديث ، وحققا زكاتها ، وأما نصابها فذكره الشيخ ، وفي الحديث : « في الرقة ربع العشر » والرقة الفضة والذهب ، وادعى ابن المنذر أن الاجماع منعقد على أن نصاب الفضة مائتا درهم ،

وعلى أن نصاب الذهب عشرون مثقالا إذا بلغت قيمة الذهب مائتي درهم ، لأن الدينار كان في عهد رسول الله ﷺ بائتي عشر ونصف فقد ينحط سعره ، وقد يفلو أى هذا محل الاجماع ودون المائتين ، ولا فرق في ذلك بين المضروب وغيره كما مر ، والنقل لم يختلف قدره في الجاهلية ولا في الاسلام ، وأما الدرهم فهو ستة دراقع ، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ذهب ، وهذا التقدير على سبيل التحديد حتى لو نقص حبة أو بعض حبة فلازكاة وإن راج رواج النصاب التام أوزاد على التام لجودة نوعه ، ولو نقص في بعض الموازين وتم في بعضها ، فالصحيح أنه لازكاة وقطع به جماعة ، ويشترط أن يملك النصاب حولا كاملا ، وأن يكون الذهب والفضة خالصين فلازكاة في الغشوش منهما حتى يبلغ الخالص من الذهب عشرين مثقالا ، ومن أغصه مائتي درهم ، وحينئذ فتجب الزكاة وتخرج من الخالص ، ولو أخرج من الغشوش فالشرط أن يبلغ الخالص منهما قدر الواجب ، ولو أخرج خمسة مغشوشة عن مائتي درهم خالصة لم يحزته ، ولو ملك مائتي درهم مغشوشة فلا زكاة ، فإذا بلغت قدرا يكون الخالص قدر نصاب وجبت ، وإذا أخرج منها فيجب أن يكون المخرج فيه من الخالص قدر ربع العشر [وقوله] وما زاد فبصاياه [وقوله] بخلاف لزائم على العدا في المواشي حيث كانت الأوقاص (١) عفوا ، والفرق ضرر اشتراك في المواشي ، وهنا لاشتراك والله أعلم . قال :

(ولا تجب في الحلبي الملح زكاة) : هل تجب الزكاة في الحلبي المباح فيه قولان : أحدهما نعم فيه الزكاة لأن امرأة أنت النبي ﷺ وفي يدايتها سلسلتان غليظتان من ذهب فقال لها ﷺ : أقضين زكاة هذا ؟ فقالت لا ، فقال لها : أبصر لك أن يسورك الله بهما ، أو اقضيه . روى ابن أبي عمير ، نقلتهما وألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت هما لله ولرسوله . رواه أبو داود بإسناد صحيح . والثاني وهو لأظهر وهو الذي جرم به الشيخ أنه لا تجب لأنه معدة لاستعمال مباح فأشبهه أبو داود ابن الأبل والبقر . رواه مالك في الموطأ بإسناد الصحيح إلى ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما ، وكانت عائشة رضي الله عنها تحلى بنات أخوها أيتاما في حجرها فلا تخرج منها زكاة . وأوجب عن الحديث الأول بأن الحلبي كان في أول الاسلام محرما على النساء ، قاله القاضي أبو الطيب ، وكذا نقله البيهقي وغيره . وأوجب أيضا بأنه عليه الصلاة والسلام لم يحكم على الحلبي مطلقا بالوجوب إنما حكم على فرد خاص منه وهو قوله هذه لأنه كان فيه سرف بدليل قوله غليظتان ، ونحن نسلم أن ما به سرف يحرم له ، وتجب فيه الزكاة ، وفي هذا الحديث فائدة ، وهو قول أصحابنا الاصوليين : إن وقائع الأعدان لا تنعم ، ثم إذا وجبت الزكاة في الحلبي إما على القول الذي يوجب الزكاة ، أو بما فيه السرف كالحاج ، أو أوار الخمر الذي زنته مائتا دينار ، أو اختلفت قيمته ووزنه بأن كان وزنه مائتين وقيمته ثلثمائة اعتبرت القيمة على الصبيح فسلم للفقراء نصيبهم منه . شاعا . ثم يشترط فيه أنهم إن أراد . وقيل يجوز أن يعطهم خمسة دراهم [وقوله في الحلبي المباح] احترازه عن المحرم فإنه تسب فيه الزكاة الاجماع ، قال السري ، من ذلك ما هو محرم لعينه كالأواني والملاقي والمجمر والمكاحل

(١) قوله الاوقاص أى القدر الزائد ، أى على الأنفة في المواشي من خمسة وعشرين مثقالا إلى ستين مثقالا عني عما بينهما ، وكذا العم والبقر فلا يقال وجب ربع بهر ، لأنه مائة شاة ، وما عني شريك المالك برقم درهم مثلا شاة أخرى معلوم ،

ونحو ذلك من النهب أو الفضة على ما مر في الأواني ، أو كان محرماً بالقصد بأن يقصد الرجل بحلي النساء الذي يملكه كالسوار والخلخال والطورق أن يلبسه ، أو يلبسه لغيره ، أو قصدت المرأة بحلي الرجل كالسيف ونحوه أن تلبسه ، أو تلبسه جواربها ، أو غيرها من النساء ، أو أعد الرجل حلي الرجال لنفسه وجواربها ، أو أعدت المرأة حلي النساء لزوجها أو لغيرها ، فكل ذلك حرام ، ويجب فيه الزكاة ، ولو اتخذ حلياً وقصد كثره فقط فللذهب الذي قطع به الجهور وجوب الزكاة فيه ، وإن قصد إجارته لمن له استعماله فلا زكاة فيه على الأصح كما لو اتخذ لغيره ، والاعتبار بقصد الأجرة كأجر الموامل من البقر والإبل * وإعلم أن حكم القصد الطارئ كالقارن في جميع ما ذكرناه ، فلو اتخذ قاصداً استعمالاً محرماً ، ثم غير قصده إلى مباح بطل حكمه ، فلو عاد القصد المحرم ابتداء الحول ، وكذا لو قصد الكثر ابتداء الحول ، وكذا نظرته ، وإذا قلنا لازكاة في الحلي فانكسر فله أسوال : أحدها أن ينكسر بحيث لا يعم الاستعمال فلا تأثر لا ينكساره * الثانية أن يمتنع الاستعمال ويحتاج إلى سبك وصوغ ، فهذا يجب الزكاة فيه ، وأول حوله من الانكسار * الحللة الثالثة أن يمتنع استعماله إلا أنه لا يحتاج إلى صوغ ، ويقبل الإصلاح بالأخام ، فإن قصد * ماله تبرأ ، أو دراهم أو قصد كثره انعقد الحول عليه من يوم الانكسار ، وإن تصد إصلاحه فلا تجب الزكاة على الصحيح لدوام صورة الحلي وقصد الإصلاح وإن لم يقصد شيئاً فله صحيح وجوب زكاة والله أعلم .

(فرع) يجوز للنساء لبس أنواع الحلي من الذهب والفضة كالطورق والسوار والخلخال والتعاويذ وهي الخرز . وفي جواز اتخاذهن المال من الذهب والفضة خلاف ، والصحيح الحول ، وقيل لا للإسراف ، وقد تقدم في جواب الحديث أن ما فيه سرف * لم يلبسه ، فكيف يتركون التعرير هناك ويتركون الحوازي ؟ وقد يقال بأن السرف امر نسبي ، وفي جواز التحلي بالدرهم والدينار المشقوبة التي تحمل في القلادة وجهان : أحدهما في أصل الرخصة التحريم . وقال في شرح المهذب في باب ما يجوز لبسه : صحح الرافعي أن ذلك لا يجوز ، وليس الأمر كما قاله ، بل لأصح الحوازي . قال الأسناني : وما في الرخصة سهو ، وحكاية الخلاف مجموع ، إن يجوز لبس ذلك للنساء قطعاً بلا كراهة وصرح به في البحر ، والله أعلم . قل :

« قل * ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق قدرها ألف وستمائة رطل البعدي وثمانمائة رطل البعدي » في الصحيحين : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، وفي رواية لمسلم : « ليس في حب ولا ثمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » زاد ابن حبان في صحيحه بأسناد متصل ، والوسق - ثوب صاع ، والاعتبار بمكبل المدينة . قال الحنطلي : وقدرها مئو وزن ألف وستمائة رطل البعدي ، لأن الوسق ستون صاعاً ، وتل ابن المسر الاجماع على ذلك فيكون الخمسة لأوسق ثمانية صاع ، والاصح أربعة أمداد : وذلك ألف ومائتا مد ، والمدة رطل ، وثلاث ميسكن . أصل ما ذكره الشيخ وهو أن وستمائة رطل ، وإنما قدر بالبعدي لأنه الرطل الشرعي ، وربما بالمشقي ثمانية وستة وأربعون رطلاً وثلاث رطل ، وهذا تعريض على ما يقوله الرافعي : إن رطله بحد ذاته مائة وثلاثون درهماً ، وما عند النوري فطل بعداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، فهي - كما تكون الأوسق ثمانية وأربعين رطلاً وستة أسباع رطل كما قاله في الشهاج ، وأما في أربعة دنانير : إنما بالمشقي ثمانية وأربعين رطلاً وستة رطل وثلاث ميسكن . وسعها وثنية . والله أعلم .

الأوسق بالكيل على الصحيح لا بالوزن ، وإنما قلدوا ذلك بالوزن استظهارا ، وهمل ذلك على سبيل التحديد أو التقريب ، قال النووي في أمثل الروضة : الأصح عند الأكثرين أنه تحديد ، وقيل قريب ، وصحح في شرح مسلم وفي كتاب الظاهر من شرح المذهب عكس ذلك ، وقال الصحيح أنه قريب ، والثاني أنه تحديد ، وكذا صححه في كتابه رموس المسائل ، وعمله بأنه مجتهد فيه ، وأعلم أن الاعتبار في ذلك المقدار في الرطب إذا صار تمرا جافا ، وفي العنب إذا صار زينا ، هذا إذا تم أو تذب ولا أخذت الزكاة منهما في حال كونهما رطبا وهنبا ، لأن ذلك هو أكمل أحوالهما فلا اعتبار به ، أما في الحبوب فوقت الإخراج حال تصفيتها من تبنا وقشرها إلا إذا كان يتدر فيه ويؤكل معه كالقرفة تلعن مع قشرها غالبا فيدخل العشر في الحساب لأنه طعام وإن كان يزال تنعا كما يزال قشر الحنطة وفي دخول القشرة السفلى من الفول وجهان : المذهب أنها لا تدخل في الحساب كذا نقله الرافعي عن صاحب العدة وأقره وتبعه في الروضة ، لكن قال النووي في شرح المذهب بعد نقله أنه غريب [وقول الشيخ وفيما زاد فصاحبه] يعني الزائد على النصاب يجب الزكاة فيه كالنقد والله أعلم (فرج) غلة القرية وثمار البستان الموقوفين على المساجد والمدارس أو المدارس ، أو على القناطر ، أو على الفقراء ، أو على المساكين لا زكاة فيها إذ ليس لهما مالك معين ، وهذا هو الصحيح ، بل المذهب انتهى قطع به الجمهور ، وأما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة كما إذا وقف نخل بستان فأثمرت خمسة أوسق ، ثم لو وقف أربعين شاة على جماعة معينين ، فإن قلنا الملك في الموقوف لا ينتقل فلا زكاة ، وإن قلنا يملكونه فلا زكاة أيضا على الصحيح لضعف ملكهم والله أعلم . قال : ﴿ وفيها إن سقيت بماء السماء أو السيلح العشر ، وإن سقيت بغيرها ، أو غربت نصف العشر ﴾ : يجب فيما سقى بماء السماء ونحوه كالثلج والسيح وهو الماء الجاري على وجه الأرض بسبب سد النهر العظيم من الزرع والثمار العشر ، وكذا البعل وهو الذي يشرب من النهر يعروقه لقربه من الماء ، وأما ما يشرب بالوانسح رهي ما يستقي عليها من الحيوانات ، أو بالواليب ، أو اشتراه ، أو أسماه بالفرج وهو البوال الكبير فثمة نصف العشر ، والتمني من جهة الفرق عدم المؤنة في الأول وحصول المؤنة في الثاني والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « فمأسقت السماء والعيون أو كان عثرا بالعشر وفيما يسقى بالنضح نصف العشر » روى البخاري ، وفي مسلم : « فيما سقت الأنهار والعيون العشر وفيما سقى بالساقية نصف العشر » ، ورواية أبي داود : « في البعل العشر » ، واعتد الإجماع على ما ذكرناه ، وله الذهبى وغيره ، والمنزلة بينين مهملة وناه منانة مفتوحة وواه مهملة هي التي لا يشرب إلا من المطر بأن تحفر حفرة يشرب فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر ، ونسج تلك الحفرة عاثورا ، لأن المرء يتعر فيها إذا لم يشربها ، ولو سقيت الثمار والزروع بما يورث العشر ، وبما يوجب نصف العشر على السواء حسب ذمة أرباع العشر عملا بالتقسيم ، وإن غلب أحداهما فيقسط أيضا على الأظهر ، وإن جهل الأمر نهر يسر بما سقى أكثر جعلناه نصفين ، لأن الأرض في كل واحد عدم الزيادة على صاحبه ، وحينئذ فيجب ثلاثة أرباع العشر ، ولودنا أن أحدهما أكثر وجعلنا عنه فقد تحققنا أن الواجب ينقص عن العشر ويؤيد على نصف العشر فيأخذ قدر اليقين إلى أن يقين الحال . قال الماوردي : قال :

﴿ فصل في عقود التجارة عند انحلول بما اشترت به ، ويخرج من ذلك ربع العشر ﴾ : قد

علمت أن النصاب والحول معتبران في زكاة التجارة ، وهذا لاختلاف في شرائطه لعموم الأخبار ،
لكن في وقت الاعتبار في الحول خلاف : الصحيح أن الاعتبار بآخر الحول ، لأن الوجوب يتعلق
بالقيمة لا بالعين ، وتقوم العروض في كل لحظة يشق ويخرج إلى مداومة الأسواق ومراقبة ذلك
فاعتبر وقت الوجوب وهو آخر الحول ، وقيل يعتبر بجميعه ، وقيل بطريقه ، فعلى الصحيح أن كان
مال التجارة اشتراه بدراهم أو دنانير وكان النقد نصابا فقوم به في آخر الحول ، فإن بلغت قيمته نصابا
زكاة والا فلا وإن كان رأس المال قد اذ ولكن دون النصاب قوم بالنقد أيضا على الصحيح ، وهذا
ينطبق على كلام الشيخ بما اشترت به سواء كان ثمن مال التجارة نصابا أم لا ، أما لو كان رأس
المال عرضا بأن ملك مال التجارة بعرض للقيمة أو غيره فيقوم بنصاب نقد البلد من الدراهم أو
الدنانير ، فإن بلغ به نصابا زكاة والا فلا ، وإن كان يبلغ بثمنه نصابا ، وإن كان في البلد نقدان متساويان
فإن بلغ بأحدهما قوم به ، وإن بلغ بهما فالصحيح أن المالك يتخير فيقوم بما شاء منهما ، وقيل
يراعى الأغلب للسكين ، والنقد هو المضروب من الذهب والفضة ، ولو ملك مال التجارة بنقد وغيره
من العروض فما قابل الدراهم قوم بها ، وما قابل العروعر ، قوم بنقد البلد ، ولو لم يعلم ما اشتراه به
قوم بنقد البلد . قاله الروياني في البحر . هذا ما يتعلق بآخر الحول ، أما ابتداء الحول فينظر في
رأس المال إن كان قد اذ وهو نصاب بأن اشترى بمائتي درهم أو عشرين دينار مال تجارة ، فابتداء
الحول من حين ملك النصاب ، وبينى حول التجارة على حول النصاب ، وهذا إذا اشترى
بعين النصاب ، أما إذا اشترى بنصاب في النعمة ثم فقده في ثمنه فيقطع حول التند ، ويتبدى حول
التجارة من وقت الشراء ، وإن كان رأس المال دراهم أو دنانير إلا أنها دون النصاب ، فابتداء
الحول من حين ملك عرض التجارة ، هذا كله إذا ملك مال التجارة بنقد ، أما إذا ملكه بغير
نقد فينظر إن ملكه بعرض لازكاة فيه كالإياب والعميد ، فابتداء الحول من وقت ملك التجارة ،
وإن كان رأس مال التجارة مما تجب فيه الزكاة بأن ملك مال التجارة بنصب من السائمة ، فقيل
يبنى على حول الماشية كما لو ملك بنصاب من الدراهم أو الدنانير ، والصحيح الذي قطع به الجمهور
أن حول الماشية يقطع ، ويتبدى حول التجارة من حين ملك مال التجارة لاختلاف زكاة
الماشية والتجارة قلنا ووقتا بخلاف زكاة النقد مع التجارة .

(فرع) إذا فرعنا على الظاهر أن الاعتبار بآخر الحول لجميع العروض أثناء الحول بنقد وهو
دون النصاب ثم اشترى به سلعة فالصحيح أنه يقطع الحول ويتبدى حول التجارة من حين اشتراها
لأن النقصان عن النصاب قد تحقق بالتضيض ، وهو الثمن المستحصل ، وأما قبل ذلك فإن
القصاص كان مظنونا ، وقيل لا يقطع الحول كما لو بدل سلعة فأنقصت عن النصاب فإن الحول لا يتقطع
على الصحيح لأن المبادلة معدودة من التجارة والله أعلم .

وما استخرج من معادن الذهب ، والفضة يخرج منه ربح الشرف في المال : المعادن جمع
معين بفتح الميم وكسر الدال ، وهو اسم للسكان الذي خلق الله تعالى فيه البواهر من الذهب
والفضة والديد والنحاس ونحو ذلك ، وسمى بذلك لأنه لا يمتنع فيه ربح ، وقيل عند المكان إذا
أعلاه به ، وسمي جنانا عن : قال النووي ، وقد اجتمع الأمة على رجوب الزكاة في المعدن ، ولا زكاة
في المعدن : الذهب والفضة هذا هو الذهب الذي قطع به المتأخر ، وقيل نحو ذلك في المعدن : كالحديد

تأزمه نفقته من المسلمين ، وبالجملة فالأصح أنها تجب عليه لأجل عبده المسلم ، وفي وقت وجوبها أقوال
أظهرها ونص عليه الشافعي في الجديد أنها تجب بغروب الشمس لأنها مضافة إلى الفطر كما مر في لفظ
الحديث ، والثاني أنها تجب بطول فجر يوم العيد لأنها قرينة تتعلق بالعيد فلا تقدم عليه كالأضحية ،
والثالث تتعلق بالأمرين فالملك عبدا بعد الغروب فلا تجب فطرته على المشتري على القول الأظهر
وكذا لو ولد له ولد بعد الغروب أو تزوج فلا فطرة عليه لعدم ادراك وقت الوجوب والله أعلم * قال :
﴿ ووجود الفضل عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم ، ويزكي عن نفسه وعن تأزمه نفقته من
المسلمين ﴾ : هذا هو السبب الثالث لوجوب زكاة الفطر وهو اليسار ، فالمعسر لا زكاة عليه قال ابن
المنذر بالإجماع ، ولا بد من معرفة المعسر ، وهو كل من لم يفضل عن قوته وقوت من تأزمه نفقته آدميا
كان أو غيره ليله العيد ويومه ما يخرج في الفطرة فهو معسر ، وهل يشترط كون الصاع المخرج فاضلا
عن مسكنه وخادمه الذي يحتاج إليه للخدمة : فيه وجهان في الروضة بلاترجيح ، ورجح الرافعي في
المحرر والشرح الصغير : أنه يشترط ذلك ، وكذا صححه النووي في المنهاج ، وشرح المذهب وكذا
يشترط أن يكون الصاع المخرج فاضلا عما ذكرنا ، وعن دست ثوب يليق به صرح به الإمام والمتولى
والنووي في نكت التنبيه ، وهل يمنع الدين وجوب الفطرة ليس في الشرح الكبير والروضة ترجيح
بل نقلا عن إمام الحرمين الاتفاق على أنه يمنع وجوبها كما أن الحاجة إلى نفقة القريب تمنع وجوبها
الا أن الرافعي في الشرح الصغير رجح أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر كما لا يمنع وجوب زكاة
المال . هل : وفي كلام الشافعي والأصحاب ما يدل على أن الدين لا يمنع الوجوب ، لكن رجح صاحب
الحوى الصغير : أن الدين يمنع الوجوب وبه جزم النووي في نكت التنبيه ، وقوله عن الأصحاب
[وقول الشيخ وعمن تأزمه نفقته] * اعلم أن الجهات التي تتحمل زكاة الفطر ثلاثة . الملك ، والكساح
والقراية : فمن تأزمه نفقته بسبب منها تأزمه فطرة المنفق عليه ، ويستثنى من ذلك مسائل تأزمه نفقة
ذلك الشخص ، ولا تجب فطرته : منها الابن تأزمه نفقة زوجة أبيه ، وفي وجوب زكاة الفطر عليه
بسببها وجهان : أحدهما عند الغزالي في جماعة أنها تجب عليه كالتفقة ، وأصحهما عند البغوي وغيره
لا تجب وصححه النووي في زيادة الروضة ، وصححناه في المحرر والمهاج ، ويجزى الوجهان في مسئلة
الأب ، ومنها لو كان للأب ابن بالغ والولد في نفقة أبيه . فوجد قوت الولد يوم العيد وليته لم تجب
فطرته على الأب ، وكذا الابن الصغير إذا كانت للسائلة محاطا كالكبير ، ومنها القريب الكافر
الذي تجب نفقته ، ركنا العبد الكافر والأمة الكافرة تجب نفقتهم دون هملتهم . وكذا زوجته
الكافرة ، وعن هؤلاء احتز الشيخ بقوله من المسلمين ، ومنزلة زوجة المعسر أو العبد إذا كانت
موسرة فإن نفقتهم مسقرة في ذمته ، ولا تجب هملتهم بل تجب عايلها على الأصح عند لرفعي خالفه
النووي فصحح عدم الوجوب ، وكذا الأمة المروجة بعد أو معسر تجب هملتها على سيدها على
الأصح دون نفقتها فانها واجبة على الزوج ، ومنها إذا كان له عبد لاملأ له غيره بعد فطره يوم العيد
وبنياته وبعد صاع يخرج من هملته نفسه ، ولنا بالصحيح أنه في هذه الصورة أنه يبدأ بنفسه : حكى
الإمام فيه ثلاثة أوجه : الأصح أنه إن كان محتاجا إليه لخدمته فهو كسائر الأموال ، والثاني يباع منه
بقدر الفطرة ، والثالث لا تجب الزكاة أصلا ، فعلى الصحيح في معنى خدمته خدته من تأزمه خدمته
من قريب وزوجه ، ولو كان محتاجا إلى العبد لخدمته في أرضه أو ماشيته فإن الفطرة بحر . قال النووي

في شرح المذهب ، وأطلق في التهاج ولم يذكر التقيد بالخلمة والله أعلم * قال :

﴿ فيخرج صاعا من قوت بلده وقدره خمسة أرطال وثلاث بالعراق ﴾ : من وجبت عليه ركة الفطر يلزمه أن يخرج صاعا من قوته لحديث ابن عمر المتقدم ، وهو خمسة أرطال وثلاث بالعراق ووزنه ستائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم ، وهذا عند الرافعي لأنه يقول إن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما ، وقال النووي إن الرطل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم : فعلى ما صححه النووي يكون الصاع ستائة وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم والاعتبار في الصاع بالكيل ، وإنما قدر العلماء الصاع بالوزن استظهارا . قال النووي : قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال فإن الصاع المخرج به في زمنه عليه الصلاة والسلام مكيل معروف ، ويختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالنرة والجص وغيرها . فالصواب الاعتماد على الكيل دون الوزن : فالواجب أن يخرج صاع معابر الصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله ﷺ فمن لم يجد وجب عليه أن يخرج قدرا يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا التقدير بخمسة أرطال وثلاث قيرب وقال جماعة من العلماء أنه تدبر أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين والله أعلم * إذا عرفت هذا فكل ما يجب فيه العشر فهو صالح لإخراج الفطرة منه : هذا هو المذهب المشهور ، وفي قول لا يجوز الجص والحدس ويجزئ الأقط على الصحيح ، وقال النووي : ينبغي القطع بجواز لهجة الحديث فيه ، والأصح أن الجبن واللبن في معناه ، وهذا فيمن ذلك قوته ، والا فلا يجزئ ، ولا خلاف أنه لا يجزئ السمن ولا الجبن المزوج الزبد ولا يجزئ التبن ولا لحم الصيد وإن كان يقتات بهما في بعض الجزار لأن النص ورد في بعض المعشرات وقسنا عليه الباقي بجماع الاقتيات . واعلم أن شرط المخرج أن لا يكون مسوسا ولا مهيأ كائذي لحقه ماء أو فداوة الأرض ونحو ذلك كالتيق المتبر اللون والرائحة ، وكذا المدود ، وشرط المخرج أن يكون حيا فلا تجزئ القيمة بلا خلاف ، وكذا لا يجزئ الميت ولا السويق ولا الخبز لأن الحب يصلح لما يصلح له هذه الثلاثة وهو مورد النص فلا يصح إلحاق هذه الأمور بالحب لهما ليست في معنى الحب فاعرفه ، ثم الواجب غالب قوت بلده لأن نفوس الفقراء متشوفة إليه ، وقيل الواجب قوت نفسه : فعلى الصحيح وهو أن الواجب غالب قوت البلد لو كانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها أخرجه ما شاء ، وقيل يجب الأعلى احتياطا ، ثم ما المراد بالصالب : قال في أصل الروضة قال الغزالي في الوسيط : المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لأني جع السنة ، وقال في الوبيز : غالب قوت البلد يوم الفطر والله أعلم * وما في الوسيط صرح به صاحب النخا ، وكلام شرح المذهب قال الاستاذي : يقتضى أن المراد بقوت البلد إنما هو في وقت من الأوقات قال شافعي له ، وصورة مسألة شرح المذهب التي ذكرها الاستاذي فيها إذا كانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها ولو كانوا يقتاتون قمحا مخلوطا بشعير أو بذرة أو بحمص ونحو ذلك ، فإن كان على السواء تخير بالواجب الإخراج من الأكثر ، ويحرم تأخير الزكاة عن يوم العيد ، ويستحب إخراجها قبل صلاة العيد ويجوز تججيلها من أول رمضان والله أعلم .

(فريم) لو أخرجه من ماله فطرة ولده الصغير جاز وإن كان الصغير غنيا غلبه استقلاله بملكه عما كان عليه ثم أخرج عنه ، وأبلى في معنى الأب ، وهذا بخلاف لو ولد الصغير ماله لا يخرج عنه إلا بذته كالأجنبي : نعم لو كان ابن الكبير مجنونا جاز أن يخرج عنه لأنه لا يمكن أن يملكه لأنه كالصغير *

واعلم أن التقيد بالوالد يخرج الوصي والقيم فانه لا يجوز أن يخرج عن من ماله الا بذن القاضي : كذا جزم به النووي في شرح المهذب لأن اتحاد الموجب والقابض يختص بالأب والجدة ، والا فضل صرف القطرة الى آثاره الذين لا تزمه فقتهم ، والاولى أن يبدأ بذى الرحم المحرم كالاخوات والاخوة : والأعمام والأخوال ، ويقدم الأقرب فالأقرب ثم القرابة الذين ليسوا بمحرمين عليه كأولاد النعم والخال ثم الجار والله أعلم * قال :

﴿ فصل * ويندفع الزكاة الى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه بقوله سبحانه انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والعاملين وفي سبيل الله وابن السبيل ، أو الى من يوجد منهم ﴾ : قد علمت الأموال التي تجب فيها الزكاة وقدر الزكاة وهذا الفصل معقود لمن يستحقها فإن دفع زكاته لغير مستحقها لفقد الشروط المعبرة لم تبرا ذمته منها ، والمستحقون لها هم الأصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن العظيم وهم ثمانية : الصنف الأول : الفقراء ، وحد الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب أوله مال أو كسب ولكن لا يقع موقعا من حاجته كمن يحتاج الى عشرة مثالا ولا يملك الادرهين ، وهذا لا يسلبه اسم الفقر ، وكذا ملك الثمار التي يسكنها بالنوب التي يتجمل به لا يسلبه اسم الفقر ، وكذا العبد الذي يخدمه . قال ابن كعب ولو كان له مال على مسافة القصير يجوز له الأخذ الى أن يصل الى ماله ، ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته الى حلول الدين ، ولو قدر على الكسب فلا يعطى لقوله عليه الصلاة والسلام « لاحظ فيها لنفى » ولاندى مرة سوى « وهي القوة » وفي رواية « ولاندى قوة مكاسب » ولو قدر على الكسب الا أنه مشتغل بالعلوم الشرعية ولو أقل على الكسب لاقطع عن التحصيل حلت له الزكاة على الصحيح المعروف ، وقيل لا يعطى مطلقا ويكنسب ، وقيل أن كان نجيا رجي تقفه ونفعه استحقق والا فلا ، وكثيرا ما يسكن المدارس من لا تأتي منه التحصيل بل هو معطل نفسه : فهذا لا يعطى بخلاف ولو كان مقلدا على العبادة ، لكن الكسب يمنعه عنها وعن أوراده التي استغرق بها الوقت : فهذا لا تحل له الزكاة لان الاستثناء عن الناس أولى * واعلم أن الفقير المكفي بنفقة من تزمه نفقته ، وكذا الزوجة المكفية بنفقة زوجها لا يعطيان كما لو وقف على الفقراء أو وصى لهم فانهما لا يعطيان : هذا هو الصحيح ، ونحن الخلاف في مسألة القريب اذا أعطاه غير من تزمه النفقة من سهم الفقراء أو المساكين : أما من تزمه النفقة فلا يجوز له دفعها اليه قطعا لانه بذلك يدفع عن نفسه النفقة فترجع فائدة ذلك اليه والله أعلم *.

الصف الثاني : المساكين الآية ، والمسكين هو الذي يملك ما يقع موقفا من كفايته ولا يكفيه بأن كان مثالا محتاجا الى -شرة وعنده سبعة ، وكذا من يقدر أن يكتسب كذلك حتى لو كان رجوا أو كان معه رأس مال تجارة ، وهو الصاب جازله أن يأخذ ووجب عليه أن يدفع زكاة رأس ماله نظرا الى الجائنين * واعلم أن المشرب من قولنا يقع موقعا من كفايته المطعم والمشرب والابس ، وسائر الابد له منه على ما يليق بالحل من غير اسراف ولا تقير . قلت قد كثر الجهل بين الناس لاسيما في التجار الذين قد شغفوا بتحصيل هذه المزية للذ بأكل الطيب ولبس النعم ، والتمتع بالنساء الحسن والسراى الى غير ذلك ، وبقى لهم كثرة ألم عظيمة في قلوبهم لا رازل من المتصوفة الذين قد اشتهر عنهم أنهم من أهل الصلاح المقتطين لعبادة ربهم قد اتخذ كل منهم زاوية أو مكانا

يظهر فيه نوعا من الذكر ، وقد لف عليهم من له زى القوم وربما اتقى أحدهم الى أحد رجال القوم كالأجدية والقادرية ، وقد كذبوا في الإنهاء ، فهؤلاء لا يستحقون شيئا من الزكوات ، ولا يحل دفع الزكاة اليهم ، ومن دفعها اليهم لم يقع الموقع وهي باقية في ذمته ، وأما بقية الطوائف وهم كثيرون كالقننرية والحيمرية فهم أيضا على اختلاف فرقهم فيهم الحلولية والملحدة ، وهم أكفر من اليهود والصارى فمن دفع اليهم شيئا من الزكوات أو من التطوعات فهو عاص بذلك ، ثم يلحقه بذلك من الله العقوبة ان شاء ، ويجب على كل من يقدر على الإنكار أن ينكر عليهم ، وأنهم متعلق بالحكام الذين جعلهم الله تعالى في مناصبهم لظهار الحق ، وقع الباطل وإماتة ملجاء رسول الله ﷺ بإماتته والله أعلم .

(فرع) الصغير اذا لم يكن له من ينفق عليه ، قليل لا يعطى لاستغناؤه بمال يتامى من الغنيمة والأصح أنه يعطى فيدفع الى قيمه لأنه قد لا يكون في فقته غيره ولا يستحق سهم يتامى لأن أباه فقير * قلت أمر الغنيمة في زماننا هذا قد تعطل في بعض النواحي لجور الحكام فبني القطع بجواز إعطاء اليتيم الا أن يكون شريفا فلا يعطى ، وإن منع من خمس الخمس على الصحيح والله أعلم .

الصف الثالث : العامل ، وهو الذى استعمله الامام على أخذ الزكوات ليدفعها الى مستحقها كما أمره الله تعالى ، فيجوز له أخذ الزكاة بشرطه لأنه من جملة الأصناف في الآية الكريمة ، ولاحق للسلطان في زكاة ولا لوالى الاقليم ، وكذا القاضى بل رزقهم اذا بطقوا من خمس الخمس المرصد لمصالح العامة ، ومن شرط العادل أن يكون قتيها في باب الزكاة حتى يعرف ما يجب من المال ، وقدر الواجب ، والمستحق من غيره وأن يكون أميناً حراً ، لأنها ولاية فلا يجوز أن يكون العامل مملوكا ولا فاسقا كشرية الخمر ، والمكسبة وأخوان الظلمة : قاتل الله من أهدر دين الله الذى شرعه لنفسه وأرسل به رسوله ، وأزله كتابه ، ويشترط أن يكون مسلما قوله تعالى [لا تتخذوا طائفة من دونكم] وقال عمر رضى الله عنه « لا تأمنوهم ، وقسوتهم الله ولا تقر بومهم ، وقد أبعدهم الله » وقد ذكرت في كلام عمر ، وماسببه في كتابي « فقه النفوس » وهو مما لا يستغنى عنه ، وقال الماوردى اذا عين له الامام شيئا يأخذه لم يشترط الاسلام . قال النووي ، وفي ذلك نظر * قلت وماله الماورى ضعيف جدا ولم يذكره فيما أعلم غيره ، وكيف يقول بذلك حتى يكون للكافر على المسلم سبيل ، وقد قال الله تعالى [ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا] لاسيما في زماننا هذا الفاسد ، وقد رأيت بعض الظلمة ، قنسلط بعض أهل القسمة على أخذ شيء بالباطل من مسلم فأوقفه موقف الذلة والصغار ، فالصواب الجزم بهم جواز ذلك ولا خلاف أن ما يصنع هؤلاء الأمراء من ترتيب ديوان ذمى الى أمثاله يضبطه ماله وينسحب على الفلاحين وغيرهم فانه لا يجوز لأن الله تعالى قد فسقهم فمن اتهمهم ، فقد خالف الله ورسوله ، وقد وثق عن حقنه الله تعالى والله أعلم .

الصف الرابع : المؤلفة ذابوهم الآية الكريمة . ينى عند الحاجة اليهم ذبهم لاسيما قلوبهم . والمؤلفة قلوبهم ضربان : مسلمون ، وكفار لا يعطى الكافر من الزكاة بخلاف الكفرهم ، وه . يعطون من خمس الخمس . قيل نعم لأنه مرصد للمصالح ، هذا ما فيها ، والاصح أنهم لا يعطون شيئا البتة لزيارتهم تعالى فداء عن الاسلام وأهلهم عن تألف الكفار ، والنبي ﷺ إنما أمرناهم بين كان الاسلام ضيقا ، وقزال ذلك والله أعلم .

وأما مؤلفة الاسلام فمستنف دخلوا في الاسلام ويتهم ضعيفة فيعطون تألفا ليثبتوا ، وصنف آخر لم شرف في قومه فطلب بتأليفهم اسلام فظايرهم ، وصنف ان أعطوا جاهدا من يلهم أو يقبضوا الزكاة من مانعها ، والمذهب أنهم يعطون والله أعلم *

المصنف الخامس : الرقاب للآية الكريمة ، وهم المكاتبون لان غيرهم من الأرقاء لا يملكون فيدفع اليهم ما يعينهم على العتق بشرط أن لا يكون معه ما يفي بنجومه ، ويشترط كون الكتابة صحيحة ، ويجوز صرف الزكاة اليهم قبل حلول النجم على الأصح ولا يجوز صرف ذلك الى سيده الا باذن المكاتب لكن ان دفع الى السيد سقط عن المكاتب بقدر المصروف الى السيد لان من أدّى دين غيره بغير إذنه برئت ذمته والله أعلم .

المصنف السادس : الفارمون للآية الكريمة ، والديون على ثلاثة أضرب : الاول الدين الذي لزمه مصلحة نفسه فيعطى من الزكاة ما يقضى به دينه ان كان دينه في غير معصية ، والاسراف في النفقة حرام ذكره الرامى هنا وتبعه النووي وقال في باب الخجرانه مباح ويشترط أن لا يكون عنده ما يقضى منه دينه فلو وجد ما يقضى منه من قد أعرض فلا يعطى على الأظهر لقدرة على الوفاء ، ولو وجد ما يقضى بعض الدين أعطى البقية ، ولو كان يقدر على الاكتساب فالأصح أنه يعطى لأنه لا يقدر على الوفاء الا بعد زمن ، وفيه ضمير له ولصاحب الدين ، وهل يشترط أن يكون الدين حالا فيه خلاف صحح ايرافى أنه لا يشترط حوله ، وصحح النووي اشتراط الحول في الضرب الثاني الدين الذي لزمه لاصلاح ذات الدين يعني تامين طائفتان أو شخصان أو خاف من ذلك فاستدان طلبا للاصلاح وإسكان القمان وذلك بأن تخارى طائفتان في قتل ولم يظهر القاتل فتحمل الهبة لذلك قضى دينه من سهم الفارم ان كان فقيرا أو غنيا بقار قطعا ، وكذا بغير وض ، وكذا ان كان غنيا بنقد على الصحيح . الضرب الثالث الدين الذي لزمه ضمان وله أحوال . أحدها أن يكون الضامن والمضمون عنه معسرين فيعطى الضامن ما يقضى به الدين . الحالة الثانية أن يكونا موسرين فلا يعطى . الحالة الثالثة أن يكون المضمون عنه موسرا والضامن معسرا فان ضمن بإذنه لم يعط وأبى ضمن بغير إذنه أعطى على الصحيح لانه لا يرجع عليه . الحالة الرابعة أن يكون المضمون عنه معسرا فيعطى المضمون منه ولا يعطى الضامن على الأصح * راعى أنه إنما يعطى الفارم عند بقائه الدين فأما اذا أداه من ماله فلا يعطى لأنه لم يبق غارما وكذا لو بذل ماله ابتداء لم يعط لأنه ليس بفارم والله أعلم .

(نوم) ر - شخص عليه دين فقال للدين ادفع لي عن زكائك حتى أقضيك دينك فله أجره من الزكاة ولا يلزم المدين الدفع اليه حين دينه ، ولو قال لصاحب الدين اقض ما عليك لأردّه عليك من زكائك فله من صحت له ، ولا يلزم رده غلوا فاعليه وشرط أن يقضه ذلك عن دينه لم يجزئه ولا يصح قضاؤه به ، ونحوه بلا شرط جائز ولو كان عليه دين فقال له عليه عن زكائى لا يجزئه على الصحيح حتى يرضى ثم يردّه له ، وقيل يجزئه لو كان رديعة ولو كان له عند غير حطة ودية فقال كل نفسك كذا وكذا ونوى زكاة غنى أجره عن الزكاة وجها . وجه المدح أن المالك لو كلفه فلو كان الفقير وكبلا شراء باشتراه وقبضه ذل الموكب خذ لنفسك ونواه من الزكاة أجره ولا يحتاج اليه وكيله والله أعلم .

أعنت الساج : في سبل الله للآية الكريمة . هم الفزاة الذين لا رزق لهم في الدنيا ، وأصحاب النية

يسمون المرتزقة ولا يصرف شيء من الصدقات الى العزاة المرتزقة كما لا يصرف شيء من النية الى المتطوعة ، ولو عدم النية لم يطر المرتزقة من الصدقات في الأصح والله أعلم .
 الصنف الثامن : ابن السبيل للآية الكريمة وهو المسافر ، وسعى به للكرمة السبيل وهو الطريق ، ويشترط أن لا يكون سفره معصية فيعطى في سفر الطاعة قطعا وكذا في المنابح كطلب الضالة على الصحيح ، ويشترط أن لا يكون معه ما يحتاج اليه فيعطى من لاملاله أصلا وكذا من له مال في غير البلد المستقل منه والله أعلم . قال :

« ولا يقتصر على أقل من ثلاثة من كل صنف الا العامل » : اعلم أنه يجب استيعاب الأصناف الثمانية عند القدرة عليهم فان فرق بنفسه أوفرق الامام وليس هناك عامل فرق على سبعة ، وأقل ما يجزئ أن يدفع الى ثلاثة من كل صنف لان الله تعالى ذكرهم بلفظ الجمع الا العامل فانه يجوز أن يكون واحدا يعني اذا حصلت به الكفاية فلو صرف الى اثنين مع القدرة على الثالث غرم لثالث ولو لم يجد الا دون ثلاثة من كل صنف أعطى من وجد ، وهل يصرف باقي درهم اليه ان كان مستحقا أم ينقله الى بلد آخر قال في زيادة الرضة الأصح أنه يصرف اليه ، وعن محمد بن الشيخ نصر المقدسي ونقله هو وغيره عن الشافعي ودليله ظاهر ، والله أعلم . قال :

« وخسة لا يجوز دفعها اليهم : الغنى بمال أو كسب » : لقوله ﷺ « ولا حظ فيها لغني ولا لذى مرة سوى » وهي القوة » نم لو لم يجد من يستكسبه أعطى هؤلاء الخرافنة ولا أهل البطالات من المتصوفة كمن بسط له جلدا في زاوية من زوايا الجامع وابس مرطلا دلس به على الأغنياء من أهل الدنيا الذين لاحظ لهم في العلم يعطون بجهالتهم من لا يستحق ويذرون المستحق والله أعلم . قال :

« والعبد » : أي لا يجوز صرف الزكاة الى العبيد لانهم أغنياء بنفقة موالهم ، وأولانهم لا يملكون . قال : « وبنو هاشم وبنو المطلب » : أي لا يجوز دفع الزكاة الى بني هاشم وبنو المطلب لقوله ﷺ « ان هذه الصدقة أوساخ الناس ولها لا تحل » لمحمد ولآل محمد ^(١) ووضع الحسن في فيه نمره فترعها رسول الله ﷺ بلبابه وقال « كخ كخ إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقات » ^(٢) وفي ووالي بني هاشم وبنو المطلب خلاف ، قيل يجوز الدفع اليهم لان منع ذوى القربى لشرفهم وهو مفقود فيهم والأصح أنها لا تحل لهم أيضا لان مولى القوم منهم . قال :

« ومن نازم المزكى نفقته لا تدفع اليهم باسم الفقراء أو المساكين » : لأنهم مستقنون بنفقتهم فأشبه من يكسب كل يوم ما يكفيه لا يعطى ، وهذا هو الأصح وقيل يعطون لان اسم الفقراء صادق عليهم وهذا فيما اذا حصل لهم الكفاية بنفقتهم ، أما من لا يكتفى فله الاخذ حتى لو كانت الزوجة لا تسكن في نفقة الزوج قل الغافل بأن كانت مريضة أو كبرة أو كل أركان لها من يلزمها نفقة فلها أخذ الزكاة قال ابن لرفة وينبغي أن تأخذ باسم المسكنة [وذرله باسم الفقراء أو المساكين] يؤخذ منه أنه يأخذ بغيره كاسم العالمين والنازحين وغبهم وهو كذلك اذا كانوا بهذه الصفات والله أعلم . قال : « والكافر » أي لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر . لقوله ﷺ لما ذرعه الله عنه « فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » فادام يؤخذ لإيمان غنى مسلم لم يقط إلا لفقر مسك ، وسواء في ذلك زكاة الفطر والمال لعموم الخبر ، وقد تمسك الأصحاب بمنع نقل الزكاة

(١) رواه . لم (٢) رواه البخاري ومسلم

عن بلد المال بهذا الحديث ، وفي التمسك به نظر ظاهر . قال النووي رحمه الله في شرح مسلم وهذا الاستدلال ليس بظاهر ، لأن الظاهر أن الضمير في فقراتهم محتمل لفقراء المسلمين ولفقراء تلك البلدة ولفقراء تلك الناحية ، وهذا الاحتمال أظهر والله أعلم ، وأيضا فإن الآية في قوله تعالى [إنما الصدقات للفقراء والمساكين] الآية هي عامة ، وقوله عليه الصلاة والسلام « تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم » دلالة ظاهرة في أهل البين ، فتيقده بكل قرية من أين ذلك ؟ على أن الأصحاب مع القول بعدم جواز النقل في الاعتداد بدفعها إلى فقراء غير بلد المال طريقان ، وقيل قولان ، وقيل يجوز قطعا بل قال الروياني في البحر : يجوز النقل قطعا ، والذي ينبغي أنه يجوز النقل إلى القرابة إن كان في تلك الناحية جوما لوجود المعنى الذي علل به من منع النقل فانا شاهدنا نشوف القرابة إلى ذلك بشرط أن لا يكون في بلد المال من اشتدت حاجته . فان اضطررنا إلى الأخذ دفع إليه . فان تساوى القرابة ، وفقير البلد شرك بينهم والله أعلم . قال :

﴿ فصل في صدقة التطوع سنة . وهي في شهر رمضان كد ، ويستحب التسعة فيه ﴾ وكذا عند الأمور المهمة ، وعند المرض والسفر ، وبكة والمدينة شرفهما الله تعالى ، وفي الغزو والحج وفي الأوقات العاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ، ويستحب أن يحسن إلى ذوي رحمه وجيرانه وصرفها إليهم أفضل من غيرهم ، وكذا زكاة الفرض والكفارة ، وأشد القرابة عداوة أفضل وصرفها سرا أفضل ، والقرابة البعيدة الدار مقدّمة على الجار الأجنبي : لأنها صدقة وصلة ، ويكره التصديق بالردى في الحذر من أخذ مال فيه شبهة ليتصدق به . قال عبد الله بن عمر لأن أردت درهما من حرام أحب إلي من أن أتصدق بمائة ألف درهم ، ثم بمائة ألف حتى بلغ ستائة ألف ، ومن عنده فقة عياله وما يحتاج إليه ليعاله ودينه لا يجوز له أن يتصدق به وإن فصل عن ذلك شيء فهل يستحب أن يتصدق بجميع الفاضل فيه أوجه : أحدها . إن صبر على الضيق فنع ، والافلا ، ولا يحمل للفتي أخذ صدقة التطوع مظهرًا للفاقة : قاله العمراني ، واستحسنه النووي واستدل له بقول النبي ﷺ في الذي مات من أهل أصفه فوجدوا له دينارين ، فقال رسول الله ﷺ « كيتان من نار » ومن يحسن الصنعة يحرم عليه السؤال وما يأخذه حرام : قاله الماردي وغيره ، ويستحب التصديق ولو بشيء نزر . قال الله تعالى [فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره] ، وفي الحديث الصحيح « اتقوا النار ولو بشق تمرة » ، ويستحب أن ينحس بنفسه أهل الخير والمتجائين ، ومن تصدق بشيء كره له أن يملكه من جهة من دفعه إليه بمناوأة أو هبة ، ويحرم المثل بالصدقة ، وإذا من بطل ثوابها ، ويستحب أن يتصدق بما يحب . قال الله تعالى [إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] والله أعلم . قال :

كتاب الصيام

رؤوس الرائط وجوب الصوم ثلاثة أشياء : الاسلام والبالغ والعقل ﴿ الصوم في اللغة : الامساك عن الشيء ﴾ قال الله تعالى [إني نذرت للرحمن صوما] أي امساكا ، وهو في الشرع امساك مخصوص

من شخص مخصوص في وقت مخصوص بشرائط ، ثم وجوب الصوم ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة . قال الله تعالى [فمن شهد منكم الشهر فليصمه] ، وفي الحديث الصحيح « بني الاسلام على خير » وذكر صوم رمضان . وانعقد الاجماع على وجوبه ، ثم وجوبه يتعلق بالمسلم البالغ العاقل القادر ، فلا يجب على الكافر لأصله لأنه لا يصح منه إذ ليس هو من أهل العبادة ، وكذا لا يجب على العبيد والمجنون لقوله عليه الصلاة والسلام « رفع القلم عن ثلاثة منهم العبي والمجنون والنائم » . وأما من لا يقدر على الصوم أصلا أو لوصام لأضرته به ضررا غير محتمل لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، فلا يجب عليه الصوم نعم يلزمه عن كل يوم مدة من طعام في الأصح ان كان موسرا ، فلو كان معسرا حيثئذ ثم أيسر فهل يلزمه ؟ فيه قولان ككفارة الجناح اذا كان معسرا ثم أيسر والله أعلم : قال .

﴿ وفراقص الصوم خمسة أشياء : الزينة والامساك عن الأكل والشرب والجناح ﴾ لا يصح الصوم إلا بالنية للخبر ، ومحلهما القلب ، ولا يشترط النطق بها بلا خلاف ، وتجب النية لكل ليلة لأن كل يوم عبادة مستقلة ، ألا ترى أنه لا يفسد بقية الأيام بفساد يوم منه ، فلو نوى صوماً اشركاه صح له اليوم الأول على المذهب ، ويجب تعيين النية في صوم الفرض . وكذا يجب أن ينوي ليلاً ولا يضر النوم والاكل والجناح بعد النية ، ولو نوى مع طلوع الفجر لا تصح له لأنه لم يبيت ، وأكره النية أن ينوى صوم غد عن أداء فرض هذه السنة لله تعالى به واعلم أن نية الأداء والقضاء ونحو ذلك على الخلاف المذكور في الصلاة وقدمت ، ويجب أن تكون امية جائزة . ونوى الخروج من الصوم لا يبطل على الصحيح ، واعلم أنه لا بد للصائم من الامساك عن المفطرات وهو أنواع : « ما الأكل والشرب » وإن قل عند الله ، وكذا ما في معنى الأكل ، والضابط أنه يفطر بكل ما سبب وصلت من الطاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد . مع ذكر الصوم . وشرب الباطن أو يكون جوفاً وإن كان لا يجميل ، وهذا هو الصحيح حتى أنه لو قتل في أذنه شيئاً أو أدخل ميلاً أو قنينة فيها أفطر أو حشأ في ذكره فطناً أفطر على الأصح بخلاف الاكتحال ، وإن وجد طعم أسكحل لأن العين ليست بخوف ولا منفذ لها إلى الجوف ، وكذا لو غرز سكناً في لحم الساق لا يفطر لأنه لا بعد جرحها ، بخلاف ما لو طعن في بطنه فإنه جوف وابتلاع الرقيق لا يفطر ، فلو اختلجه بغيره سراً كان طاهراً لكن فطر خيفاً مصبوغاً أو نجساً كمن دبت له ، وعلى لحم أسنانه وتعب الرقيق بالله فإنه يفطر بخلاف . فلو ذهب إليه « وابتلع الرقيق » فالصحيح أنه يفطر أيضاً ويذهب إليه . ولا يهره إلا الماء فبضمض ، ولو شرب الرقيق إلى شفته فزده بلسانه وابتلعه أفطر ، وكذا لو فطر خساً كونه رقيقه ثم أدخله فيه وهو رطب . وحصل من رقيق الخطم مع رقيقه الذي ناله فيه فابتله فإنه يفطر بخلاف ما لو أخرج سانه وسلى رأسه رقيق ولم يعض وابتلعه فإنه لا يفطر على الأصح ، ولو زنت خطامه من ربه وصارت فوق استوم فطران لم يفطر على إخراجها ، ثم نزلت إلى الجوف لم يفطر ، فإن فزع رجلي إخراجها وتركها حتى زانت بنفسها أنظر أيضاً لتقصيره ، ولو تمسه ، واستشقه من باغ معسر والافلا ، وهذا إذا كان ذكراً للصوم . فإن كان أنثى فلا وصى له الله عند غسل الحجة كلضمة .

(فرغ) ضحى سمعتم لم نزعوا ماءً وممسحوا بذيالة فسبقت الماء إلى حوضه ثم نرى صوم تطهر

صح على الأصح . قال النووي : وهي مسألة نفيسة وقد تطلبتهما سنين حتى وجدتتهما والله الحمد والله أعلم
ولوأكل ناسيا للصوم لم يفطر : في الصحيحين « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فاتم
أطعمه الله وسقاه » فلو كثرت ذلك فوجهان : الأصح عند الرافعي يفطر لان النسيان مع الكثرة نادر
ولهذا قلنا تبطل الصلاة بالكلام الكثير : وإن كان ناسيا ، والأصح عند النووي أنه لا يفطر لعدم
الاجماع وليس الصوم كالصلاة ، والفرق أن الصلاة أفعالا وأقوالا نذكره الصلاة فيندر وقوع ذلك
منه ، بخلاف الصوم ، ولوأكل جاهلا بتحريم الأكل نظر إن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ
في إبدية بعيدة لم يفطر ولا أفطر ، ومنها أي من المفطرات الجماع ، وهو بالاجماع : وكذا الاستمناة
باليد وغيرها وحكمه عند النسيان كالأكل والله أعلم . قل :

« وتعتمد التيمم » ، وكذا عدم ^(١) المعرفة بطرفي النهار : ومن أسباب المفطرات الاستقراغ ، فمن قضا
عمدا أفطر : وإن غلبه التيمم لم يفطر لقوله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « من ذرعه التيمم وهو صائم فليس عليه قضاء »
ومن استقاء فليقض » رواه أصحاب السنن الأربعة ، وقال الترمذي حسن غريب : ومصححه ابن
حبان والدارقطني والحاكم . وذرعه غلبه وهو باندال المقوطة * وأما معرفة طرفي النهار فلا بد
من ذلك في الجملة لصحة الصوم ، حتى لو نوى بعد طلوع الفجر لا يصح صومه : أو أكل معتقدا أنه
ليل ، وكان قد طلع الفجر لزمه القضاء : ركة أو أكل معتقدا أنه قد دخل الليل ، ثم إن خلافه
لزمه القضاء : حتى لو أكل آخر النهار هجما بلا ظن فهو حرام بلا خلاف ، نعم إذا غلب على ظنه
العرب بالاجتهاد بورد ، ونحوه جازله الأكل على الصحيح ، وقال الأستاذ أبو إسحاق : يجوز
لقرنه - من اليقين بالصبر ، والأحوط للصائم أن لا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس والله أعلم . دل :
« والتمس يفطر به الصائم عشرة أشياء » : ما وصل عمدا إلى الجوف ، أو الرأس ، والحقنة من أحد
السيبان ، وإقيا عمدا ، والوطء في الترج ، والازنل عن مباشرة ، وإخض ، وإلغاس ، والجنون ،
والردة : إذا صح الصوم بشروطه وأركانه فطلابه أسبب ، منها ادخال عين من الظاهر إلى
الجوف ، وأراد الشيخ بالجوف البطن ، ولهذا ذكره معر « ما عليها سبغ له بعد ذلك ذكر الرأس ،
والحقنة ، ومنها التي عمدا فانه مبطل » وفيه احتراز عن غرر العماد ، وقد مر دليله ، ومنها الوطء
في الفرج كما تقدم ، وكذا الازنل يعني خروج المني « بالاجماع » [وقوله عن مباشرة] يعني سواء كان
حراما كحرم - بده : أو غير محرم كخواجه بمنزوجه : أو جاريته ، كذاهله بعض الشراح ، وجه
الاطراح . إن المقصود الأعظم من الجماع الازنل : « هذا حرم الجماع وأفطر بلا ازنل كان الازنل
أولى بذلك ، واحتراز الشيخ بمباشرة عما إذا أزنل بالفكر أو الاحلام ، وبخلاف أنه يفتقر
بذلك ، وقد تم بمسهم الاجماع على ذلك ، وأما البقاء من الخضر ، والفس ، فقد قل « نرى
الاجماع على أن صحة الصيام متوقفة على قدره ، ولو طرأ في أثناء الصوم بطل ، وكذا لو طرأ
جدرن أو ردة بطل الصوم للخروج عن أحلية العبادة . ولو طرأ إنباء نظر إن استعرف جميع النهار
من يصح صومه أم لا . الأظهر أنه إن أفاق في لحظة من النهار صح والأفلا ، ولو ناله سبع أمار
فهل يصح صومه ؟ قيل لا كالأغماء ، والصحيح أنه لا يفطر لقده أهلية احدا . ولو دام جميع

التهازل الاخلفة فانه لا يضر بالاتفاق ، وطرق الردة مبطل للخروج من أهلية العبادة والله أعلم . قال :
 « ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء : تحجيل الفطر ، وتأخير السحور ، وترك الهجر من الكلام » :
 يسن للصائم أن يحجل الفطر عند تحقق غروب الشمس لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يزال
 الناس بخير ما عجّلوا الفطر » رواه الشيخان ، ويكره له التأخير ان قصد ذلك ، ورأى أن فيه فضيلة ،
 قال الشافعي في الأم ، والافلابس به ولا يستحب . وقدرى ابن حبان بإسناد صحيح أنه عليه الصلاة
 والسلام « كان اذا كان صائماً لم يصل حتى يثقي برطب أو ماء فيأكل أو يشرب وإذا كان في الشتاء
 لم يصل حتى تأتيه بتمر أو ماء » ويستحب أن يفطر على تمر ، وإلا فعلى ماء للحديث ، ولأن الخلو
 يقوى والماء يلهو ، وقال الروياني أن لم يجد التمر فعلى حلو ، لأن الصرم ينقص البصر والتمر يردده :
 فالخلو في معناه ، وإن كان بكفة فعلى ماء زمزم ، وقال القاضي حسين الأولى في زماننا أن يفطر على
 ماء يأخذه بكفه من الثهر : لانه أبعد عن الشبهة ، وقال النووي في شرح المذهب : وما قاله شاذ
 مخالف للحديث ، وأما استعجاب تأخير السحور في الحديث « ان تأخير السحور من سنن
 المرسلين » رواه ابن حبان في صحيحه ، وفي الحديث أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال « لا يزال
 أمتي بخير ما عجّلوا الفطر وأخروا السحور » رواه الآمام أحمد في مسنده ، ولان في التأخير حكمة
 مشروعيته وهي التقوى على العبادة والله أعلم . واعلم أن استعجاب السحور يجمع عليه ، ويحصل
 بقليل الأكل وبالماء : في صحيح ابن حبان « تسحروا ولو بجرعة ماء » وذكر ذلك النووي في شرح
 للمذهب ، ويدخل وقت السحور بنصف الليل : ذكره الرافعي في آخر كتاب الإيمان . واعلم أن
 الصائم يتأكد في حقه صون لسانه عن الكذب والغيبة ، وغير ذلك من الأمور المحرمة : ففي
 صحيح البخاري « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »
 وفي الحديث « رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر »
 رواه الحاكم ، وقال انه على شرط البخاري * ولان الكلام الهجر : أى الفحش يحبط انوار ،
 وقد صرح بذلك الماوردي والروايي * قلت ومن المصائب العظيمة ما يصنعه الظالمة من تنييد الظالم
 وأخذ الأموال بالباطل ، ثم يصنعون بذلك شيئاً من الأطعمة يتصدقون به فيستعدى سزهم الى
 الفقراء ، وأعظم من ذلك مصيبة تردد فقهاء السوء وصوفية الرجس الى أسحلة هؤلاء الظلمة ، ثم
 يقولون هو يشتري في القمة ؟ وأيضاً نكره معاملة من أكثر ماله حرام ، ولنى في شرح مسلم أنه
 حرام ، وفرض المسألة في جائزة الأمراء ، ولا فرق في المعنى فاعرفه ، ولا يعلم هؤلاء الحق أن في
 ذلك اضرار على تعاطي المحرمات ، ويتضمن بحالسة الفسقة : وهي حرام على وجه المؤانسة بلا
 خلاف ، وتندعها جمع من العلماء من الكبار ، ونسب القاضي عياض الى المحتفين ، وهم على
 ارتكاب ذلك لانيهونهم عن منكر ، وذلك سبب ارسال المصائب على الأمم : بل سبب هلاكهم
 ولعنهم على لسان الأنبياء ، وقد نص على ذلك القرآن العظيم ، ولهذا تمة مهمة في كتابنا « مع النفوس »
 والله أعلم : قال .

« ويحرم صيام خمسة أيام : العيدين ، وأيام التشريق الثلاثة » لا يصح صوم عيد الفطر والأضحي
 بالاجماع ، ويحرم عليه ذلك وهو آثم : لان نفس العبادة عين المعصية ، وفي الصحيحين
 « نهى رسول الله ﷺ عن صيام يومين يرم الفطر ، يوم الأضحي » ولا فرق بين من يصومهما

قطوعاً ، أو عن واجب ، أو عن نذر ، ولو نذر صومهما لم ينتقد نفيه : حتى نقل الإمام عن
 ان الأوقات المنهى عنها لا بد أن يأتي فيها بخلاف الصوم ، وكما يحرم صوم العبدان : يحرم ، ر ١٥
 التشرقي : وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، وهذا هو الجديد الصحيح لان النبي ﷺ « من
 عن صيامها » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وفي صحيح مسلم أنها أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى .
 وفي القديم أنه يجوز للمتع العادم للهدى أن يصوم أيام التشرقي ، وهي المنار إليها في قوله تعالى
 [فصيام ثلاثة أيام في الحج] وفي البخاري عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما أنها قالتا رخص
 في أيام التشرقي أن يصمن الاملن لعبد الهدى ، واختار النووي هذا القول ومعه ابن الصلاح قبله ،
 والمذهب أنه لا يجوز ، فان قلنا بالقول القديم ، فهل يجوز لغير المتمتع صومها فيه وجهان الصحيح
 التحريم والله أعلم . قال :

﴿ ويكره صوم يوم الشك الآن بوافي عادة له أو يصله (١) بما قبله ﴾ : يحرم صوم يوم الشك قطوعاً
 بلا سبب وكذا يحرم صومه تحريماً لأجل رمضان قاله البندنجي لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه
 « من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم » صححه الترمذي وابن حبان والحاكم ورواه البخاري
 تعليقا ، ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياساً على صوم يوم العيد بجماع التحريم ، وقيل
 يصح لأنه قابل للصوم في الجلة بخلاف يوم العيد ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح على الأصح ويستثنى
 ما ذكره الشيخ وهو أن يوافق يوم الشك ما يعتاد صومه قطوعاً بأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوماً
 معيناً كالاثني والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وحجته قوله ﷺ « لا تقسموا رمضان بصوم
 يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » رواه الشيخان ، وقوله عليه الصلاة والسلام
 « لا تقسموا » هو بفتح التاء لأنه مضارع أصله تقسموا ولكن حذف منه إحدى التاءين ويستثنى
 ما ذكره بما قبله لأنه بالوصل ينتفي قصد التحريم لرمضان ، وقول الشيخ أو يصله بما قبله يصدق
 ذلك على ما لو وصله بيوم وفيه نظر من جهة الحديث وينبغي أن يحمل كلام الشيخ على ما إذا وصله
 بأكثر من يوم ، وقد صرح بذلك البندنجي ، فقال ولا يتقدم الشهر بيوم أو يومين الآن بوافق
 ما كان أبداً يصومه أو كان يسرد الصوم ويستثنى أيضاً ما إذا صامه عن نذر أو قضاء مسرعة الى براءة
 التهمة ، أو كان له سبب فجاز كظنهم من الصلوات في الأوقات المكروهة ، وليس من الأسباب الاحتياط
 لرمضان بخلاف والله أعلم : قال .

﴿ ومن وطئ عامداً في الفرج فعليه القضاء والكفارة ، والكفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطام ستين مسكيناً ﴾ : قول الشيخ ومن وطئ أي وهو مكلف
 بالصوم وقصوى من الليل ، وكان الوطئ في النهار من رمضان من غير عذر والشيخ رحمه الله لم يستوف
 الحد وكان ينبغي أن يقول يجب الكفارة على من أفسد يوماً من رمضان بجماع تام آثم به لأجل
 الصوم ، وفي هذا الضابط قبود : منها الافساد فن جامع ناسياً لم فطر على المذهب فلا كفارة حنفية
 وهذا هو الذي احتراز الشيخ عنه بقوله عامداً ، وقولنا بجماع احترازه عن الأكل والشرب وغيرها
 فانه لا يلزمه الكفارة ، وقولنا تام ، وقد ذكره الغزالي احترازاً عن المرأة فانها لا يلزمها الكفارة
 لأنها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة ، وقولنا آثم به احتراز عن المسافر فيما اذا جامع بنية الترخص

(١) قوله أو يصله بما قبله ليس موجوداً في نسخ المتن المشهورة اهـ

فله لا يأنم وكذا يفريفة الترخص على الصحيح لان الأقطار مباح له فيصير شبهة في ذرء الكفارة وكذا لا كفارة على من ظن بقاء الليل فبان نهرا لا تنفاد الامم ، وقولنا لأجل الصوم احتراز عن مسافر أقطر بالزامتخصا فان الفطر جائز وأتمه بسبب الزنا لا بسبب الصوم فاذا وجدت القيود كلها وجبت الكفارة ، وحجة ذلك ما رواه الشيخان « أن رجلا جاء الى رسول الله ﷺ فقال هلكت فقال وما أهلكك ؟ فقال وقعت على امرأتى في رمضان فقال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا فقال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا فقال هل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ، ثم جلس فأتى النبي ﷺ بهرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال على أفقر منا فوالله ما بيننا لأنبها أهل بيت أحوج اليه منا ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك » وفي رواية البخاري « فأعتق رقبة » على الأمر وفي رواية لأبي داود « فأتى بهرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعا » قال البيهقي وهو أصح من رواية فيه عشرون صاعا . واعلم أنه كالتجيب الكفارة يجب التعمير أيضا وادعى البغوي الاجماع على ذلك ، والكفارة ما ذكره ، وهي كفارة ترتب فان عجز عن الجميع استتريت في ذمته ، ولو شرع في الصوم أو الاطعام ثم قدر على المرتبة المقدمة لم تزمه على الأصح ولو كان من تزمه الكفارة قبرا فهل يجوز له صرفها الى أهله فيه وجهان ، أحدهما نعم للعديد ، والصحيح أنه لا يجوز كلز كنزوسا الكفارات ، والجواب عن الحديث من أوجه : أحدها أنه ليس في الحديث ما يدل على وقوع التملك ، وإنما أراد أن يملكه ليكفر به فلما أخبره بحاله تصدق به عليه . الثاني يحتمل أنه ملكه اياه أى أمره أن يتصدق به فلما أخبره بحاجته أذن له في اطعامه لأهله لأن الكفارة بالمال إنما تكون بعد الكفاية . الثالث يحتمل أن النبي ﷺ تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفه الى أهله وتكون فائدة الخبر أنه يجوز للغير التطوع بالكفارة عن الغير باذنه وأنه يجوز للتطوع صرفها الى أهل المكفر ، وهذه الأجوبة ذكرها الشافعي في الأم والله أعلم . قال :

(ومن مات وعليه صوم من رمضان أطعم عنه لكل يوم مده ، والشيخ الفاني ان عجز عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مده) : من فاته صيام من رمضان ومات نظر ان مات قبل تمكنه من القضاء بأن مات وعثره قائم كاستمرار المرض فلا قضاء ولا فدية ولائم عليه وان مات بعد التمكن وجب تدارك ما فاته ، وفي كيفية التدارك قولان : الجديد ونص عليه الشافعي في أكثر كتبه القديمة أنه يخرج من تركته لكل يوم مده من طعام ، أفتت بذلك عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه وفي حديث رواه الترمذي والصحيح وقفه على ابن عمر . والمدة ربع صاع الفطرة وهو رطل وثلاث بالراقي ، والقول الآخر وينسب الى القديم ونص عليه أيضا في الأمالي فقال ان صح الحديث قلب به ، والامامان من كتبه الجديدة بل قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي في القديم يجب أن يصام عنه وأنه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أن يصوم عنه بل يستحب له ذلك كما قلناه النووي في شرح مسلم قال النووي القديم هنا أظهر بل الصواب الذي ينبغي الجزم به لصحة الأحاديث فيه وليس للجديد حجة والحديث الوارد في الاطعام ضعيف والله أعلم . فعلى القديم لأمر الولي أجنبيا فصام عنه (١)

(١) (فريغ) لو صام عنه ثلاثون نفسا في يوم واحد عن صوم جميع رمضان قال ابن الملقن في بحاله الصائم الاجزاء والله أعلم .

بأسوة أو غيرها جاز كالخج ولواستقل الأجنبي لم يحز على الأصح ، وهل المختبر على القديم التريـ
 الوريث أم العصبه أم مطلق القراءة قال الرافعي الأشبه لاعتبار الارث ، وقال النووي المختار مطلق الترتيب
 قال في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال « لا امرأة تصوم عن أمها » وهذا يطل احتمال الصوبة
 ويضعف قول الارث فانها غير مستغرقة للآل ولم يستفسر منها النبي ﷺ عن ذلك والله أعلم .
 وأما الشيخ الهرم الذي لا يطبق الصوم أو يلحقه به مشقة شديدة فلا صوم عليه ونجى عليه الفدية
 على الأظهر ويجزى القولان في المريض الذي لا يرجى زوال مرضه والله أعلم . قال :

« والحامل والمرضع ان خافتا على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء ، وان خافتا على ولديهما أفطرتا
 وعليهما القضاء والكفارة عن كل يوم مده » : اذا خافت الحامل أو الارضع ان على أنفسهما ضررا ينافي
 من الصوم مثل الضرر الناشئ للمريض من المرض أفطرتا وعليهما القضاء كلريض ، وسواء قصر
 الولد أم لا كما قاله القاضي حسين ولا فدية كلريض ، وان خافتا على ولديهما بسبب اسقاط الولد في
 الحامل وقلة اللبن في المرضع أفطرتا وعليهما القضاء للإطمار والتهديد على أظهر الأقوال لكل يوم مده
 من طعام لقوله تعالى [وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين] وبذلك قال ابن عمر وابن عباس
 رضي الله عنهم ، ومخالفا لهما ، وقال القاضي حسين : يجب الإفطار ان أضر الصوم بالرضيع ،
 ولو أرادت واحدة أن ترضع صبيا قرتا إلى الله جاز الإفطار لها ، ثم هذا اذا كانتا قيمتين صحيحتين
 أما لو كانتا مسافرتين ، فأفطرتا بنية الترخص بالسفر المرض فلا فدية عليهما وان لم تنويا الترخص ففي
 وجوب الفدية وجهان كوجهين في فطر المسافر بالاجماع ، والأصح أنه لا كفارة ههنا . قال :

« والمريض والمسافر سفر أطول أو يطران ويقضيان » : يباح للرئيس والسافر الإفطار في رمضان
 قال الله تعالى : [فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر] تقدير الآية فأفطر فعدة من
 أيام أخر ، ثم اشترط في المريض أن يجد ألما شديدا ، ثم ان كان المرض مطبقا له ترك الية من
 الليل ، وان كان متقطعا كمن يحمم وقتا دون وقت نظر ان كان مجموعا وقت الشروع جاز أن يترك الية
 من الليل والا فعليه أن ينوي من الليل ، فان احتاج إلى الإفطار أفطر . ثم هذا اذا لم ينحس اهلاك
 فان خشيه وجب عليه الفطر ، قاله الجرجاني والغزالي ، فان صام في انقضاء احتمالات ، ذلة الغزالي .
 واعلم أن غلبة الجوع والعطش كلريض ، وأما المسافر فشرط الإباحة له أن يكون سفره طويلا مباحا
 فلا يترخص في التمسك لعدم الميـح ، ولا في السفر بالمعصية ، لأن الرخص لا تناط بالمعاصي ، فلا أصبح
 مقيا ثم سافر إلا يطر . لأنها عبادة اجتمع فيها السفر والحضر فعابا الحضر ، وقال الرنى : يجوز له
 الفطر قياسا على من أهـج صائما فرض ، ثم لو أصبح المسافر والمريض صائمين فلهما لفطر ، لأن
 السبب المرحس مبرجود ، وقيل لا يجوز ، ولو أقام المسافر ، أو شفى المريض حرم الفطر على الصحيح
 لزوال سبب الإباحة ، ثم إن الأفضل في حق المسافر ينظر ، ان لم يتضرر بالصوم أفضل وان قصر
 فالفطر أفضل ، قال في التمهة ولو لم يتضرر في الحال لكنه يخاف الضعف لو صام وكان في سفر حج أو غيره
 فالفطر أولى والله أعلم . قال :

« فصل في تحريم الصوم المتقطع » (١) : وهل يكره صوم الدهر ؟ قل البغوى نعم ، وقال
 الغزالي هو مسنون ، وقال الأكثرون : إن خاف منه ضررا ، أو فوت حق كره والإعلاء ، ويستحب

صوم الاثنين والخميس ، وأيام البيض ^(١) من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ومنهم من عد الثاني عشر ، فالاحتياط صومه أيضا ، ويستحب صوم ستة أيام من شوال ، والأفضل صومها متتابعة متصلة بالعيد ، ويستحب صوم تاسوعاء وعاشوراء من المحرم ، ويستحب صوم يوم عرفة غير الحاج ، وأطلق كثيرون كراهة صومه للحاج لأجل الدعاء وأعمال الحج ، فان كان شخص لا يضعف عن ذلك ، قال المتولي : الأولى له الصوم ، وقال غيره : الأولى له أن لا يصوم ، ويوم عرفة أفضل أيام السنة ، قاله البغوي وغيره ، ويستحب صوم عشر ذي الحجة ، والصوم من آخر كل شهر ، وأفضل الأشهر للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم ، وهي : ذوالقعدة ، وذوالحجة ، ورجب والمحرم ، وأفضلها المحرم ، وبه في الفضيلة شعبان ، وقال الروياني رجب ، قال النووي : وليس الأمر كما قال . والله أعلم

(فرع) قال أصحاب الحرم على المرأة أن تصوم تطلقا وزوجها حاضر الإباحة ، ومن شرع في صوم القضاء فان كان على الفور لم يجز الخروج منه وان كان على التراخي فالصحيح ، ونص الشافعي في الأم أنه لا يجوز لأن تلبس بفرض ولا عذر نلزمه اتحمله كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت لا يجوز له قطعها ، والقضاء الذي على الفور هو الذي تعدى فيه بالافتطار فيحرم تأخير قضاءه ، والذي على التراخي ما لم يتعد فيه كالمطر بالمرض والسفر ، وقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان آخر ، ومن شرع في صوم تطوع لم يلزمه اتحمله ، ويستحب له الاتمام فلو خرج منه فلا قضاء لكن يستحب وهل يكره أن يخرج منه ، نظر ، ان خرج لعذر لم يكره والاكره ، ومن العذر أن يعز على من يضيفه امتناعه من الأكل ويكره صوم يوم الجمعة وحده تطوعا ، وكذا افراد يوم السبت وكذا افراد يوم الأحد والله أعلم . قال :

فصل * الاعتكاف مستحب وله شرطان : النية واللبث في المسجد : الاعتكاف في اللغة الإقامة على الشيء خبرا كان أو شرا ، وفي الشرع إقامة مخصوصة * والأصل في استحبابه الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال الله تعالى [أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين] وقد ثبت اعتكاف النبي ﷺ وهو سنة مؤكدة : ينبغي الاعتناء بها ، ويستحب في جميع الأوقات وفي العشر الاخير من رمضان أكد اقتداء برسول الله ﷺ وطلب ليلة القدر ، وليلة القدر أفضل ليالي السنة وهي باتية بفضل الله تعالى الى يوم القيامة ، ومذهب جمهور العلماء أنها في العشر الأخير من رمضان ، وفي أوتاره أرجى ، وميل الشافعي الى أنها ليلة الحادى والعشرين قال ابن خزيمة وتقتل في كل سنة الى ليلة جمعة بين الأدلة قال النووي وهو منقول عن المزني أيضا وهو قوي ، ومذهب الشافعي أنها تلازم ليلة بعينها والله أعلم .

وأركانه أربعة : نية لأنه عبادة فافتقر الى النية كسائر العبادات . الثاني اللبث في المسجد أما اللبث في المسجد فلا بد منه على الصحيح ولا يكفي قدر الظمأنينة في الصلاة بل لابد من زيادة عليه بما يسمى عكروفا وإقامة ، ولا يشترط السكون بل يصح الاعتكاف مع التردد في أطراف المسجد كما يحرم

(١) الحكمة في استحباب صوم أيام البيض من كل شهر هي أن القمر لا ينكسف إلا فيهن فأحب الله تعالى ألا يحدث في السماء آية إلا أحدثت في الأرض مثمها ، قال الصمري وهذا أحسن ما قيل فيه اه

ذلك على الجنب وكذا يصح الاعتكاف قائما ، واستحب الشافعي أن يعتكف يوما للخروج من الخلاف فان أبا حنيفة ومالكا لا يجوزان الاعتكاف أقل من يوم وهو وجه في منهن ، ولو كان كما دخل وخرج نوى الاعتكاف صح على المذهب ، ولنا وجه أنه لا يشترط اللبث ويكتفي بحضور كما يكتفي بمجرد الحضور في عرفة ، وأما اشتراط المسجد فلا نه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن أصحابه ونسائه . الركن الثالث : المعتكف وشرطه الاسلام والعقل والنقاء من الحيض والنفاس والجنابة ، ويصح اعتكاف العبد والمرأة بإذن السيد والزوج : فان اعتكفا بغير إذنهما فلهما إخراجهما ، ولا يصح اعتكاف السكران لعدم النية . الركن الرابع : المعتكف فيه ، وشرطه المسجد كما مر ، والجامع أولى لتلايحتاج الى الخروج الى الجمعة ، ولأن الجماعة فيه أكثر وقد اشترط ذلك الزهري وأومأ اليه الشافعي في القديم والله أعلم * قال :

﴿ ولا يخرج المعتكف من الاعتكاف المنفرد الا لحاجة الانسان أو عذر من حيض أو نفاس أو مرض لا يمكن المقام معه ويبطل بالوطء ﴾ : قد علمت أن الاعتكاف قرينة فاذا نذرته صح ثم ان نذر مدة معينة وقترها بأن نذر اعتكاف عشرة أيام من الآن أو هذه العشرة أو شهر رمضان أو هذا الشهر فطليه الوفاء بذلك فلو أفسد آخره بعذر أو غير عذر بالخروج لم يجب الاستئذان ولو فاته الجميع لم يجب التتابع في القضاء كقضاء رمضان ، وهذا كله اذا لم يصح بالتتابع فلو صرح به فقال أعتكف هذه العشرة أيام متتابعة وجب الاستئذان على الصحيح لنصريحه بالتتابع ثم اذا نذر اعتكافا متابعا ، وشرط الخروج ان عرض عارض صح شرطه على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، ولو شرط الخروج للجماع لم يصح نذره ثم اذا صح نذره فليس له الخروج الا لنذر وهو أنواع : منها الخروج لقضاء الحاجة ، والمراد بها البول والغائط وفي معناه انفصال من الاحتلام وذلك لا يضر قطعا ، ومنها الجوع : فيجوز الخروج للأكل كل على الأصل المنصوص ولو عطش فان وجد الماء في المسجد فليس له الخروج ، والفرق بين الأكل والشرب أن الأكل في الجامع يستحبها منه بخلاف الشرب : فان لم يجده فله الخروج * واعلم أنه في حال خروجه نقضه الحاجة هو معتكف فلو جامع في ذلك الوقت بطل اعتكافه على الأصح * واعلم أنه لا يشترط في جواز الخروج شدة الحاجة واذا خرج لا يكلف الاسراع بل يمضى على مشيئة المعهودة فلو تأخر أكثر من عادته بطل اعتكافه على المذهب ، ولا يجوز الخروج لزيارة المريض ولا لخدمة الجنابة واذا خرج لقضاء الحاجة فله أن يتوضأ خارج المسجد لأن ذلك يقع تبعا بخلاف ما لو احتاج الى الوضوء من غير قضاء الحاجة فانه لا يجوز الخروج على الأصح اذا أمكن الوضوء في المسجد ، ومن الاضرار ما اذا حاضت المرأة يلزمها الخروج ، وهل ينقطع التتابع نظر ان كانت المدة التي نذرت لها موطئة لا تنفك عن الحيض غالبا لم ينقطع وان كانت تنفك فراجع أنها تنقطع ، ومنها أي الاضرار للمرض فان كان يشق معه المقام كحاجته الى الفراش والحمام وتردد الطيب فيباح له الخروج ولا يبطل به التتابع على الأظهر ، وكذا لو خاف تلوث المسجد كإدراك البول والاسهال ، والمذهب أنه ينقطع التتابع ، واحتراز الشيخ بقوله لا يمكن المقام معه من المرض الخفيف كاعساع والحصى الخفيفة فلا يجوز له الخروج بسبب ذلك : فان خرج بطل التتابع ، ولو خرج ناسيا أو مكروها لم ينقطع تزامنه على المذهب ، ومن أخرجه الظلمة ظلما للمصادرة أو غيرهما أو خاف من ظلم غرق واستتر فمكروه ، ومن خرج لحق

واعلم أنه يشترط كون الزاد ، والراحلة فاضلين عن فقته ، وفقته من تلزمه فقته وكسوتهم مدة ذهابه ورجوعه ، وكذا يشترط كونهما فاضلين عن مسكن وخادم يليقان به ، وباحتاج اليه لزمايته أو منصبه على الصحيح كما يشترط ذلك في الكفارة عن دينه ، ولو كان له رأس مال يتجرفيه أو كانت له مستلزمات يحصل منها فقته فهل يكفيعهما ؟ فيه وجهان أحدهما يكلف كما يكلف في الدين بخلاف المسكن ، والخادم لانه يحتاج اليهما في الحال ، وما نحن فيه بتخذه ذخيرة ولوقدر على مؤن الحج لكنه محتاج الى النكاح لخوف العنت ، وهو الزنا فصرفه الى النكاح أهم من صرفه الى الحج لأن حاجة النكاح ناجزة ، والحج على التراخي وان لم يخف العنت فتقديم الحج أفضل وإلا فالنكاح أفضل ، ومنها تحلية الطريق ، ومعناه أن يكون آمنا في ثلاثة أشياء في النفس والبضع والمال وسواء قل المال أو كثر حصول الضرر عليه في ذلك ، وسواء كان الخوف عليه من مسلبين أو كفار ولو كان في طريقه بحر لامتدح عنه : فان غلب الهلاك لخصوصية ذلك البحر أو طبعان الأمواج فلا يجب الحج وان غلبت السلامة وجب ، وان استويا بخلاف الأصح في زيادة الروضة وشرح المذهب عدم الوجوب بل يحرم * . واعلم أنه كما يشترط لوجوب الحج الزاد يشترط وجود الماء في المواضع التي اطردت العادة بوجوده فيها فلو كانت سنة جسد وبخلاف بعض تلك المنازل من الماء ليجب الحج ، ومنها امكان المسير وهو أن يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن السير فيه الى الحج ، والمراد السير المعهود وان قدر الا أنه يحتاج الى قطع مرحلتين في بعض الايام لم يلزمه الحج لوجود الضرر والله أعلم . قال :

﴿ وأركان الحج خمسة : الاحرام والنية والوقوف بعرفة ﴾ : لما ذكر الشيخ شروط وجوب الحج شرع في ذكر أركانه : ففيها الاحرام ، وهو عبارة عن نية المسحول في حج أو عمرة قلبه التوحي ، وزاد ابن الرضعة أوقفا يصلح لهما أولا أحدهما ، وهو الاحرام المطلق ، وسمى احراما لانه يمنع من المحرمات ، وسيأتي ذكرها ان شاء الله تعالى ، وحجة وجوبه قوله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » وهو مبدأ المسحول في النسك والنسك العبادة ، وكل عبادة لها احرام وتحلل ، فالاحرام ركن فيها كالصلاة ، وهو يجمع عليه . واعلم أن الاحرام له ثلاثة وجوه : الافراد ، والتمتع ، والقران ولا خلاف في جواز كل واحد منها ، لكن ما الأفضل ؟ فيه خلاف المذهب القوي نص عليه الشافعي في عامة كتبه أن الافراد أفضل ، وبليه التمتع ، ثم القران ، وصورة الافراد أن يحرم بالحج وحده ، ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة ، ثم شرط كون الافراد أفضل منهما أن يعتمر في تلك السنة فلو أخر العمرة عن سنة فشكل من التمتع والقران أفضل من الافراد لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه ، وصورة التمتع أن يحرم بالعمرة من ميقات بعده ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة ، وهذه الكيفية يجمع عليها قال ابن المنذر ، وسمى متمعا لأنه يجمع بين الحج والعمرة بما كان محرما عليه ، وصورة القران الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معا فتتدرج أعمال العمرة في أعمال الحج ، ويتحد الميقات والفعل والاجماع . يعتقد على صحة الاحرام بهما ، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخل الحج عليها في أشهره فان لم يكن شرع في طواف العمرة صح وصار فارنا والا لم يصح ادخاله عليها لأنه بالشروع في الطواف شرع في أسباب التحلل ، وقيل غير ذلك ، ولوعكس فأحرم بالحج ثم أراد ادخال العمرة فتولان الجديد أنه لا يصح ، وقول الشيخ : والنية يقضي أن النية غير الاحرام ، وهو ممنوع لما قد

عرفت ، ومنها أى من أركان الحج الوقوف بعرفة لأنه عليه الصلاة والسلام أمر منادياً ينادى « الحج عرفة » ومعنى الحج عرفة أى معظم أركانه كما تقول معظم الركعة الركوع ، ويحصل الوقوف بحضور بجزء من عرفات ولو كان ماراً فى طلب آبق أوضالة أوغير ذلك ولوحضر عرفة ، وهو نائم حتى لو دخل عرفات قبل الوقوف ونام حتى خرج الوقت أجزاء على الصحيح لبقاء التكليف عليه بخلاف الجنون ، ولوحضر وهو مغشى عليه ، قال فى أصل الروضة أجزاء ، وهو سهو فان الرافى صحح عدم الأجزاء فى الشرعين كالمحرر ، ثم ان النوى قال فى زيادته ، قلت الأصح عند الجمهور أنه لا يصح وقوف المغشى عليه * والحاصل أن شرط أجزاء الوقوف أن يكون الواقف أهلاً للعبادة ثم فى أى موضع وقب منها جاز لأن السكل عرفة ، ووقت الوقوف من زوال الشمس يوم عرفة الى طلوع الفجر ولا يشترط الجمع بين الليل والنهار حتى لو أقاض قبل الغروب صح وقوفه ، ولا يترجمه الدم على الصحيح ، وقيل يجب فعله ما لو عاد ليل سقط ولو اقتصر على الوقوف ليلا صح حجه على المذهب الذى قطع به الجمهور والله أعلم . قال :

(والطواف بالبيت ، والسعى بين الصفا والمروة) : من أركان الحج الطواف بالبيت أى طواف الافاضة للإجماع على أنه المراد فى قوله تعالى [ولطوفوا بالبيت العتيق] ولحديث حيف صفة قال القاضى وليس بين المسلمين خلاف فى وجوبه ، ثم للطواف واجبات لابد منها : منها الطهارة عن الحدث والنجس فى البدن والياب والمكان فلا أحدث فى أثناء طوافه لزمه الوضوء ويبنى على الصحيح وقيل يجب الاستئذان ، ومنها الترتيب بأن يتدئ من الحجر الأسود وأن يجعل البيت عن يساره ، وينهى أن يمر فى الابتداء بجميع بدنه على جميع الحجر الأسود بحيث يصير جميع الحجر الأسود عن يمينه ثم ينوى حينئذ الطواف ونية الطواف غير واجبة على الصحيح لشمول الحج لها فلا حذى الحجر ببعض بدنه وكان بعضه مجاوزاً الى جانب الباب ، فالجديد أنه لا يعتد بتلك الطوفة ، ومنها أن يكون خارجاً بجميع بدنه عن جميع البيت حتى لومشى على شاذروان الكعبة لم يصح طوافه لأنه جزء من البيت وكذا لو طاف وكانت يده تمحاذى الشاذروان لم يصح ، وهى دقيقة قل من يقننه لها فاعرفها وعرفها ، وأما الحجر بكسر الحاء فهو يشترط أن يطوف به أو الشرط أن يترك منه قدر سبعة أذرع : فيه خلاف قال الرافى يصح ، وقال النوى : الأصح أنه لا يصح الطواف فى شئ من الحجر وهو ظاهر انه موص ، وبه قطع معظم الأصحاب نصريحاً وتلويحاً ، ودليله أن النبي ﷺ طاف خارج الحجر والله أعلم . ومنها أن يقع الطواف فى المسجد ولا يضر الحائض بين الطائف والبيت كالسقاية حتى لو طاف فى الاروقة جاز ، ومها العدد وهو أن يطوف سبعا ولا تجب الموالاة بين الطوافات على الصحيح ، وقيل تجب فيبطل التمرين الكثير بلا عذر وعنى الصحيح لا يضر ويبنى على طوائه والله أعلم ، ومن أركان الحج السعى لفعله عليه الصلاة والسلام ، وقوله عليه الصلاة والسلام وهو يسعى « اسعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعى » ولانه نسك يفعل فى الحج والعمرة فكان ركناً كالطواف ، ويشترط وقوعه بعد طواف صحيح سواء كان طواف الافاضة أو طواف القدوم فالوسى بعد طواف القدوم أجزاء ، ولا يستحب له أن يسعى بعد طواف الافاضة بل قال الشيخ أبو محمد يكره ، ويشترط الترتيب بأن يبدأ بالصفا فاذا وصل الى المروة فهى مرة ، ويشترط فى الثانية أن يبدأ بالمروة فاذا وصل الى الصفا فهى مرة ثانية ، ويجب أن يسعى بين الصفا والمروة سبعا لفعله

عليه الصلاة والسلام ، ولا يشترط فيه الطهارة ولا ستر العورة ولا سائر شروط الصلاة وبحوز راكبا
والأفضل المشي ولوشك هل سعى سبعا أوستا أخذ بالأقل كالطواف ثم السعى لا يجبر بدم كعبته
الاركان ولا يتحل بدونه كافي بقية الاركان والله أعلم ، وقد أهمل الشيخ رحمه الله تعالى (١) الحلق
أوالتصير وهو ركن على المذهب وادعى الامام الاتفاق على انه ركن وليس كما قال والله أعلم * قال :
(وواجبات الحج غير الاركان ثلاثة : الاحرام من الميقات ، ورمي الجار ثلاثا ، والحلق) : اعلم
أن الميقات ميقتان : ميقات زماني ومكاني : فالميقات الزماني بالنسبة الى الحج مشؤال وذوالقعدة وعشر
ليال من ذى الحجة آخرها ليلة النحر على الصحيح ، وأما العمرة فجميع السنة وقت لها ولا تنكرو في
وقت منها ، ولو أحرم بالحج في غير أشهره لم ينقدحجا وانقدح عمره على المذهب ، وأما الميقات المكاني :
وهوالذي ذكره الشيخ : فالشخص إما أن يركب أو غيره : فلكي أي المقيم بهاسواء كان من أهلها أو من
غيرهم فيقاته نفس مكة على الراجح ، وقيل مكة وسائر الحرم : فعلى الأظهر لو أحرم من خارج مكة
ولو في الحرم فقد أساء وعليه دم لتعديه ان لم يعد اليه ، واحرام المسكن من باب داره أفضل ، وأما
غير المقيم بمكة فان كان منزله بين مكة والميقات الشرعية فيقاله الترية التي يسكنها والأحالة التي يزورها
البديوي وان كان منزله وراء الميقات فيقاله المنفات التي يمر عليها * والميقات خمسة : أحدها
ذوالخليفة ، وهو ميقات من توجه من المدينة الشريفة وهو على شجر مرأجل من مكة ، والثاني
الجحفة ، وهو ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب ، والثالث يلم ، وهو ميقات أهل اليمن ،
والرابع تمرن بأسكان الرء المهمة ، وهو ميقات للمتوجهين من نجد نجد الحجاز ، وهذه الأربعة نس
عليها رسول الله ﷺ قال في أصل الروضة بلا خلاف ، والميقات الخامس ذات عرق ، وهو
ميقات المتوجهين من العراق وخوستان ، وهذا أيضا منصوص عليه كالأربعة عند الأكثرين ،
وقيل بجتهاد عمر رضي الله عنه ، اذا عرف هذا فمن جاوز ميقاته وهو مرهبد للنسك وأحرم دونه
حرم عليه ولزمه دم ، وهو شاة جذعة ضأن أو ثنية ، هزلانه كان يلزمه الاحرام من الميقات فلزمه تركه
دم ، ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوها صرفوها أنه عليه الصلاة والسلام قال « من
ترك نسكا فعليه دم » وسواء ترك الاحرام عمدا أو نسيانا ويلزمه العود الى الميقات الا لعذر من خوف
الطريق أو قوت الحج : فان عاد الى الميقات سقط عنه الدم بشرط أن لا يكون تلبس بنفسك فان تلبس
بفسك لم يسقط عنه الدم لأذى ذلك للنسك احرام ناقص ، ولا فرق في ذلك للنسك بين الفرض كالوقوف
وبين السنة كنواف القدوم ، وقول الشيخ [ورمي الجار ثلاثا] أي ثلاث مررات يعني غير جرة
العقبة وهي التي ترمى يوم النحر هي يوم العبد ويرى اليها سبع حصيات فقط : فان أراد أن يتحل
سقط عنه رمي اليوم الثالث من أيام التشريق فيبقى ذرث برمي جرة العقبة ثم اليوم الأول من أيام
التشريق يسمى يوم القر لانهم يقرّون فيه غنمى ، واليوم الثاني الغر الأول ، والثالث الغر الثاني
وهي أيام الرمي ، ثم عدد حصي كل يوم من هذه الأيام إحدى وعشرون حصاة : لكل جرة سبع
حصيات ، ويشترط في رمي الجرات الترتب فيها بأن يرمى أولا الجرة التي تلي مسجد نخب ثم
الوسطى ثم جرة العقبة وهي الأخيرة ولا يبعد برمي الثانية قبل الأولى ولا بالثالثة قبل الأولى ولو ترك
حصاة ولم يدر من أيها من الثلاثة جعلها من الأولى وأعاد رمي الجرة الثانية والثالثة هذا ما يتعلق

بالجرات ، وأما نفس الرمي فالواجب ما يقع عليه اسم الرمي فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به على الصحيح لانه لا يسمى رميا ، ويشترط قصد الرمي فالورى في الهواء فوقع الرمي به في الرمي لم يعتد به ، ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي فلا يضر تدويره بعد ذلك ، وينبغي أن تقع الحصيات في الرمي فلو شك في وقوع الحصى فيه لم يعتد به على الجديد ، ويشترط حصول الحصاة المرماة بفعله حتى لو رمى فوقعت الحصاة على رأس آدمي أو غيره فركبتها ووقعت في الرمي فلا يعتد به لانها لم تحصل في الرمي بفعله ولو وقعت على الأرض وتدحرجت فوقعت في الرمي أجزأ لحصولها فيه بفعله ، ويشترط أن يرميها يده فلو دفعها برجله أورى بقوس لم يجز ، ويشترط أن يرمى السبع حصيات في سبع مرات فالورى حصاتين دفعة ووقتا في الرمي فهي حصاة حتى لو رمى السبع مرة فهي حصاة ولو رمى واحدة وأتبعها بأخرى وسقت الثانية الاولى فرميتان ، ولا يشترط كون الحصى لم يرم به حتى لو رمى بحجر رمى هو به أو غيره أجزأ هذا ما يتعلق بالرمي ، وأما الرمي به فينشرط كونه حجرا فيجزي سائر أنواع الحجر ولا يجزي غيره ، ومدار هذا الباب على التوقيف لان فيه مالا يعقل معناه فيجب الاتباع والله أعلم .

(فرع) اذا عجز عن الرمي بنفسه إما لمرض أو جسد أو عذر له أن يستنيب من يرمى عنه لكن لا يصح رمي النائب عن المستنيب إلا بعد رمي النائب عن نفسه ، ويشترط في جوار النيابة أن يكون العذر مما لا يبرح زواله قبل خروج وقت الرمي فاذا وجد الشرط ثم زال العذر عن المستنيب والوقت باق أجزأ على المذهب الذي قطع به الأكثرون والله أعلم * وأما عذر الشيخ الحلق من الواجبات فهي طريقة وقد تقدم أنه ركن ، وعلى كل حال فلا بد من الاتيان به أو بالتقصير ، وأقله ثلاث شعرات ، وفي حديث جابر رضى الله عنه : أنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا ، ثم الأنصل للرجال الحلق ، لعله عليه الصلاة والسلام ذلك في حجة الوداع رواه مسلم ، وقوله عليه الصلاة والسلام « اللهم اغفر للمحلقين » ، وفي الثالثة للقصرين : ثم لو نذر الحلق فالغزالي لزمه بالاخلاق قال الإمام رخص عليه فلا يقوم التقصير حيث مقام الحلق ، وللرافعي فيه إشكال والله أعلم * هل :

(وسن الحج سبع : الافراد وهو تقديم الحج على العمرة والتلبية وطواف القدوم) . قد تنتم أن الحج على ثلاثة أنواع وأن أهلها الافراد ، وأما التلبية فتستحب حال الاحرام لقل الحلف عن السلب وأما أن يتكرر منها في دوام الاحرام ، وتستحب قائما وقاعدا وراكبا ومشيا وجنبا وحائضا ويتأكد استحبابها في كل صعود وهبوط ، وعند حدوث أمر من ركوب أو زول ، عذة اجتماع الزمان ، وعند اقبال الليل والنهار ، وفي مسجد الحنف والمسجد الحرام ، ولا تستحب في طواف القدوم ولا في السعي على الحديدين لأن لهما أذكارا تخصهما ولا يلبى في طواف الاضائة والوداع بالاخلاق لخروج وقت التلبية لانه يحتاج بالرمي الى جرة العقبة فقطعه مع أول حصاة ، ويستحب للرجل رمح الصوت بها دبر المرأة بل تقتصر على اسباع نفسها فان رفعت كره ، وقيل يحرم ويستحب أن يكون صوت الرجل بالصلاة على النبي ﷺ عقبها دبر دونه بالتلبية ، ويستحب أن تصير على تلبية رسول الله ﷺ . وهي : لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والبركة لله وحده . والله أعلم .

إذا فرغ منها أن يصلي على النبي ﷺ وأن يسأله رضوانه والجنة وأن يستعيذه من النار ثم يدهو بها أحب ولا ينسك في أثناء التلبية ، ويكره السلام عليه لكن لو سلم عليه رد نص عليه الشافعي والله أعلم . وأما الطواف فهو ثلاثة أنواع : طواف الأفاضة ، وهو ركن لا بد منه ، ولا يصح الحج بدونه وطواف الوداع وهو واجب ، وقيل سنة وهو الذي اقتصر عليه الشيخ ، وطواف القدوم وهو سنة ويسمى أيضا طواف الورد وطواف التحية لأنه تحية البقعة ، في صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام طاف حين قدم مكة فلو دخل ووجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة صلاها معهم أولا وكذا لو أقامت الجماعة وهو في أثناء الطواف قطعه ، وكذا لو خاف فوت فريضة أوسه مؤكدة والطواف تحية البيت لأخيه المسجد . واعلم أن المرأة الجميلة أو الشرفة التي لا تبرز للرجال تؤخر الطواف إلى الليل ولو كان الشخص معتمرا فطاف للعمرة أجزاءه عن طواف التمدد كما تجزئ الفريضة عن تحية المسجد والله أعلم * قال :

﴿ والمبيت بمزدلفة وركعتا الطواف ﴾ : المبيت بمزدلفة يختلف فيه فقيل أنه ركن وبه قال ابن بنت الشافعي وابن خزيمة ومال إليه ابن المنذر ، وقواء السبكي والاستثنائي ، وقيل أنه سنة وهو قضية كلام الرافعي والمنهاج ، وهو الذي قاله الشيخ ، وقيل أنه واجب ومعه النووي . في زيادة الروضة وشرح المنب ، فعلى هذا لو لم يبت بها لم يمت ، وبه يحصل المبيت ؟ فيمطر الراجع عند الرافعي بمعظم الليل كما لوحظ ليعتق أنه لا يبرأ إلا بذلك ، والراجح عند النووي أنه يحصل بلحظه من النصف الثاني والله أعلم .

واختلف في ركعتي الطواف يعني طواف الفرض فقيل بوجوبهما والصحيح عدم وجوبهما لقوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات في اليوم واليلة ، فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع » والله أعلم * قال :

﴿ والمبيت بمى ، وطواف الوداع ﴾ : اختلف في مبيت ليالى منى فقيل بوجوبه ومعه النووي في زيادة الروضة لأنه عليه الصلاة والسلام بات بها وقال « خذوا عني ما سلككم » وقيل أنه مستحب وهو الذي ذكره الشيخ ومعه الرافعي وبه قطع بعضهم كالمبيت بمى ليلة عرفة ، ثم في القدر الذي يحصل به المبيت خلاف الراجح معظم الليل ، فعلى ما معه النووي لو ترك المبيت ليالى منى لم يمت ، ثم هذا في حق غير المعنودين أما من ترك المبيت بمزدلفة ومنى فعذر من وصل إلى عرفة ليلة البحر واشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة فلا شيء عليه ، وكذا لو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للأفاضة بعد نصف ليل فقلناه المبيت ، فقال القفال لا شيء عليه لاشتغاله بالطواف ، ومن المعنودين من له مال يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت أو من له مريض يحتاج إلى تعهده أو طيب صاله أو ابن فاصحبه في هؤلاء ونحوهم أنه لا شيء عليهم بترك المبيت ولهم أن يبتعدوا بعد المغرب والله أعلم * قال :

﴿ ويتحرر عند الاحرام ويلبس أزارا ورداء أيسين ﴾ إذا أراد الرجل الاحرام نزع الخيط وهل نزع ذلك أدب كما ذكره الشيخ أو واجب ؟ الذي جزم به الرافعي في آخر كلامه أنه يجب التجرد عن الخيط هل ثلثا يصير لباسا للخيط في حال احرامه وبه جزم النووي في شرح المهذب ثم كلام

هذا كله حيث لا عذر أما المذكور كمن احتاج إلى ستر رأسه أو لبس ثيابه لحرق أو برد أو مداواة ستر
ووجبت الفدية والله أعلم :

(فروع) إذا لبس المحرم وطيب ونحو ذلك مما يحرم عليه تعددت الفدية سواء كان ذلك متواليًا
أو متفرقًا لاختلاف جنس ذلك كالوزني أو سرق فانه يقطع ويحرق وإن اتحد النوع بأن لبس ثم
لبس وتكرر ذلك منه أو طيب ثم طيب مزارا لزمه لكل مرة كفارة على الصحيح سواء كان
بغير عذر أو بعذر هذا إذا فعله في أوقات متفرقة ، أما لو والى بين اللبس مزارا أو الطيب بحيث يصد
في العرف متواليًا لزمه فدية واحدة والله أعلم . قال :

﴿ وتزجيل الشعر وحلق الشعر وتقليم الأظفار ﴾ : تزجيل الشعر تسريحه وهو مكروه ، وكذا حكه
بالظفر فانه التزوي في شرح المذهب فلو فعل فانتفت شعرات لزمه الفدية فلو شك هل كان منتفعا
أو انتفت بالمشط فالراجح أنه لا فدية عليه لأن الأصل براءة التهمة ويمكن حمل كلام الشيخ على ما إذا
علم أن التسريح ينتف الشعر للتبد ونموه ، وأما إزالة الشعر بالحلق خرام ، بقوله تعالى [ولا
تحتقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله] ولا فرق بين شعر الرأس وشعر سائر البدن ولا فرق بين
الحلق والتفت والقص والاحراق ، وكذا الإزالة بالنورة ونحو ذلك ، ولو عبر الشيخ بالإزالة لشم
ذلك ، وإزالة الظفر كالشعر ولا فرق بين القص والتقطع بالنس والكسر وغير ذلك ، ولا فرق في
ذلك بين الظفر الواحد وغيره كافي الشعر والله أعلم . قال :

﴿ والطيب ﴾ : من الأنواع المحرمة على المحرم استعمال الطيب في الثوب والبدن لأنه ترفه والحاج
أنعت أغبر كجاء في الخبر ، ولا فرق بين استعماله في الظاهر أو الباطن كالأستنشقة أو ما حقن به
ولا فرق في ذلك بين الأنثمن وغيره كالماء في شرح المذهب . ثم النيب هو ما ظهر فيه غرض التطيب
كالورد والياسمين والبنسج والريحان الفارسي ، وأما استعماله فهو أن يلقى الطيب بيده أو ثيابه
على الوجه المعتاد في ذلك فلو احتوى على مبخرة أو حبل فأرته مسك مشقوقة أو مفتوحة أو جلس
على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو شده في طرف ثوبه أو جعله في جيبه أو لبست المرأة الحلى
المحشوة به سقم ، ولو جعل مسكا أو غيره في كيس أو خرقة مشدودة لم يحرم سواء شمه أم لا ، نص عليه
الشافعي ، ولو وطىء بنبهه طيبا حرم عليه ، وكذا أطلقه الزايفي وشرط الماوردي أن يعلق به شيء منه
وقاله عن نص الشافعي والله أعلم ، وكما يحرم عليه التطيب يحرم عليه أكل ما فيه طيب ظاهر الطعم
واللون والرائحة لأنه مستعمل للطيب والترفيه فلو ظهر طعمه وريحه سقم أيضا ، وكذا الطعم مع اللون
وكذا الريح وحده والله أعلم . قال :

﴿ وقتل الصيد ﴾ : أجمع الناس على تحريم ، قتل الصيد على المحرم ، والصيد كل متوحش طيبا
لا يمكن أخذه إلا بحيلة ، والمراد بالمتوحش الجنس فلا فرق فيه بين أن يستأنس أم لا ولا فرق في الصيد
بين لوحش والطيور لصدق الاسم عليه ، وكما يحرم القتل يحرم الاصطياد ، وهذا بالأجماع وقد نص
الله أن على منعه ، قال الله تعالى [وحرم عليكم صيد البر ما منعكم حوما] وكما يحرم قتله يحرم
التعرض له بالإيداء لأجرائه بالجرح وغيره ، وكما يشترط أن يكون وحشيا وإن استأنس فينظر
أيضا أن يكون مأكولا أو في أصله مأكول ، فلا يحرم الانسي وإن توحش لأنه ليس بصيد ، وأما
غير المأكول إذا لم يكن في أصله مأكول فلا يحرم العرض له ولا إيداء على المحرم في قتله بل في هذا

النوع ما يستحب قتله للحرم وغيره ، وهي المؤذيات ، بل في كلام الرافعي في باب الأطعمة ما يقتضي الوجوب كالخية والقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والشوكة والذئب والأسد والفرد والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور ، ولو ظهر القمل على المحرم لم يكره تنحيته ولو قتله لم يلزمه شيء نعم يصكره أن يخل رأسه ولحيته ، فإن فعل وأخرج قملة وقتلها تصدق ولو بقلعة نص عليه الشافعي ، وهذا التصديق مستحب ، وقيل واجب لما فيه من إزالة الأذى عن الرأس والصنبان وهو يفسد القمل كالقمل نص عليه الشافعي والله أعلم . قال :

(وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة) : يحرم على المحرم أن يتزوج أو يزوج سواء كان ذلك بالوكالة أو بالولاية سواء في ذلك الولاية الخاصة أو العامة لقوله عليه الصلاة والسلام ، «لا ينكح المحرم ولا ينكح» وفي رواية «لا يتخطب» رواه مسلم وفي رواية الفارقيني «لا يتزوج المحرم ولا يزوج» فإن فعل ذلك فاعقد ماطل لأن النهي يقتضي التحريم والفساد وهو إجماع الصحابة ، وكما يحرم عقد النكاح يحرم الجماع وهو تفتيح الحشفة في فرج قبلان أو ذرا ، ذكرنا كان الموجب فيه أو أثنى آدميا كان أو بهيمة لقوله تعالى [فلأرث ولا فسوق ولا جدال في الحج] وأرث الجماع ومعنى لأرث لا ترفثوا ، لفظه خبر ومضاهي النهي ، وكما يحرم الجماع تحرم للمباشرة فيما دون الفرج شهوة وكذا الاستمنا لأنه إذا حرم دواحي الوطء كالطيب والعقد فلائح تحرم هذه الأشياء أولى ولأنها تحرم على المعتكف ولا شك أن الاحرام أكدم منه والله أعلم . قال :

(وفي جميع ذلك الفدية لإعقد النكاح فإنه لا ينكح ولا يفسد إلا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد) : هذه المحرمات التي ذكرت من الطيب وغيره من فعلها أو فعل نوعا منها بشرطه رجعت عليه الفدية لإعقد النكاح لعدم حصول المقصود منه ، وهو الانقضاء بخلاف باقي المحرمات لأنه استمتع بما هو محرّم عليه ، ويشترط لوجوب الفدية في المباشرة فيما دون الفرج الانزال : صرح به الماوردي ، وإذا جامع فسد حججه إن كان قبل التحلل الأول ، فإن كان قبل الوقوف فبالإجماع قاله القانبي حسين والماوردي ، وإن كان بعده فقد خالف فيه أبو حنيفة ، حجبتا عليه أنه وطء صادف إحياءا صحيحا لم يحصل فيه التحلل الأول فأشبهه ما قبل الوقوف ، وإن وقع بعد التحلل لم يفسد على المذهب ، وكما يفسد الحج يفسد العمرة ، وليس للعمرة التحلل واحد ، وقول [ولا يخرج منه بالفساد] يعني يجب عليه أن يمضي في حججه ويتممه ، وإن كان فاسدا لقوله تعالى [وأتموا الحج والعمرة لله] وكل ما كان يجب عليه أن يفعله ويحتنبه في الصحيح يجب في الفاسد ويجب مع ذلك القضاء ، سواء كان الحج فرضا أو تطوعا ، ويقع القضاء من المفسدان كان فرضا وقع عنه فرضا ، وإن كان تطوعا فعنه ، ويجب القضاء على الفور على الأصح ، ويجب عليه أن يحرم في القضاء من الموضع الذي أحرم منه حتى لو كان أحرم من دورة أهله لزمه ، وإن كان أحرم من الميقات أحرم منه ، وإن كان أحرم بعد مجاوزة الميقات . فإن جاوزه ميقاتا أحرم من الميقات السرمي فطعا ، وكذا إن كان غير مسمى على الصحيح بأن جاوزه غير مريد للنسك ، ثم بدله فأحرم ، وأما المرأة فإن جامعها مكرهة أو أئمة لم يفسد حجها ، وإن كانت طائفة عالة فسد حجها والله أعلم . قال :

(ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل عمرة وعليه القضاء والهدي ، ومن ترك ركنا لم يحل من إحرامه

حتى يأتي به ﴿ إذا ظلت الشخص وهو حاج الوقوف برفة ، بأن طلع الفجر يوم النحر ولم يحصل برفات فقد فاته الحج لقوله عليه الصلاة والسلام « من أدرك حرفة ليلاً فقد أدرك الحج ، ومن فاته حرفة ليلاً فقد فاته الحج فليله » بمررة وعليه الحج من قابل » رواه الدارقطني ، وفي سنده أحمد الفراء الواسطي وهو ضعيف ، ولأنه ركن فقيد بوقت فواته كفواته كالجمعة ، ويتحلل على الفور بسجل عمرة ، وهو الطواف والسعي والخطى ولا بد من الطواف بلاخلاف ، وكذا السعي على المذهب إن لم يكن سعي عقيب طواف القدوم ، وأما الخطى فيجب إن جعلناه نسكاً وهو الرجوع والا فلا ، ولا يجب الرمي بمئتي ، وكذا البيت بها وإن بقي وقتها ، وكما يجب القضاء يجب الهدى ، جاء هبار بن الأسود يوم النحر إلى عمر رضي الله عنه . فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدد ، فقال له عمر اذهب إلى مكة فلفظ بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، واحمروا هدياً إن كن معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ثم رجعوا . فإذا كان عام قابل غلبوا وأهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح : قاله النووي في شرح المذهب ، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد ، فكان اجماعاً . واعلم أنه لا فرق في الفوات بين أن يكون بتقصير كالقنات بأشغال الدنيا أو بلا تقصير كالنوم والله أعلم . وقوله [ومن ترك ركناً لم يحل من أحواله حتى يأتي به] يعني أنه لا يجبر بدم بل يتوقف الحج عليه لأن ماهية الحج لا تحصل إلا بجمع أركانه ، والماهية قنوت بفوات جزئها ، وكما لو تمعدي في الصلاة قبل الاتيان بتمام أركانها ، لا يخرج منها إلا بجمع ماهيتها والله أعلم . قال :

﴿ فصل في النساء الواجبة في الأحوام خسة أشياء : أحدها الدم الواجب بترك نسك وهو على الترتيب شاة . فإن لم يجد فصيام عشرة أيام . ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ﴾ . واعلم أن النساء الواجبة في المناسك ، سواء تطلعت بترك واجب أو ارتكابت منه : أي فعل حوام فواجبها شاة إلا في الجماع ، فالواجب بدنة ، ولا يجوز في الموضعين إلا ما يجزئ في الأنحية إلا في جزاء الصيد فإنه يجب فيه المثل ، في الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، ثم هذه الكفارات قد يكون فيها ما يجب فيه الترتيب ، وقد يكون فيها ما يجب فيه التخيير ، ومعنى الترتيب أنه يجب عليه الحج ، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا عجز عنه ، ومعنى التخيير أنه يجوز له العدول عنه إلى غيره مع القدرة عليه ، ثم إن الدم قد يجب على سبيل التقدير مع ذلك : يعني أن الشرع قدر البدل المعدول إليه ترتيباً كان أو تخييراً لا يزيد ولا ينقص ، وقد يجب الدم على سبيل التعديل ، ومعنى التعديل : أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة إذا عرفت هذا ، فالدم المتعلق بترك المأمورات وهو معنى قول الشيخ : بترك نسك كترك الأحوام من الميقات وترك الرمي والمبيت بمرمدة ليلة العيد ، وكذا ترك المبيت بمئتي ليالي التشريق وطواف الوداع ، وفي هذا الدم أربعة أوجه : الصحيح ، وبه قطع العراقيون وكثير من غيرهم أنه دم ترتيب وتقدير كدم التمتع والقران والترتيب كما ذكره الشيخ : أنه يجب عليه شاة ، فإن لم يجدها ألبنة أو وجدها بمن غل عدل إلى الصوم ، وهو عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، والمراد الرجوع إلى الوطن والأهل . فإن توطن مكة بعد فراقه من الحج صام بها ، وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها ، ولا يجوز صومها في الطريق على المذهب الذي قطع به العراقيون ولا يصح صوم شيء من السعة في

أيام التشريق بلا خلاف : وإن قلنا إنها قابلة للصوم لانه يعتد في الحج ، ولولم يتفق أنه صام الثلاثة فرجع لزومه صوم العشرة ، ويجب التفريق أيضا على الصحيح ، وفي قدره أقوال الراجح انه يفرق بأربعة أيام ومدة إمكان السير الى الوطن . فلولم يصم وكان قد تمكن منه حتى مات فتولان : القديم يصوم عنه وليه كصوم رمضان : والجديد بطم عنه من تركته لكل يوم مدا فان كان تمكن من العشرة أيام فعشرة أمداد وإلا فبالقسط ، وهذا معنى التقدير ، ولا يتعين صرف الأمداد الى فقراء الحرم على الأظهر ، وقد صحح في الحرر ، وتبعه في المنهاج أن هذا الصم دم ترتيب وتعديل ، فتجب الشاة . فان عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما وتصدق به . فان عجز صام عن كل مد يوما ، وهذا خلاف ما في الشرحين والروضة وشرح المهذب فأعرفه والله أعلم . قال :

والثاني الصم الواجب بالخلق والترفة وهو على التخخير شاة أو صوم ثلاثة أيام أو التصديق بثلاثة أصع على ستة مساكين من خلق جميع رأسه أو ثلاث شعرات ، أو فضل في الأظفار مثل ذلك لزومه الفدية بدم وهو دم تخيير وتقدير ، فيتخير بين أن يذبح شاة وبين أن يتصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام ، وبين أن يصوم ثلاثة أيام . هذا هو المذهب وفي وجه لا يتقدم ما يطعم كل مسكين ، والأصل في التخخير قوله تعالى [فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسك] التقدير خلق شعر رأسه فدية ، ثم إن كن واحد من هذه الثلاثة قد ورد بيانه في حديث كعب بن عجرة : رواه الشيخان فانه عليه الصلاة والسلام قال له « أبوء ذلك هوام رأسك . قال نعم . قال انك شاه أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الهاء والراء المهملة ذنه أصع . فقد ورد الص في الشعر ، والقلم في معناه . وكذا بقية الاستمتاع كالطيب والامهان والبس ومقدمات الجلاع على الأصح لاشترائك السكل في الترفة والله أعلم . قال :

والثالث الصم الواجب بالاحصار فينحلل ويهسى شاة : الحاج أو المعتمر إذا أحصر رأى منع من إتمام نسكه سواء كان في الحل أو الحرم ولم يجد طريقا غيره ، وسواء كان المانع مسلما أو كافرا تحلل ويشتري ثية التحلل ويذبح هديا حيث أحصر ، وقوله شاة تجزئ في الأنحية لقوله تعالى : [فان أحصرتم فما استيسر من الهدى] تقدير لآية فان أحصرتم فلكم التحلل وعليكم ما استيسر من الهدى وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام تحلل بالهدية لما صدته المشركون وكان محرما بالعمرة ، وكما يشترط ثية التحلل في ذبح الهدى ، مكدا الخلق ، اذا حملناه نسكا ، وهو الأصح ، ولا بد من تقديم لنسح على الحاق لقوله تعالى : [ولا تحقراروه حتى يبلغ الهدى محله] وقد صرح بذلك الماوردي وغيره والله أعلم . قال :

والرابع الصم الواجب بقتل الصيد وهو على التخخير إن كان الصيد مما له مثل أخرجه منه من النعم وانهم وإن لم يكن له مثل قومه وأخرج بهيمة طعاما ويتصدق به ، فان لم يجد صام عن كل مد يوما : الصيد اذا قتله الحرم ركان شاة أو تخير بين ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم ، وبين أن يقوم المثل دراهم ويشترى بها طعاما لهم ، أو يصوم عن كل مد يوما لتولاه تعالى : [فجزاء مثل ما قتل من اللحم يحكم به ذوا على مسكهم هدا بالغ الكعبه أو كفارة طعام مسكين أو عدل ذلك صياما] ومدة الذي يسمى دم تخيير ونسك ، أما التخخير فوضوح ، وأما العدل فنقله تعالى [أو عدل

ذلك صياما] هذا في المثلي . أما عبر المثلي فهو مخير بان أن يتصدق بقيمته طعما ، أو يصوم عن كل مذبوما كاللثي ، فتخيره بين هاتين الخصلتين ، والعبرة في هذه القيمة بموضع الاختلاف بمكة لا بمكة على الأصح قياسا على كل متلف ، بخلاف الصيد المثلي فإن الأصح فيه اعتبار القيمة بمكة يوم الاخراج لأنها محل البيع ، فإذا عدل عنه إلى القيمة اعتبرنا مكانه في ذلك الوقت ، وقول الشيخ [من النعم والغنم] المراد بالنعم البدن وإن كان اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والنعم كما مر في الزكاة ، ثم المراد بلثل ما يقارب الصيد في الصورة ، لا للثل في الجنس حتى يجب في النعمة نعمة ، وفي الغزال غزال ، ويدل لذلك الآية الكريمة وفعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ألا ترى قوله تعالى [فجزاء مثل ما قتل من النعم] فلما قيد سبحانه وتعالى بالنعم انصرف عن الجنس إلى الصورة من النعم ، وقد حكم جمع من الصحابة في غير مرة في النعمة بدنة ، وفي حمار الوحش وبقرة بقرة ، وقد قضى بذلك الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين . وقيل إنما قضوا به في الحمار وقبست البقرة عليه ، وفي الضع كبش أخبر به جابر رضي الله عنه عن قضاء رسول الله ﷺ ، وكذا قضى به جمع من الصحابة ، والضبع الأثني ، ولا يقال ضبعة ، والذكر ضبعان بكسر الصاد واسكان الباء ، وقبضت الصحابة في الغزال بعنز ، وفي الأرنب عناق ، حكم بذلك عمر رضي الله عنه وعطاء ، والعناق الأثني من الممر إذا لم يكمل سنة ، والذكر جدي ، وفي الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، وفي الذكر ذكر ، وفي الأثني أثني ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المكسور مكسور ، رعاية في كل ذلك للمائلة التي اقتضتها الآية والله أعلم . قال :

والنعام الدم الواجب بالوطء ، وهو على الترتيب بدنة فإن لم يجد فقرة ، فإن لم يجد فسبع من النعم ، فإن لم يجد قروم البدنة ، ويشترى بقيمتها طعما ، ويتصدق به ، فإن لم يجد صام عن كل مذ يوما : هذا هو الدم الخامس ، وهو دم الجنب ، وفيه اختلاف كسر جندا للأصحاب ، والمذهب أنه دم ترتيب وتعديل فتجب البدنة أولا ، فإن عجز عنها فقرة ، فإن عجز عنها فسبع من الغنم ، فإن عجز قروم البدنة بدراهم والدرهم بطعام ويتصدق به ، فإن عجز صام عن كل مذ يوما ، واحتج لوجوب البدنة بأن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما أفتيا بذلك ، وكذا ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما ، وأما الرجوع إلى البقرة والسبع من النعم لأهما في الأنحية كالبدنة ، وأما الرجوع إلى الاطعام فلأن الشارع عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الاطعام فرجع إليه ما عند المذنب فلو تصدق بالدرهم لم يجزه ، وبأي موضع تقدر القيمة ؟ فيه أوجه : قيل بئى ، وقيل بمكة في أغل الأوقات ، واسأل موسىع مباشرة السب ، والذي جزم به النووي في شرح المهذب أنه سعر مكة في حال الوجوب ، وأما الذي يدفع إلى كل مسكين ، فيه وجهان : أحدهما في الروضة أنه غير مفتر كالحرم يدواعلم أن وجوب البدنة محله في الجائع المقصد للحج أو العمرة ، أما إذا جامع بين الصليين وقتنا لا بسد الحج بذلك فإنه لا يلزمه بدنة بل يلزمه شاة ، لأنه محرم لم يحصل به افساد فأشبهه الاستمتاع والله أعلم . قال :

ويجزيه الهدى ، ولا الاطعام إلا في الحرم ، ويجزيه أن يصوم حيث شاء : اعلم أن الهدى قد يكون عن إحصار وقد يكون عن غيره ، فإن كان عن إحصار فلا يشترط بث الدم الواجب بسبه إلى الحرم ، بل يذبحه حيث أحصر لأنه عليه الصلاة والسلام ذبح بالحديبية وهو من الحل ، وما ساقه

من الهدى حكمه حكم دم الاحصار ، وأما الدم الواجب بفعل حرام ، أوترك واجب ، فيختص ذبحه بالحرم في الأظهر لقوله تعالى [هديا بالغ الكعبة] ويجب صرف لجه الى مساكين الحرم لأن المقصود اللحم إذ لاحظ لهم في إراقة الدم ، ولا فرق في المساكين بين المقيمين والطارئين ، نعم الصرف إلى المتوطنين أفضل ، فالذبح في الحرم وسرق اللحم سقط حكم الذبح وبقي اللحم ، فلما أن يذبح شاة ثانيا ، وإما أن يشتري اللحم ، ولو كان يتصدق بالاطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه أيضا بمساكين الحرم لأنه بدل اللحم بخلاف الصوم فإنه يأتي به حيث شاء ، والفرق أنه لا غرض للمساكين في الصيام في الحرم بخلاف الاطعام ، وأقل ما يجوز أن يدفع الواجب إلى ثلاثة من مساكين الحرم ان قدر فإن دفع إلى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن ، وفي قدر الضمان وجهان : قيل الثلث ، وقيل ما يقع عليه الاسم وتلزمه النية عند التفرقة ، فإن فرق الطعام فهل يتعين لكل مسكين مده ، الراجح أنه لا يتعين ، بل تجوز الزيادة على مده والنقص منه والله أعلم .

(تنبيه) كثير من المتفقه ، وغالب المتصوفة ، وجلّ العوام يستقدون أن عرفات يجوز الذبح بها فيذبحون دم الحيوانات بها ، وكذا دم النخع والقران ، ثم ينقلون اللحم الى الحرم ، وهذا الذبح غير جائز فلا يجوز فليعلم ذلك والله أعلم . قال :

« ولا يجوز قتل صيد الحرم ، ولا قطع شجره ، للعقل والحرم معا » : صيد حرم مكة حرام على الحرم والحلال : وكذا يحرم قطع نباته كاصطياد صيده ، فيصير التعرض لشجره بالقطع ، أو القطع إذا كان رطباً غير مؤذ ، واحتزنا بالرطب عن الياض فإنه لا يحرم ولا جزء فيه كما لو قد صيدا ميتا نصفين ، واحتزنا بقيد غير مؤذ عن كل شجرة ذات شوك فإنه يجوز كالحیوان المؤذى فلا يتعلق بقطعه ضمان على الصحيح الذي قطع به الجمهور ، والحجة على ذلك قوله ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرام بحرمة الله ، لا يعضد شجره ، ولا ينفر صيده ، ولا تلقت لقطته إلا من عرفها ، ولا يخلى خلاه . قال العباس : يا رسول الله إلا الأذخر منه لقينهم ويوتهم ، قال إلا الأذخر » رواه الشيخان « قوله عليه الصلاة والسلام « لا يعضد » معناه لا يقطع ، وقوله « ولا يخلى خلاه » معناه لا ينزع بالأيدي وغيره كالنابل ، والقين الحداد ، ومعنى كونه ليوثهم أنهم يسقونهم بذلك فوق الحشب ، وذلك بحث على فضل سكاها [وقول الشيخ ولا يقطع شجره] يؤخذ منه أنه يجوز أخذ الورق وهو كذلك لكن لا يخطأها مخافة أن يصب مشورها ، ولو أخذ غصنا ولم يخلف فعليه الضمان ، وإن اختلف في تلك السنة لكون النضن لطيفا كالسواك وغيره فلا ضمان كالأوراق ، وكما يحرم قطع الشجر كذا يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت لقوله ﷺ « ولا يخلى خلاه » والخلا هو الرطب من الحشيش ، وإذا حرم القطع حرم القلع من باب أولى ، نعم يجوز تسريح البهائم يمه لترعى ، فلو أخذها لعاف البهائم جاز على الأصح كما يجوز تسريحها فيه ، وقيل لا يجوز لظاهر الحديث ، وعلى الأصح لو قطعه شخص لبيعه ممن يعلمه لم يجر فإلا النووي في شرح المهذب . ويسألني ما إذا أخذه لأمواه أيضا على الأصح ، لأن هذه الحاجة أهم من الحاجة إلى الأذخر ، ويجوز قطع الأذخر ما عدا لستوف وغيرهما الحديث الصحيح ، وهل يلحق حقبة الحشيش بالأذخر لأجل السقف ونحوه ؟ قال العزالي : فيه خلاف في قطعه بالدرء ، ومذهبه رجحان الجواز ، ودوقهية كلام الحارثي الصبر فأنه يجوز القطع . مدها ولم يخصه بالبراء وهو مسألة حسنة قل من قرعها لها والله أعلم .

(فرع) الأصح أنه يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره إلى الخلل ، وكذا حرم المدينة قله النووي في شرح المذهب في أواخر صفة الحج وجزم به إلا أنه نقل عن الأكثرين في محظورات الاحرام أنه يكره يعني تراب المدينة وأحجارها . قال الاستثنائي : نص عليه الشافعي في الأم على المسألة وقال أنه يحرم فالنصوى به والله أعلم . قال

كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

(البيوع ثلاثة أشياء : بيع عين مشاهدة ، جائز) : البيع في اللغة إعطاء شيء في مقابلة شيء ، وفي الشرع مقابلة مال بمال قابلين للتصرف بإيجاب وقبول على الوجه المأذون فيه ، والأصل في مشروعية البيع الكتاب والسنة ، واجماع الأمة ، قال الله تعالى : [وأحل الله البيع وحرم الربا] ، ومن السنة قوله ﷺ « البيعان بالخيار » (١) وغير ذلك ، والاجماع منعقد على ذلك ، ثم إن البيع قد يكون على عين حاضرة ، وقد يكون على شيء في النعمة وهو السلم ، وقد يكون على عين غائبة ، وحكم السلم والعين الغائبة يأتي ، وأما العين الحاضرة فإن وقع العقد عليها بما يعتبر فيه وفيها صح العقد والأفلا ، أما المعتري العين فقد ذكر الشيخ بعضه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ، وأما العقد فأركانه ثلاثة ، قله النووي في شرح المذهب : الماقد ، ويشمل البائع والمشتري ، والصيغة وهي الإيجاب والقبول ، والمعقود عليه ، وله شروط ستأتي إن شاء الله تعالى ، ويشترط مع هذا أهلية البائع والمشتري ، فلا يصح بيع الصبي والمجنون والسفيه ، ويشترط أيضا فهمما الاختيار ، فلا يصح بيع المكره إلا إذا أكره بحق بأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم فيه فأكرهه الحاكم على بيعه وشراؤه لأنه أكره بحق ، ويصح بيع السكران وشراؤه على المذهب ، وأما الصيغة فكقولها : بعت وملكت ونحوها ، ويقول المشتري : قبلت وأبعت ، ولا يشترط توافق اللفظين ، فالقول : ملكتك هذه العين بكذا ، فقال : استريت ، أو عكسه صح ، وكما يشترط الإيجاب والقبول يشترط أن لا يطول الفصل بينهما ، أما بأن لا تفصل التية ، أو يفصل بزمان قصير ، فإن طال ضرر ، لأن الطول يخرج الباقي عن أن يكون جوازا ، والاطويل ما أشعر بعراضه عن القبول ، كذا ذكره النووي في زيادة الروضة في كتاب النكاح ، ولولم يوجد إيجاب وقبول باللفظ ، ولكن وقعت معاطاة كمادات اللبس بأن يبطل المشتري السمع الخفى ، فيعطيه في مقابلة البضاعة التي يذكرها المشتري فهو يكفي ذلك ؟ المذهب في أصل الروضة أنه لا يكفي لعدم وجود الصيغة ، وخروج ابن سريج قولاً أن ذلك يكفي في المحقرات ، وبه أنفى الربوبي وغيره ، والمحقق كطل خبز ونحوه مما يعتاد فيه المعاطاة ، وقال مالك رحمه الله تعالى ووسع عليه : ينقذ البيع بكل ما يعتاده الناس بيعا ، واستحسنه الإمام البارز ابن الصباغ ، وقال الشيخ الإمام الزاهد أبو بكر عياشي الدين النووي قلت : هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الرأى دليلا ، وهو المختار ، لأنه لم يصح في الشرع اشتراط اللفظ فوجب الرجوع إلى العرف كغيره ، ومن احتاره استوى والنوى وعرضا والله أعلم به قلت : وبما عمت به البلوى بعنان الصغار شراء الخواص ، وأطردت فيه المادة في سائر

فذكرت له ما كان من أمرى فقال بارك الله لك في صفقة يمينك « رواه الترمذى بإسناد صحيح ، قال النووي وهو قوي ، وذكره المحاملى ، والشاشى ، والعمرانى ، ونص عليه فى البوبى والله أعلم * قلت ونص عليه فى الأم فى باب الغصب والله أعلم . وشروطه اجازة من يملك التصرف وقت العقد : حتى لو باع مال الطفل : وبلغ وأجاز لم ينفذ ، وكذا لو باع مال الغير : ثم ملكه وأجاز لم ينفذ : صرح به الرافى ، قال والقولان جاريان : فيما لو زوج أمه الغير ، أو ابنته ، أو أطلق منكوحته ، أو أعتق عبده ، أو أجد داره ، أو وقفها بغير اذنه ، وضبط الامام محل القولين : بأن يكون العقد يقبل الاستنابة والله أعلم . وأما الشرط الرابع ، وهو القدرة على التسليم فلا بد منه سواء القدرة الحسية أو الشرعية ، فالو لم يقدر على التسليم حسا كبيع الصال والأبق فلا يصح ، لأن المقصود الانتفاع بالبيع وهو مققود ، ولو باع العين المقصوبة مما لا يقدر على انتزاعها من الغاصب فلا يصح ، وإن قدر فلا يصح الصحة لحصول المقصود بالبيع ، ثم ان علم المشتري الخال فلا خيار له ، ولو جهز المشتري عن الانتزاع من الغاصب ادفع عرض له أوقوة عرضت للغاصب فله الخيار على الصحيح ، وإن كان جاهلا حال العقد فله الخيار على الصحيح ، ولو باع الآتى ممن يسهل عليه رده ففيه الوجهان فى المقصوب ، ويجوز تزوج الآبقة والمقصوبة واعتاقهما ، ولا يجوز بيع الطير فى الهواء ، والسماك فى الماء للقرار ، ولو باع الحمام طائرا اعتادا على عوده ليلا : فوجهان كما فى النحل : أحدهما عند امام الحرمين السحرة كالعبد المبعوث فى شغل ، وأحدهما عند الجمهور المنع ، إذ لا وثوق بمودها لعدم عقلها ، ويصح النووى فى النحل الصحة ، ولو باع نصف سيف ونحوه معينا لم يصح ، لأن تسليمه لا يصح الا بكسره ، وفيه قص ونضيغ للذل ، وهو منسحق عنه ، بخلاف ما لو باعه جزءا مشاعا فانه يصح ، ويصير شريكا ، وكذا حكم الثوب النفس الذى ينفذ بالقطع ، ولو كان الثوب غايظا لا ينقص بالقطع ، صح البيع على الصحيح ، إذ لا محذور والله أعلم . هذا كله فى المانع الحسى : أما المانع الشرعى فكسع الشيء المهرن بغير اذن المهرن ، اذا كان المهرن مقبوضا لانه ممنوع من تسليمه شرعا ، إذ لو جاز ذلك لبطلت فائدة الرهن والله أعلم * وأما الشرط الخامس ، وهو كون المبيع معلوما ، فلا بد منه ، لأنه عليه الصلاة والسلام « نهى عن بيع الغرر » رواه مسلم ، نعم لا يشترط العلم به من كل وجه ، بل يشترط العلم بعينه وقدره رصته ، أما المعين : فمعناه أن يقول بعتك هذا ونحوه ، بخلاف ما لو قال بعتك عبدا من عبيدى أو شاة من هذه الغنم فهو باطل ، لانه غير معين ودو غرر ، وكذا لو قال بعتك هذا التاج الا واحدة لايصح ، وسواء تساوت القيمة فى العبيد والغنم أم لا ، وأما انفسر فلا بد من معرفته ، حتى لو قال بعتك مائة هذه الغرارة حنطة ، أو بزنة هذه الصخرة زينا لم يصح البيع ، وكذا لو قال بعتك بئرا من ماء ثلاث ساعات ، أو ذل بعتك بالسعر الذى يداوى فى السوق لا يصح لوجود الغرر ، بخلاف ما لو قال بعتك هذا القمح كى كلى بكذا فانه يصح ، وإن كانت جنة القمح مجزولة ، المائل : لا والله انبت بذكر الكيل ، وأو قال بعتك من هذه الصبرة كل صاع بداهم لم يصح بل لصحة بيع : لأن المبيع مجهول ، وذكر مقابلة كل كيل بداهم لا يخرجهم عن الجبالة . وسلم أن رابعا مائة هذه الغرارة حنطة ، أو بزنة هذه الصخرة زينا عمله اذا كان المهرن عليه نقتله ، ان كان حيا : أن قال بعتك من هذه الغرارة من هذه الحنطة : أو بزنة هذه الصخرة من هذا الزبيب

فانه يصح على الصحيح ، لانه لاغر ، ولا مكان الشروع في الوفاء عند العقد ، وقد صرح الرافعي في باب السلم بهذا الحكم والتعليل والله أعلم . وأما الصفة ففيها مسائل ، منها أن استتمام الأوصاف على الحد المعتبر في السلم يقوم مقام الرؤية ، وكذا سماع وصفه بطريق التواتر ، فيه خلاف : الصحيح الذي قطع به العراقيون أنه لا يصح ، اذ الوصف في مثل هذا لا يقوم مقام الرؤية ، ومنها رؤية بعض المبيع دون بعض ، فان كان مما يستدل برؤية بعضه على الباقي : صح البيع مثل رؤية ظاهر صبرة القمح ونحوها ، ولا خيار له اذا رأى باطنها : الا اذا خالف ظاهرها ، وفي معنى الحنطة والشعير صبرة الجوز واللوز ونحوهما والقيق ، فلو كان منها شيء في وعاء ، فرأى أعلاه ولم ير أسفله ، أو رأى السمن والزبيب وبقية المالحات في ظروفها كفي ، ولا يكفي رؤية ظاهر حبة الرمان والبطيخ والسفرجل ، بل لابد من رؤية كل واحدة منها لاختلافها ، وأما القرفان لم يلزق حياته : فحبه كحبة الجوز واللوز ، وان التزقت كالتقوصرة كفي رؤية أعلاها على الصحيح ، وأما القطن في المعدل ، فهل يكفي رؤية أعلاه أم لابد من رؤية جميعه ، فيه خلاف حكاه الصيرفي ، وقال الأشبه عندي أنه كقوصرة التمر ، ومنها مسألة العين : كما اذا كان عنده قمح ، فأخذ شيئاً منه وأراه لغيره كما فعله الناس ، فان اعتمد في الشراء على رؤيتها : نظر ان قال بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل ، لأنه لا يمكن انقاده بعبء ، لأنه لم يتعين بيعاً ولا سلماً لعدم الوصف ، وان قال بعثك الحنطة لتي في هذا البيت ، وهذه العين منها ، نظر ان لم تدخل العين في البيع لم يصح على الأصح ، لانه لم ير المبيع ولا شيئاً منه ، وان أدخلها فيه صح . ثم شرطه أن يرد العين الى الصبرة قبل البيع ، فان أدخل العين من غير رد ، فانه يكون كمن باع عينين رأى احدهما ، لأن الرئي متميز عن غير المرئي ، كذا قاله البغوي ، ومنها الرؤية في كل شيء بحسب اللائق به ، ففي شراء العود لابد من رؤية البيوت ، والسقف ، والسطوح ، والجدران داخلها وخارجها ، والمستعمل والبالوعة ، وفي البستان يشترط رؤية الأشجار ، والجدران دون الأساس ، وعروق الأشجار ونحوهما ، ويشترط رؤية مسابيل الماء ، وفي اشتراط رؤية طريق الدار ، ويجري الماء الذي تدور به الرحي وجهان : الأصح في شرح المذهب ، الاشتراط ، لاختلاف الغرض به ، ويشترط في رؤية العبد رؤية الوجه والأطراف ، ولا يجوز رؤية العرة ، وفي باقي البدن وجهان : أحدهما الاشتراط ، وفي الجارية أوجسه : أحدهما في زيادة الروضة أنها كالعبد ، وكذا يشترط رؤية الشعر على الأصح ، ويشترط في المواب رؤية مقدم الدابة ومؤخرها وقوائمها ، ويشترط رفع السرج والا كف والجل ، ولا يشترط جرى الفرس على الصحيح ، ويشترط في الثوب المطوى نذره ، ثم اذا انشأ التيب ، وكان صفيقاً كالديباج المقتوش والبسط الزرابي ونحوه ، فلا بد من رؤية وجهيه معا ، وان كان لا يختلف وجهاه كالكرباس كفي رؤية أحد وجهيه في الأصح ، ولا بد في شراء المصحف والكتب من قلب الأوراق ورؤية جميعها ، وفي الورق الأبيض لابد من رؤية جميع الطائعات ، وأما الفقاع ، فنال العادي يفتح رأسه وينظر فيه بقدر الامكان ليصح بيعه ، وأطلق الغزالي في الاحياء للمباحة به . قال لنزوي : لأصح قول الغزالي والله أعلم . قال :

(غسل به ويحرم الربا في الذهب والفضة والمطعمات ، ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ، ولا الفضة بالفضة الامتثالاً لقوله : الربا بالقصر ، وهو في اللغة الزيادة ، وفي الشرع هو الزيادة في الذهب والفضة وسائر

المطعمات ، قاله ابن الرزمة في الكفاية وفيه نظر ، وقال في المطلب هو أخذ مال مخصوص بغير مال ، وفيه نظر أيضا وهو حرام بالكتاب والسنة واجماع الأمة لقوله تعالى [وأحل الله البيع وحرم الربا] وقال عليه الصلاة والسلام « لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكتبه » ثم الرأى لا يحرم الا في الذهب والفضة والمطعمات . قال رسول الله ﷺ « لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا سواء عينا بين يدي يد ولكن يبيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر كيف شئتم فمن زاد أو استزاد فقد أربى » رواه الشافعي ، فدل الحديث على ما ذكره الشيخ في بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، من اشتراط التماثل والحلول والقبض في المجلس ، وكما تشترط هذه الثلاثة في الذهب ، والفضة كذلك تشترط في المتاع من الأطعمة ، فيشترط في بيع القمح بالقمح ونحوه التماثل كدعة ، والحلول فلا يجوز التأجيل والتفاض في المجلس والله أعلم . قال :

﴿ ولا بيع ما ابتاعه حتى يقبضه ﴾ : تقدير الكلام ، ولا يجوز بيع الذي ابتاعه حتى يقبضه ، سواء كان عقارا أو غيره أذن فيه البائع أم لا ، وسواء أعطى المشتري الثمن أم لا (١) وحجة ذلك ما روى حكيم ابن حزام بالزاي المنقولة رضى الله عنه . قال قلت لرسول الله انى أبتاع هذه البيوع فما يعمل لى : وما يحرم على . قال يا ابن أخي « لا تتبعني شيئا حتى قبضه » قال البيهقي اسنده حسن متصل ، وفيه أحاديث أخر ، وذكر العلماء له علتين ، أحدهما ضعف الملك بدليل أن البيع ينفسخ بتلف المبيع . العلة الثانية توالى الضمانين على شيء واحد في زمن واحد ، فانه لو صح بيعه لكان مضمونا للمشتري ومضمونا عليه ، ويلزمه أيضا أن يكون المبيع مملوكا للشخصين في زمن واحد : كذا قالوه ، ولا فرق بين بيعه لغير البائع ، أو للبائع لعدم الخبر ، وكذا لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه ، لا يجوز غيره من المعاوضات كجعله صداقا أو أجرة أو رأس مال سلم أو صلح ، وكذا لا يجوز هبته وإجاره ورهنه ، نعم يصح اعتاقه على الأصح لقوة العتق ، وكذا الاستيلاء ، وأما وقفه . قال المتولى ان اشترطنا فيه القبول فهو كالبيع ، والا فهو كالعتق . وصحح النووي في شرح المذهب انه كالا عتاق وتزويج الأمة كالعتق ، وقال ابن خيران يجوز قضاء الدين به * واعلم أن الثمن كلبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه ، وبقية ما ذكرناه يعلم عما تقدم والله أعلم . قال :

﴿ ولا يجوز بيع اللحم بالحيوان ﴾ : يحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه : لأنه عليه الصلاة والسلام « نهى عن أن تباع النشاء باللحم » رواه الحاكم ، وقال في رواته أئمة حفاظ هات ، وقال البيهقي اسنده صحيح ، وقيل يجوز وان كان من غير جنسه ، فان كان من مأكول فقولان : الأطهر أنه لا يجوز أيضا لعدم الخبر ، وقيل يجوز قياسا على بيع اللحم باللحم ، وان كان غير مأكول : ففيه خلاف أيضا ، والراجح التحريم لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود لكنه سئل والمرسله قبول عند الشافعي اذا تصد بأحد سبعة أشياء : اما بالقياس أو قول صفاء أو فله أو قول الأكثرين أو ينتشر من غير داع أو يعمل به أهل النصارى ولا توجد دلالة سواء أو يرسل

(١) سوان : استأجر دارا ولم يقبضها فله إجارتها قبل القبض في الأصح ، والفرق بينه وبين البيع أن المقود عليه المانع والمانع لاتصير متبوضة قرض الغير فلا يؤثر فيها قرض الغير اه الزبكشي

آخر أومسند وقد أسنده الترمذى والبخارى ولا فرق في ذلك أسند ، بين أبي داود وصحبه أم لا ، وقيل يجوز لأن التحريم في المأكول لأجل بيع مال الربا بأصله المشتل عليه ولم يوجد هنا ، ومن هذا المعنى استنبط تحريم بيع الخنطة بديقتها والسهم بكسبه ونحو ذلك ، وفي إلقاء الشحم والآلية والقلب والكلية والزئفة باللحم وجهان أحدهما نعم ، ويؤخذ من كلام الشيخ أنه يجوز بيع الحيوان بالحيوان سواء كان من جنسه أم لا وسواء تساوبا كبير بغير أو تقاضا كبيع بغيرين بغير وهو كذلك ، وهذا إذا لم يشتمل الحيوان على ما فيه الربا كشاه في ضرعها لبن إذا بيعت بشاة ليس في ضرعها لبن وفي جواز ذلك وجهان : أرجحهما التحريم ، ولو باع شجاجة فيها بيض بشجاجة فيها بيض فهو كبيع الشاة بالشاة وفي ضرعها لبن ، وحزم القاضي أبو الطيب للمع في الشجاجة والله أعلم : قال : « ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلا نقدا ، وكذا المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بجنسه متفاضلا ، ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا نقدا » : إذا اشتمل عقد البيع على شيئين نظر : فإن اتحد الجنس والعلة كالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر : اشترط لصحة العقد وخروجه عن كونه عقدا بثلاثة أمور : التماثل والحلول والتقابض الحقيقي في المجلس ، فلا اختل واحد منها بطل العقد : فلو باع درهما بدرهم ودائق حرم ويسمى هذا ربا الفضل : قال رسول الله ﷺ « لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا سواء بسواء » والعلة كونهما قيم الأشياء عانا وكذا المطعوم فلا يجوز بيع مدقح بمدقحته وحفنة بقوله عليه الصلاة والسلام « الطعام بالطعام مثلا بمثل » والعلة في ذلك الطعم ، وإن اختلف الجنس ولكن أعلنت علة الربا كالذهب والفضة والخنطة والشعير جاز التفاضل ، واشترط الحلول والتقابض لقوله عليه الصلاة والسلام « إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » رواه مسلم . وإن اختلف الجنس والعلة كالفضة والبر فلا يحرم في شيء ، ولا يشترط شيء من هذه الأمور : ثم المعاملة تعتبر في المكيل كيلا وفي الموزون وزنا لقوله ﷺ لا تتبعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق الاوزنا بوزن » رواه مسلم ، وقال ﷺ ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك : فإذا اختلف النوعان فلا بأس » رواه الدارقطني ، فلو باع المكيل بالوزن أو عكسه لم يصح ، والمراد بالمكيل المتأثر سواء كان معتادا أو غير معتاد كقصعة غير معبرة ، وكذا الميزان كالطييار والقصا وغيرهما : فلو جهل كونه مكيلا أو موزونا فيه أوجه : الصحيح الرجوع فيه الى عادة البلد لأن الشيء إذا لم يكن محذورا في الشرع كان الرجوع فيه الى العادة كالقبوص والحروز وغيرهما ، وقيل يعتبر الكيل لأنه أعم ، وقيل الوزن لأنه أدق فتوتا ، وقيل بالتخير للسواى .

(فرع) الماوس إذا راجت رواج الذهب والفضة هل يجزى فيها الربا ؟ الصحيح أنه لا ربا فيها لانتفاء التمنية العالبة فيها ، ولا يتعدى الربا الى غير الماوس من الحديد والنحاس والرصاص وغيرها بلا خلاف والله أعلم . قال :

« ولا يجوز بيع العرر » الأصل في ذلك أنه عليه الصلاة والسلام « نهى عن بيع العرر » رواه مسلم ، والعرر ما يطوى عنا عافته ثم العرر تحته صور لا تكاد تنحصر : فذكر نبذة منها لتعرف بها غيرها ، فمن ذلك بيع البعير بالذئ ، وكذا الجاموس للتوحش والعبد المقطع الحبر والسملك في الماء الكثير ، وكبيع الثمرة التي لم تحلق والزرع في سبيله ، وكذا بيع اللحم قبل سلخ الجلد ، وكذا

بيع القطن في جوزه باطل وإن كان بعد التشقق في جوزه وإن كان على الأرض عند أبي حامد (١) وكذا لا يصح بيع اللبن في الضرع لانه مجهول المقدار لاختلاف الضرع رقة وغلظا ، وكذا لا يجوز بيع الحبل في البطن ، وكذا لا يصح بيع المسك في الفأرة قبل فتحها فلو فتح رأسها ورأى المسك . قال الماوردي صح حزا وبالوزن ، وقال المتولي ان لم يتفاوت نضح الفأرة ورأى جوانبها صح والافلا والقي صتر به إلا رضي أن بيع المسك في الفأرة باطل مطلقا سواء بيع معها أو دونها وسواء فتح رأسها أم لا ، وتبعه النووي على ذلك ، وشبهه بالبحم في الجلد . قال النووي في زيادته قال أصحابنا لو باع المسك المختلط بغيره لم يصح لأن المقصود مجهول كالأصيح بيع اللبن المخوط بل الماء والله أعلم . وكما يضر الحبل بالمسك كذا يضر الجمل بقدر الثمن وبالمؤمن إذا كان في البلد فقدان فأكثر ، وهي رابضة ، ويقاس بما ذكرنا باقي صور العرر والله أعلم . قال :

﴿ فصل في المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولهما أن يشترطا الخيار إلى ثلاثة أيام ﴾ : الخيار كاذ كره الشيخ نوعان : خيار مجلس . وخيار شرط ، ثم خيار المجلس ثبت في أنواع البيع حتى في الصرف وبيع الطعام بالطعام والسلم وانتولية والاستهلاك وصلاح المعاوضة لقوله وَالْمُتَبَايِعُ بِشَيْءٍ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يعول أحدهما للآخر اختر » رواه الشيخان ، ولأخيار في الحوالة ، وكذا في القسمة ولو اشترى العدد نفسه من سيده صح ، وهل يثبت له الخيار في الرافعي الكبير والروضة وجهان بلانرجيح ، والأصح في الشرح الصغير ، وشرح المهذب أنه لا خيار ، وأما عقد النكاح فلا خيار فيه ، والفرق بينه وبين عقد البيع أن البيع عقد معاوضة بين الناس كثيرا فأثبت الخيار فيه للروى بخلاف النكاح فانه لا يقع غالبا إلا عن ترو ، وكذا لا خيار في الهبة بلا ثواب لأنه وطن نفسه على فقد العوض فلا خيار وكذا ذات الثواب على الأصح لأنها لا تسمى بيعا ، وبالم الرافعي في باب الهبة ثبت في ذات اثواب المدهوم الخيار ، ولأخيار في لهر والوقت والعق والطلاق ، وفي كل عقد جائز من الطرفين كالوكالة ، والشركة وكذا الضمان ، وفي ثبوت الخيار للشفعة في الأخذ بالشفعة وجهان أحدهما في الشرح الكبير في كتاب الشفعة أنه يثبت له الخيار ، لأن الأخذ بالشفعة ملحق بالمعارضات بدليل الردة بالعيب ، والرحوة بالعهود ، وصحح في المحرر هنا أنه لا يثبت الخيار واستدركه النووي في الروضة وصحح عدم ثبوت الخيار ، ونقله عن الأكثرين في كتاب الشفعة وَعَلِمَ أَنَّ الشَّعِيْعَ لَا يَمْلِكُ بِمَحْرُودِ قوله أخذت المسع بالشفعة بل لا بد مع الناظر من بذل الثمن أو رضا المشتري بذمة الشفيع لأنه من المشتري . أخذ أوحكم الحاكم بثبوت الشفعة . وأما الإيجاب فهل يثبت فيها الخيار ؟ وبه خلاف صحح النووي . في تصحيح النسبة ثبوت الخيار فيها ، وصحح في أكثر كتبه ، وكذا الرافعي أنه لا يثبت

(١) نقل السبكي عن صاحب التتمة وأقره أنه لو باع القطن بعد تشققه صح ، وهو مقتضاه ما نقله في الروضة في بيع أول العين من صاحب التهديد ، وإن لم يكن تشقق ود العقد انظر فباعه على شرط التتمة لم يسع فان اردت اقطن وم تشقق حكمك بحكم الحطلة في سبل الله أعلم . من شرح الزركشي (٢) وأما أكثر أسانيد ، وحالف مالك وأبو يفيقة ، تسعيا بأمور . قال ابن عبد البر وأكثرها لا حاصل له ولو سلم حاكم بإبطاله قس على الأصح ، والمأخى فيه كما قاله القفال أرغاب البيع بغير ثلثة من غير وثق لاداء من نسخ يندارك آثاره . وأقرب لأحوال ال ومن دفع رسن لجار ، لأن من سوي القبط كمن جعل حرم لدار دعا لها اه الزركشي .

والمساقاة كالأجارة ، وهل يثبت الخيار في عقد النكاح الصداق ؟ وجهان . الأصح لا يثبت [وقوله مالم يتفرقا] يعنى بأبدانتهما عن مجلس العقد ، فلو قاما في ذلك المجلس مدة متطاولة أو فاما وتماشيا مراحل فيما على خيارهما على الصحيح القى قطع به الجمهور ، فان تفرقا بطل الخيار للخبر ، والرجوع في التفرق الى العادة فاعده الناس تفرقا لزم العقد والافلا ، فلو كانا في دالر صغيرة فالفرق أن يخرج أحدهما منها أو يصعد السطح ، فان كانت الدار كبيرة فبان يخرج أحدهما من البيت الى الصحن أو عكسه ، وان كانا في سوق أو صحراء فبان يولى أحدهما ظهره ، ويمشى قليلا هذا هو الصحيح وكما ينقطع الخيار بالتفرق كذا ينقطع بالخيار بأن يقولوا اخترنا إمضاء البيع أو أجزاءه أو الزمناه ، وما أشبه ذلك ، فان قال أحدهما اخترت لمضاء العقد وأجزته اقطع خياره وبقى خيار الآخر ، ولو قال أحدهما للآخر اختر أو خيرتك اقطع خيار القاتل ، لأنه دليل الرضا ، ولا ينقطع خيار الآخر ان سكت ، ولو أجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ ، ولو تبايعا العوضين بعد قبضتهما في المجلس يباعا ثابتا صح البيع الثاني على المذهب القى قطع به الجمهور لأنه رضى بزمزى الأول والله أعلم به وأما خيار الشرط فانه يصح بالسة والاجناع بشرط ألا يزيد على ثلاثة أيام ، فان زاد بطل البيع (١) ويجوز دون الثلاث ، روى ابن عمر رضى الله عنهما . قال سمعت رجلا يشكو الى رسول الله ﷺ أنه لا يزال يمين في البيع ، فقال له النبي ﷺ « اذا بايعت ، فقل لا خلافة ثم أت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال » رواه البيهقي وابن ماجه . باسناد حسن قاله النووي ورواه البخارى في تاريخه مرسل قال البيهقي : والرجل حبان بن منقذ ، وقال النووي المشهور أنه منقذ ، ولو شرط الخيار لأحدهما صح ، وكذا الأجني في أظهر القولين لان الحاجة قد تدعو ان ذلك لكونه أعرف بالمعقود عليه نعم لو كان متولى العقد وكيلا جاز أن يشترط الخيار له ولو كاه ، ولا يجوز لأجني والله أعلم . قال :

« واذا خرج بالمبيع عيب فامشترى رده » : اذا ظهر بالمبيع عيب قديم جاز له الرد سواء كان العيب موجودا وقت العقد أو حدث بعد العقد ودل التنص ، أما جاز الرد له بالمبيع الموجود وقت العقد فبالاجماع ، وروى عائشة رضى الله عنها « أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ماشاء الله ثم وجده عيبا فخصمه الى النبي ﷺ فردده عليه » روه الامام أحمد وأبو داود والترمذي ، وابن ماجه وقال الترمذي : صحيح ، وقال الحاكم صحيح الاسناد ، ورسنا ما حدث بعد العقد وقبل القبض دلى ابقارن لأنه من صمان البائع ولأن المشتري اما بذل الثمن في مقابلة مبيع سليم فاذا وجد على خلاف ذلك جوزنا له التذكار للصبر به واعلم أن العيوب كثيرة جدا فاما كون العيب سارقا أو زانيا أو باقا أو به بخرفنا من المعدة دون ما يكون من قبح الأسنان ، وكذا الصنان المستحكم دون العارض بحركة أو احتناخ رسخ ، وكذا كرن . الدابة جوحا أو عضة أو فاسدة ، وكذا كون العبد سحوا أو قاذفا أو حصنات أو مقاصرا أو ثارا كالصلاة وكون الجارية لا تحيض في سن الحضانة . ا . وكون

(١) قال الزكشى اعلم أنهم طعوا بالبطلان فيما زاد على ثلاثة وأتمم بخبر جوه على تفري الصقعة لان شرط الفاسد اذا اقترن بالعقد يقتضى غالبا اما زيادة في الثمن أو عابة فاذا أسقطت فسادهما يجرى الى جهالة الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلهذا لم يصح الشرط الا في ثلاثة أيام و يبطل فيما عداه جريا على اتقاعدة المذكورة في فساد العقد لمقاربة الشرط الفاسد والله أعلم .

المسكان تقبل الخراج أو منزل الظلمة أو يخزنون به غلتهم أو ظهر مكتوب يقتضى وقف المبيع وعليه خطوط المتقنين وليس في الحال من يشهد به قاله الروافى ، ونقله ابن الرقعة عن العدة ، وضابط ذلك أن كل مانع العين أو القيمة قصداً يفوت به عرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه ، فقولنا قص العين ككون الرقيق خصباً أو مقطوع أئمة ، ونحوها بخلاف ما لو قطع من نخذه قطعة يسيرة فإنه لا يفوت بسبب ذلك عرض صحيح ، وقولنا إذا غلب في جنس المبيع عدمه راجع إلى القيمة أو العين ، أما القيمة ، وهو الذي ذكرها الرافى فاحتراز عن الثبوت في الأمة الكبيرة ، فإنها لا تقتضى الرد فإنه ليس الغالب فيها عدم الثبوت ، وأما العين فاحترز به عن قلع الانسان في الكبير فإنه لا رد به بلا شك ، وقد جزم ابن الرقعة بجمع الرد بينا في الكبير والله أعلم .

(فرع) لو باع شخص عينا وشرط البراءة من العيوب ، ففيه خلاف الصحيح ، أنه يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان لم يصلح به البائع دون غيره (١) لأن ابن عمر رضى الله عنهما باع غلاماً بثمانمائة وباعه بالبراه فقال المشتري لابن عمر بالعبداء لم تسلم لي ، فاختصما إلى عثمان رضى الله عنه فمضى عثمان على ابن عمر أنه يحلف ، لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى عبدالله أن يحلف وارتجع العبد فباعه بألف وخمسمائة ، فدل قضاء عثمان أنه يبرأ من عيب الحيوان الذي لم يعلم به . والفرق بين الحيوان وغيره ما أنه الشافى أن الحيوان يأكل في حالتي صحته وسقمه ، وتقبل أحواله سرهما ، فقل أن ينكح من عيب خفي أو ظاهر فيحتاج المانع إلى هذا الله ط ليشق بلزوم العقد ، والفرق بين العيب المعلوم وغيره أن كتمان المعلوم تليس وغش فلا يبرأ منه ، والفرق بين الظاهر والباطن أن الظاهر يسهل الاطلاع عليه ، ويعلم في الغالب فأعطيناه حكم المعلوم ، وإن كان قديحاً على تدور فيرجع الأمر إلى أنه لا يبرأ عن غير الباطن في الحيوان ، ولا عن غيره من غير الحيوان مطلقاً سواء كان ظاهراً أو باطناً سواء في ذلك الثياب والعقار ، ونحوهما والله أعلم .

(فرع) شرط رد السع بالعيب القديم أن يتمكن المشتري من الرد ، أما إذا لم يتمكن بأن تلف المبيع أو ماتت الدابة أو اعتق العبد أو وقف المسكان ، ثم علم بالعيب فلرد ، وله أرش العيب ، والأرش جزء من ثمن المبيع نسبته إليه نسبة مانع العيب من القيمة عند السلامة : مثاله قيمته مائة بلا عيب وتسعون مع العيب فالأرش عشر الثمن ، ولو كانت ثمانين فالأرش خمس الثمن ، وعلى هذا لو زال ملك المشتري عن السع فلرد له في الحال ، ولا أرش على الأصح ، لأنه لم يأس المشتري من الرد ، لأنه ربما يعود إليه ، ويتمكن من رده بخلاف الموت والوقف ، وكذا استيلاء الجارية ، لأنه تعدد الرد فيرجع نأرشها ، راعى أن رد على الفور لأن الأصل في المبيع لزوم فإذ أمده الرد

(١) قال الإدري في القصة هذا كما إذا أطلق فإن عدّه عيباً خاصاً موجوداً أو سماه فإن كان مما لا يعين كالابق يصح ويرى منه وإن كان مما يعين كالدابة ، فلا بد من معاينته ، ولا تسكني السمية فإذا عيب صح ويرى منه ، ثم قل بعد ذلك الإدري ومن باع سيّله أو لعبه وعلم به عيباً وجب عليه بيانه وأثم بكتمه ، وقصة كلام الأصحاب أنه لا يكفيه أن يقول هو معيب أو يبيعه بشرط رآته من العيوب ، وأما لا يضمن غير الخلل كما يتطاه كغيره من الناس أو يقول النقيب عن كتابه مخلوط هو غير مقابل أو يحتاج إلى مقابلة بل لابد من بيان العيب المعلوم بعينه لأنه قد طرأ على الأمة وإن الدائع إنما يقول ذلك احتياطاً وحذراً من العهدة انتهى :

وقصر لزمه حكمه ومحل المورد في العقد على الأعيان (١) أما الواجب في النعمة ببيع أو سلم فلا يشترط الفور، لأن رد مافي النعمة لا يقتضي رفع العقد بخلاف المبيع المعين، كذا قاله الامام، وأقره عليه الرافعي في كتاب الكتابة، وابن الرقعة في المطلب فاعرفه، ثم حيث كان له الرد واعتبرنا الفور فليبادر بالرد على العادة، فلو علم العيب وهو يصلح أو يابى كل فله التأخير حتى يفرغ لأنه لا يعدم مقصرا وكذا لو كان يقضي حاجته، وكذا لو كان في الحمام، أو كان ليلا، فحين يصح لعدم القصير في ذلك باعتبار العادة، ولا يكلف العدو، ولا ركص القرس ونحو ذلك، ثم ان كان البائع حاضرا رده عليه، فلو رفع الأمر الى الحاكم فهو أكد، فلو رد وكيله كفى، وكذا الرد على الوكيل، وان كان البائع غائبا رفع الأمر الى الحاكم، ولا يؤخر تقديمه، ولا المسافرة إليه، والأصح أنه يلزمه الاشهاد على الفسخ ان أمسه حتى ينيه إلى النائع أو الحاكم لأنه الممكن * واعلم أنه يشترط ترك استعمال المبيع، فلو استخدم العبد، أو ترك على الدابة سرجها أو برذعتها بطل حقه من الرد لأنه يشعر برضا * قلت (٢) في هذا نظر لا يخفى، لان مثل هذا لا يعرفه إلا الخواص من الفقهاء فضلا عن أجناف القرى، لاسيما اذا كان رجل الدابة ميبعا معها، فينبغي في مثل ذلك أنه لا يبطل به الرد (٣) ويؤيد ذلك أنه لو أخّر الرد مع العلم بالعيب ثم قال أخرت لأني لم أعلم أن لي الرد، فان كان قريب العهد بالاسلام أو نشأ في برية لا يعرفون الاحكام فانه يقبل قوله، وله الرد والا فلا، بل لو قال لم أعلم أنه يبطل بالتأخير قبل قوله، وعلمه الرافعي والنووي بأنه يخفى على العوام والله أعلم، ثم حيث بطل الرد بالتقصير بطل الأرض أيضا، ولو تراخيا على ترك الرد بجزء من الثمن أو مال آخر فالصحيح

(١) قال القفال في فتاويه : لو اشترى حمارا فوجده معيبا، وجاء الى البائع لبرده عليه، وقال له النائع اعرضه على فلان فان قال لا يساوي هذا الثمن فردّه عليّ، فذهب الرجل الى فلان، وعرضه عليه، ثم رجع من عنده وأراد رده لم يكن له ذلك لانه قصر في الرد مع امكانه، وكذا البائع يحمل عليه، وكذا لو اشترى شيئا من رجل، وكان بينهما دلال، فقتل المشتري : هذا به عيب . فقال الدلال : ان وجدت به عيبا فأنا ضامن، فلما اشترى وجد به عيبا قديما لم يكن الرجوع على الدلال ولا مواخذة بذلك .

(٢) فائدة : قال السبكي في تكملة شرح المهذب : فلو كان المشتري قد علم بالعيب، لكن لم يعلم بأنه عيب يوكس الثمن ويوجب الفسخ . قال الماوردى : فلارده له لانه كان يمكنه عند رؤيته أن يسأل عنه، ولأن استحقاق الرد حكم، وانهل بالأحكام لا يسقطها . قال : فلو كان شاهد العيب قديما وقال ظننت أنه قد زال فلا تأثير لهذا القول لأن الأصل بقاء العيب، واوختاها في العلم بالعيب فالقول قول المشتري لأن الأصل علمه . قاله صاحب العدة . انتهى كلام السبكي .

(٣) فائدة : الطفل اذا استترى له الولي سيئا وطهر به عيب من كان الشراء بعين المال فهو باطل وإن كان في النعمة فقد في حق الولي، فان اشترى سائبا حدث به عيب قبل اقصاءه فالرد ان الحظ في ادمسك أمسك أو في الرد رده، فان كان اشترى في النعمة اسلم إليه ولزمه الثمن من مال نفسه، وان كان بعين مال الطفل بطل العقد، قاله صاحب النعمة، فله السبكي في تكملة شرح المهذب، والله أعلم .

أن هذه مصلحة لاتصح ، ويجب على المشتري رد ما أخذه ، ولا يطل حقه من الرد على الصحيح (١) وهذا إذا ظن صحة المصلحة فإن علم بطلانها يطل حقه من الرد بلا خلاف ، ولو اشترى بعيرا أو عبدا فباع البعير أو أبق العبد قبل القبض فأجاز المشتري البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد البعير أو العبد إليه والله أعلم . قال :

(ولا بيع الثمرة مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها) : هذا معطوف على قوله ولا يجوز بيع الغرر، وتقديره ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها، وبدو الصلاح ظهور الصلاح، فإذا بدا صلاح الثمرة بأن ظهرت مبادئ النضج، أو بدت الحلاوة وزالت القوصة أو الجوضة المفرطتان، وذلك فيما لا يتأثرن أرق المتأثرين بأن يحمر أو يصفر أو يسود جاز بيعهما مطلقاً، ويشترط القطع بالاجماع، ويشترط التيقن لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها » . ورواه الشيخان، وإذا باع مطلقاً يعني بلا شرط استحق المشتري الإبقاء إلى أوان الجذاذ العادية، ويؤخذ من كلام الشيخ أنه إذا لم يبدو الصلاح أنه لا يجوز مطلقاً وهو كذلك، ويشترط لصحة البيع أن يشترط قطع الثمرة الصالحة للارتفاع وهذا جائز بالاجماع، ولوجوب العادة بقطعه لا يكفي، بل لابد من شرط القطع، وإن بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأشجار جاز بلا شرط لأنها تبع الأشجار والأصل غير مترتب للعامة، بخلاف ما إذا أثمرت الثمرة، ولو شرط القطع رضى البائع بالإبقاء على الشجر جاز والله أعلم . وكما يحرم بيع الثمرة قبل بدو الصلاح إلا بشرط القطع كذلك يحرم بيع الزرع الأخضر إلا بشرط قطعه، لما روى مسلم أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمرة النخل حتى تزهى، وعن السنبل والزرع حتى يبيض وتؤمن العامة، ولو بيع الزرع مع الأرض فهو كبيع الثمرة مع الشجر والله أعلم .

(فرع) إذا باع شخص ثمرًا أوزرعا بدا صلاحه لزمه سقيه قدر ما يجز به ويسلم من التلف والفساد سواء كان لك قبل أن يحل بين المشتري وبين المبيع ، أو بعد التخلية ، حتى لو شرطه على المشتري بطل العقد لأنه مخالف لمقتضى العقد ، ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع والله أعلم . قال :

(ولا يبع ما فيه الربا بخره رطبا إلا اللبن) : تقدير الكلام ولا يجوز بيع شيء فيه الربا بخره حال كون المبيع رطبا كالرطب بالربط ، والعنب بالعنب ، ووجه الطالان أن المائدة مرعية في الرويات وفي حاله لزومية المائدة غير محققة ، والقاعدة أن الجهل بالمائدة كحقيقة المضاعفة ، وقوله إلا اللبن أى فانه يجوز بيعه بعضه بعض وإن لم يجز ، لأنه حالة كمال ، ولا فرق في اللبن بين الحليب والرائب والخميص ، ولا بين الحامض وغيره ، والمعارف الكيل حتى يباع الرائب بالخليب وإن تفاوتا في الوزن لأن الاعتناء بالكيل كالحفظ الصلبة بالرخة ، وشرطه أن لا يغلى فن غلى امتنع لثأته اسار كما لا يجوز بيع الحبز بعضه بعضا لاختلاف النار . وكذا كل ما أثمرت فيه النار تأثيرا يينا كالشوى والله أعلم .

فصل ١٠ وبصحب السلا حلا ومؤجلا فيما تكلمت فيه خمسة شروط : أن يكون مضبوطا بالصفة :
 الله ولا لم يسمي زاحدا ، وسمى بذلك لئلا يسم رأس المال في المجلس ، وسما لتقسيم رأس المال ،
 وحده عند عر موصوف في التهمة بدلا عما لا يحد اللفظين في الأصل فيه قوله تعالى : [يا أيها

(١) : قال السكي: «وإذ دعى النافع لمشتري أخواله بعد العلم وفكر المشتري» لقول

قرآن کریم سے لے کر قرآنی احادیث اور فقہاء کرام کے اقوال و افعال تک، جو اس دور کی علامتیں ہیں۔

الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه [الآية . قال ابن عباس رضي الله عنهما : أراد به السلم ، وفي الصحيح أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون في الفم السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث . فقال : من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم . وفيه من جهة المعنى الرقي بالمعاقدن ، لأن أصحاب الحرف قد يحتاجون إلى ما ينفقون على سرفهم من الغلال ولأمال معهم ، وأرباب النقود يشتقون بالرخس لجوز ذلك رفقاً بهما ، وإن كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المهدومة لميسر الحاجة إلى ذلك ، ثم عقد السلم إن كان مؤجلاً فلا نزاع في صحته ، وفي بعض الشروح حكاية الاتفاق على صحته ، ولأنه مورد النص ، وإن كان حالاً فهل يصح ؟ قال الأئمة الثلاثة : لا يصح ، ومذهبنا أنه يصح ، وحجتنا أنه إذا جاز في المؤجل مع الغرر فهو في الحال أجوز ، لأنه أبعد عن الغرر ، فلأطلق العقد جل على الحال كالمؤمن في المبيع بجامع ثبوت كل منهما في التهمة ، وقيل لا ينقد ، ثم إذا عقد فلا بد من وجوب شروط لصحة العقد : منها ضبطه بالصفة التي تنفي الجهالة على ما يأتي في كلام الشيخ ، لأن السلم عقد غرر ، وعدم الضبط بما ينفي الجهالة غروران ، وغروران على شيء واحد غير محتمل ، فلهذا لا يصح والله أعلم . قال :

﴿ وأن يكون جنساً لم يختلط بغيره ولم تدخله نار لاحتاله ﴾ : شرط صحة عقد السلم أن يكون المسلم فيه منفصلاً سواء أعتدب فيه أو تعدد كما لو أسلم في ثوب قطن سده ابريسم وكل منهما معلوم لا تنقاه الغرر في ذلك ونحوه ، وإن تعدد المختلط وجهل مقادير المختلطات فلا يصح كما إذا أسلم في الغالية والأدهان الطيبة ، والثياب المصبوغة على ما صححه النووي . وقال في الحرر : الأقبس الجواز ، وكذا لا يصح السلم في الأقواس الجمجمة لأنها مشتملة على أجناس مقصودة ، وكل منها غير معلوم وكذا لا يصح السلم في الترياق المخلوط كالعالية * ونعلم أن الاختلاط ليس من شرطه التركيب من الآدمي كما مثله ، بل لو كان خلقاً فانه أيضاً لا يصح ، فلو أسلم في الروس فإن كان قبل التنقية من الشعر فلا يصح جزماً ، وإن كان بعد التنقية من الشعر ففيه خلاف ، والصحيح أنه لا يصح أيضاً لاشتغالها على الماخو والمشاغر وغيرهما وهي لا تنضب ، ولأن معظمها عظم وهو غير مقصود فكثر الغرر ، وحكم الأكارع حكم الروس ، ممن قال بالجواز قال يكون بالوزن ، واقتصر عليه الرافعي ، وقال الماوردي : هو بالوزن والاعتد ، ولا يكتفي أحدهما ، ويقاس غير ما ذكرناه بهما كرهناه والله أعلم ، وأما ما دخله النار لغير التحيز كالنار القوية فلا يصح السلم فيه كالحبز والشواء وما أشبه ذلك لأن تأثير النار فيها لا يصب ، وفي وجه يجوز السلم في الحبز ، وصححه ، لا عام ، والغزالي ، وحكاها الروابي عن مشايخ خراسان ، وفي العسل المصني والسكر والغايز واللبس وجهان في أصل الروضة باز ترجيح ، واستبعد الإمام عدم الصحة في هذه الأشياء ، واختار الغزالي والمولى الصحة ، وحكي الرافعي طرقة فاطمة بالصحة في هذه الأشياء ، وقضية كلام الرافعي عدم الصحة ، لكن النووي صحح في تصحيح النبيه الصحة في هذه الأشياء ، وعمله بأن نار هذه الأشياء لينة ، وجعل هذه العلة صابغة * قلت : وفي كون نار هذه الأشياء لينة نظر ظاهر ، والحس يدنعه إذ نار السكر في غاية القوة والعلالة الصريحة كون نار هذه الأشياء منضبطة ، ولهذا تردد صاحب الترتيب في صحة السلم في الماوردي * لا يصح الرافعي ولا النووي فيه شيئاً . قال الأسناني : والرجح الجواز ، فقد قال الروابي : انه لا يصح عدى وعند عامة الأصحاب ، وتصحيح الصحة في هذه الأشياء يقوى بتصحيح جزر السلم في الحبز ، بل

هو أولى ، لأن ناره ألين من نار هذه الأشياء بلا شك . فان طلل صحة هذه الاشياء يكون النار لها حدم مضبوط عند أربابها قلنا كذا الخبز والله أعلم . قال :

(والأى يكون مصيئا ولا من معين) : من شروط صحة عقد السلم أن يكون المسلم فيه ديناً أى فى السنة لأن وضع السلم ، إنما هو على ما فى الذم فلو قال أسلت اليك هذا فى هذا الثوب أوفى هذا الحيوان ونحو ذلك لم ينعقد سلفاً لتفاء الدينية ، وهل ينعقد بيعاً قولان : الأول لا ينعقد لاختلال اللفظ ، ومعنى الاختلال أن السلم يقتضى الدينية والدينية مع التعيين يتناقضان ، ولو قال اشتريت منك ثوباً صفته كذا بهذه الدراهم ، فقال بعثك انقد بيعاً على الراجح نظراً الى اللفظ ، وهذا اذا لم يذكر بعده لفظ السلم ، فان ذكره فقال اشتريته سلماً كان سلماً ذكره الرافى فى تفريق الصفة عند ذكر الجمع بين عقدتين مختلفتين الحكم فاعرفه ، ولو قال أسلت اليك هذا البرهم فى كبل من هذا القمح لايصح أيضاً لما ذكرناه ، وهذا معنى قول الشيخ ولا من معين والله أعلم : قال ثم لصحة السلم ثمانية شروط : أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التى يختلف بها الثمن ويذكر قدره بما ينبنى الجاهلة عنه : قد علمت أن السلم عقد فرر جواز للعاجلة ، وأنواع المسلم فيه وصفاته بعد ذكر الجنس مختلفة بحسب ذلك الجنس ، والأغراض تختلف فى ذلك باعتبار المقاصد ولهذا اختلفت القيمة باختلاف الصفات المقصودة ، فلا بد من ذكر تلك الصفات لينتفى الفرر وينقطع النزاع ، وصور المسلم فيه كثيرة فنذكر منها ما يستدل به على غيره . منها اذا سلم فى الثياب فيذكر بعد ذكر الجنس والجنس القطن أو الكتان النوع والبلد الذى يسج فيه ان اختلف به الغرض ويذكر الطول والعرض ، وهما من صفات الثوب ولرقة والغاظة وهما من صفات الغزل ويذكر الصفاة ، وهى صفة الصنعة ويذكر النعومة والخشونة لأن الأغراض تختلف بذلك ، ويجوز السلم فى المقصور كأنخام فان أطلق العقد جل على الخام لأن القاصرة صفة زائدة فلا بد من ذكرها ، ولا يجوز السلم فى الملبوس لأنه لا يضبط ويجوز فى الثياب التى صبغ غزلها قبل النسج كالبرود بخلاف المصبوغة بعد النسج فان المعروف أنه لايصح السلم فيها لعدم الضبط . ومنها اذا أسلم فى الرقيق فلا بد من ذكر نوعه كتركى ، وكذا يذكر صفة النوع ان اختلف كونه أبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ويصف السواد ان ذكره بالصفاء والكدورة ، وهذا اذا اختلف لون الصنف فان لم يختلف كالرنج لم يجب التعرض لألوانهم ولا بد مع هذا من ذكر الذكورة والأنوثة وأنس فى الذكر والصغر والطول والقصر ولوضطه بالاشبار صح ، وكل ذلك على التقريب حتى لو شرط كونه ابن عشرين لا يزيد ولا ينقص لايصح السلم لدوره ، وهل يشترط مع ذلك التعرض للسكحل والسمن ، ونحو ذلك : وجهان ، الأصح ، لا ، لقاسم الناس بأهمال ذلك . والثانى يجب لان الأغراض تختلف بذلك * قلت وهو توى لان هذه الاوصاف مطلوبة مقصودة وتختلف القيمة باختلافها لان كثيراً من الناس يهون السمان ، وتنج أنفسهم الرقاق وهو لا ينقاعد عن ذكر بعض الصفات المتقدمة ، وقد اشترط ذلك الماوردى فى الخاوى والله أعلم . ويجب ذكر الثبوبة والبكارة فى الأصح ، وله أسلم فى جارية مغنية ، فان كان غارها بغير آلة محرمة صح وان كان يعود أزمز فلا يصح ، وله أسلم فى جارية زانية فوحبان ، ولو شرط كونها قزاة لم يصح . . . منها انحر فيذكر

لونه ونوعه وبلده وصغر الجرم وكبره وكونه عتيقا أو جديدا ، والخنطة وسائر الحبوب كالقر . ومنها
 العسل فيذكر كونه جبليا ، أي لان الجبلى أطيب أو بلديا أو أنه صيني لان الغريبي أجود
 أو خريبي أبيض أو أصفر ولا يشترط ذكر العتاقة ، والحدادة لانه لا غرض مقصود فيه . قال
 الماوردي ولابد من بيان مراعاة قوته ورقته ، وإذا أطلق العسل حل على عسل النحل . قلت
 هذا صحيح ، إذا لم يغلب استعمال عسل القصب في ناحية فان غلب فليعتبر عرف تلك الناحية ، وقد
 شاهدت ذلك في ناحية ، فكانوا إذا أطلقوا العسل لا يعرفون غير عسل القصب ، فلما أن يحمل
 العقد عليه في تلك الناحية والأفلايد من البيان لصحة العقد والأفلا يصح لان الإطلاق يؤدي إلى
 النزاع لكثرة التفاوت في القيمة بينهما والله أعلم . ومنها اللحم فيذكر أنه لحم ضأن أو معز ذكر
 خصى أو غيره معارف أرضه ولابد في العلف أن يبلغ الى حد يتأثر به اللحم فلا يكفي المرة والمرات
 التي لا تؤثر ويذكر أنه من غذ أوضاع ، وغير ذلك لاختلاف الغرض في ذلك ويقبل عظم على
 العادة عند الإطلاق فان شرط نزع العظم جاز ويجب قبول الجلد فيما يؤكل معه على العادة كالجدي
 الصغير ويقاس بقية المسائل بما ذكرنا ، والضابط كما ذكره الشيخ أن يذكر ما ينفي الجهالة
 والله أعلم : قال

« وإن كان مؤجلا ذكر وقت محله ، وأن يكون موجودا عند الاستحقاق في الغالب ، وأن يذكر
 موضع قبضه » : بيع السلم إذا عقد مؤجلا ، فيشترط لصحته معرفة الاجل الذي لا غرر فيه بأن
 يعين فيه مستهل رمضان أو سلخه ونحو ذلك ، فلو أقت بقدم زيد فلا يصح ، وكذلك لو اقت بوقت
 اليدر أو الفراغ من الفراس ونحو ذلك ، فلا يصح للغرر ، ولو أقتا العقد بالميسرة ونحوها قال ابن
 خزيمة من أهمابنا يصح واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام « بعث الى يهودى أن ابعت لى بثوبين
 الى الميسرة فامتنع » رواه النسائي والحاكم ، وقال انه على شرط البخارى ، وهذا مردود من
 وجهين أحدهما قاله البيهقي ، بأن هذا ليس بعقد ، وإنما هو استدعاء ، فإذا جاء به عقد يشترط
 ولهذا لم يصف الثوبين . والثاني أن الآية ، وهي قوله تعالى [الى أجل مسمى] والحديث وهو
 قوله عليه الصلاة والسلام « الى أجل معلوم » يرد أنه ، وأيضا في التأقيت بمثل هذا غرر ، وقد نهى
 رسول الله ﷺ عن الغرر ، وأيضا فلا يصح ذلك بالقياس على محي المطر وقدم زيد ونحوها
 فانه لا يصح انما والله أعلم . وكما يشترط تعيين الاجل كذلك يشترط أن يكون المسلم فيه موجودا
 عند الاستحقاق غالبا ، وهذا الشرط يعبر عنه بالقدرة على تسليم المسلم فيه فلو أسلم فيما لا يوجد عند
 الحمل كالرطب في الشتاء أو فيما يميز وجوده لم يصح لانه غرر ، أو فيما يحصل بمشقة عظيمة كالسلم في قدر
 كثير من الباكورة فوجهان ، أقرهما الى كلام الاكثرين البطالان ، ولو أسلم فيما يميز وجوده فانقطع
 عند الحمل لحاجة قولان : أظهرهما لا يفسخ العقد بل يتخير المسلم ان شاء فسخ العقد وإن
 شاء صبر الى وجود المسلم فيه فلو قال المسلم اليه لا تصبر ونخذ رأس مالك لم يانه . على الصحيح ، وأعلم
 أن الاعتياض عن المسلم فيه لا يجوز كلاجوز يبه لان الاعتياض بيع قبل القبض ، وهو نهى
 عنه ، والله أعلم . وكما يشترط القدرة على التسليم كذلك يشترط بيان موضع التسليم ان كان الموضع
 لا يصلح للتسليم أو كان يصلح للتسليم ولكن لنقل المسلم فيه مؤنة ، لان الأغراض تختلف بذلك ،
 وعلى ذلك يحمل قول الشيخ وأن يذكر موضع قبضه فان كان الموضع يصلح للقبض ولا مؤنة

فلا يشترط ذكره ويحمل العقد عليه للعرف ، وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح من خلاف منتشر وليس المراد المكان الذي صر فيه العقد بل المراد المحلة فاعرفه والله أعلم .

(فرع) أحضر المسلم اليه المسلم فيه قبل المحل ، فهل يجبر المسلم على قبوله ؟ ينظر ان كان له غرض صحيح في الامتناع لم يجبر والا يجبر ، فمن الاغراض أن يكون المسلم فيه حيوانا ، ويحتاج الى مؤنة الى وقت المحل فلا يجبر على القبض للضرر ، ومن الاغراض أن يكون وقت غارة ونهب ، فلا يجبر على القبض : ومن الاغراض أن يكون المسلم فيه غرة أولجا ، وهو يريد أكله طريا في وقت المحل فلا يجبر ، ومن الاغراض أن يكون المسلم فيه كثيرا ، ويحتاج الى مؤنة في الخزن وغيره ، فان لم يكن غرض ، وكان للمسلم اليه غرض صحيح ، كفكك الرهن أجبر المسلم على القبول لان امتناعه ولا غرض قعت ، وفي معنى غرض فك الرهن غرض براءة ذمة المسلم اليه في الأظهر ، وكذا قصد براءة ذمة الضامن ، وفي غرض خوف انقطاع الجنس عند الحلول وجهان : أحدهما في الروضة أنه غرض صحيح ، فلو اجتمع غرض المسلم والمسلم اليه فوجهان ، الأصح تقديم غرض المستحق والله أعلم . قال :

(وأن يكون الثمن معلوما ، وأن يتقاضاه قبل التفرق ، وأن يكون العقد ناجزا ، لا يدخله خيار شرط) : يشترط أن يكون الثمن معلوما ، اما بالقدر أو بالمشاهدة على الأظهر ، فلا يصح بالمجهول لأنه غرر ، ويشترط أيضا لصحة عقد السلم تسليم رأس المال في مجلس العقد ، لأنه لو لم يقبض في مجلس لكان في معنى بيع الدين بالدين ، وهو باطل للنهي عنه ولان السلم عقد غرر احتمل للحاجة جبر بناء كد قبض عوض الآخر ، وهو الثمن ، فلو تفرقا قبل القبض بطل العقد ، ولو قبض المسلم اليه بعض الثمن وتفرقا بطل العقد فلما لم يقبض وسقط بقسطه من المسلم فيه ، ولا يشترط تعيين الثمن في العقد حتى لو قال أسلمت إليك دينارا في كذا ووصفه بالصفات المعتبرة ، ثم أحضر الدينار في المجلس وسلمه الى المسلم اليه صح لأن المجلس هو حريم العقد ، ولهذا يصح في الصرف وبيع الطعام والطعام مع أنه ربوي * واعلم أنه لا بد من القبض الحقيقي ، فلو أحال المسلم اليه فلا يصح العقد وان قبض المسلم اليه من المحال عليه ، لأنه ليس بقبض حقيقي لأن المحال عليه يؤدي عن نفسه لا عن المحل ، بل الطريق في صحة العقد أن يقضه المسلم ، ثم يسلمه الى المسلم اليه ، كذا قاله بعض الشراح ، ولو أحال المسلم اليه أجيبا برأس المال على المسلم فهو باطل أيضا ، فلو أحضر المسلم رأس المال ، وقال المسلم اليه سلمه اليه ففعل صح ويكون المحتال وكلا عن المسلم اليه في القبض ولو صلح عن رأس المال على مال لم يصح وان قبض ماصالح عليه ، ولو قبض المسلم اليه رأس المال وأودعه لمسلم جاز ولو قبض المسلم اليه ورده الى المسلم عن دين عليه ، فقل الراي عن الرواي أنه لا يصح وأقره ، قال الاستاذي : وليس الحكم كذلك بل يسح العقد لأن التصرف في الثمن مع الرفع في مدة الخيار صحيح على الأصح ويكون اجازة ، وكذا تصرف المشتري في المبيع صحيح فيكون اقباضه عن الدين صححها والزما للعقد والله أعلم [وقول الشيخ وأن يكون ناجزا لا يدخله خيار شرط] وذلك لان الشرع اعتبر فيه قبض رأس المال لئتمكن المسلم اليه من الصرف ويلزم العقد كما في باب الرما ، وشرط الخيار ينافي ذلك والله أعلم . قال :

{فمه} وكل ما جاريه حاز رهنه في الدينون اذا استقر ثبوتها في الذمة : الرهن في اللفظة السموت

وقيل الاحتباس ، ومنه [كل نفس بما كسبت رهينة] ، وإن الشرح جعل المال وثيقة يدين به راعاه فيه الكتاب والسنة ، قال الله تعالى [فراهان مقبوضة] وفي السنة ما رواه الشيخان ، أنه عليه الصلاة والسلام « رهن درعا عند يهودى على شعب لأهله » ثم المقصود من الرهن بيع العين المرهونة عند الاستحقاق واستيفاء الحق منها ، ولهذا قال الشيخ : كل ما جاز يبيع جاز رهنه ، ومقتضاه أنه لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه ، وذلك كرهن الموقوف ورهن أم الولد ، وما أشبه ذلك ، فلا يصح رهنه وهو كذلك لقوات المقصود منه ، ثم شرط المرهون كونه عينا على الرجوع ، فلا يصح رهن الدين لأن شرط المرهون أن يكون مما يقبض ، والدين لا يمكن قبضه ، وإذا قبضه خرج عن كونه ديناً ، ويشترط في المرهون به أن يكون ديناً مستقراً ، واحتراز الشيخ بالدين عن العين ، فلا يصح الرهن على العين كالعين المصوبة والمستعارة وجميع الأعيان المضمونة : لأن المقصود استيفاء الدين من العين المرهونة ، ولا يتصور استيفاء العين من العين ، وقيل يجوز كما يجوز ضمانها ، وقوله [إذا استقرت قوتها] يقتضى أن الدين قبل استقراره لا يصح الرهن به ، وإن كان لازماً وليس كذلك فإنه يصح الرهن بالدين اللازم وإن لم يستقر ، وذلك كدين السلم ، وكذلك يصح بما يشترط إلى اللزوم كالشئ في زمن الخيار ، ويشترط في الدين أن يكون معلوماً لها : قال ابن عبد ان وصاحب الاستقصاء وأبو خلف الطبري ، وجزم به ابن الرفعة وهي مسألة حسنة مهمة ، ولم أرها في الشرح ولا في الرضة والله أعلم . قال :

﴿ والراهن الرجوع فيه مالم يقبضه ﴾ قبض المرهون أحد أركان عقد الرهن ثل لزمه فلا يلزم إلا بقبضه . قال الله تعالى [فراهان مقبوضة] رصفه بالقبض فكان شرطاً فيه كوصفه الرقة بالإيمان والشهادة بالعدالة . فلو رهن ولم يقبض فله فسخ ذلك . لأنه قبل الاقباض عقد جائز من جهة الراهن فله الرجوع فيه كزمن الخيار في البيع . فإذا قبضه لزم ، وليس له حينئذ الرجوع للزوم العقد ، ثم الرجوع قد يكون بالقول ، وقد يكون بالفعل . فإذا تصرف الراهن في المرهون ، بما يزيل ملكه بطل الرهن كالبيع والاعتاق وجعله صداقاً أو أجرة ، أو رهنه عند آخر أو أقضه أو وهبه وأقبضه فكل ذلك رجوع ، ولو أجز المرهون فهل هو رجوع ؟ ينظر إن كانت الاجارة تنقضى قبل محل الدين فليس برجوع قطعاً عند العراقيين والمتولى ، وقطع به الشيخ أبو حامد والبغوى ، ونص عليه الشافعى ، كذا قاله النووي في زيادة الرضة ، وإن كان الدين محل قبل انقضاء الاجارة . فإن جاوزا رهن لما جاوز بيعه وهو الأصح فليس برجوع ، ولو وطئ الجارية المرهونة . فإن أحبلها فهو رجوع ، وإن لم تحبل أزوجها فليس برجوع [وقول الشيخ والراهن الرجوع فيه] يعنى في المرهون ، ويجوز رجوعه إلى عقد الرهن وقوله : مالم يقبضه راجع إلى المرهون ليس إلا ، للاستقرار والله أعلم . قال :

﴿ ولا يضمن المرتهن إلا بالاعتدى ﴾ المرهون أمانة في يد المرتهن لأنه قبضه يدين الراهن ، فكان كالعين المستأجرة فلا يضمنه إلا بالاعتدى كسائر الأمانات . فلو تلف المرهون بغير تعدى لم يضمنه ولم يسقط من الدين شيء . لأنه وثيقة في دين فلا يسقط الدين بتلفه كوت الصامن والشاهد ، وأعلم أن المرتهن بعد زوال رهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه إذا تلف إلا بالاعتدى ، ولو ادعى المرتهن تلف المرهون صدق بيمينه لأنه أمين ، وهذا إذا لم يذكر سبباً أو ذكر سبباً خفياً . فإذا ذكر سبباً ظاهراً

مختلا [أولاً يستطيع أن يملّ هو] أى مجنوناً [فليملل وليه] . أخبر سبحانه وتعالى أن عذابه تنوب عنهم الأولياء . وقال الله تعالى [وابتلوا النياح] . قال :

(والفلس الذى ارتكبه العيون ، والمريض المخوف عليه فيما زاد على الثلث والعبد الذى لم يؤذ له فى التجارة) هذا هو النوع الثانى وهو الحجر لصلحة الغير ، فحجر الفلس لحق أصحاب الديون ، فلا يصح بيعه واعتاقه وكتابته وهبته على الأظهر ، وكذا جميع التصرفات المقوّة المال الموجود حال التصرف لأنه تصرف يقوّت حق الغير فلا يتقد فيه تصرفه والا لا بطل فائدة الحجر ، وأما حجر المريض فله لحق الورثة فيما زاد على الثلث بعد الديون ، ولا حجر عليه فى ثلث ماله ، والاعتبار بحالة الموت على الصحيح لا بوقت الوصية ، فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله ولا وارث له فهى باطلة بالنسبة الى الزائد على الثلث ، وتصح فى الثلث لقوله عليه السلام «ان الله أعطاكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة فى أعمالكم» ^(١) وإن كان له وارث فسيأتى فى محله إن شاء الله تعالى ، وأما كون المرض مخوفاً فلا بد منه ، وبيانه يأتى فى الوصية إن شاء الله تعالى ، وأما الحجر فى العبد فلسيده : فلا يصح منه غير إذن مولاه لأنه لا مال له ولا ولاية ، فلهذا لا يصح تصرفه ، وأهل الشيخ أشياء : منها حجر المرتد لأجل المسلمين ، ومنها حجر الرهن لأجل الرهنين ، ومنها الحجر على السيد فى العبد الجانى لحق الجنى عليه ، ومنها الحجر على الورثة فى التركة لحق الميت وحق أصحاب الحقوق ، ومنها الحجر على الممتنع من إعطاء الديون إذا كان ماله زائداً على قدر الديون وطلبه المستحقون : ذكره الرافى فى باب العس . ومنها إذا فسخ المشتري بعب كان له حبس للمبيع الى قبض الثمن . ويحجر على البائع فى بيعه والحالة هذه . ذكره الرافى فى حكم المبيع قبل القبض عن المتولى وأقره . ومنها الدار التى استعقت المعتدة أن تعتد فيها لا يجوز بيعها لتعلق حق المرأة بها إذا كانت عدتها بالحل أو الأقراء لأن المدة غير معاومة . قاله الأصحاب . ومنها الحجر على من اشترى عبداً بشرط الاعتاق فإنه لا يصح بيعه لأن العتق مستحق عليه . ومنها الحجر على المستأجر فى العين التى استأجر شخصاً على العمل فيها : ذكره الرافى فى حكم المبيع قبل القبض ، وبقي غير ذلك ، ذكره غير لائق بالكتاب والله أعلم . قال :

(وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح) قلت لا يجوز تصرف الصبي ومن فى معناه ، والمجنون ومن فى معناه لأن عدم صحة التصرف هو فائدة الحجر نعم يصح تدير الصبي ووصيته فى وجهه ، لأنه يعود فائدة ذلك عليه بعد الموت ، وأما السفيه فكذلك لا يصح تصرفه والا لبطلت فائدة الحجر فلا يصح بيعه ولا هبته ، وكذا انكاحه بغير إذن الولي ، وكذا لا يصح عتقه وكتابته ، وفي وجه ينقد عتقه فى مرض موته تغليباً لحجر المرض ، وفي وجه أنه ينقد تصرفه فى موضع لاولى فيه ولا وصى ولا حاكم الا أن يلغقه نظر والفيضرب عليه الحجر ، ولو اشترى بمن فى ذمته لم يصح على الصحيح ، ولو أطلق أو خالع صح ، أما الطلاق فلائن الحجر لم يتناوله لأنه ليس بمال ، وفيه نظر من جهة ما يلغقه من تقويت الاستمتاع ، وتجديد المهر ، وأجاب القاضى أبو الطيب عن هذا بأنه يسرى ولا ينقد عتقه ، وفيه نظر أيضاً ، وأما الخلع فلائه اذا صح الطلاق منه بخانافصحته بتحصيل عوض أولى ، واذا امتنع تصرف هؤلاء تصرف الأولياء لازية الكريمة ،

(١) رواية الطبرانى عن معاذ وأبى الرداء بلفظ ان الله صدق عليكم عند وفاتكم الخ

وأولاهم الأب بالاجماع ، ثم الجد وإن علا لانه كالأب في الزوج ، فكذا في المال ، ثم الوصي ، ثم وصي الوصي ، ثم الحاكم بقوله **عليه السلام** « السلطان ولي من لا ولي له » : وهل يشترط في الأب والجد العدالة . قال العراقيون لابد من العدالة الظاهرة ، وفي اشتراط العدالة الباطنة وجهان . قال النووي ينبغي أن يكون أوسعهما عدم الوجوب ، والله أعلم . قلت : قل الإمام عن المتمين الى التحقيق أنه كولاية السكاح ، والمذهب في السكاح أنه لا يلى ، وفي التهمة أن القسطة معتبرة في حفظ المال بخلاف ، فلا يمكن الفاسق من حفظه ، وقد قال الرافي لو فسقا نزع المال منهما ، ذكره في باب الوصية ، وهذا كله في الأب والجد ، وأما الحكم فشرطهم العدالة بلا نزاع فانه مقتضى الرضا أموال المذكورين ، ومن قدر على مال يقيم ، وجب عليه حفظه بطريقه ، فلو دفعه الى قاض من هؤلاء قضاة الرضا الذين قد تحقق منهم دفع أموال الفضحاء الى أمراء الجور ، فهو قاض عاص آثم ضامن لانه سلط هؤلاء الفسقة على اتلافه والله أعلم . قال :

﴿ وتصرف المفسد يصح في ذمته دون أعيان ماله ﴾ : المفسد من عليه ديون **عليه السلام** فله راحة على قدر ماله وحجر عليه الحاكم بطريقه ، ومنهم من يقول بسؤال الغرماء ، فإذا جحد عليه تعلق حق الغرماء بماله سواء كان المال ديناً أو عينا أو منفعة ، فلا يصح تصرفه في المال ، والأصل فائدة الحجر ، فإذا باع سلماً أو استرى في ذمته ، فهل يصح ؟ قيل لا كالفسق ، والصحيح **عليه السلام** م إذا ضرر على الغرماء في ذلك ، وكذا يصح طلاقه ، وخلعه أولى لأنه تحصيل ، ويصح **عليه السلام** إذا اقتصاه واسقاطه اقتصاص لأنه لا يتعلق لذلك بمال فلا تقويت على الغرماء ، ولو أقر المفسد بغير أودين قبل الجور فأظهر قبوله في حق الغرماء قياساً على المريض ، ولأن ضرره في حقه أكثر منه في حق الغرماء فلا ينهم ، فعلى هذا لو طلب الغرماء تحليفه على ذلك لم يحاط لانه لو امتنع لم يفدا امتناعه شيئاً إذ لا يقبل رجوعه ، وقيل لا يقبل إقراره في حق الغرماء لأن فيه ضرراً بهم ، ولأنه ربما واطأ المقر **عليه السلام** : قلت : هذا القول قوي ، ويؤيده أنه لو رهن عينا ، ثم أقر بها فانه لا يقبل في حق المرتهن ، والألفا للفرق ؟ والفرق بتعاطيه ضعيف ، والأحسن أن يقال ان كان المحجور عليه موقفاً بدينه قبل ، وان كان غير موقوف به وقد عرف منه الحديعة وأكل الأموال بها فالتجعة عدم قبوله وتبقى القرينة مرجحة والله أعلم . قال :

﴿ وتصرف المريض فيما راد على الثلث موقوف على اجازة الورثة من بعده ﴾ : تصرف المريض في ثلثه جائز نافذ لان البراء بن معروف رضى الله عنه أوصى للنبي **عليه السلام** بثلث ماله فقبله ورده على ورثته ، قيل إنه أول من أوصى بالثلث ، فلوزاد على الثلث وله ورثة ، فهل تغل الوصية في القدر الزائد على الثلث أولاً لا تبطل ؟ فيه خلاف الرجوع لا تبطل ، وتوقف على اجازة الورثة فان أجابوا بحت . والأفلا ، لانها وصية صادف ملكه ، وانما تعلق بها حق الغرماء ، فأشبه بيع الشخص المشفوع [وقول الشيخ من بعده] : في موته ، ولا تصح الاجارة والرد الا بعد الموت . لا حق للورثة قبل الموت فأشبهه عفو الشفع قبل البيع ، وأيضاً فيجوز أن يصير الوارث الآن غير وارث عند الموت والله أعلم .

(فرج حسن كثير الوقوع) اذا أجاز الوارث ، ثم قال أجزت لأنى ظننت أن المال قليل ، وفد بان خلافه فأنقول قوله مع يمينه أنه لم يعلم ، إذ الأصل عدم العلم بالمقدار : مثله أن يوصى بالنصف فنجبر

الوارث ، ثم يقول طلعت أن التركة ستة آلاف فسمعت بالألف فبان أنها ستون ألفا فلم أسمع بعشرة آلاف فإذا حلف فثبتت الاجارة فيما علمه ، وهو ألف فيأخذه الموصى له مع الثلث ، والباقي للوارث . وجهه أنه اسقاط حق عن عين ، فلم يصح مع الجهالة كالمهبة ، فلو أقام الموصى له يئنه يعلم الوارث بقدر التركة لثبتت الاجارة ، ولو قال ظننت أن المال كثير ، وقديان خلافه فقولان . وصورة المسألة أن يوصى بعبد لزيد من الثلث ، فيجوز الوارث ثم يقول طفت أن المال كثير ، فيكون الزائد من قيمته على الثلث يسيرا فبان المال قليلا وأن العبد أكثر من التركة ، ولم أرض بذلك أو قال ظهر دين لم أعلمه ، فني قول يقبل قوله كالمسألة الاولى فينفذ في الثلث ، وفي القدر اليسير الذي اعتقده ، والصحيح أنه لا يقبل هنا ، وتلزم الوصية في جميع العبد لان الاجارة لها وقعت بمقدار معلوم ، وانما جعل الجهل في غيره فلم يقدر في الاجارة ، وفي المسألة الاولى الجهل حصل فيما حصلت فيه الاجارة فأثر فيها والله أعلم . قال :

« وتصرف العبد يكون في ذمته يتبع به اذا عتق » : العبد اذا لم يأذن له سيده في المعاملة لا يصح شراؤه على الرجح ، ولأنه لا يمكن ثبوت الملك له لانه ليس أهلا للملك ، ولا لسيده بعض في ذمته لأنه لم يرض به ، ولا في ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغير من يلزمه الأخذ ، وقيل يصح لأنه متعلق بذمة العبد ولا يجوز للسيد على ذمته . قال الامام لا احتكام للسادات على ذم عبيدهم حتى لو أجبر عبده على ضمان أو شراء متاع في ذمته لم يصح ، وهذا القول نسيه الماوردي والقاضي أبو الطيب إلى الجمهور ، فعلى الرجح يسترد البائع المبيع سواء كان في يده أو في يد السيد و باعه العبد لأنه باق على ملك مالكه لانه لم يصح البيع ، ومؤنة الرد على من في يده العين فلو تلفت في يد العبد لزمه الضمان ، وتعلق الضمان بذمته حتى لا يطالب الابعد بالتق ، لانه وجب رضا صاحب الحق ، ولم يأذن فيه السيد ، واقاعدة المقررة ، فيما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده أن ما يلزمه بغير رضا مسنحة كالمصوب يتعلق برقبته ، ولا يتعلق بذمته في الأظهر ، وما لزمه برضا المستحق فان أذن فيه السيد كالصدق تعلق بالذمة ، والكسب وان لم يأذن فيه السيد كمسألة الشراء تعلق بذمته فقط لا بالكسب ولا بالرقبة ، وعلى هذا يحمل كلام الشيخ ، واقتراض العبد كشرائه في جميع ما مر لانه عقد معاوضة مالية فكان كالشراء ، ولو أذن له السيد في التجارة صح بالاجماع قوله الراعي ، ويكون التصرف على حسب الاذن والله أعلم . قال :

﴿ فصل ﴾ : ويصح الصلح مع الاقرار في الأموال ، وما أفضى اليها ، وهو نوعان : ابراء ومعاوضة فالإبراء اقتضاه من حقه على بعضه ، ولا يجوز فعله على شرط ، والمعاوضة عدوله عن حقه إلى غيره ويجوز عليه حكم البيع ﴿ الصلح في اللقعة قطع المنازعة ، وفي الاصطلاح هو العقد الذي ينقطع به خصومة المتخاصمين ﴾ والاصل فيه الكتاب والسة . قال الله تعالى ﴿ والصلح خير ﴾ وفي السنة المطهرة قوله عليه الصلاة والسلام « الصلح جائز بين المسلمين » رواه الحاكم ، وقال انه على شرط الشيخين ، وفي رواية « إصلاحا أحل حراما أو حرّم حلالا » وهذا الحديث بهذه الريادة رواه ابن حبان في صحيحه ، والترمذي ، وقال حسن صحيح . اذا عرفت هذا فالصلح نارة يقع مع الانكار وتارة مع الاقرار فالصلح مع الانكار باطل ، ومع الاقرار صحيح ، وهو كما ذكره الشيخ نوعان : ابراء ، ومعاوضة ، وصورة الإبراء لفظ الصلح ، ويسمى صلح الخطيئة بأن يقول صاحبك على

الألف الذي لم يعلك على خمسة ، فهو إبراء عن بعض الدين بلفظ الصلح ، وفيه وجهان الأصح الصحة ، وفي اشتراط القبول وجهان كالوجهين فيما لو قال من عليه دين وهبه لك ، والأصح الاشتراط لان اللفظ بوضعه يقتضيه ، ولو صلح من ألق على خمسة معينة جرى الوجهان ورأى أمام الحرمين الفساد هنا أظهر ، ويشترط قبض الخمسة في المجلس هذا وهم ، فان الأصح أنه لا يشترط القبض في المجلس كما في المنهاج ، وغيره ، ولا يشترط تعيينها في نفس الصلح على الأصح ولو صلح من ألق حال على ألق مؤجل أو عكسه فباطل لأن الاجل لا يلحق ، ولا يسقط ، ولا يصح تعليق هذا الصلح على شرط لانه إبراء ، وتعليق الإبراء لا يصح والله أعلم . النوع الثاني صلح المعاوضة ، وهو الذي يجري على غير العين المتعاة بأن ادعى عليه دارا مثلا فأقر له بها وصالحه منها على عبد أو على دابة أو ثوب ، فهذا حكمه كما قاله الشيخ حكم البيع ، وإن عقد بلفظ الصلح نظرا الى المعنى ويتعلق به جميع أحكام البيع كارد بالعيب والأخذ بالشفعة والمنع من التصرف قبل القبض والقبض في المجلس إن كان المصلح عليه والمصلح عنه ربويا متفقين في علة الربا واشتراط التساوى في معيار الشرع إن كانا جنسا واحدا ، ويفسد بالقرر والجهل ، وبالشروط الفاسدة كفساد البيع ، ولو صلحه منها على منفعة دار أو دابة مدة معاوضة جاز ، ويكون هذا الصلح اجارة فيثبت فيه أحكام الاجارة ولو صلحه على بعض العين المتعاة كمن صلح من البار المدعاة على نصفها أو ثلثها أو من العبدین على أحدهما أو من القيمتين كذلك ، فهذا هبة بعض للمدعى لمن هو في يده فيشترط لصحة الهبة القبول ، ومضى زمان يمكن فيه القبض ، ويصح هذا بلفظ الهبة وما هو في معناها ، وفي محته بلفظ الصلح وجهان الصحيح الصحة ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع [وقول الشيخ في الأموال] هو كذا كرنا [وقوله أوفيا أفضى إليها] كما إذا ثبت له قصاص فصالح عليه بلفظ الصلح صح وإن صلح بلفظ البيع فلا ، وأما ما ليس بحال ولا يؤول الى المال كتحذير القذف فلا يصح الصلح عليه بموضع والله أعلم . قال :

« ويجوز للإنسان أن يشرع روشنا في طريق نافذ لا يضر المارة به ، ولا يجوز في السرب المشترك الاباذن أهل السرب ، ويجوز تقديم الباب في الحرب المشترك ، ولا يجوز تأخيرها الاباذن الشركاء » . اعلم أن الطريق قسمان نافذ ، وغيره ، فالنافذ لا يختص بأحد بل كل الناس يستحقون المرور فيه فليس لأحد أن يتصرف فيه بما يضر المارة كاشراع جناح ، وبناء ساباط لأن الحق ليس له ، فان فعل فهل لكل أحد أن يهدمه وجهان حكاهما ابن الرفعة في المطلب . وقال الأشبه إن ذلك للحاكم لما فيه من توقع الفتنة ، فان لم يضر بالمارة جاز اذا لضرر ، وبشرط أن يعليه بحيث يمر الماشي منتصبا . قال الماوردي وعلى رأسه ما يحمله . قال ابن الرفعة في المطلب : وهو الاشبه هذا اذا اختص بالمشاة ، فان كان يمر فيه الفرسان ، والقوافل فبرفعه بحيث يمر فيه البعير ، وعليه الحماة ونحوها * والأصل في جواز الاشراع أنه عليه الصلاة والسلام « نصب بيده الكريمة ميزابا في دار عمه العباس رضي الله عنه » . رواه الامام أحمد في مسنده والبيهقي والحاكم ، وكان شارعا الى مسجد رسول الله ﷺ فلما ورد النص في الميزاب قسنا عليه الباقي * واعلم أنه يشترط في المشرع أن يكون مسلما ، فان كان ذميا لم يجز له الاخراج الى شوارع المسلمين على الأصح في زيادة الروضة لانه كاعلاه البناء على المسلمين أو أبلغ . قال ابن الرفعة : وسأولهم طريق المسلمين

ليس عن استحقاق بن بطريق التمسح للمسلمين ، ولو كان الشارع موقفاً لما جهمكم هل هو كالمالوك أم لا ؟ توصفه ابن الرقعة ، وقضية اطلاق الشيخ أنه لا فرق : وقول الشيخ [ويجوز أن يشرع] أي يخرج جناحا ، وحذف ذلك للعلم به ويؤخذ منه أنه لا يجوز غيره كبنه ذكة وغرس شجرة ، وهو كذلك أن ضرباً بلا خلاف ، وكذا أن لم يضر على الراجح فم يجوز أن يفتح الأبواب في الشوارع كيفما شاء الفاتح ، والله أعلم .

(فرع) يحرم على الامام أو غيره أن يصالح على اشرع الجناح لأن الهواء لا يفرده بالعقد ، وإنما يتبع انقارار ، ولأنه أن ضر لم يجر فعله وان لم يضر فالخروج يستحقه ، وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالورور ، وأما الشرب المسدود اذا كان مشتركاً فيحرم على غير أهله أن يشرع اليه جناحاً بغير اذنهم لانه ملكهم كذا عليه الأصحاب * قلت : ومقتضاه أنه لا يجوز لغير أهل الشرب المسدود فيه بغير اذنهم وأجاب الامام أن الدخول للغير مستفاد من قرآن الأحوال . قال الاسنائي : ومقتضى هذا الجواب أنه لا يجوز الدخول اذا كان في المستحقين محجور عليه لأن الاجابة ممتنعة منه ومن وليه ، وقد توقف ابن عبد السلام أيضاً في الشرب من أنهارهم وغيرها ، وقال القاضي حسين ليس لاحد أن يجلس في درهم بغير اذنهم والله أعلم . وقول الشيخ الا باذن أهل الشرب هو أهم من الأجانب ومن أصحابه ، وهو كذلك لان الأملاك المشتركة هذا شأنها لا يجوز التصرف فيها الا باذن بقية الشركاء ، ولهذا يحرم على الشريك أن يقرب الكتاب من الحائط المشترك الا باذن الشريك * واعلم أن أهل الشرب المسدود من له فيه باب نافذ لأنه هو الذي يستحق الانتفاع ويستحق كل واحد من باب داره الى رأس الشرب دون ما يلي آخر الشرب على الصحيح لأن ذلك القدر هو عمل تردده وما عدا ذلك هو كالاجنبي فيه فاذا أراد أن يفتح باباً الى داخله منع الارضاهم وان أراد أن يؤخر بابيه الى رأس الشرب فله ذلك لأنه ترك بعض حقه بشرط أن يسد الأول * واعلم أن وضع الميزاب كفتح الباب ثم حيث منع الشخص من فتح باب فصالح أهل الشرب بمال صح لأنه انتفاع بالأرض ، بخلاف اشرع الجناح كما مر في الفروع والله أعلم .

(فرع) للشخص فتح طاقات في ملكه كيف شاء إذ لا حجر عليه ، ولو أراد أن يفتح باباً في الشرب المسدود ويسمره ، فهل له ذلك بغير رضا أهله ؟ وجهان : أحدهما لا ، كما قال أما اتخذ آنية من ذهب أوفضة ولا استعملها فانه يمنع من ذلك ، والراجح في الباب الجواز دون الأواني ، لأنه لو أراد رفع حائطه بملكه كان له ذلك فهذا أولى والله أعلم . قال :

﴿ فصل ﴾ وشراط الحوالة أربعة : رضا المحيل ، وقبول المحتال ، وكون الحق مستقراً في الذمة ، واتفاق ماني ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس والنوع والحال والتأجيل ، وتبرأ بها ذمة المحيل : الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرهما ، وهي في اللغة الانتقال ، من قولهم : حال عن العهد : أي انتقل ، وهي في الاصطلاح انتقال الدين من ذمة إلى ذمة ، وحقيقتها بيع دين بدين على الأصح ، واستئنبت من بيع الدين بالدين لسيس الحاجة * والأصل فيها الاجماع ، وما رواه الشيخان أنه عليه الصلاة والسلام قال : « مطل الفتي ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتب » وفي رواية : « وإذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل » رواه الامام أحمد في مسنده والبيهقي ، وقوله أتبع بضم الهمزة وسكون التاء ، وقوله فليتب قال بعض المحدثين : ان تاءه مشددة ، وهل النووي في شرح مسلم : الصواب

المعروف تخفيفها ، وقوله على ملء هو بالهزة ، والمطل إطالة المدافعة ، واشترط الشيخ لصحتها هذه الأربعة ، وهي ثلاثة ، لأن رضا المحيل والمحتال شرط واحد ، ووجه اشتراط رضا المحيل أن الحق الذي عليه له قضاؤه من حيث شاء ، ووجه رضا المحتال أن حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل إلا برضا كما أن الأعيان لا تبدل إلا بالتراضي ، ويؤخذ من كلام الشيخ أن رضا المحال عليه لا يشترط وهو كذلك على الأصح لأنه محل التصرف فأشبهه العبد المبيع ، ولأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بنفسه وبغيره والله أعلم . الشرط الثاني أن يكون الدين مستقرا على ما ذكره الشيخ ، واشترط الاستقرار ذكره الرافعي عند ما إذا أحال المشتري البائع بالثمن ، وقال لا يكفي لصحة الحوالة لزوم الدين ، بل لابد من الاستقرار ، ولأن دين السلم لازم ، مع أن الأصح لاتصح الحوالة به ولا عليه ، لكنه قال هنا : القسم الثاني الدين اللازم فتصح الحوالة به وسليه ، قال النووي بعده : أطلق الرافعي صحة الحوالة بالدين اللازم وعليه ، اقتداء بالزالي ، وليس كذلك ، فإن دين السلم لازم ، ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ، وبه قطع الأكثرون * قلت قد اتفقا على تصحيح الحوالة بالثمن في زمن الخيار وعليه مع أنه غير لازم فضلا عن الاستقرار إلا أنه يثول إلى لزوم ، وأما بعد مضي الخيار وقبل قبض المبيع فالذهب الذي قطع به الجمهور أنه تصح الحوالة به وعليه مع أنه غير مستقر لجوار تلف المبيع فلا يستقر إلا بقبض المبيع ، وكذا تجوز الحوالة بالأجرة ، وكذا بالصداق قبل السخول ، والموت ونحو ذلك ، بل متى في أصل الروضة في أول الشرط مقال الثاني كون الدين لازما أو يصير إلى اللزوم والله أعلم .

(فرع) إذا اشترى شخص شيئا ثم أحال البائع بالثمن على رجل ، ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فرده به أو نائلا ونحوهما ، ففي بطلان الحوالة خلاف مشتر والمذهب البطلان ، وسواء في ذلك بعد قبض المحتال الحوالة أم لا على الأصح ، ولو أحال البائع على المشتري بالثمن لشخص فالذهب أنها لا تبطل سواء قبض المحتال مال الحوالة من المشتري أم لا ، والفرق بين الصورتين أن في هذه الصورة الثانية تعلق الحق بثالث والله أعلم . الشرط الثالث اتفاق الدينين : يعنى المحال به والمحال عليه في الجنس والقدرة والحلول والتأجيل والصحة والتكسير والجودة والرداءة على الصحيح ، وضبط ابن الرزمة ذلك بالصفت المعتبرة في السلم . ووجه اشتراط ذلك حتى يعلم لأن المجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه ، والحوالة إما بيع على الصحيح ، أو استيفاء ، فإذا وقعت الحوالة صحيحة برئ المحيل عن دين المحتال وبرئ المحال عليه من دين المحيل ، ويتعول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه لأن ذلك فائدة الحوالة والله أعلم .

(فرع) إذا كان بالدين المحال عليه ضامن لم ينتقل صفة الضمان بل يبرأ الضامن ، صرح به الرافعي في أول الباب الثاني من أبواب الضمان ، وكذا لو كان به رهن فانه لا ينتقل الرهن ، صرح به التتوي وغيره بخلاف الوارث فانه ينتقل الدين إليه بمضمه من الضمان والرهن ، والفرق أن الوارث خليفة الموروث فيما يثبت له من الحقوق والله أعلم .

(فرع) احتال شخص ثم ان المحال عليه أنكر الدين ، وحلف ولاينة ، أو أحل المحال عليه ونحو ذلك حيث يتعذر الاستيفاء ، فليس للمحتال أن يرجع على المحيل لأن الحوالة إما بيع أو استيفاء ، وكلاهما يمتنع الرجوع والله أعلم . قال :

﴿ فصل * ويصح ضمان الديون المستقرّة اذا علم قدرها ، ولصاحب الحق مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه اذا كان الضمان على ما بيناه ﴾ : الضمان ضمّ ذمة إلى ذمة ، والأحسن أن يقال الالتزام حتى يشمل احضار من عليه الحق اذا ضمنه : ويقال أما ضامن وضمين وكفيل وزعيم وكفيل * والأصل في مشروعيتها الكتاب والسنة واجماع الأمة ، قال الله تعالى : « ولئن جاء به حل بغير وأنا به زعيم » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « العارية مؤداة والزعيم غارم » رواه أبو داود والترمذى وحسنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، وفي البخارى أنه عليه الصلاة والسلام أتى بجنّازة فقالوا يارسول الله صلّ عليها ، قال هل ترك شيئا ؟ قالوا لا ، قال هل عليه دين ؟ قالوا ثلاثة دنانير ، قال : صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة رضى الله عنه : صلّ عليه يارسول الله وعلى دينه ، فعلى عليه ، وفي رواية السائى : « قل أبو قتادة أنا الكفيل به » ، ثم شرط صحة الضمان أن يعرف الضامن المضمون له على الأصح لأن الناس يتفاوتون في المطالبة تسهيلا وتشديدا ، والأغراض تختلف بذلك فيكون الضمان بدونه غررا ، ولا يشترط معرفة المضمون عنه فى الأصح ولا حياته بلا خلاف كما لا يشترط رضاه قطعا ، وأما الدين فشرطه كونه ثابتا وقت ضمانه فلا يصح ما لم يجب وان جرى سبب وجوبه كضمان نفقة المرأة غدا ، ويشترط كونه لازما أو يؤول الى اللزوم ولا يشترط الاستقرار : مثال ما يؤول الى اللزوم كالقنن فى زمن الحيار ، وأمّا مال الجعالة قبل الفراغ من العمل قبل يصح لأنه يؤول الى اللزوم ، والصحيح أنه لا يصح ، لأنه ليس بلازم فى الحل ولا يؤول لأنه ليس للجاعل إلزام العامل بالعمل وإتمامه فأشبهه الكتابة كذا علله القاضى أبو الطيب ، وهو تحليل ضعيف ، وأما الثمن بعد مضى الخيار فهو لازم وغير مستقرّ فيصح ضمانه ، وكذا الصداق قبل الدخول ، ولا نظر الى احتمال سقوطه كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقرّ بالبراء ولرد ما عيب ونحوهما ، ويشترط فى الدين أيضا أن يكون معلوما فلا يصح ضمان المجهول كما اذا قل ضمانت ثمن ما بعته فلانا وهو جاهل به فان معرفته متيسرة ، وقيل يصح ، أما لو قال ضمانت لك شيئا مما لك على فلان فلا يصح بلا خلاف * واعلم أن الخلاف فى صحة ضمان المجهول جار فى صحة البراءة من المجهول ، والخلاف مبنى على أن البراءة تملك أو اسقاط ، فان قلنا تملك وهو الصحيح فلا تصح البراءة من المجهول ، وان قلنا اسقاط صحّ البراءة من المجهول وتظهر عمدة الخلاف فيها لو اغتاب شخص لآخر ممّ ما له : اغتبتك فأجعلنى فى حلّ ففعل وهو لا يدري بما اغتابه به ، فهل يبرأ ؟ فيه وجهان : أحدهما نعم لأنه اسقاط . والثانى لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضا بالمجهول * واعلم أنا اذا لم نصحح ضمان المجهول فمثال ضمانت مما لك على فلان من درهم الى عشرة فيه خلاف والصحيح الصحة لا انتفاء العرب بذكر القدر ، فعلى هذا ماذا يلزمه ؟ فيه أوجه : الراجع عند الرامى عشرة والأصح عند الروى تسعة ، وقيل يلزمه ثمانية ، واذا عرفت هذا فيشترط فى ضمان الدين كونه ثابتا لازما معلوما ، كذا قاله الرافعى والثورى وأعملا ذكره العزالى وهو أن يكون ثابتا هابلا لأن يتبرّع الانسان به على غيره ، فيخرج حد القصاص وحد القذف ونحوهما والله أعلم [وقول الشيخ ويصح ضمان الديون] أعمّ من أن يكون الدين هتدا أو منفعة وهو كذلك فيصح ضمان المانع النابتة فى الذمة كما يصح ضمان الأموال كذا جزم به الرافعى والثورى ، واذا صح الضمان بشروطه فلا يستحق أن يطالب الأصيل والضامن ، أما الأصيل فلأن الدين باق عليه ، ولهذا قال رسول الله

على الله عليه وسلم لا في قتادة رضي الله عنه حين وفي دين الميت « الآن قد برئت جلده إن الله وأنا إليه راجعون عما اكتسبناه في دنائنا » وأما الصامن فلقول شفع المذنبين عليه السلام « الزعيم غارم » ولنا وجه مذهب مالك أنه لا يطالب الضامن إلا بعد عجز المضمون عنه ، وله مطالبة هذا ببعض الدين ، وذلك ببعضه الآخر والله أعلم . قال :

(وإذا عزم الضامن رجوع على المضمون عنه إذا كان الضمان والقضاء باذنه) : إذا ضمن شخص دين آخر وأداه الضامن هل يرجع على المضمون عنه ؟ ينظر ، إن ضمن بالأذن وأدى بالأذن رجوع لأنه صرف ماله إلى منفعة باذنه فأشبهه الموقال : اعلف دابتي خلفها ، وفي الحامى أنه لا يرجع إلا إذا شرط الرجوع ، وذكر الرافى في لب الاجارة أنه لو قال أطعمنى رغيفا فأطعمه أنه لا شيء عليه ، وإذا اتقى الأذن في الضمان وفي الأداء فلا رجوع لأنه تبرع محض ، وإن أذن في الضمان فقط رجوع على الراجح لأن الضمان يوجب الأداء فكان الأذن فيه إذنا لما يقترب عليه ، وإن ضمن بغير أدائه وأدى باذنه فالراجح أنه لا يرجع لأن وجوب الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه ، فعلى هذا لو قال أذ دينى بشرط الرجوع ، فالأصح في زيادة الروضة أنه لا يرجع ويحرم به الماوردى لقوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون عند شروطهم » ، ولو أذن شخص لشخص بأداء دينه من غير ضمان بشرط أن يرجع عليه رجوع للحديث ، وكذا إن أطلق على الراجح لأنه المعتاد * فإن قبل ما للفرق بين هذه وبين ما إذا قال لشخص اغسل ثوبى ونحو ذلك فلا شرط فإن الراجح هناك أنه لا يستحق أجرة * فالفرق أن المسامحة في المنافع أكثر من الأعيان والله أعلم * وأعلم أنه إنما يرجع الضامن والمؤدى إذا أشهدا بالأداء رجلين أو رجلا وامرأتين ، وكذا يكفي واحد ليحلف معه في الأصح لأنه يكفي لإثبات الأداء فإن لم يشهد فلا رجوع إن أدى غيبة الأصيل وكذبه أعنى الأصيل ، وكذا إن صدقه الأصيل على الأصح لأنه لم يؤد ما ينفع به الأصيل ، ألا ترى أن المطالبة باقية ، ومحل الخلاف إذا سكت الأصيل عن قوله أشهد فإن أمره به وتركه لم يرجع بخلاف ، وإن أذن له في ترك الأشهاد رجوع ، قال الروايات في الحر فلو صدق الصامن في أداء المضمون له أو أدى بحضرة الأصيل رجوع على المذهب ، أما في الأولى فليست قاطبة الطلب بقرار صاحب الدين ، وأما في الثانية فلا تنصير من الأصيل لأنه لم يحتط لنفسه بخلاف غيبته والله أعلم .

(فرج) إذا طالب المضمون له الصامن فهل للضامن مطالبة المضمون عنه ليخلصه ؟ نظر : إن ضمن باذنه فلا ذلك قياسا على رجوعه ، ومعنى تخليصه أن يؤدى دين المضمون له ليبرا الصامن فلم يؤد فهل للضامن حسسه وجهان : أحدهما في الرافى لا يجبره وتعه ابن الرصة على ذلك ، وزاد أنه لا يرسم عليه أيضا قال الانسانى : فيه نظر والله أعلم . قال :

(ولا يصح ضمان مجهول ولا ضمان مالم يجب الإدراك المبيع) : أما ضمان المجهول فلا نه غرر والغرر منهى عنه ، وأما ضمان مالم يجب فلا لأن الضمان توثقة بالحق فلا يسبق وجوب الحق كالشهادة ، وصورة ذلك ومحوه كما إذا قال بيع فلان وعلى ضمان الثمن أو أقرضه وعلى ضمان بدله ويستثنى من ذلك ضمان درك المبيع على المذهب لأن الحاجة داعية إلى ذلك : لأن المعاملة مع من لا يعرف كثيرة ، ويخاف المشتري أن يخرج المبيع مستحقا ولا يظفر بالذائع فيفوت عليه ما بذله ، فاحتاج إلى التوثيق بذلك ، وقيل لا يصح لأنه ضمان مالم يجب ، وجوابه أنا اشترط في صحة قبض الثمن

فيضمن الثمن ان خرج المبيع مستحقا فيقول ضمننتك عهدة الثمن أو دركه أو خلاصك منه ، فلو قل :
ضمنت خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بخلاصه بعد ظهور الاستحقاق . ثم لو ضمن عهدة المبيع ان
أخذ بالشفعة لاجل بيع سابق صح . قال ابن الرقعة في المطلب : والمضمون في هذا الفصل ليس هو رد
الصين : والا فكان يلزم أن لا يجزئ قيمته عند التلف : بل المضمون انما هو ماليته عند تعذر
رده حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيته ، قال : وهذا لا شك فيه
وافقه أعلم . قال :

﴿ فصل * والكفالة بالبدن جائزة اذا كان على المكفول به حق لأدى ﴾ : المذهب صحة كفالة
البدن لأطبق الناس على ذلك لاجل مسيس الحاجة اليها ، ولا يشترط العلم بقدر ما على المكفول لانه
تكفل بالبدن بالمال ، ويشترط كون الدين مما يصح ضمانه والمذهب صحة كفالة بدن من عليه عقوبة
لأدى كقصاص وحد قذف لأنه حتى لازم فأشبه المال ، وأما ان كان عليه حد لله تعالى فلا تصح
الكفالة ببذنه ، ومن هذا احتراز الشيخ بقوله : حق أدى ، ووجه عدم الصحة أنما أمورون بسترها
والسعي في اسقاطها مما مكن ، والقول بالصحة ينافي ذلك : وكذا تصح الكفالة ببدن شخص كذا
تصح كفالة الكفيل ، بل كل من وجب عليه حضور مجلس الحكم عند الطلب لحق أدى أو وجب
على غيره احضاره تمت كفالته حتى تصح كفالة بدن غائب ومحبوس وميت ليحضر ويشهد على
صورته اذا لم يعرف نسبه ، ومحل هذا اذا لم يدفن : فان دفن فلا تصح كفالته سواء تقبر أم لا ، ثم
ان عين مكان التسليم تعين والا وجب التسليم في مكان الكفالة لان العرف يقتضي ذلك ، واذا سلم
المكفول في مكان التسليم برئ من الكفالة بشرط أن لا يمنع مانع بأن لا يكون هناك ظالم يقبله عليه
ويأخذه بالقهر ، ولو حضر المكفول فلا يبرأ الكافل حتى يقول المكفول سلمت نفسي عن جهة
الكفالة ، ولو غاب المكفول وجهل الكافل مكانه لم يلزمه احضاره لانه لا يمكنه ذلك [لا يكلف الله
نفسا الا وسعها] والا فيلزمه ويعمل قدر الحاجة فلو مات المكفول له لم يطالب الكفيل بالمال لانه
لم يضمنه حتى لو شرط في الكفالة أنه يفرم المال ان فات تسليمه بطلت الكفالة ، وصورة المسألة أن
يقول كفلت بذنه بشرط الفرغ أو على أتى أفرغ والله أعلم . قال :

﴿ فصل * وللشركة خمس شرائط ، أن تكون على ماض من الدراهم والدنانير ، وان يتفقا في
الجنس والنوع ، وأن يحظا المالين ، وأن يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف ، وأن يكون
الربح والخسران على قدر المالين ﴾ : للشركة في اللغة : الاختلاط ، وفي الشرع : عبارة عن ثبوت
الحق في الشيء الواحد لشخصين ، صاعدا على جهة الشيوخ * ولأصل فيها قوله ﷺ « يقول
الله تعالى أما ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما » ومعناه تنزع
البركة من مالهما ، رواه أبو داود والحاكم ، وقال صحيح الاسناد ، ثم الشركة أنواع نذكر نوعين :
أولها شركة الإبدان وهي باطلة كشركة الحايين . وسائر لغزتين ليكون كسبهما بينهما سواء
كان متسايا أو متفاوتا ، وسواء اتفق السبب كالدلائل والخفاين ، أو اختلفا كالحياط والرا ، ووجه
بطلانها أن كل واحد منهما متميز بذنه ومناصحه فيحتص بهوائه كم لو اشتركا في ماشيتهما ،
وهي متميزة ليكون البر والفسل بينهما ، وجوز شركة الأبدن عندنا في الصنعة ماله رجح الله ،
وجوزها أرحمة مطلقا ، ودليلا عليها ما سلمنا من الامتناع في الاصطباذ والاحتطاب * النوع

الثاني شركة العنان وهي صحيحة للحديث السابق ، والاجماع منعقد على صحتها ، وهي مأخوذة من
 عنان الدابة لاستواء الشريكين في ولاية التسخ والتصرف ، واستحقاق الربح على قدر المال
 كاستواء طرفي العنان : ثم لصحتها شروط : أحدها أن تكون على ناض من الدراهم والدنانير ،
 والاجماع منعقد على صحتها في الدراهم والدنانير ، نعم في جوازها على المغنوشة وجهان أحدهما في
 زيادة الروضة الجواز أيضا ، والثاني لا ، كاقراض ، ثم هذا لا يختص بالدراهم والدنانير ، بل يجوز
 عقد الشركة على ثلثي ، فتصح في القمح والشعير ونحوهما ، لأن الثلث إذا اختلط بنفسه ارتفع
 التمييز فأشبه التقدين ، ولهذا لا يجوز الشركة في المقومات لعدم تصور الخلط الثاني للتمييز ، ولهذا
 لو تلف أحد المقومين ، أو بعضه هرب فانتعت الشركة لذلك ، والا لأخذ أحد الشريكين من
 مال الآخر بلا حق لو صحصنا الشركة في المقوم . الشرط الثاني أن يتفق في الجنس ، فلا تصح
 الشركة في الدراهم والنهب ، وكذا في الصفة فلا تصح في الصحاح والمكسرة ، للتمييز فيما
 الشرط الثالث الخلط ، لأن المال قبل التمييز فيه حاصل ، وبشرط أن لا يبقى معه تمييز ،
 وينبغي أن يتقدم الخلط على العقد والاذن ، فلو اشتركا في ثوبين من غزل واحد والصانع واحد ،
 لم تصح الشركة لتمييز أحدهما عن الآخر ، وعدم معرفة كل منهما ثوبه يقال له : ابتاه (١) وراس
 بهذا أمثاله ، ثم هذا الخلط إنما يعتبر عند أفراد المالكين ، ما لو كان مشاعا بأن اشتراه معا على
 الشيوع أو وراثته ، فانه كاف لحصول المقصود ، وهو عدم التمييز . الشرط الرابع الاذن منهما في
 التصرف . فإذا وجد من العارفين تسلم كل واحد منهما على التصرف ، وعلم أن تصرف أسيرك
 كتصرف الوكيل ، فلا يبيع بغير قد البلد ، ولا يبيع بالاجل ، ولا يبيع ولا يشتري بغير فاحش ،
 وكذا لا يسافر الا بأذن الشريك . الشرط الخامس أن يكون الربح على قدر المالين سواء
 في العمل أو تفاوتوا ، لانه لو جعنا شيئا من الربح في قبابة العمل لاخطأ عقد القراض بعقد الشركة
 وهو ممنوع ، فلو شرطنا التساوي في الربح مع تفاضل المالين فسد العقد : لأنه مخالف لوضع الشركة ،
 ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بأجرة جملة كاقراض ، اذا فسد فانه يرجع للعامل بأجرة عمله ،
 والتصرف نافذ لوجود الاذن ، والربح يكون على قدر المالين ، وكذا الخسران كالربح ، وارتخاؤ
 كلام الشيخ أنه لا يشترط تساوي المالين ، وهو كذلك على الصحيح ، وقال الأحناف يشترط
 تساويهما لصحة الشركة وهو ضعيف والله أعلم .

(فرع) الحيلة في الشركة في غير المليات من المقومات ، أن يبيع كل واحد منهما بعض عرضه
 ببعض عرض الآخر ويتقايضا ، ثم يأذن كل منهما للآخر في التصرف والله أعلم . قال :

ولكل منهما فسخه متى شاء ، ومتى مات أحدهما بطلت : عقد الشركة جائز من الطرفين ،
 ولكل واحد منهما فسخه متى شاء ، لأنه عقد ارفق فكان جائزا كالوكالة ، وكما أنه لكل منهما
 فسخه ، فلكل منهما عزل نفسه وعزل صاحبه ، فلو قال أحدهما للآخر عزلتك انزل وبقي

(١) فائدة - قال السبكي : الذي يتلخص أن أحد الشريكين اذا استعمل الدابة المشتركة بأذن
 شريكه ، فان لم يشترط عليه في مقالة الاستعمال حصته أجرة ، ولا علما ، ولا شيئا كانت حصته
 الشريك ضمن ضمان العواري ، ولا فان ضبطت الأجرة والاستعمال كانت أجرة صحيحة والا
 ففسدة فلا تضمن في الخالين لأن فاسد كل عقد كصحيحة من العمان وعدمه اهـ

العازل على حاله ، ولو مات أحدهما انقضت كالوكالة ، والجنون والاعماء كلوت لغروجه عن
أعلىة التصرف والله أعلم .

(فرع) لشخص دابة ، والآخريت ، والآخراطحون ، وآخراشيء له ، فقالوا فشرك هذا
بدابته ، وهذا بيته ، وهذا بحجره ، وهذا بعمله على أن ماقح الله من الطعين شركة فهي
فاسدة والله أعلم .

(فرع) يد كل من الشريكين يد أمانة كالستودع ، فإذا ادعى رد المال الى شريكه قبل ، وكذا
لو ادعى تلقا أو خسارة صدق ، فإن أسند التلف الى سبب ظاهر طوّل بالينة ، فإذا أقامها على
السبب صدق في دعوى التلف به ، ولو ادعى أحدهما خيانة صاحبه لم يسمع حتى يبين قدر ماخان
به ، والقول قول المسكر مع يمينه والله أعلم . قال :

﴿ فصل ﴾ وكل ما جاز للإنسان أن تصرف فيه بنفسه ، جاز أن يوكل فيه أو يتوكل ﴿ :
الوكالة بفتح الواو وكسرها ، وهي في اللغة تطلق على التفويض وعلى الحفظ ، ومنه حسبنا الله ونعم
الوكيل . وفي الاصطلاح تفويض ماله ففعله مما يقبل النيابة الى غيره ليحفظه في حال حياته *
والأصل فيها قوله تعالى [فابشروا أحكم بورقكم] الآية وغيرها ، ومن السنة حديث عروة البارقي
المتقدم ، وحديث عمرو بن أمية الضمري لما وكاه رسول الله ﷺ في قبول نكاح أم حبيبة بنت
أبي سفيان وغير ذلك ، وأجمع المسلمون على جوازها ، بل قال القاضي حسين وغيره أنها مندوب
اليها لقوله تعالى [وتعاونوا على البر والتقوى] وفي الحديث « والله في عون العبد مادام العبد في
عون أخيه » واشتداد الحاجة الى التوكيل مما لا يخفى ، اذا عرفت هذا فشرط الوكالة أن يكون
الموكل بكسر الكاف يصح منه مباشرة ماوكل فيه إما بملك أو ولاية ، كالأب ، والجد ، فإن لمّا أن
يوكد ، فإن كان لا يصح منه ذلك فلا تصح الوكالة . فلا تصح وكالة الصبي ، ولا المجنون ، ولا المرأة ،
ولا المحرم في السكاح ، وكذا لا يصح توكيل الفاسق في تزويج ابنته ، فإنه لا يلى نكاحها بنفسه ،
فلا يوكل كما أن المحرم لا يجوز أن يعقد نكاحه ، فلا يوكل من يعقد نكاحه في حالة الاحرام ،
فلو وكل من يعقد له بعد التحلل أو أطلق الوكالة صحت ، كذا قاله الرافعي في كتاب النكاح ، ولو
قال اذا تحللت فقد وكلت فهو تعليق وكالة ، والصحيح عدم صحتها ، والصابط في صحتها كما دله
الشيخ ، لأنه اذا لم يصح تصرفه لنفسه وهو أقوى من التصرف للغير ، فلأن لا يصح التوكيل
أولى لأنه أضعف ، وكما يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل ، كذلك الوكيل يشترط أن
يكون ممن يصح تصرفه فيه نفسه ، فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ، ومن في معناه أن يتوكلا
في البيع واشراء لامتناع مباشرتهما الا قد لأتفهما : فلهيها أولى ، وفي معناهها المعنوية والمبرسم ،
والنائم ، والمعمى عليه ، ومن شرب مايزيل عقله لحاجة ، نعم يستثنى ما اذا وكل شخص عبدا
في قبول نكاح امرأة فإنه يصح على الراجح سواء أذن السيد أم لا : إذ لا ضرر على السيد في
ذاك ، وقيل لابد من اذن السيد كما لا يقل العقد لنفسه الا باذنه ، والسفيه كالعمد والله أعلم .

(فرع) يشترط في الوكيل أن يكون معيا ، فلو قال أذنت لسكك من أراد بيع دابتي أن يبيعهما
لم يصح والله أعلم .

(فرع) لا يصح التوكيل في المسادات البدنية ، لأن المقصود منها الانبلاء والاخبار ، وهو لا يحصل

بشغل الغير ، ويستثنى من ذلك مسائل : الحج ، وذبح الاضاحي ، وفرقة الزكاة ، وصوم الكفارات ، وركعات الطواف الأخير ، اذا صلاها تبعا لطواف الحج ، أما اذا وكل فيها فقط . فلا تصح الوكالة قطعا ، صرح به الرافعي في كتاب الوصية ، وألحق بالعبادات الشهادات والأيمان ، ومن الأيمان الايلاء واللعان . فلا يصح التوكيل في شيء منهما بلا خلاف ، وفي الظاهر وجهان : الأصح في الروضة في باب الوكالة أنه لا يصح تغليباً لشبه العيين ، لكن صحح الرافعي في كتاب الظاهر ، أن الغلب في الظاهر شبهه الطلاق ، ومقتضاه صحة التوكيل ، وفي معنى الأيمان النذر ، وتعليق الطلاق والمعتق ، وكذا التدبير على المذهب فلا يصح التوكيل في هذه الأمور كلها والله أعلم .

(فرع) يشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً من بعض الوجوه ، ولا يشترط علمه من كل وجه ، لان الوكالة جوزت للعاجلة فسوح فيها ، فلو قال وكتك في كل قليل وكثير لم يصح ، أو في كل أموري فكذلك لا يصح ، أو فوضت اليك كل شيء لأنه غرر عظيم ، وإن قال وكتك في بيع أموالى ، وعق أرقائي صح لقلة الغرر بالعيين ، وفي معنى ذلك في قضاء ديونى واسترداد الودائع ونحو ذلك ، ولا يشترط أن تكون أمواله معلومة ، ولو قال في بعض أموالى ونحوه لم يصح ، بخلاف ما لو قال أبرئ فلانا بشيء من مالى فانه يصح ، ويرى عن قليل منه والله أعلم . قال :

﴿ والوكالة عقد جائز لكل واحد منهما فسخها متى شاء ، وتفسخ بموت أحدهما ﴾ الوكالة عقد جائز من الطرفين ، لانه عقد أرفاق ، ومن تمته جوارزه من الطرفين ، ولأن الموكل قد يرى المصلحة في عزله ، لان غيره أحق منه ، أو بأن يدوله أن لا يبيع أو لا يشتري ما وكل فيه الوكيل ، وكذا الوكيل قد لا يتفرغ لما وكل فيه ، فالزام كل منهما بذلك فيه ضرر ظاهر « ولا ضرر ولا ضرار » كما قاله رسول الله ﷺ ، وينفسخ عقد الوكالة بموت أحدهما ، لأن هذا شأن العقود الجارئة ، ولانه بالوت خرج عن أهلية التصرف فبطلت ، ولهذا لو جئ أحدهما بطلت ، والاغنياء كالجنون على الأصح لعدم الأهلية ، وكما تطل الوكالة بالموت ونحوه كذلك تطل بخروج الموكل فيه عن ملك الموكل ، كبيعته ، أو اعتاقه ، أو وقفه ، أو استولاه الجارية ولو زوجها كان عزلا ، وكذا لو أوجرها ، وإن جوزنا بيع المستأجر وهو الصحيح ، لان من يريد البيع لا يؤجر غالبا لقلة الرغبات في العين المستأجرة ، كذا نقله الرافعي عن المتولي وأقره والله أعلم . قلت في هذا فنظر طاهر ، لان كثيرا من الناس يركلون في بيع دورهم ودوابهم ، ويؤجرونها لئلا تعطل عليهم منافع أموالهم ، والتعليل بمنع الرضا وإن سلم أنه ليس بمطرد ، فالصواب الرجوع الى عادة البيع والله أعلم . قال :

﴿ والوكيل أمين فيها لا يضمن الا بالتفريط ﴾ الوكيل أمين فيما وكل فيه . فلا يضمن الوكيل فيه اذا تلف الا أن يفرط ، لان الموكل استأمنه فضمنه ينال تأمينه كالودع ، وكما لا يضمن بالنام بلا تفريط ، كذلك يقبل قوله في التلف كسائر الأسماء ، وكذا يقبل قوله في دعوى الرد لأن كان وكلا لا يجعل فقد أخذ المال بمحض غرض المالك فأتى به المودع ، وإن كان ركيا لا يجعل فلائنه إنما أخذ المال لمصلحة المالك فانتفع الوكيل به . هو بالعمل في الدين لا بالعين نفسها ، ثم هل من شرط قبول الوكيل في الرد شيء ؟ قاله الوكالة ، قية اطلاق الرافعي والروضة أنه لا فرق في قبوله بينهما قبل العمل وبعده ، لكن قال ابن الرضا في اطلب ان يقول قوله أنه في قيام الوكالة ، فان كان بعد العمل فلا يرد قوله في الرد ، انتهى صرحوا في الردع أنه يقبل قوله في الرد بعد العمل وهو

فغير مسألتنا ، كذا قاله الاسنائي والله أعلم * واعلم أن من صور التفريط أن يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن ، وأن يستعمل العين ، وأن يضعها في غير حوز ؟ وهل يضمن بتأخير بيع ما وكل فيه بالبيع فيه وجهان والله أعلم . قال :

﴿ ولا يجوز أن يبيع ولا يشتري الا بثلاثة شروط ، بئمن المثل ، وأن يكون نقدا ، وبقد البلد أيضا ﴾ تجوز الوكالة بالبيع مطلقا ، وكذا الشراء فليس للوكيل بالبيع مطلقا أن يبيع بدون ثمن المثل ، ولا بغير نقد حال ، ولا بغير فاحش ، وهو مالا يحتمل في الغالب ، لأن العرف يدل على ذلك فهو بمنزلة التخصيص عليه ، ألا ترى أن المتبايعين اذا أطلقا العقد جل على الثمن . الحال - وعلى نقد البلد والله أعلم . قال : ﴿ ولا يجوز أن يبيع لنفسه ، ولا يقر على موكله ﴾ ليس للوكيل في البيع أن يبيع لنفسه ، وكذا ليس له أن يبيع لولده الصغير ، لأن العرف يقتضي ذلك ، وسببه أن الشخص حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصا ، وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة وبين القرضين مصادة ، ولو باع لأبيه أو ابنه البالغ ، فهل يجوز وجهان : أحدهما لا ، خشية الميل . والأصح الصحة لأنه لا يبيع منهما الا بالثمن الذي لو باع له لأجنى لصح فلا محذور ، قال ابن الرقعة وعمل للمنع في بيعه لنفسه فيما اذا لم ينص على ذلك ، أما اذا نص له على البيع من نفسه وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة فإنه يصح البيع . واتحاد الموجب والقابل انما يمنع لأجل التهمة ، بدليل الجواز في حق الأب والجد ، والله أعلم * واعلم أن انشاء فياذ كرهنا حكمه حكم البيع ، وأمانته الاقرار فلا أنه اقرار بما لا يملكه والله أعلم : قال .

﴿ قل * في الاقرار ، والمقر به ضربان : حق الله تعالى ، وحق الآدمي . حق الله تعالى يجوز الرجوع فيه عن الاقرار به ، وحق الآدمي لا يصح الرجوع عنه ﴾ : الاقرار في اللغة الاثبات ، من قولهم قرأ الشيء يقر ، وفي الاصطلاح الاعتراف بالحق * والأصل فيه الكتاب والسنة ، واجماع الأمة ، قال الله تعالى ﴿ كونوا قوامين لما بيننا من القسط شهداء الله ، ولو على أنفسكم ﴾ والشهادة على النفس هي الاقرار ، وفي السنة الشريعة « واغد بأئيس على امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها » رواه الشيخان ، ولأن الشهادة على الاقرار صحيحة ، فالاعتراف أولى ، اذا عرفت هذا ، فاذا أقر من يقبل اقراره بما يوجب حد الله تعالى كزنا وشرب الخمر والمخاربة بشهر السلاح في الطريق والسرقة الموجهة للقطع ، ثم رجع قبل رجوعه حتى لو كان قد استوفى بعض الحد ، ترك الباقي لقوله ﷺ « ادرءوا الحدود بالشبهات » وهذه سم الجور . دقه ، ومن أحسن ما يستدل به قوله ﷺ « لما عرفت بالزنا لهلك قبلت » فالولاء الرجوع مقدر لم يكن للتعريض به فائدة * واعلم أن فائدة الرجوع في المخاربة سقوط تحتم النسل ، أصل القتل ، وفي السرقة سقوط القطع لاسقوط المال لأنه حق آدمي ، ولهذا لو أقرناه أكره « سراه على الزنا ، ثم رجع لم يسقط المهر ويسقط الحد على المذهب ، ولو قال زنت بثلاثة ، ثم رجع من حد الزنا ، والأصح أن حد القذف لا يسقط ، لأنه حق آدمي ، والفرق بين حق الله وحق الله وحق الآدمي أن حق الله الكريم مني على المسامحة ، بخلاف الآدمي فان حقه مني على المشاحنة ، ثم كيمية الرجوع في الاقرار أن يقول كذبت في اقرارى أو رمت عنه ، أو لم أزن ، أو لا حد علي . ولو حال لا تحذور فانس رجوع على الراجع لاحتمال أن يبدأن يعني عنه أو يقضي دينه ، أو غير ذلك وقال الماوردي : سأل قاذبا بين عمل عماده ، وله قبل بعد شهادة الشهود على اقراره ما أقرت ، فقل

هو كقولہ رجعت ، والأصح أنه ليس برجوع وطرد الوجهين في قوله هما كاذبان والله أعلم :
 (فرع) هل يستحب للرجع وجهان ، رجح النووي الاستحباب كما يستحب له أن لا يقر
 ومنهم من قال ان تاب نُب له السكنان والاندب له الاقرار والله أعلم .
 (فرع) أقر بالزنا ، ثم قال حدثت ، فني قبول قوله في الحد احتمالان في البحر للروايات ولو أقر بالزنا
 ثم قامت اليقينة بزناه ، ثم رجح ، ففي سقوط الحد وجهان ، ولو قامت اليقينة ، ثم أقر ثم رجح عن الاقرار
 لم يسقط ، وقال أبو اسحق يسقط والله أعلم :

(فرع) أقر بالزنا ، وهو ممن يرجع ، ثم رجح فقتله شخص بعد الرجوع عن الاقرار ، فهل يجب عليه
 القصاص فيه وجهان ، قلها ابن كج ، وصحح علم الوجوب لاختلاف العلماء في سقوط الحد
 بالرجوع والله أعلم . قال :

﴿ وتفتقر صحة الاقرار الى ثلاث شرائط : البلوغ والعقل والاختيار ، وان كان بمال اعتبر فيه الرشد
 وهو شرط رابع ﴾ : اقرار الصبي والمجنون لا يصح لامتناع تصرفهما وسقوط أقوالهما ، وفي معنى
 المجنون المصمى عليه ، ومن زال عقله بسبب يضر فيه ، وفي السكران خلاف كطلاقه ، والمذهب
 وقوع الطلاق عليه ، اذا طلق ، وأما اقرار المسكر فلا يصح كما يصنعه الولاة والظلمة ، من الضرب
 وغيره ، مما يكون الشخص به مكرها ، لأن الاكراه على الكفر مع طمأنينة القلب بلايمان
 لا يضر كما قال الله تعالى [الا من أكره وقبلة ، مطمئن بالإيمان] فغير أولى ، ولو ضربه فأقر قال
 الماوردي ان ضربه ليقر لم يصح وان ضربه ليصدق صح ، لأن الصدق لم ينحصر في الاقرار كذا
 نقله النووي عنه . وتوقف فيه ، وأما السفية فان أقر بدين أو باتلاف مال فلا يقبل كالبي والا لأبطل
 فائدة الحجر ، وقيل يقبل في الاقرار باتلاف كالأول ، والصحيح الأول ، وذالم يسح فيطالب
 ولو بعد فك الحجر ، والمراد المطالبة في ظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيجب عليه
 الوفاء بعد ذلك الحجر ان كان صادقا ، وقد نص على ذلك الشافعي في الأم ، قال في الرقة : لم يصف
 فيه الأصحاب [وقول الشيخ ، وان كان بمال] يؤخذ منه ، أنه اذا أقر بدين ما يقبل اقراره من
 السفية ، وهو كذلك فيصح اقراره بما يوجب الحد والقصاص ، وكذا يقبل اقراره بالفساد والخلع
 والظهار لأن هذه الامور لا تعلق لها بالمال ، رحمة في العبادات كلها كارتسائهم للاجتماع السروط
 فيه وليس له تفرقة الزكاة لانها رابية وتصرف مال والله أعلم : قال .

﴿ واذا أقر بمجهول رجع اليه في بيانه ﴾ : يصح الاقرار بالمجهول لأن الاقرار اخبار عن حق
 سابق ، والشئ يخبر عنه مفصلا تارة ومجلا أخرى ، اما للجهل به أو لثبوتة بمجهول كوصية الوارث
 وغيرها ، فإذا قال له على شئ رجع اليه في تفسيره ، ويقبل تفسيره بكل ما يتوهم ، وان قل لأن
 اسم الشئ صادق عليه ، ولو فسره بما لا يتوهم لكنه من جنسه كحبة حنطة ، أو بما يشبهه
 ككلب معلم وزبل قبل . لأنه يحرم أخذه ، ويجب رده على من غصبه ولا يتقبل تفسيره بما
 لا يقتضي تكثير وكاب لا ينفع في مسيد ولا في زرع ونحوهما ، لأن قوله على يتنصت ثم يتنصت حتى على
 المقر له أنه لا يقتضي ليس فيه حق ولا اختصاص ولا يلزمه رده ، وقيل يصح التفسير به ، لأنه
 شئ ، ولو فسره بحق الشفعة قبل ، جزم به في الروضة ، وفي حد القذف وجهان ، أحدهما في ان يبا
 وزوائد الروضة يقبل ، ولا يفضل تفسيره بأصادة ورد السلام ، بخلاف ما لو قال له - في - فانه قد

تفسيره بالعبادة ورد السلام ، قاله البغوي وتوقف فيه الرافعي ، وقال القاضي حسين لا يصح تفسيرهما والله أعلم :

(فرع) قال المديون لصاحب الحق أليس قد أوفيتك فقال بلى ، ثم ادعى صاحب الحق أنه أوفى البعض صدق ذكره الرافعي في الكتابة في الحكم الثاني والله أعلم : قال .
(و يصح الاستثناء في الاقرار اذا وصل به) يصح الاستثناء في الاقرار ، وغيره لكثرة ورود القرآن العظيم واللفظ ، ثم الاستثناء تارة يرفع الاقرار من أصله ، وتارة يرفع بعضه فان كان الأول وهو بلفظ ان شاء الله فلا يكون مقرا كقوله على ما ان شاء الله تعالى ، وهذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور ، ووجهه أنه لم يجز بالاققرار ، وأنها فان هذه الصيغة ، تدل على الالتزام في المستقبل والاققرار اخبار عن امر سابق فينبغي منافاة الأصل برأءة التهمة ، وشرط هذا الاستثناء أن يتصل على العادة فلا يفسر سكتة التنفس والتي بطل الكلام والصال والاشتغال بالعطاس ، ونحو ذلك ، لأن من ذلك يعد من صفة عادة واركان بالرجل سكتة بين الكلامين ، فهو كسكتة التنفس فلا تمنع الاعتدال فيلزم متصل على العادة بأن اشتغل بكلام آخر أو عرض عن الاستثناء ثم استلحقه فلا يصح اعتداله ، ويؤاخذ بقرينه ولو كان الاستثناء في بعض المقر به كما لو قال له على عشرة الاثلاثه صح أيضا بشرط الاتصال على ما عاده وأن لا يسترق كما شأنه ولو قال له على عشرة الاثلاثه على الاثلاثه رازمه العشرة ، وصار هذا بمنزلة له على عشرة لا لزمني ، والله أعلم .

(فرع) اذا قال شخص اذ جاء رأس الشهر أو قسم زيد فلفلان على مائة : فالتدبير به لا يلزم شيء لان التدبير لا أثر له في إيجاب المال ، والواقع لا يباح بشرط ، وهذا انطابق لما قصت . بين فان قصد التأجيل ، ولو قال له على كذا من فم كلب أو ثمن خر أو ثمن آلة أو ثمن زينة ونحو ذلك مما لا يصح منه فهل يلزمه شيء أم لا ؟ قولان : أحدهما لا يلزمه شيء لأن الكلام كلام واحد ، وشبهه يطلق في العرف والأظهر أنه يلزمه ما أقر به لأن أول الكلام إقرار بمحبب وأخره يرفع فلا يقبل منه ، كما لو قال له على ألف لا تلزمني ، ويجوز القولان في كل مائة نظم عاد ويحمل حكمه شرعا كما لو أضاف ذلك الى بيع أو اجارة أو كفالة أو وصية بالتمسك ، فلو ذكر هذه الأمور ففصله عن الاقرار ألزماه بالخلاف والله أعلم : قلت : ترجيح الروم عنه ، ثم القرينة تبعه أما اذا اعتدلت الاقرار بقرينة دالة على صدق المقر فالتجسس يلزمه به أقر . لانه ضد أصل برأءة التهمة العرف العادى في الاقرار مع القرينة كما لو كان النزاع بين السكارية والشافعية والمعتزلة والآلات الهوى سببا لان بيع ذلك عندهم معلوم ، بقوله ألب من ثمن الكتاب فيه عرف . عنود بخلاف قوله على ألف لا تلزمني فانه لا عرف في ذلك فكيف يصح إلحاق فيه برف على س . ربه فيه أثبتة ، وللقاضى اسبب في مثل ذلك نظر ظاهر والله أعلم .

(فرع) أقر شخص أنه طلق امرأته وأسننى فهل يقع عليه الطلاق لأمر أقر بالطلاق وأذن ربه ، بالتمسك أم لا يقع نظرا الى جملة كلامه : أفنى بعض فقهاء بقبول قوله ولم يوق . لا بد من ائوى القاضى حسين ما يشهد له ، ولو قيل بتعريضها على تعقيب الاقرار ؟ لا يرد له . لا أعلم . ربه : (وهو حال المدحة والمرس سواء) : قوله وهو ، الاقرار بما علم أو لم يعلم ربه جميع صح حيث لا مانع لوجوب المدحة ، ولما انما المراد المريض في صين المرء من صح ؟ ينظر ان أقر

الاجابة قولان : سواء كان المقرب عينا أو دنيا ، اراجع الصحة قياسا على الصحيح ، وقيل بل هو محسوب من الثلث ، وأما الاقرار للورث ففيه طريقتان : أحدهما على القولين والمذهب الصحة لان المقر انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاسر : فالظاهر أنه لا يجوز الا عن تحقيق ولا يقصد حرمانا ، وتميل لا يصح لانه قد يقصد حرمان بعض الورثة ولو أقر في محته بدين ثم أقر لآخر في مرضه تقاسما ، ولا يقصد الاول والله أعلم . قال :

(فصل : في العارية) وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت إعارته اذا كانت منفعة آتارا : العارية بشديد الباء وتخفيفها . قال ابن الرضا : وحقيقتها شرعا إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده . وقال الماوردي : هبة المانع . والاصل فيها قوله تعالى [ويعطون الماعون] والمراد ما يستعيره أئيران بعضهم من بعض ، وكان ذلك واجبا في أول الاسلام قاله الروياني ، وقال البخاري عوكل يعرف . وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام « استعار يوم خيبر من صفوان بن أمية درعا فقال له غضبا يا محمد . فقال لا : بل عارية مضونة » رواه ابو داود والنسائي والحاكم ثم روى مثله عن جابر . وقال أنه صحيح الإسناد ، ونقل ابن الصباغ الاجماع على استحبابها ، اذا عرفت هذا فشرط المعير أن يكون أهلا للتعديل فلا يصح من المجبر عليه ، ويشترط أن تكون منفعة العين المارة ملكا للمعير فتصح إعارته المستأجر لأنه مالك للنفعة ، ولا يصح للمستعير لأنه غير مالك للنفعة وإنما أيسر الانتفاع ، والمستبح لا يملك في الإباحة بدليل أن الضيف لا يبيع لغبر ، ما قدم اليه ولا يعلم الحرة ، وهذا هو الصحيح في الرافعي والروضة والمنهاج والمحرر ، وقيل للمستعير أن يعير . قال الاسناني في شرح المهاج كما أن له أن يؤجر . راعى في الإجارة على نقل ابن الرضا في باب الإجارة أنه يجوز أن يستعير ليؤجر ، الشافعي أنه يجوز الإجارة للمستعير . قال ويكون رجوع المعير عنه إلى الانهزام في الدار حتى تنسخ الإجارة ، ويستحق المستعير بالقسط ، وفي وجه حكاية الرافعي في باب الإجارة أنه يجوز أن يستعير ليؤجر ، ثم شرط المستعار كونه مفتعلا به فلا تصح إعارته الجار الزمن ونحوه لقوات المقود من العارية ، ويشترط أيضا بقاء العين بعد الانتفاع كإعارة الدواب والخيول بخلاف إعارته الأطعمة والشعير والصابون وما في معارفها لأن منفعتها في استهلاكها ، ثم شرط المنفعة أن يكون لها وقع في الانتفاعات الحلبية ، ولهذا لا يصح إعارته الدراهم والنفائير لئلا يترتب بها على الصحيح . لأنه منفعة ضعيفة وعظم منافعتها في التناق ، وقيل تصح إعارتها لأنها ينفع بهامع بقاء عينها . قال الرافعي ومحل الخلاف عند المالكي إمارته ، أما إذا استعار الدراهم والنفائير للذين فلتتجه القطع بالصحة وبصحة أجاز في التمسك [وقول الشيخ اذا كانت منافعه آتارا] احتراز به عما اذا كانت المنفعة عينا كاستعارة الشاة لبنها والشجرة لثمرة ونحو ذلك ، وفي جواز إعارته ذلك خلاف اذا كان بصيغة الإباحة كقوله خذ هذه الشاة فقد أجزأك درهما ونسلها : فأحد الوجهين أنها كقوله خذ هذه الشاة فقد وهبتك درهما ونسلها ، وهذا الوجه فائدة فيسكور السر والنسل مقوضا بهبة فائدة ، والشاة من حرة بالعارية العائدة ، والثاني أنها حرة بحصة والشاة عارية بحصة وبه قطع المتولى وما قيل به المتولى صححه النووي في زيادة إردصه ، ثم نقل عنه أنه حكم بالصحة أيضا فيما اذا دفع اليه شاة ، وقال أخرتكمها لسيبها ونسلها ، دليل ما ذكره الدرر ، وصححه النووي بجواز العارية لاستعارة عين ، وليس من شرطها أن يكون المأجور مدفوعا بثلث الأجرة والله أعلم .

(فرج) أخذ كوزا من سقاء بلائمن كان الكوز عارية : فلو سقط من يده ضمنه ولو دفع اليه أولا فلما فأخذ الكوز فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه في الكوز لأنها اجارة فاسدة وحكم فاسد العقد حكم جميعه في الضمان وعدمه ، ولو كان له عادة أن يشرب من السقاء ويدفع اليه بعد كل حين شيئا فأخذ الكوز فسقط منه وانكسر فلا ضمان أيضا . قاله القاضي حنين والله أعلم .

(فرج) قال أمرتك هذه الدابة لتعلمها أو لتعبرني فرسك فهي اجارة فاسدة تجب فيها أجرة المثل ولو تلفت الدابة فلا يضمنها كما في الاجارة المسيجة ، ووجهه أن الأجرة وهي انعطف بمجولة وكذا مدة العمل في الصورة الثانية ، وقبل عارية فاسدة نظرا الى اللفظ والله أعلم . قال :

﴿ وتجوز العارية مطلقا ومقيدة بمدة ﴾ قد علمت أن العارية بإساحة الانتفاع ، فلا يبرح أن يطلق الإباحة ، وله أن يؤقها ، ثم له الرجوع متى شاء لأن العارية عقد جائز فله رفعه متى شاء . فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس من هذه المكرمة ، واعلم أن العارية كما ترتفع بالرجوع كذلك ترتفع بموت المير وبجنونه وإغائه وبالحجر عليه ، وكذا بموت المستعير . فإذا مات المستعير رجب على ورثته رد العين المستعارة له ، وإن لم يطالبهم المير وهم عصاة بالتأخير ، وليس للورثة استعمال العين المستعارة ، فلو استعمالوها لزمهم الاجرة مع عصيانهم ، وموثة الرد في تركه الميت ، ويستثنى من جواز الرجوع : ما إذا أعار أرضا لمفن ميت فدفع فليس له الرجوع حتى يبلى الميت ويندرس أثره لانه دفن بحق ، والنبتى لغير ضرورة حوام لما فيه من هتك حرمة الميت ، وإذا امتنع عليه الرجوع فلا أجرة له : صرح به الماوردى والبعوى وغيرهما لأن المرف يقتضيه ، بخلاف ما إذا أذن له أن يضع جنذا على جداره ، ثم رجع فإن له الاجرة إذا اختارها على الصحيح . ويستثنى أيضا ما إذا قال : أعيروا دابتي لفلان أودارى بعد موتى سنة ، فإن الاعارة تكون لازمة لا يجوز للوارث الرجوع فيها قبل المدة : صرح الرافعى بذلك أيضا في كتب التندير ، ويستثنى ماله أعار شخصا ثوبا ليكفن فيه ميتا فكفن ، وقلنا إن الكفن باق على ملاء المير وهو الأصح كما ذكره النووي في كتاب السرقة من زيادته فانه يكون من العواري اللازمة والله أعلم . ويستثنى من جهة المستعير ما إذا استعار دارا لسكنى المعتدة . فانه لا يجوز للمستعير الرجوع فيها ، نازم من جهته : صرح الأصحاب بذلك في كتاب العدد والله أعلم . قال :

﴿ هي مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها ﴾ العين المستعارة . إذا تلفت لأبالاستعمال المأذون فيه ضمنها المستعير ، وإن لم يضرط حديث صفوان ، بل عارية مضمونة ، ولانه مال يجب رده فتجب قيمته عند تلفه كالعين المأخوذة على وجه الدوم ، وبقيمته أى يوم تلفه يعتبر فيه خلاف ، الأصح بقيمتها يوم التلف لأن الأصل رد العين ، وانما تجب القيمة بالقوات ، وهذا إنما يتحقق بالتلف فعلى هذا لو حصل في الدابة زيادة كالسمن وغيره ، ثم زال في يد المستعير لا يضمن ثلث الزيادة كما دل عليه كلام القاضي أبى الطيب فانه ذكر هذا الحكم في البيوع القاسدة ، رقا له على العارية كذا قلناه ابن الرفعة ، ويستثنى من ذلك ما إذا استعار من المستأجر العين ' استأجرة ونصف بلا تعدد فانه لا يضمنها لأن يده المستأجر ، ولو تلفت في يد المستأجر بلا تعدد فلا يضمن فسادا فانه : نعم لو كانت الاجارة فاسدة ضمنا معا والقرار على المستعير من المستأجر ، وموثة الرد على المستعير إن رد على المستأجر . فإن رد على المالك كانت على المالك كما لو رد على المانح ، واعلم أن

المستعير من الموصى له بالمنفعة ومن للموقوف عليه حكمهما حكم المستعير من المستأجر والله أعلم .
وهذا كله اذا تلفت بالاستعمال . فان تلفت بالاستعمال المأذون فيه بأن انحق الثوب بالبس فلا ضمان على الصحيح كالأجزاء ، فان الأجزاء اذا تلفت بسبب الاستعمال المأذون فيه فلا ضمان على الصحيح ، ولو تلفت الدابة بسبب الركوب والحمل المعتاد فهي كاتحقاق الثوب ، وتعيها بالاستعمال كاتسحاق الثوب ولا ضمان فيها على الاصح ، والفرق بين الاتسحاق والانسحاق : أن الاتسحاق هو تلف الثوب بالكلية بأن يلبسه حتى يبلى ، والانسحاق هو نقصان ، وعقر الدابة وعرجها كالانسحاق والله أعلم .

(فرع) قطع شخص غصنا ووصله بشجرة غيره فثمره الفصن للمالك لالمالك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره والله أعلم . قال :

{ فصل * ومن غصب مالا أخذ بده وأرض قصه وأجرة مثله } الغصب من الكاثر : أجازنا الله تعالى منه ومن أسباب غضبه * والأصل في تحريره آيات كثيرة : منها قوله تعالى [ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل] الآية ، ومنها [ويل للظالمين] ، والدلالة منها في غاية المباحة ، وأما السنة النبوية فالأخبار في ذلك كثيرة جدا ، ويكي منها قوله ^{صلى الله عليه وسلم} في خطبته بمنى « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرم عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » : رواه الشيخان * وحدّث الغصب في اللغة : أخذ الشيء ظلما بجاهرة . فان أخذ سرّا من حوز مله سمي سرقا ، وإن أخذه مكرارة سمي عمارية ، وإن أخذه استيلاء سمي اختلاسا ، وإن أخذه مما كان مؤتمنا عليه سمي خيانة * وحدّثه في الشرع : هو الاستيلاء على مال الغير على جهة التعدي . كذا قال الزاوي ، وفيه شيء ، ولهذا قال النووي : هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا ، عدل عن قول الزاوي : من الغير إلى قوله : حق الغير لأن الحق يشمل ما ليس بمال كالسكب ولزبل وجلد الميتة والمبايع والخطوق كإتائه شخص من مكان مباح كالطريق والمسجد ، واحتيز بالعدوان عم اذا انتزع من أصله من آخرت ليرده على المسلم أو من غاصب مسلم على وجهه ، ثم الاستيلاء بسبب الأخذ ، والرجوع فيه إلى تدميته غضبا ، فالوجس على بساط الغير أراغرف بأقية الغير بلا إذن فاصب ، وإن لم يبدد الاستيلاء لأن غاية الغصب أن ينتفع بالمغصوب وقد وجد ، ولو دخل دارا وأخرج صاحبها رآخجه ران لم يدخلها فغاصب ، وكذا لو ركب دابة الغير وأحال بينه وبينها ، ولو دخل دار الغير ولم يكن صاحبها فيها وقصد الاستيلاء عليها فغاصب ، بخلاف من دخلها لينظر هل تصلح له أم لا ونحو ذلك ولو دهم إلى عبد غيره شيئا ليوصله إلى منزله بلا إذن مالكه . قال القاضي حسين : يكون غاصبا وطرده نجا إذا بعته في شغل ، وقال البعوي : لا بمن إلا اذا اعتقد طاعة الأمر كالتصغير والعجمي وعبد امرأة ، ثم متى ثبت الغصب وجب عليه رد ما غصبه إلى مالكه ، وهو بدني قول الشيخ خذ رده لأثر حديث الواردة في ذلك ، ولو غرم في الرد أضعاف قيمة للمغصوب - لو غصبه بشئ بكة ثم لقيه بمكان آخر بعيد يجب على الغاصب أن يحضر المغصوب وأن يتكلف مؤنة نقله ، وهذا لا ينافي فيه ، كما يخرج عن العهدة بالرد إلى المالك كذلك يخرج بالرد إلى وكيله ، ولو غصب ما بين يديه فبذره من الأيدي أو من المستأجر أو من الموهون عنده ثم ردّ عنهم براءه إلى ابرم ح لأن يدهم كيد الما ، وقبل لا يبرأ إلا بالرد إلى المالك ، ولو غصب من المستعير أو من الآخذ على و - لسوم

ثم رده اليه هل يرا وجهان : ذكرهما الرافعي في الباب الثالث من أبواب الرهن ، ولوردة الدابة الى الاصطبل أو الدار في حق أهل القرى ونحوهم ان علم المالك بذلك ، إما بأن رآها أو أخبره قه برئ ، وان لم يعلم حتى شردت لم يبرأ : كذا قاله الرافعي عن المتولي في آخر الباب وأقره ، واعلم أنه كما يجب ردة المغصوب كذلك يجب أرش نفسه ، ولا فرق بين قص الصفة وقص العين ، مثال قص الصفة بأن غصب دابة سينة فهزلت ثم سميت فانه يردها وأرش السمن الأول لأن الثاني غير الأول حتى لو هزلت مرة أخرى ردها ورده أرش السمتين جميعا ، ويقاس بهذا ما في معناه ، وأما قص العين بأن غصب زوجه خف قيمتها عشرة دراهم فضاع أحدهما وصار قيمة الباقي درهمين لزمه قيمة التالف وهو خمسة ، وأرش النقص وهو ثلاثة فيلزمه ثمانية لأن الأرض حصل بالتفريق الحاصل عنده ، وهذا هو المذهب [وقول الشيخ لزمه أرش نفسه] يؤخذ منه أن قص قيمة الاسعار لا يضمنها ، وهو الصحيح لانه لا نقص في ذات المغصوب ولا في صفاته والذي فات إنما هو رغبات الناس ، وفي وجه يلزمه ذلك ، وبه قال الاكثرون . قال الامام أبو ثور وهو منقاس * قلت وهو قوي لان الغاصب مطالب بالرد في كل لحظة ، والسعر المرتفع بمنزلة المال العبيد ألا ترى أنه لو باع الولي والوكيل أو عامل القراض ونحو ذلك بغير إذن المثل ، وهناك راغب بالزيادة ليصح لانه تقويت مال وافته أعلم . فكما يلزم الرد وأرش النقص يلزم الغاصب أجرة المثل لاختلاف السبب لان سبب الارش النقص والاجرة بسبب تقويت النافع والله أعلم .

(فروع) فتح باب قصص فيه طبر وقره ضمن الاجماع : قاله الماوردي لانه نشر بفعله ، وإذا اقتصر على الفتح فالراجح أنه إن طار في الحال ضمن لان الطائر ينفر من يقرب منه ، فطيرانه في الحال منسوب اليه كتهيبه ، وان وقف الطائر ثم طار فلا ضمان لان للحيوان اختيارا ، فينسب الطيران اليه ، ألا ترى أن الحيوان يقصد ما ينفعه ويتوقى المهايك ، فانفاح متسبب والطائر مباشر ، والمباشر مقدم على المتسبب وافته أعلم . قال :

(وان تلف ضمنه بمثله إن كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل أكثر ما كانت من يوم النصب الى يوم التلف) اذا تلف المغصوب ، سواء كان بفعله أو بأففة ساوية بأن وقع عليه شيء أو احترق أو غرق أو أخذ أحد ونحو ذلك . فان كان منليا ضمنه بمثله لقوله تعالى [من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم] ، ولأنه أقرب الى حقه لأن المثل كالنقص لأنه محسوس ، القيمة كالاجتهاد ، ولا يصار الى الاجتهاد إلا عند فقد النص ، ولو غصب مثليا في وقت الرخص فله طلبه في وقت العلاء * ثم ضابط التلي ما حصره كيول أو وزن وجاز السلم فيه ، ويستثنى من هذا ما اذا أنلف عليه ماء في مفازة ثم اتيه على شط نهر أو أنلف عليه النخج في الصيف ثم لقيه في الشتاء ، فالواجب قيمة المثل في تلك المفازة وقيمة النخج في وقت الغصب وافته أعلم .

ولو كان المغصوب من ذوات القيم كالحيوان وغيره من غير المثل لزمه أقصى قيم المغصوب من وقت الغصب الى وقت التلف لأنه في حال زيادة التهمة غاصب مطالب بالرد ، فلما لم يرده في تلك الحالة ضمن الزيادة لتعديده ، وتجب قيمته من فقد البلد الذي حصل فيه التلف . قاله الرافعي . وكلام الرافعي محمول على ما اذا لم ينقل المغصوب . فان قاله ، قال ابن الروعة : فيتجه أن يعتبر فقد البلد أي تدمر القيمة فيه . وهو أكثر المادين قولا . قال ابن الروعة في البحر عن

والله ما يقاربه والخبرة بالقدر الغالب . فان غلبت قدان وتسلوا عين القاضي واحدا كما قاله الراعي في كتاب البيع والله أعلم .

(فرع) لو ظفر بالقاص في غير بلد الثاف والمقصوب مثلي وهو موجود ، فالصحيح أنه ان كان لامؤنة لنقله كالنقد ، فله مطالبة بالمثل ، والا فلا يطالبه ويغرمه قيمة بلد التلف لأنه تعذر على المالك الرجوع الى المثل والله أعلم . قال :

(فصل في الشفعة واجبة بالخلطة دون الجوار فيما ينقسم دون ما لا ينقسم ، وفي كل ما لا ينقل من الأرض كالعقار ونحوه) : الشفعة من شفت الشيء وتبته ، وقيل من التقوية والاعانة ، لأنه يتقوى بما يأخذه . وهي في الشرع حق تملك قهرى ثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشراكة بما يملك به لدفع الضرر ، واختلف في المعنى الذي شرعت لأجله ، فالذي اختاره الشافعي أنه ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق وغيرها ، والقول الثاني ضرر سوء المشاركة . والأصل في ثبوتها ما رواه البخاري : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة » وفي رواية : « في أرض أربع أوحاط » والربع المنزل ، والحالفة البستان ، ونقل ابن المنذر الاجماع على اثبات الشفعة وهو ممنوع ، فقد خالف في ذلك جابر بن زيد من كبار التابعين وغيره ، اذا عرفت هذا [فقول الشيخ واجبة] أي ثابتة يعني تثبت للشريك المخاط خلطة الشيوع دون الشريك الجار للحديث السابق [وقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم] فيه إشارة إلى أن العلة في ثبوت الشفعة ضرر مؤنة القسمة ، فلهذا ثبت فيما يقبل القسمة ، ويجوز الشريك فيه على القسمة بشرط أن ينتفع بالقسوم على الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ، وهذا هو الصحيح ، ولهذا لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم لبطلت منفعة المقصودة منه قبل القسمة ، كالجام الصغير فانه لا يمكن جعله جامين ، وان أمكن حكماء كبير ثبتت الشفعة ، لأن الشريك يجبر على قسمته ، وكذا لا شفعة في الطريق الضيق ونحو ذلك [وقوله وفي كل ما لا ينقل] احتج به عن المنقولات ، أي لا تثبت الشفعة في المنقول ، لقوله ﷺ « لا شفعة إلا في ربع أوحاط » ، وتنت في كل مائة ينقل كالأرض والربوع ، واذا ثبتت في الأرض تبعت الأشجار والأبنية فيها ، لأن الحادث فيه لفظ الربع ، وهو يتناول الأبنية ، ولفظ الحائط يتناول الأشجار . واعلم أنه كما تتبع الأشجار الأرض كذلك تتبع الابواب والرفوف المسورة للبناء وكل ما يتبع في البيع عند الاطلاق كذلك هنا . واعلم أن الأبنية والأشجار اذا بيعت وحدها فلا شفعة فيها على الصحيح لأنها منقولة وان أرادت للدوام فاذا عرفت هذا فلا شفعة في الأبنية وفي الأرض الموقوفة كالأشجار لأن الأرض لا تستتبع والحالة هذه ، وكذلك الأراضي المحتكرة فاعره والله أعلم . قال :

(في الثمن الذي وقع عليه البيع ، وهي على الفور ، فان أخرها مع القدرة عليها بطلت) : قوله بالثمن متعلق بمحذوف تقدير الكلام أخذ الشفع بالثمن ، والمعنى أخذ بمثل الثمن ان كان الثمن من ملبأ أو قيمته ان كان منقوماً ، ويمكن حل اللظ على ظاهره حيث صار الثمن الى الشفع والاعتبار وقت البيع لأنه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي ، ونقله البندني عن نص الشافعي ، ولو كان الثمن مؤجلاً فالأظهر أن الشفع مخير بين أن يجمل ويأخذ في الحال أو يصبر إلى محل الثمن ويأخذ . أما اذا حوّرنا الأخذ بالمؤجل أضربوا بالمستري لأن الثمن يختلف ، وان أزمناه الاخذ بالحال أذمرنا

بالشفيع لأن الأجل يقابله فسط من الخن فكان ماقلنا دفعاً للشررين ثم الشفعة على الفور على الأظهر لقوله صلى الله عليه وسلم : « الشفعة لكل العقال » (١) معناه أنها تقوت عند عدم المبادرة كما فوت البعير الشرود إذا حلّ عقاله ولم يتدبر إليه ، وروى : « الشفعة لمن واثبها » (٢) ولأنه حتى ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرّد بالعيب والله أعلم * واعلم أن المراد بصكونها على الفور طلبها لا تمسكها به عليه ابن الرفعة في المطلب فأعرفه ، وقيل تمتد ثلاثة أيام ، وقيل غير ذلك ، فإذا علم الشفيع بالمبيع فليبادر على العادة ، وقد مرّ ذلك في ردّ المبيع بالعيب ، فالوكان مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري ، أو غائفاً من عدوّ فليوكل ان قدر والاً فليشهد على المطلب ، فان ترك المقدور عليه بطل حقه على الرجاء لأنه مشعر بالترك ، وهذا في المرض الثقيل ، فان كان مريضاً خفيفاً لا يمنعه من المطالبة كالسداع اليسير كان الصحيح قاله ابن الرفعة ، ولو كان محبوساً ظلماً فهو كالمرض الثقيل ، ولو خرج المطلب حاضراً كان أو غائباً فهل يجب الاشارة أنه على المطلب ؟ الصحيح في الرافعي والروضة أنه إذا لم يشهد لا يبطل حقه ، ويصح التورى في صحيح النبيه أنه في اغالب يبطل إذا لم يشهد والمعتد الأول كما لو بحث وكلاهما يكتفي ، ولو مال الشفيع لم أعلم أن الشفعة على الفور ، وهو ممن يخفى عليه صدق ، ولو اختلفا في السفر لأجل الشفعة صدق الشفيع قاله الماوردي ، ولو رفع الشفيع الأمر الى القاضي وترك مطالبة المشتري مع حضوره جاز ، ولو أشهد على المطلب ولم يراجع المشتري ولا القاضي لم ينفك ، وان كان المشتري غائباً رفع الأمر الى القاضي وأخذ ، ولو أخر المطلب وقال لم أصدق الخبر لم يعذر ان أخبره ثقة سواء كان عدلاً أو عبداً أو امرأة ، لان خبر الثقة مقبول ، ومن لا يوثق به كالكافر والفاسق والوصي والمغفل ونحوهم ، قال ابن الرفعة في المطلب : وهذا في الظاهر أما في الباطن فالاعتبار بما يقع في نفسه من صدق الخبر كقرا كان أو فاسقاً أو غيرهما ، وقد صرح به الماوردي ، وعاله بأن ما يتعلق بالمعاملات يستوى فيها خبر المسلم وغيره إذا وقع في النفس صدقه والله أعلم . قال :

﴿ وإذا تزوج امرأة على شقص أخذته الشفيع بمهر المثل ﴾ : مكان بين اثنين نكح واحد منهما امرأة وأصدقها نصيبه من ذلك المكان وهو ما يثبت فيه الشفعة ، فلتريكه أن يأخذ ذلك المهور بالشفعة ، وكذا لو كان ذلك المكان ملك امرأة وملك شخص آخر فقالت للزوج خالني على نصيبي من ذلك المكان أو طلقني عليه ففعل بانت منه واستحق الزوج ذلك الشقص وللشفيع أخذه من الزوج كما أن له أخذه من المرأة في صورة الاصداف ، ويأخذ به المثل لابقية الشقص على الرجاء ووجهه أن البضع مقوم ، وقيمته بمهر المثل ، لأنه بدل الشقص ، فالبضع هو ثمن الشقص ، والله أعلم . قال :

﴿ وان كان الشفعاء جماعة استحقوها على قدر الأملاك ﴾ : إذا كان ما يجب فيه الشفعة ملكاً لجماعة وهم متفاوتون في قدر الملك وباع أحدهم حصته فهل يأخذون على عدد رموسهم أم على قدر أملاكهم ؟ فيه خلاف ، الأصح أخذ كل واحد منهم على قدر حصته ، ووجهه أن الأخذ حق

(١) رواه ابن ماجه والبخاري من حديث ابن عمر

(٢) مذكور في كتب الفقه بلا اسناد انتهى تلخيص الخبير

يستحق بالملك فقسط على قبره كالاجرة والثمرة ، فان كل واحد من الملاك يأخذ على قدر ملكه من الاجرة والثمرة ، وقيل يأخذون على عدد رموسهم نظرا إلى أصل الملك ، الا ترى أن الواحد اذا افرد أخذ الكل ، والله أعلم .

(فرع) ثبت لشخص الشفعة في شيء فقال : أسقطت حق من نصفه وأخذت الباقي سقط حقه كله من الشفعة لأن الشفعة خصلة واحدة لا يمكن تبعضها فأشبه ما اذا أسقط بعض التصاص فانه يسقط كله والله أعلم .

(فرع) اذا تصرف المشتري في النقص بالبيع والاجارة والوقف فهو صحيح لأنه تصرف صادق ملكه كتصرف الولد فيما وجهه له أبوه ، وقال ابن شريح : هو باطل فعلى الصحيح للشفيع تنقض الوقف والاجارة ، لأن حقه باق وهو في المبيع ، وهو غيرين أن يأخذ بالبيع الثاني ، أو ينقضه ويأخذ بالأول . لأن كلا منهما صحيح ، وقد يكون الثمن في أحدهما أقل ، أو من جنس هو عليه أيسر . واعلم أنه ليس المراد بالنقص احتياله الى انشاء نقص قبل الأخذ ، بل المراد أن له تنفضه بالأخذ ، به على ذلك ابن الرفعة في المطلب فاعرفه ، والله أعلم . قال :

﴿ فصل ﴾ وللقراض أربعة شرائط : أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير ، وأن يأذن رب المال للعامل في التصرف مطلقا فيما لا ينقطع غالبا : اقراض والمضاربة بمعنى واحد ، والقراض مشتق من القرض وهو القطع ، لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه * وحده في الشرع عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة ، فيكون الربح بينهما على حسب الشرط من مساواة أو مفاضلة * والأصل فيه أنه عليه الصلاة والسلام ضارب لخديجة بمالها الى الشام وغير ذلك ، وأجبت الصحابة عليه ، ومنهم من قاسه على المساقاة بجمع الحاجة ، إذ قد يكون للشخص نخل ومال ولا يحسن العمل وآخر عكسه ، ومارواه ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « ثلاثة فيهن البركة : البيع الى أجل : والمقاربة ، واختلاط البر بالشعر لالبيع » قال البخاري : موضوع اذا عرفت هذا فلعقد القراض شروط * أحدها : اشترطوا لصحته كون المال دراهم أو دنانير فلا يجوز على حلي ، ولا على تبر ، ولا على عروض ، وهل يجوز على الدراهم والدنانير المشطوبة ؟ فيه خلاف ، الصحيح انه لا يصح ، لأن عقد القراض مشتمل على غرر ، لأن العمل غير مضبوط ، ولربح غير موثوق به ، وهو عقد بهقد لينفسخ ، ومعنى القراض على رد رأس المال ، وهو مع الجهل متعذر بخلاف رأس مال السلم فانه عقد وضع للزوم ، وتيل يجوز اذا راج رواج الخالص . قال الامام : محله اذا كانت قيمته قربية من المال الخالص * قلت : العمل على هذا إذ المعنى المقصود من القراض يحصل به لاسيا وقد اعذر الخالص في أغلب البلاد ، فلو اشترطنا ذلك لأدنى الى ابطال هذا الباب في غالب النواحي ، وهو حرج فالتجعة الصحة لعمل الناس عليه بلانكسر ، ويؤيده أن الشركة تجوز على الغشوش على ما صححه النووي في زيادته مع أنه عقد فيه غرر من الوجوه المذكورة في القراض من جهة أن عمل كل من الشريكين غير مضبوط والربح غير موثوق به ، وهو عقد بهقد لينفسخ وعلة الحاجة موجودة والله أعلم به الشرط الثاني أن لا يكون العامل مضيقا عليه ثم التثنيق تارة يكون بمنع التصرف مطلقا بأن يقول : لا تشتري شيئا حتى تشاورني ، وكذلك لاتسع إلا بمشورتي ، لأن ذلك يؤدي الى فوات مقصود العقد ، فقد عُدَّ شيئا يبرح ولوراحه انتات . وكذلك البية يتدر الى

فوات مقصود القراض وهو الربح ، وتارة يكون التضيق بأن يشترط عليه شراء متاع معين كهذه الخطة ، أو هذه الثياب ، أو يشترط عليه شراء نوع بندر وجوده كالتحليل العتاق أو البلق ونحو ذلك أو فيما لا يوجد صيفا وشتاء كالقواكه الرطبة ونحو ذلك ، أو يشترط عليه معاملة شخص معين كأن لا يشتري إلا من فلان ، أو لا يبيع إلا بمن ، فهذه الشروط كلها مفسدة لعقد القراض ، لأن المتاع المعين قد لا يبيعه مالكة وعلى تقدير بيعه قد لا يربح ، وأما الشخص المعين فقد لا يعامله ، وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحا ، وقد لا يبيع إلا بمن غال ، وكل هذه الأمور حق مقصود عقد القراض ، فلا بد من عدم اشتراطها حتى لو شرط رب المال أن يكون رأس المال معه ويوفى الثمن إذا اشترى العامل فسد القراض لوجود التضيق للمنافى لعقد التراض ، نعم لو شرط عليه أن لا يبيع ولا يشتري إلا في سوق صح ، بخلاف المكان المعين ، لأن السوق المعين كالنوع العام الموجود ، بخلاف الحانوت فانه كالشخص المعين ، كما قاله المنواري ، ولا يشترط بيان مدة القراض بخلاف المسافة لأن الربح ليس بوقت معلوم بخلاف الثمرة ، وأيضا فهما قدران على فسح القراض متى شاء ، لأنه عقد جائز فالوفاء كرمه ومنعه التصرف بعدها فسد العقد لأنه يخل بالمقصود ، وإن منعه الشراء بعدها فلا يضر على الأصح ، لأن المالك لا يملك من منعه من الشراء في كل وقت بخلاف أن يتصرف في العقد والله أعلم .

(فرع) قارض شخصا على أن يشتري خبطة فيطحن ويخبز أو يفزل غزلا فينسجه ويبيعه فسد القراض ، لأن القراض رخصة شرع للحاجة ، وهذه الأعمال مضبوطة يمكن الاستئجار عليها فلم تكن الرخصة شاملة لها ، فالوفاء للعامل ذلك بلا شرط لم يفسد القراض على الرابح ، ويقاس باقي الأمور بما ذكرنا والله أعلم . قال :

﴿ وأن يشترط له جزاء معلوم من الربح ، وأن لا يقدره بمدة ﴾ : من شروط عقد القراض اشتراك رب المال والعامل في الربح ليأخذ هذا بماله ، وذلك بعمله ، فالقول قارضتك على أن الربح كله لي ، أو كاه لك فسد العقد ، لأنه على خلاف مقتضى العقد ، وكما يشترط أن يكون الربح بينهما يشترط أن يكون معلوما بالجزئية ككون الربح بيننا نصفين أو أثلثا ونحو ذلك ، فالقول على أن لك نصيبا أو جزءا فهو فاسد للجهل بالعوض ، فالقول على أن الربح بيننا صح ، ويكون نصفين ، ولو اشترط للعامل قدرا معلوما كقوت مثلا ، أو ربح نوع كرم هذه البضاعة فسد لأن الربح قد ينحصر في مادة أو في ذلك النوع فيؤدي إلى اختصاص العامل بالربح ، وقد لا يربح ذلك النوع ويربح غيره فيؤدي إلى أن عمله يضيع . وهو خلاف مقصود العقد ، ولو شرط أن يلبس الثوب الذي يشتريه فسد لأنه داخل في الموضع مالم يس من الربح ، وقياسه أنه لو اشترط عليه أن يفق من رأس المال أنه لا يصح ، وهذا النوع كثير الوقوع والله أعلم [وقوله وأن لا يقدره بمدة] يجوز أن يراد به العقد وقد تقدم حكمه ، ويجوز أن يراد أن يقدر الربح بمدة بأن يقول كما يفعله كثير من أساس : انجز ربحي هذه السنة بيننا ، وروح السنة الآتية أحسن . بهادونك أودك . والأول أقرب والله أعلم .

(ربح) ليس له مال أن يفق على قسما من رأس المال حضرا ' عرف ولا سيرا على الرابح لأن القسمة لا تكون قدر الربح فيوزن بالربح دون رب المال . ولأن له جمعا معلوما فلا يستحق معه شيئا آخر . وليس له أن يسافر بغير إذن رب المال ، فإن أذن له فسافر ومعه مال لنفسه ، وقلنا له أن يفتي . له . كما يراد للمال لأنه لا يشترط عليه نفسه فأشبه الزوجية ، فتتوزع النفقة على قدر

﴿ ولا ضمان على العامل إلا بالعنوان ﴾ : العامل أمين لانه قبض المال باذن مالكه فأشبهه سائر الأمناء فلا ضمان عليه إلا بالتعدي لتقصيره كالأمناء ، فلو ادعى عليه رب المال الخيانة فالقول قول العامل لأن الأصل عيونهما ، وكذا يستق في قدر رأس المال لأن الأصل عدم الزيادة ، وكذا يصدق في قوله لم أربح ، وأول أربح الإكاذاب ، أو اشترت للقراض ، أو اشترت لي لأنه أعرف ببيته ، وكذا لو ادعى عليه أنه نهاء عن كذا فالقول قول العامل لأن الأصل عدم النهي وقبول قوله في دعوى التلف كالوكيل والمودع إلا أن يذكر شيئا ظاهرا فلا يقبل إلا المينة ، لأن إقامة البينة على السبب الظاهر غير متعذرة ، ولو ادعى رد رأس المال فهل يقبل ؟ وجهان : الأصح نعم لأنه أمين فأشبهه المودع ، ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل والله أعلم .

(فرع) اختلف رب المال والعامل في القدر المشروط تحالفاً وللعامل أجرة المثل ويفوز المالك بالربح كله ، وبمجرد التخلف ينفسخ العقد صريح به النووي في زيادة الرخصة عن البيان بلا مخالفة ، وكلام المنهاج يقتضيه ، وصريح به الروايات أيضاً والله أعلم . قال :

﴿ وإن حصل خسران ورجع جبالخسران بالربح ﴾ : القاعدة المقررة في القراض أن الربح ، وقاية لرأس المال ، ثم الخسران نارة يكون برخص السعر في البضاعة ، وتارة يكون بنقص جزء من مال التجارة بأن يتلف بعضه ، وقد يكون بتلف بعض رأس المال ، فإذا دفع إليه مائتين مثلاً ، وقال أخرجهما فتلفت إحدهما فتارة تناف قبل التصرف وتارة بعده ، فإذا تلفت قبل التصرف فوجهان : أحدهما أنها خسران ورأس المال مائتان ، لأن المائتين بقبض العامل صارتا مال قراض فتجبر المائة التالفة بالربح ، وأحدهما تلف من رأس المال ، ويكون رأس المال مائة لأن لعقد لم يتأكد بالعمل ، فلو اشترى بالمائتين شيئين فتلف أحدهما ، فقبل يتلف من رأس المال لأنه لم يتصرف بالبيع لأن به يظهر الربح ، فهو المقصود الأعظم ، والمنهـب أنه يجبر من الربح لأنه تصرف في مال القراض بالشراء فلا يأخذ شيئاً حتى يرد ما تصرف فيه إلى مالكه فلو أتلف أجنبي جميعه أو بعضه أخذ منه بدله واستمر القراض والله أعلم :

(فرع) عقد القراض جائز من الطرفين ، لأن أوله وكلة ، وبعد ظهور الربح شركة ، وكلاهما عقد جائز ، فليس من المالك والعامل الفسخ ، فإذا فسخ أحدهما ارتفع القراض وإن لم يحضر صاحبه ، ولومات أحدهما أوجب أو أغمى عليه انفسخ أيضاً ، فإذا انفسخ لم يكن للعامل أن يشتري ثم ينظر إن كان المال ديناً لزم العامل استيفاؤه سواء ظهر الربح أم لا لأن الدين ملك ناقص ، وقد أخذ من رب المال ملكاً تاماً فليرد مثل ما أخذ ، وإن لم يكن ديناً نظران كان نقداً من جنس رأس المال ولا يرجع أخذه رب المال ، وإن كان هناك ربح اقتسامه بحسب الشرط ، فإن كان نقداً من غير جنس رأس المال أو عرضاً ، نظران كان هناك ربح لزم العامل به إن طلبه المالك وللعامل بيعه وإن أبقى المالك لأجل الربح ، وليس للعامل تأخير البيع إلى مرسوم رواج المتاع لأن حق المالك مجمل ، فلو قال أئامل تركت حتى لك ، فلا تكلفني البيع لم تلتزمه الإجابة على الأصح لأن التضييع كلفة ، فلا تسقط عن العامل ، ولو قال رب المال لا تبع ، وقتسم العروض أو ذل أعدائك تسر نصيبك ناضاً ، ففي تمكن العامل من البيع وجهان ، والذي قطع به الشيخ

أبو حنبل والقاضي أبو الطيب أنه لا يمكن ، لأنه إذا جاز للغير أن يملك غراس المستعير بقيمة يدفع
 القصر للمالك هناك أولى لأنه شريك ، هذا إذا كان في المال ربح ، فإن لم يكن ربح فهل للمالك
 تسليف العامل البيع ؟ وجهان : الراجح نعم ليرد كما أخذ ، ولأنه لا يلزم المالك مشقة البيع ، وهل
 للعامل البيع أن رضي المالك بما ساءها وجهان ، الصحيح أن له ذلك إذا توقع ربحاً بأن ظفر
 براغب أو بسوق يتوقع فيه الربح * واعلم أنه حيث لزم البيع للعامل ، قال الامام ، فأنهى قطع به
 المحققون أن الذي يلزمه بيعه وتنضيضه قدر رأس المال ، وأما الزائد فحكمه حكم عرض مشترك
 بين اثنين فلا يكلف واحد منهما بيعه ، وما ذكره الامام سكت عليه الزاقي في النسخ والروى
 في الروضة وجزماً بذلك في المحرر والمهاج ، نعم كلام التنبيه يقتضي بيع الجميع والله أعلم : د .
 فصل * والمسافة جائزة على النخل والكرم ، ولها شرائط أن يقدرها بمدة معلومة ، وأن يفرد
 الأمر بعينه ، ولا يشترط مشاركة (١) المالك في العمل ، ويشترط للعامل جزء معلوم من الثمرة : المسافة
 هي أن يعامل انسان على شجر ليعتده ، بالسقي والتربة على أن مارزق الله تعالى من ثمر يكون
 بينهما ، ولما كان السقي أنفع الاعمال اشتق منه اسم العقد ، وانفق على جوازها الصحابة
 والتابعون وقل الانفاق . حجة الجواز ما رواه مسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول
 الله ﷺ « أعطى خير بشر ما يخرج منها من ثمر أوزرع » وفي رواية « دنع الى يهود خير
 نخل خير وأرضها على أن يعملوها من اموالهم وأن لرسول الله ﷺ شطرها » وغير ذلك من
 الأخبار ولا شك في جوازها على النخل ، لأنه مورد النص ، وهل العنب منصوص عليه أم مقاس ؟
 قيل ان الشاقي قاسه على النخل بجميع وجوب الزكاة ، وأمكن الخوص ، وقيل ان الشاقي
 أخذه من النص وهو أن النبي ﷺ عامل أهل خير على الشطر مما يخرج من النخل والكرم
 وهل يجوز على غير النخل والعنب من الاشجار المثمرة كالنخيل والشمس وغيرها من الاشجار :
 فولان حكاهما الزاقي بلا ترجيح ، والجديد المنع لأنها أشجار لا زكاة فيها فلم تجز المسافة عليها
 كملوز الصنوبر ، وهذا ما صححه النووي في الروضة ، والقديم أنه يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام
 عامل أهل خير بالشطر مما يخرج من النخل والشجر ، وبهذا قال الامامان مالك وأحمد رضي الله
 عنهما ، واختاره النووي في تصحيح التنبيه ، وأحباب القائلون بالجديد ، بأن الشجر المراد بها
 السمن لأنها الموجودة في خير ، وفرقوا بين النخل والعنب وغيرها من الاشجار بأن
 النخل كرم ، لا ينجو إلا بالعمل فيها ، لان التحل يحتاج الى القحاح ، والكرم الى الكساح
 وبقية الاشجار تخرج من غير تعهد نعم التعهد يزيد بها في كبر الثمر وطيبه * واعلم أن محل الخلاف
 فيما إذا أوردت مسافة ، أما إذا ساء عليها تبعاً لنخل أو سب فيه وجهان حكاهما الزاقي في آخر
 المزارعة بلا ترجيح ، قال النووي أحدهما أنه يجوز قياساً على « زارعة » إذا عرفت أنه للمسافة
 شروط : أحدها التوقيت لأنها عقد لازم تأشبه الاجارة ونحوه ، بخلاف القراض ، وافرقت أن خروج
 الثمار غاية معلومة يسهل ضبطها بخلاف القراض فإن الربح ليس له وقت مضبوط ، لا يتصل
 الربح في السنة المفردة ، ولو وقت بأدراك لم يصح على الراجح خيل المدة * الشرط الثاني أن يفرد

(١) قوله وأن لا يشترط مشاركة المالك ، في العمل غير موحود في نسخ اثنين المشهورة اهـ

العامل بالعمل لانه وضع الباب لوشروط أن يعمل معه مالك الاشجار فسخ العقد لانه يخالف لوضع المساقاة ، والقاعدة أن كل ما يجب على العامل اذا شرط على المالك يفسد العقد على الأصح ، وقيل يفسد الشرط فقط ، نعم يستثنى مسألة ذكرها ابن الرقعة عن نص الشافعي في البويطي ، وهو أنه اذا شرط على المالك السقي جاز حكاك البندنجي عن النص ، والنص مفروض فيما اذا كان يشرب بعروقه ، لكن حكى الملبوردي فيما يشرب بعروقه كخنخل البصرة أوجها : أحدها أن سقيها على العامل . والثاني على المالك حتى لو شرطها على العامل بطل العقد . والثالث يجوز اشتراطها على المالك وعلى العامل ، فان أطلق لم تنضم واحدا منهما في الشرط الثالث أن يكون للعامل جزء معلوم من الثمرة ، ويكون الجرة معلوما بالجزئية كالنصف والثالث للنص ، فلو شرط له ثمر نخلات معينة لم يصح لانه خالف النص ، ولانه قد لا تثمر هذه النخلات ، فيضيع عمله أو يقر غيرها فيضيع المالك ، وهذا غير وعقد المساقاة غرر ، لانه عقد على معلوم يجوز للحاجة ، وشررا على شيء يمنعان محضه ، ولو قال على أن ما فتح الله بناسح وحمل على النصف ، ولو قال أما أربيعك ، ونحو ذلك لم يصح العقد ، ولو ساقاه ثلاث سنين مثلا ، جاز أن يجعل له في الأولى النصف ، وفي الثانية الثلث وفي الثالثة السدس . بالعكس لادعاء الغرر ، وهذا هو الصحيح والله أعلم :

(فرع) لو شرط في العقد أن يكون سواقط النخل من السقف والليف ونحوهما للعامل بطل العقد لانها لم يخل ، وهي غير مقصودة فلو شرط لها وجهان ، ويشترط رؤية الاشجار لسحة المساقاة على المذهب والله أعلم . قال :

في ثم العمل فيها على ضربين عمل يعود فقهه على الثمرة يعود على العامل ، وعمل يعود فقهه على الأصل فهو على رب المال ، على العامل كل ما يحتاج اليه الثمار لزيادة أو امدح من عمل بشرط أن يتكرر كل سنة ، وأما اعتبارها التكرار : لان ما لا يتكرر كسنة يبقى أثره في المزارع من المساقاة ، وتساكب العامل مثل ذلك إجماع به ، فيجب على العامل السقي وتأمينه من امدح طرق الماء ، والمواضع التي يقف فيها الماء ، وسمل الآبار والأهبار ، وإدارة البئر الخ ، وتنع رأس السقيفة ، وسدتها بحسب قدر الحاجة ، كل ما طردت به امدح ، والتزلي وعديته رصع ، وشرف العاتية : احتاجت اليه صرما لها وهو يح عليه حفظ الثمار ، ومنها : أن : على العامل كحفظ مال القاض ، وقيل على المالك . هل الزامي وهو أنيس بعد تصحيح الأو . ويلزم للعامل فطوب الثمرة على الصحيح ، لانه من الاصلاح ، وكذا يلزم تحميم الثمرة على المالك . شح ان طردت به عادة أو شرط ، وإذا وجب العجيف على وجه توبيخه وهي تهينة موضع انفاق ردها اليه ، وتقليم الثمرة في الشمس والله أعلم . وأما ما لا يتكرر كسنة فيصده بالدار . من وظيفة المالك ، كحكاك الاهبار والآبار الخ ، واداء الخيل ، ونصب الابواب الخ . وذلك ، وفي سنة يسيرة تقع في الممران ، وصح شركه في الممران وحدها : لأص . ح عرف ، وكما يجب هاهنا لا ير على المالك كذا . كتحميم عليه آكلات التي يتوفر له في الممران ، والمول ، المالح ، والمسححة ، وكذا الثور الذي يدبر البيلدار ، والصحيح في ذلك ، وحراج المالك بلا خلاف ، وكذا نصه على المالك كل شيء . في الممران . في اروصة لها . المولاب يحرز فتح داله وصدها ولا . قال :

(فرع) لو أراد المستأجر أن يعتاض عن حقه في إجارة التمة . قال الرافعي : إن كان بعد تسليم العاقبة جاز وإن كان قبله فلا والله أعلم . قال .

«ولا ضمان على الجائر إلا بعدوان» الأجبر أمين فيما في يده لانه يعمل فيه كما اذا استأجره لقصارة ثوب ونحوه وتلف فانه لا يضمنه لانه أمين ، ولا تعدى منه فأشبه عامل القراض . فان تعدى لزمه الضمان كما اذا استأجره للخبز فأسرف في الاقباد أو تركه حتى احترق أو ألقه قبل وقته ، وأشبه ذلك فانه تقصير فليزمه الضمان ، وكما لا يضمن الأجبر كذلك لا يضمن المستأجر العين المستأجرة إلا بالتعدى لانها عين قيمتها ليستوى منها مالم يملكه بقصد الاجارة فلم يضمنها بالتقصير كأنه اذا اشترى ثمرها ، وليس هذا كما اذا اشترى سمنا في ظرف فقصف فيه فانه يضمن الطرف في أصح الوجهين في الكفاية لان قصبه بدون الطرف يمكن * واعلم أن المرجع في الصدوان الى العرف ، فالمر بط الدابة في الاصطبل فانت لم يضمن ، وإن انتهك عليها فانت أطلت الغرالى القل عن الاصحاب أنه يضمن ، وقال غيره : إن انتهك في وقت لا يبعد أن يكون فيه الانتفاع كالليل في الشتاء والمطر الشديد في النهار فلا ضمان والاضمن ، وجزم هذا التفصيل في الروضة وفي المهاج ، ولو ربط دابة أكثرها ليل أو ركوب ولم ينتفع بها لم يضمن إلا اذا انتهك عليها الاصطبل في وقت أو انتفع بها لم يصحها اهدم فاعرف ذلك ، ومن تعدى المستأجر أن يكسح الدابة باللعجاء أو يضر بها برجله أو يعدر بها في غير محل الصدو على خلاف العادة في هذه الامور فانه يضمنها بخلاف ما اذا فعل ذلك على العادة والله أعلم .

(فرع حسن) غصب الدابة المستأجرة مع دواب لرفقة فذهب بعضهم في طلب داته ولم يذهب المستأجر فان لم يلزمه الرد عند انقضاء المدة لم يضمن ، والامان استرد المأهون بلا مشقة ولا غرامة ضمن المتخلف ، وإن كان بمشقة وغرامة فلا ضمان : قاله العبادي والله أعلم . قال :

«فعل * والجعالة جائزة ، وهي أن يشترط على رد صالته عوضا معلوما فادارها استحق ذلك العوض المشروط» : الجعالة بفتح الجيم وكسرها * والأصل فيها قوله تعالى [ولمن جاء به حل يسير] وكان معلوما ، وفي الصحيحين حديث اللديغ الذي رقاها الصعالي على قطع غنم وغير ذلك ، ولأن الحاجة قد تدعو الى الجعالة بل الحاجة داعية اليها ، ولا بد في استحقاق الاجرة من إذن ويجوز أن يكون المجعول له معيناً كقوله لزيد مثلا ان رددت عددي أوداني فلك كذا ، ويجوز أن لا يكون معيناً كقوله من رد ضالتي فله كذا ، فاذا رد المجعول له ذلك استحق الجعل ، ولو لم يسمع الزاد ذلك من الخالط بل سمعه عن يوثق تخبره فرده استحق ، ولا يشترط أيضا أن يكون الجعل من مالك المتاع بل لو قال بعض آحاد الناس من رد ضالة فلان فله على كذا فرد من سمعه أو من نلعه ذلك طرقة استحق الجعل . والأصل في ذلك قوله ﷺ «المؤمنون عند شروطهم» ويشترط في الجعل أن يكون له زمانا له عوض فلا بد من العلم به كلاجرة في الاجارة ، فلو كان مجعولا كقوله من رد آتني أوصالتي فله * أو لي ترصاء ونحو ذلك كقوله أعطيه شئ فهو فاسد ، فاذا رد استحق اجرة نيل وكذا لو جعل لا ثياب العبد وهي محمولة فكذلك . ولو جده مالك الدابة الضالة رفعها أرشها لمن ردها . قال السرخسي لا يصح ، وقال المنولي يصح قال الرافعي هذا قريب من استئجار الموصعة بجزء من الرصيع بعد العظام ، والحكم في مسألة الرضيع أنه فاسد لو استأجره على سلخ الدابة بجلدها بعد الفراغ

أو أن له ربح الثوب بعد النسيج ونحو ذلك فانه فاسد ، وقال ابن الرضا ليس كما قال الرافعي فان في الرضيع جعل جزءا منه ملكا بعد القطام ، والجزء عين والأعيان لا تؤجل ، وهنا ان كان موضع الدابة معلوما والعبد مريئا ، فالوجه الصحة والافيطهر أنه موضع الخلاف * واعلم أنه لو اشترك جماعة في الرد اشتركوا في الجعل لأنهم اشتركوا في السبب ويقسم بينهم بالسوية وان تفاوتت أعمالهم لأن العمل في أصله مجهول فلا يمكن رعاية مقدار في التقسيط ، ولإتمام احتمال في توزيع الجعل على قدر أعمالهم لأن العمل بعد تمامه قد انضبط والله أعلم .

(فروع) قال مالك المتاع زيد مثلا ان رددت ضايعي فلك دينار فسلعه غيره في الرد نظر ان قصد مساعدة زيد استحق زيد الدينار والا استحق نصفه فقط ، وان رده غير زيد لم يستحق شيئا . قاله القاضي حسين وقال الرافعي ان رده غير زيد باذن زيد اتجه تخريبه على أن الوكيل هل يوكل والله أعلم . قال :

فصل * في المزارعة والمخابرة وإذا دفع الى رجل أرضا ليزرعها وشرط له جزءا معلوما من زرعها لم يجوز وان اكتراه بذهب أو فضة أو شرط له طعاما معلوما في ذمته جاز * : المزارعة والمخابرة هل هما بمعنى أم لا ؟ قال الرافعي الصحيح وظاهر نص الشافعي أنهما عقدان مختلفان ، فالمخابرة هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، والمزارعة هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها ، والمعنى لا يختلف قال النووي : وما صححه الرافعي هو الصواب ، وقول العمراني ان أكثر أصحابنا قالوا هما بمعنى لم يوافق عليه نهت عليه ثلاثا يفتقر به والله أعلم * قلت : لم ينفرد بذلك العمراني بل نقل صاحب الفتوى أنها بمعنى واحد من أكثر الأصحاب . وقال البندنيجي هما بمعنى ولا يعرف في اللغة بينهما فرق ، وقال القاضي أبو الطيب هما بمعنى ، وهو ظاهر نص الشافعي ، وقال الجوهري المزارعة المخابرة والله أعلم * واعلم أن الرافعي والنووي قالوا ان المزارعة يكون البذر فيها من المالك ، والمخابرة يكون البذر فيها من العامل ، وبالجملة فالمزارعة والمخابرة باطلان في الصحيحين انتهى عن المخابرة فان كانتا بمعنى فلا كلام والاقسنا المزارعة على المخابرة مع أنه روي أنه عليه الصلاة والسلام هي عن المزارعة وأمر بالمأجرة . وقال لأبأس بها رواه مسلم من رواية ثابت بن الضحاك ، رسرر انتهى أن تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالأجرة فلم يجوز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالواشي بخلاف الشجر ، وقال ابن سريج تجوز المزارعة ، وقال النووي قال يجوز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضا ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي ، وصنف فيها ابن خزيمة جزءا وبين فيه علل الأحاديث الواردة بالنهاية عنها ، وجعل بين أحاديث الباب ، ثم تابعه الخطابي ، وقد ضعف أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى حديث النهي وقال هو مضطرب كغير الألوان ، قال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة ، والشافعي رحمه الله تعالى لأنهم لم يقفوا على علته . قال والمزارعة جائزة وهي من عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يبطل العمل بها أحد هذا كلام الخطابي والمختار يجوز المزارعة والمخابرة ، وتأويل الأحاديث على ماذا اشترط لو احذر زرع قطعة معينة وآخر أخرى ، والمعروف في المذهب ابطال هذه المعاملة والله أعلم . هذا كلام الروضة ، وقال في شرح مسلم ان الجواز هو الظاهر المختار حديث خير ، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيراتها جازت تبعا للساقة بل جازت مستقلة لأن المعنى المجوز للساقة موجود في المزارعة وقاسما على القراض فانه جائز بالاجماع ، وهو كل زراعة في كل شيء ، والمسالمون في جميع الأمصار والأعصار

مسترون على العمل بالمزراعة ، وقد قال بجواز الزراعة أبو يوسف ومحمد بن أبي ليلى وسائر الكوفيين والمحدثين والله أعلم . فإذا فرغنا على البطلان فالطريق كما قاله الشيخ أن يستأجره بأجرة معلومة قدما كان أو غيره ، ومقالة الشيخ فحله كذا ذكره في الأرض خاصة أما لو دفع إليه أرضا فيها أشجار فساقاه على النخل وزارعه على الأرض فانه يجوز وتكون المزارعة تبعا للمساواة بشرط أن يكون البذر من صاحب الأرض على الأصح ولا فرق بين كثرة الأشجار وقلتها وعكسه على الراجح لانه عليه الصلاة والسلام أعطى أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أوزرع رواه مسلم ، وإنما اشترط كون البذر من المالك ليكون العقدان : أعني المساواة ، والمزارعة واردين على المنفعة فتشقى التبعة ولهذا لو أمكن سقى النخل بدون سقى الأرض لم تجز المزارعة ، والله أعلم * فان قلت : مال الحيلة في تصحيح عقد يحصل به مقصود المزارعة اذا لم يكن ثم نخل * فالجواب ذكر الاصحاب لذلك طروقا فنقتصر منها على مانص عليه الشافعي ، وصورة ذلك أن يكتري صاحب الأرض نصفها بنصف عمل العامل ونصف عمل الآلة ، ويكون البذر مشتركا بينهما فيشتركان في الزرع على حسب الاشتراك في البذر والله أعلم . قال :

﴿ فصل * وأحياء الموات جائر بشرطين : أن يكون المحي مسلما وأن تكون الأرض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم ﴾ : الموات هي الأرض التي لم تعمر قط * والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » رواه أبو داود والنسائي والترمذي ، وقال انه حسن وروى العرق مضافا ومتونا (قائدة) العرق أربعة الفراس والبناء والنهر والبحر * اعلم أن الأحياء مستحب لقوله ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكله العواقر فهو له صدقة » رواه النسائي ، ومحمد بن حبان ، والعواقر الطير ولوحش والسباع ، ثم كل من جازله أن يملك الأموال جازله الأحياء ، ويملك به المحيا لانه ملك بفضل فأسبه الاصطياد والاحتطاب ونحوهما ، ولا فرق في حصول الملك له بين أن يأذن الامام أم لا اكتفاء باذن سيد السابقين واللاحقين محمد ﷺ ويشترط كما ذكره الشيخ أنه لم يجز على الأرض ملك مسلم ، فان جرى ذلك حرم التعرض لها بالأحياء وغيره الا باذن شرعي ففي الخبر عن سيد البشر « من أخذ شبرا من الأرض ظلما فانه يطوق به يوم القيامة من سبع أرضين » رواه البزار ومسلم ثم حرم العمور لا يملك بالأحياء لان مالك العمور يستحق مصارفته ، وهل تملك تلك المواضع وجهان أحدهما لا لأنه لم يحياها ، والصحيح نعم كما يملك عرصة الدار بيناء الفسار ، والحريم ما يحتاج اليه لحمام الانتفاع كطريق ، ومسبل الماء ونحوهما كوضع القاء الرماد والزبالة ، وكما يشترط أن يكون الذي يقصد احياءه مواتا كذلك يشترط أن يكون المحي مسلما فلا يجوز احياء الكافر الذي الذي في دار الاسلام لقوله ﷺ « عادي الأرض ، وروى : مواتان الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم مني » (١) رواه الشافعي ورواه البيهقي موقوفا على ابن عباس ومرفوعا من رواية طاوس فيكون مرسل ، واجه رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بذلك ، ويؤيده أنه في رواية « هي لكم مني أيها المسلمون » ولأنه نوع غلبك ينفيه كفر الحرب فنافاه كفر الذي كلاً من المسلم ، ويخالف الأحياء الاحتطاب ، والاحتشاش حيث يجوز للذي ذلك بأنه يستغلف فلا يتضرر به المسلمون بخلاف للموات ، فالأحياء الذي جاز

(١) قوله عادي الأرض بتشديد الياء هو القديم أي من عهد عاد وهم جرا

مسلم فوجد أثر عمارة فأحياء باذن الامام ملكه وان كان بغير اذنه فوجهان صحيح التوى أنه ملكه أيضا ، وان ترك العمارة الذي متبرعا صرفها الامام في المصالح وليس لأحد تملكها والله أعلم . قال : ﴿ وصفة الاحياء ما كان في العادة عمارة للحى ﴾ : الاحياء عبارة عن نهيئة الشيء لما يريد به الهى لأن الشارع ﷺ أطلقه ، ولاحدله في اللغة فرجح فيه الى العرف كالأحواز في السرقة والقبض في البيوع ، ويأنه بصور : منها اذا أراد المسكن فيشترط التعويض ، اما بحجارة أو بأجر أو طين أو خشب أو قصب بحسب العادة ، ويشترط أيضا تسقيف البعض ونصب الباب على الصحيح فيهما ولا يشترط السكنى بحال ، وقال الحاملى الابراء اليها شرط به قلت : نصب الأبواب مقفود في كثير من قرى البوادي ، وقد اطردت عاداتهم بتعريض خشبة فقط فالتجته في مثل ذلك اتباع عاداتهم ولعل من اشترط نصب الأبواب كلامه محمول على من اطردت ناهيتهم بذلك والله أعلم . ومنها اذا أراد بستانا أو كرمًا فلا بد من تحويله ، ويرجع في تحويله الى العادة قاله ابن كنج . فان كانت عادة تلك البلد بناء الجدران اشترط ، وان كان التحويل بقصب أو شوك أو بماتركوه انتبرت عاداتهم ، ويعتبر غرس الأشجار على المذهب لانه ملحق بالأنبية ، وكذا بقية الصور يعتبر فيها العرف ، والله أعلم . قال : ﴿ ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط أن يفضل عن حاجته : وأن يحتاج اليه غيره لنفسه أو لبيته وأن يكون مما يستخلف في بئر أو عين ، ونحوه ﴾ : اعلم أن الماء على قسمين : أسدما مانع في موضع لا يتخص بأحد ولا صنع لآدمي في انبائه وأجرائه كالفرات ، ويجيئون ، وعيون الجبال وسيول الأمطار فالتاس فيها سواء ، ثم ان قل الماء أضاف للشرع قسم السابق ، وان كان ضعيفا لقضاء الشرع بذلك فان جامعا معا أقرع فان جاء واحد يريد السقي ، وهناك محتاج للشرب فالنبي يشرب أولى قاله المتولى ومن أخذ منه شيئا في اياه أو حوض ملكه ولم يكن لغيره مزاحته فيه كما لو احتطب ، هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور والله أعلم .

القسم الثاني : المياه المختصة كالآبار والقنوات فاذا حفر الشخص بئرا في ملكه فهل يكون مأوها ملكا وجهان أحدهما نعم لانه نماء ملكه فأشبهه ثمرة شجره وكعند ذهب أو فضة خرج في ملكه وقد نص الشافعي على هذا في غير موضع فلهذا ليس لأحد أن يأخذه ، ولو خرج عن ملكه لانه ملكه فأشبهه لبن شاته ، وقيل ان الماء لا يملك قوله ﷺ « المسكون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والبار » أخرجه أبو داود والمذهب لأول ، والحديث ضعيف ، وعلى الوجهين لا يجب على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزعم غيره - على الصحيح ، ويجب بذل للماشية على الصحيح ، لما روى الشافعي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « من منع فضل الماء ليعنب به فضل الكلأ منه الله فضل رجه يوم القيامة » وفي الصحيحين : « لا تمنعوا فضل الماء ليعنبوا به الكلأ » والفرق بين الماشية والزروع ونحوه حرمة الروح بديليل وجوب سقيها بخلاف الزرع ، ثم لوجوب البذل شروط أحدها أن يفضل عن حاجته فإن لم يفضل لم يجب ويبدأ بنفسه ، الثاني أن يحتاج اليه صاحب الماشية بأن لا يجد ماء مباحا ، الثالث أن يكون هناك كلأ يرعى ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء ، الرابع أن يكون الماء في مسقره ، وعمر ما يستخلف فأما اذا أخذه في الإماء فلا يجب بذله على الصحيح ، واذا وجب البذل لم تكن الماشية من ماله البئر بشرا أو لا فيضر صاحب الماء في زرع ولا ماشية ، فان تضرع بوزدها منعت ، وبسقي الرباد

لها قاله الماوردي ، واذا وجب البذل ، فهل يجوز له أن يأخذ عليه عوضا كقطع المضر وجهان الصحيح لاه ، للحديث الصحيح : أن النبي ﷺ « نهى عن بيع فضل الماء » فلم يجب بذل فضل الماء جازيعة بكل أو وزن ولا يجوز برئ المشاة أو الزرع لانه مجهول ، وهو غرر والله أعلم . (فرع) من حفر بئرا في موات ، فالصحيح أنه ليس لغيره أن يحفر بئرا يحصل بسببها قص ماء البئر الأولى ، ويكون ذلك الموضع من حريم البئر الأولى ، وهذا بخلاف ما اذا حفر بئرا في ملكه فقص ماء بئر جاره فإنه لا يمنع لأنه تصرف في عين ملكه ، وفي الموات ابتداء تملك فيمنع منه اذا أضرت بالعين ، وحكم غرس الأشجار كالبر : قاله القاضي أبو الطيب والله أعلم . قال :

(فصل في الوقت جائز بثلاث شرائط : أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه) يقال وقت ، وأوقفت لغة رديئة * وحده في الشرع حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه منوع من التصرف في عينه تصرف منافعه في البر تقربا إلى الله تعالى ، ولو قيل حبس ما يمكن الانتفاع به إلى آخره فهو أحسن ليشمل السلب المعلم على وجه ، والراجح أنه لا يصح وقفه ، وقيل لا يصح فسطحا لأنه لا يملك ، وهو قربة مندوب إليها . قال الله تعالى [وافضوا الخير لعلكم تفلحون] ، وقال عليه الصلاة والسلام « اذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم وغيره ، وحل العلماء الصدقة الجارية على الوقت . قال جابر رضى الله عنه : ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة الاوقف [وقول الشيخ : أن ينتفع به مع بقاء عينه] دخل فيه الفقار وغيره مفردا كان أو مشاعا حيوانا كان أو غيره ، واحتراز به مما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالأثمار والطعام ، وكذا السموم لان الأثمار ينتفع بإخراجها والطعام بأكله والسموم لا يدوم * واعلم أنه يجوز وقف الأشجار لغمارها والمشاة لبنها وصوفها ، وكذا الفضل ليقفز على شياه البلد لان الموقوف ذواتها ، وهذه الأمور هي منافعها ، وليس من شرط الموقوف أن ينتفع به في الحال فيصح وقف الأرض الجديبة لتصلح ويكمن زرعها ، وكذا يسح وقف العبد والجحش الصغيرين ، وكذا يسح وقف الأرض المؤجرة كما يسح وقف العين المنصوبة والله أعلم . قال :

(وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع) لانك أن الوقت صدقة يراد بها السواك * وحقيقة الوقف ، قل ملك المنافع إلى الموقوف عليه ، وتمليك المعلوم باطل ، وكذا تمليك من لا يملك . مثال أنزل ما اذا وقف على من سيولد ثم على الفقراء ، أو وقف على ولده ثم على الفقراء ولا ولده ، وفي معنى ذلك ما اذا رقب على مسجد سيبنى ثم على الفقراء . ومثال الثاني الوقف على الحل ، وكذا على عبد ، تصدقته دون سيده وفرعنا على الصحيح : أن العبد لا يملك بالتمليك ، فهذا وإن شابهه بطل على المنصب لان الوقت تمليك منجز فلا يصح على من لا يملك كالبيع وسائر التمليكات ، وإلى ما ذكرنا أشار الشيخ بقوله على أصل موجود ، والله أعلم .

(فرع) الوقف على الميت لا يصح وقيل يصح وبصرف على الفقراء ، وهذا الوجه يعبر عنه الفقهاء بقولهم منقطع الأول [وقوله ويرجع لا ينقطع] أحسنه الشيخ عن غير منقطع الأول ، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : منقطع الآخر ، وهل هو باطل كالنوع الأول وهو منقطع الأول ، أم هو صحيح ؟ يختلف الترجيح منه باختلاف صيغة الوقف . فان قال وقت على أولادى ثم سكت وعلى الفقير فلان

م سكت ولم يذكر مصرفه دولام في هذه الصيغة خلاف منتشر . والراجح الصحة . وبه قال
 الأكثرين : منهم القاضي أبو حامد والقاضي الطبري والروائي . ونص عليه الشافعي في المختصر . وبه
 قال مالك رحمه الله تعالى لان مقصود الوقف القرية والثواب . فاذا بين مصرفه في الحال سهل ادامته
 على سبيل الخير ، فعلى هذا اذا اقترض الموقوف عليه لا يبطل الوقف على الراجح ، فعلى هذا الى
 من يصرفه ؟ الصحيح ، ونص عليه الشافعي في المختصر الى أقرب الناس الى الواقف (١) الى يوم
 اقراض الموقوف عليهم ، فعلى هذا هل المعتبر الارث أم لا ؟ الصحيح اعتبار قرب الرحم ، فعلى
 هذا يقدم ابن البنت ، وان لم يرث على ابن العم وهل يشترك الكل أم يختص به الفقراء . الراجح
 اختصاص الفقراء لان مصرفه مصرف الصدقة ، وهل ذلك على سبيل الوجوب أم الاستحباب
 فيه خلاف ؟ لم يرجح الشيخان في ذلك شيئا ، فلو اقترض الفقراء فالمنصوص أن الامام يحصل
 الوقف حبسا على المسلمين يصرف غلته في مصالحهم ، ورجحه الطبري ، وفي الشامل لابن الصباغ
 يصرف للفقراء أو المساكين والله أعلم . أما اذا قال وقفت هذا سنة ، فالصحيح الذي قطع به الجمهور
 بطلان الوقف لفساد الشرط لأن المقصود دوام الثواب وهو مفقود والله أعلم .

(فرع) هل يشترط القبول في الوقف ؟ ينظر ان كان الوقف على جهة عامة كالفقراء أو الربط والمساجد
 فلا يشترط لتسنده ، وان كان على معين واحدا كان أوجاعه فيه خلاف . الراجح في المحرر
 والمنهاج اشترط القبول ، فعلى هذا يكون القبول متصلا بالإيجاب كما في البيع والهبة ، وخص
 المتولى للخلاف بما اذا قلنا للملك في الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه ، أما اذا قلنا ينتقل الى الله
 تعالى فلا يشترط القبول قطعا . واعلم أن ما صححه النووي في المنهاج من اشترط القبول في باب
 الوقف خالفه في الروضة في كتاب السرقة ، فقال في زيادته المختار أنه لا يشترط ، والمختار في الروضة
 بمعنى الصحيح وكلام التنبيه يقتضيه فانه ذكر الإيجاب ، ولم يشترط القبول وكذا في المهذب ، وعن
 قال بعدم اشترط القبول خلاق تشبها له بالعق ، منهم الماوردي بل قطع به البغوي والروائي بل
 نص الشافعي على أنه لا يشترط والله أعلم . قال :

(وأن لا يكون في محظور المحظور الحرام فيشترط في حصة الوقف انتفاء المعصية لان الوقف
 معروف وبر ، والمعصية عكس ذلك فيحرم الوقف على شراء آلة لقطع الطريق ، وكذا الآلات
 المحرمة كسائر آلات المعاصي كما يصنع أهل البيع من صوفية الزوايا بأن يوتفوا آلة لحوال أجل السماع
 ويقولون : لاسماع الامن تحت قناع ولا بأبي ذلك الا فاسد الطباع ، وهؤلاء قد نص القرآن على
 إلحادهم وليس في كفرهم نزاع ، وكذا لا يجوز الوقف على البيع والسكنائس وكتب التوراة
 والانجيل لأنها محرمة ، ولو كان الواقف ذميا حتى لو توافوا البنا في ذلك أبطلناه ، هذا اذا كان
 الوقف على جهة ، أما اذا وقف على ذمي بعينه فله يصح لأن الوقف كصدقة التطوع وهي عليه
 جائزة بخلاف الوقف على الحرابي والمرتب فانه لا يصح على الراجح لأنهما قتولان فهو وقف على
 من لادوام له فأشبه وقف شيء لادوام له ، ولو وقف على الأعيان فيه خلاف مبني على أن المرعي

(١) قال السبكي وانما يصرف الى أقرب الناس الى الواقف اذا كان الواقف مالكا مستقلا . فلو
 وقف الامام من بيت المال على بني فلان فاقترضوا صرف في المصالح ولا يصرف الى أقرب الامام
 وهي مسألة غريبة كثيرا ما وقع في الفتاوى نقله السيدي اهـ

في الوقف جهة التخليك أم جهة القرية ؟ وكذا لو وقف على المساق فيه هذا الخلاف . قال الرافعي والأشبه بكلام الأكثرين ترجيح كونه تليكا وتصحيح الوقف على هؤلاء . وصرح بتصحيحه في المهر . وتبعه النووي على التصحيح في المنهاج إلا أن الرافعي قال في الشرح بعد ذلك . وتبعه في الروضة الأحسن تصحيح الوقف على الأغنياء دون المساق لتضمنه الاعانة على المعصية والله أعلم . قال :

(وهو على ما شرط الواقف من تقديم وتأخير وتسوية وتفضيل) : إذا صح الوقف لازم كالعتق واستعق الموقوف عليه غلته (١) منفعة كانت كالسكنى أو عينا كالغرة والصوف واللبن ، وكذا الولد على الأصح لأنها نماء الموقوف ، ويجب صرف ذلك بحسب الشرط من التقديم كوقف على أولادى بشرط تقديم الأعم أو الأروع أو المزوج ، ونحو ذلك أو التأخير بأن يقول وقف على أولادى فإن اقترضوا فلا ولادهم ، ونحو ذلك أو على أن ريع السنة الأولى للأنات . والثانية للذكور أو التسوية كما إذا وقف على أولاده بشرط أن لا يضل أحدا على أحد في قدر النصيب ونحو ذلك ، والتفضيل كما إذا قال وقف على أولادى على أن للذكر مثل حظ الأنثيين ونحو ذلك ، ووجه ذلك كله على أن الوقف تملك منافع الموقوف فاعتبر قول المملك كالمهبة والله أعلم :

(فرع) إذا جهل شرط الواقف في المقادير أو في كيفية الترتيب لانعدام كتاب الوقف ، وعدم الشهود قال الرافعي وتبعه النووي في الروضة قسم الغلة بينهم بالسوية ، وحكى بعضهم أن الأوجه الوقف حتى يصلحوا وهو القياس ، والقائل بهذا هو الإمام ، ومحل القسمة بينهم بالسوية إذا كان الموقوف في أيديهم فإن كان في يد بعضهم ، فالقول قوله ولو كان الواقف حيا رجع إلى قوله ذكره البغوي وصاحب المذهب ، قال الرافعي : ولو قيل لارجع إليه كالبائع إذا اختلف المشتريان منه لم يبعد . قال النووي الصواب الرجوع إليه والفرق ظاهر * قلت ومقالة النووي ذكره الروايات والمأردى وصرحا بأنه يقبل قوله بلايين وزاد بأنه إذا مات الواقف يرجع إلى ورثته فإن لم يكن له ورثة وكان له ناظر من جهة الواقف رجع إليه ولا يرجع إلى المنسوب من جهة الوارث فلا يختلف الناظر والواقف فهل يرجع إلى الناظر أو الواقف فيه قولان : ولو اختلف الناظر والموقوف عليه ففيه الوجهان ، قال النووي ويرجع إلى عادة من تقدم الناظر من النظران اتفقت عادتهم ، ولو عرفنا لوقف ولم نعرف أرباب الوقف قال الغزالي وغيره جعل كوقف لم يذكر مصرفه فيكون كوقف مطلق كذا نقله النووي عن الغزالي وهو سهو ، وإنما قال الغزالي أنه كمنقطع الآخر فيكون الوقف صحيحا ، وإخاؤه بالوقف المطلق يقتضى عدم الصحة لأن الأصح في الوقف المطلق أنه لا يصح والله أعلم :

(فرع) هل يصح أن يرقف الشخص على نفسه وإن ذكر بعده مصرفا قال جماعة من الأصحاب بالصحة : منهم الزيري وابن سريج واستحسنه الروايات ، واحتجوا لذلك بأن عثمان رضى الله عنه لما وقف بقر رومة ، قال دلوى فيها كدلاء المسلمين ، والتصحيح ونص عليه الشافعي أنه لا يجوز لأن

(١) (فرع) في فتاوى القفال رحمه الله رجل وقف دلوا على ولده ثم ولد ولده ماتناساوا فإن اقترضوا صرف إلى الساكنين فأجره قيم الوقف عشر سنين وأخذ الاجرة لا يجوز أن يعطى جبعها للموقوف عليه أولا وإنما يعطى بقدر ماضى من الزمان فإن دفع أكثر مما مضى فأت الموقوف عليه أولا ضمن الزيادة للموقوف عليه . ثانيا والله أعلم :

معنى الوقت تملك المصلحة قطعاً والشخص لا يملك نفسه باتفاق العقلاء ، ولهذا لا يصح أن يبيع من نفسه والجواب أن عثمان رضي الله عنه لم يقل ذلك شرطاً ولكن أخبر أن الواقف أن يتنع بالأوقاف العامة كالملاحة في البقعة التي جعلها مسجداً ، والفرق بين الأوقاف العامة والخاصة أن العامة عادت إلى ما كانت عليه من الإباحة بخلاف الخاصة والله أعلم . قال :

﴿ فصل * في الهبة ، وكل ما جاز بيعه جازت هبته ﴾ اعلم أن التملك بغير عوض أن تمحض فيه طلب الثواب فهو صدقة ، وإن حل إلى الملك أكراماً أو توداً فهو هدية ، والأهوية هبة ، وهل من شرط الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى اليه رسول وجهان ، الراجح لا ، وتظهر فائدة الخلاف فيما لو حلف لا يهدى إليه فوهبه شيئاً يدايد ، ففي الحث وجهان * والهبة مندوبة بالكتاب والسنة ، واجمع الأمة ، قال الله تعالى ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ والهبة برّ ومعروف ، وأما السنة الكريمة فكثيرة . منها حديث بريرة رضي الله عنها في قوله عليه الصلاة والسلام « هرباً صدقة وثمة هدية » رواه مسلم ، وفي حديث أنى هريرة رضي الله عنه ، أنه عليه الصلاة والسلام ، « كان إذا أهدى الهدية له عنه فإن قيل هدية أكل منها ، وإن قيل صدقة لم يأكل منها » * واعلم أن كسر صدقة وهبة هبة ولا تنعكس ، إذا عرفت هذا فالشيء الموهوب هو أحد أركان الهبة ، وهو معتبر بالبيع رابطة التملك ناجز كالبيع فلما جاز بيعه جازت هبته ، وما لا يجوز بيعه كالجهول كقوله : وهبتك أحد عبيداً لا يصح ، وكذا لا تصح هبة الأبق والضال كما لا يصح بيعهما ويجوز هبة المغصوب لغير الغاصب ان قدر على الانتزاع ، والأقلا ، وتجوز هبة المشاع للشريك وغيره ، وكذا تجوز هبة أرض يزرعها وكل ما يصح بيعه ، فلا تجوز هبة المرهون ، والكسب وجعل المصلحة قبل دفعه ، وكذا الهبة النجس والصدقة به . وقال النووي ينبغي القطع بصحة الصدقة به * واعلم أن هبة الدين للدين إبراء ، ولا يحتاج إلى قبول على المذهب ، ولغيره باطل على المذهب ، ولو وهب لفقير دينا عليه نية الزكاة لم يقع عنها ولو قال تصدقت بمالي عليك برئ قاله ابن سريج والشيخ أبو حامد والله أعلم :

﴿ فرع ﴾ إذا ختن شخص ولده وعمل ولحمة خملت إليه هدايا ولم يسم أصحابها الأب والأبْن فهل هي للأب أو للأبْن وجهان صحح النووي أنها للأب ، وأجاب القاضي حسين أنها للأبْن وقبل الأب * قلت ينبغي أمر ثالث وهو أنه إن كان المهدى مما يصلح للصبي دون أبيه كشيء من ملبوس الصغار فهو للصبي وإن كان لا يصلح للصغير فهو للأب وإن احتملها فهو موضع التردد لعدم الفريضة المرجحة والله أعلم :

﴿ مسألة ﴾ كتب شخص إلى آخر كتاباً فهل يملك المكتوب إليه القرطاس ، قال المذولبي إن استعدي منه الجواب على ظهره لم يملكه وعليه رده والأهوية له هدية يملكها المكتوب إليه ، وصحح الزوهرى هذا ، وقال غير المتولى أنه يبقى على ملك الكاتب والمكتوب إليه الانتفاع به بإباحة وإلزامه . قال : ﴿ ولا تلزم الإلتباس ، وإذا قضى الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون والد المأذون له لا تلزم الهبة ولا تلك الإلتباس لأن الصديق رضي الله عنه نحل عائشة رضي الله عنها جزاءه عشرين وسقاً فلما مرض قال وددت أنك حزيتي أوقضيته ، وإنما هو اليوم مال الوارث فلولا توقف الملك على القبض لما قال إنه ملك الوارث ، وقال عمر رضي الله عنه ، لا تتم النحلة حتى يحوزها المذحول وروى مثل ذلك عن عثمان رضي الله عنه ، وإن عمر وإن دبس وأنس وعائشة رضي الله عنهم أجاب بن

ولا يعرف لهم مخالف ولأنه عقد ارفاق يقتضى القبول فافتقر الى القبض كالقرض وسائر الهبات حتى لو أرسل هدية ، ثم استرجعها قبل أن تسلم أو مات لم يملكها المهدى اليه . ولا يشترط في القبض الفور نعم لا يصح القبض الا بإذن الواهب ، لأنه سبب تسلم الملك فلا يجوز من غير رضا المالك وبالقياس على الرهن حتى أذن له في القبض فقبض كفى ، صرح به القاضي حسين وغيره ، وقال الماوردي لابد من قباض من الواهب أو وكيله ، ولا يكفي الاذن ، وفي قول قديم : إن الملك في الموهوب يحصل بنفس العقد وإن لم يقع قبض ، وفي قول ثالث انه موقوف فاذا قبض بان أنه ملكه من وقت العقد ، وقد جزم الرافعي في باب الاستبراء بما حاصله القول الثالث ، وتظهر فائدة الخلاف في فوائد الموهوب ، من الفقرة واللين وغيرهما ، وكذا في المؤمن من ثقة وغيرها ، وكيفيه القبض معتبرة ما عرف كقبض المبيع والموهون ، ولومات الواهب قس القبض لم يبطل العقد لأنه عقد يشترط الى المردم فلم ينسخ بانوت كالتبيع المشروط فيه الخبير ، وهذا هو الصحيح المستحسن ، والوارث إن قيل إن شاء قس وإن شاء لم يقبض لأنه ديم مقام مرثته والله أعلم . ثم اذا حصل القبض المعتبر لزمت الهدية . وليس للواهب الرجوع فيها كإسار له نود اللازمة إلا أن يكون الواهب أباً أو أمّاً أو جدّاً ، وإن دنا ، وكذا الجدّة (١) بشرط أن يكون الموهوب خالياً عن حق العسر ، كما اذا رهن وأقضى ، غير ذلك من الأصل ، ذلك قوله عليه السلام : « لا يحل لرجل ان يعطي عطية أو يهب هبة يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي لولده » رواه أبو داود وغيره ، وقال الترمذي انه حسن صحيح ورد النص في الأب ، فاذا دخل الجد في اسم الأب فلا كلام والا فهو في معناه ، وكذا الجدات لأنهم كالأب في العتق وجوب النفقة وسقوط القصاص في قتله . وقيل لارجوع إلا للأب فقط لأنه مورد النص . وقيل للأب والأم فقط ، واعلم أن الهدية كالمطعم ، ولو صدقت على ابنه فهل له الرجوع ؟ وجهان : صحح الرافعي في هذا الباب أن له الرجوع في الشرح الكبير ، وصحح في الشرح الصغير أنه لا يرجع ، وبعدم الرجوع جزم في الشرح الكبير في باب العارية ، وكأن الفرق أن المقصود من الصدقة ثواب الآخرة وقد حصل فلارجوع له مع الثواب بخلاف الهبة ، ولو كان له على ولده دين فأبرأه فهل له أن يرجع ؟ قال الرافعي : إن قلنا ان الإبراء تخليك رجوع ، وإن قلنا اسقاط فلا يرجع . قال النووي : ينبغي أن لا يرجع على التقديرين والله أعلم .

(فرع) وهب لابنته شيئاً فوهبه الابن لابنته فهل للجد الرجوع ؟ فيه وجهان : فلو مات الابن الموهب

(١) فائدة : لا فرق في جواز رجوع الوالد فيما وهب ولده بين أن يكون الولد بالغاً أو صغيراً ، وبه صرح الدارمي والقاسميان الماوردي والحسين وغيرهم ، وكان ينقصه نبلاء العصر : في ما منع الرجوع في الصغير إذ لا حظ له فيه ، قال الزركشي في شرحه والله أعلم . وقال السبكي : وهو مالك اذا رغب راغب في مواصلة الولد بسبب المال الموهوب فزوج الابن أو زوج البنت فلارجوع ، وأصح الروايتين عن أحمد من مذهبه . وقال أبو حنيفة لارجوع للأب لمعوم قوله عليه السلام : « العائد في هبته » سكن الأول الرجوع وأخصر وأقوى في المعنى لاسيما قوله عليه السلام : « لا يحل لرجل » الحديث ، وههنا أبو حنيفة عكس هذا إذ قال : يرجع الوالد ويرجع غيره . وقال مالك : لا رجوع لبقية الآدميين . وقال بعد : لا رجوع للأم أيضاً انتهى والله أعلم .

بعد ما وهبه من ابنه أو باعه له فهل للجد أيضا الرجوع ؟ فيه خلاف ، والأصح في الكل المنع ، ولو وهب الابن لأخيه العين الموهوبة فهل للأب الرجوع ؟ قال العمراني : ينبغي أنه يجوز للأب الرجوع قطعاً لأن الواهب وهو الأخ لا يملك الرجوع فالأب أولى والله أعلم . قال :
 ﴿ وإذا أحرر شيئاً أو أرقبه كان للعمر أو المرقب ولورثته من بعده ﴾ : إذا قال شخص لآخر أحررتك هذه الدار مثلاً حياتك ، أو ماحيت ، أو ما عشت ، ولعقبك من بعده صح لقوله عليه الصلاة والسلام : أيما رجل أحرر عمرى له ولعقبه فقال أعطيتكها وعقبك ما بقي منكم أحد فهي لمن أعطاها وعقبه لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ، ولأن هذا معنى الهبة وإن لم يذكر العقب ، بل قال أحررتكها حياتك صح أيضاً في حياته ولعقبه من بعده على الجديد لقوله ﷺ : « العمرى جائزة » رواه الشيخان ، ولو قال أحررتكها حياتك فإذا مت عادت إلى فهو كالوفاة أحررتك ، والصحيح الصحة ، وتكون لورثة العمرى ويلقوا بالشرط والله أعلم ولو قال أرقبتك هذه الدار ، أوهى لك رقبى فهي كالعمرى لقوله صلى الله عليه وسلم : « العمرى جائزة والرقبى جائزة لأهلها » رواه أبو داود وغيره ، وقال الترمذى حديث حسن ، نعم لو قال جعلتها لك عمرى أو حياتى ، لم تصح في الأصح والله أعلم .

(فرع) وهب شخص لآخر داراً فقبل نصفها ، أو عشرين فقبل أحدهما ، ففي صحة الهبة وجهان حكاهما الرافى بلاترجيح ، وكذا حكاهما النووى بلاترجيح ، وفي نظيره في البيع لا يصح قطعاً . قال الاسنائى : المرجح أنه لا يصح ، لأنه لو وهب لاثنتين شيئاً فقبل أحدهما نصفه كان كالبيع لا يصح على الأصح ، ذكره الرافى في الركن الرابع ، ومسألتنا أولى بعدم الصحة لأن الهبة لاثنتين صفتان ومسألتنا صفة واحدة والله أعلم

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : فصل في اللقطة

